ملائمة الأراضي الفلسطينية
للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية

إعداد
مركز أبحاث الأراضي

LRC

تمويل
التعاون الإيطالي

التعاون الإيطالي الفلسطيني
ITALIAN PALESTINIAN COOPERATION

إشراف
وزارة الزراعة الفلسطينية
MoA

إدارة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP/PAPP

تشرين الأول 2010 م

اللوحة الفنية على الغلاف للفنان الفلسطيني: يوسف كتلو

لمحة عن المركز

تم أنشاء مركز أبحاث الأراضي في القدس في عام 1986 كفرع لجمعية الدراسات العربية برئاسة المرحوم فيصل الحسيني. ومركز أبحاث الأراضي مؤسسة فلسطينية مستقلة وغير حكومية ولا تهدف للربح. تغطي أنشطة المركز الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة. تمول أنشطة المركز من خلال الهبات والتبرعات المقدمة من الأفراد أو المؤسسات والمشاريع المشتركة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية.

الرؤية

الفلسطينيون لهم سيطرة على أراضيهم ويستخدموها بشكل فعال لأغراض الزراعة والسكن بما ينسجم مع حقوق الإنسان وخاصة الحق في التنمية والسكن نحو تحقيق السيادة الكاملة.

الرسالة

حماية وتنمية الأرض والدفاع عن حق المواطن في ملكية أرضه واستخدامها وفي السكن فيها.

ومن أجل الاقتراب من الرؤيا والرسالة لابد من تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من إجراءات الاحتلال ضد السكن والأرض والمياه.
- تطوير المصادر الطبيعية والاقتصادية.
- تطوير السياسات المحلية.
- تنظيم المزارعين والتوعية المجتمعية.

LRC

مركز أبحاث الأراضي

حلحول - الخليل

فلسطين

هاتف: +970 - 2 - 2217239

فاكس: +970 - 2 - 2290918

بريد إلكتروني: lrc@palnet.com

صفحة إلكترونية: www.lrcj.org

اللجنة التوجيهية

وزارة الزراعة الفلسطينية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التعاون الإيطالي	مركز أبحاث الأراضي
د. زكريا سلاودة	ناصر الفقيه و كايد جنازرة	إبراهيم مطر	جمال طلب

فريق الدراسة

جمال طلب بكالوريوس إحصاء	رئيس الفريق
باسم دودين ماجستير في الهندسة الكيميائية - هندسة مواد	منسق المشروع
رامي سابيلا ماجستير في علاقات دولية وتنمية	متخصص اقتصادي اجتماعي
قاسم أبو دية ماجستير إعلام	مساعد باحث
وائل أبو ارميله ماجستير في المصادر الطبيعية والتنمية المستدامة	متخصص تربة
مراد الحوساني ماجستير في المياه وعلوم البيئة	مهندس زراعي
محمد العملة بكالوريوس نظم معلومات	متخصص GIS وإعداد خرائط وتصميم
محمد حساسنة ماجستير في التنمية المستدامة	مساعد لوجستي
حمدي أبو عليا بكالوريوس محاسبة	مدير مالي
هبة الوحوش	سكرتاريا

الفريق الاستشاري لتوزين الأراضي الملائمة للاستصلاح

د. زكريا سلاودة	وزارة الزراعة الفلسطينية
م. ز كايد جنازرة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
م. ز حسام القواسمي	لجان الإغاثة الزراعية – الإغاثة الزراعية الفلسطينية
م. ز نهاد العملة	وزارة الزراعة الفلسطينية
م. ز إبراهيم أبو عياش	اتحاد لجان العمل الزراعي
علي عيسى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
فريق الدراسة	مركز أبحاث الأراضي

مراجعة: د. أحمد حماد

الأشخاص الداعمين: لقد تم عمل الجانب الميداني لدراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي بمساعدة مدراء ومهندسي مديريات الزراعة في وزارة الزراعة في جميع محافظات الضفة الغربية.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي منحنا القدرة والصبر لإتمام هذه الدراسة. معبرين عن امتنانا وشكرنا لجميع الذين شاركوا وساهموا في إنجاح هذه الدراسة. بدأً بمعالي وزير الزراعة الفلسطيني الدكتور إسماعيل دعيق، وموظفي واكافة أعضاء أسرة وزارة الزراعة، مدراء ومهندسين وموظفين لدعمهم وتعاونهم الكامل...

كما ونتوجه بالشكر الخاص إلى أصدقائنا الإيطاليين - حكومةً وشعباً، الذين دعموا الدراسة من خلال التعاون الإيطالي، هذا الدعم النابع من قناعتهم بأن الشعب الفلسطيني جدير بالعيش بكرامة وحرية...

ونود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا العميق لزملائنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذين أثبتوا التزامهم بالتنمية المستدامة لفلسطين، من خلال الإدارة المتميزة لبرنامج استصلاح الأراضي لأكثر من عشر سنوات، والذين أبدوا اهتمامهم العالي للاستفادة من نتائج هذه الدراسة...

والشكر موصول لجميع العاملين في مجال التنمية الزراعية من كافة المؤسسات والجامعات والمراكز، الذين أثروا الدراسة باقتراحاتهم وتوصياتهم. ولا ننسى توجيه التحية للمزارع الفلسطيني الأصيل الذي كان وسيظل متجذراً في تراب فلسطين...

أخيراً وليس آخراً، ليس هناك من شك في أن الإنجازات المتميزة تتطلب جهوداً كبيرة. فالجهود المتميزة التي بذلت لإعداد هذه الدراسة، كانت من قبل وهبوا أنفسهم للارض تعبيراً عن حبهم للوطن، فأثروا الدراسة بعلمهم وأفكارهم، وعيونهم ترنو للمزارع الفلسطيني الأصيل ... النابت من هذه الأرض ... والمجبول بطينها ... والمروية بعرقة.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول II
قائمة الأشكال والرسومات البيانية والخرائط V
قائمة الاختصارات VII
تقديم IX
الملخص التنفيذي XI

1- المقدمة 1

1-1 مبادئ الدراسة 1
2-1 مراجعة الأدبيات ذات العلاقة 3
3.1 الأهداف الخاصة للدراسة 4

2- منهجية الدراسة 7

3- النتائج والتحليل 13

3-1 مستوى الضفة الغربية 13
3-1-1 لمحة عن المناطق الفلسطينية المحتلة 13
3-1-2 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في الضفة الغربية 15
3-1-3 النتائج والتحليل 19
3-1-4 تحليل إضافي 20
3-1-5 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمالكي الأراضي الزراعية المناسبة للاستصلاح الزراعي 21

3-2 مستوى المحافظات 33
3-2-1 محافظة الخليل 33
3-2-2 محافظة بيت لحم 47
3-2-3 محافظة القدس 61
3-2-4 محافظة أريحا 73
3-2-5 محافظة رام الله 81
3-2-6 محافظة سلفيت 93
3-2-7 محافظة نابلس 105
3-2-8 محافظة قلقيلية 119
3-2-9 محافظة طولكرم 131
3-2-10 محافظة جنين 143
3-2-11 محافظة طوباس 155

4- الخاتمة والتوصيات 167

المراجع والمصادر 173

الملاحق 177

قائمة الجداول

جدول 1: اتجاهات الميل (الدرجات)	9
جدول 2: فئات انتشار الصخور	9
جدول 3: أوزان العوامل المؤثرة على ملائمة الأراضي للاستصلاح	10
جدول 4: تصنيف الأراضي الملائمة للاستصلاح في الضفة الغربية	19
جدول 5: تصنيف الأراضي حسب الملائمة	19
جدول 6: معلومات عامة عن محافظات الضفة الغربية	20
جدول 7: أولويات المحافظات للاستصلاح	21
جدول 8: أولويات المحافظات للغابات والمراعي	21
جدول 9: مساعدات الدول المانحة الكلية والخاصة بالزراعة	23
جدول 10: مقارنة للمساعدات المنفقة على مشاريع التنمية التي تلقاها قطاع الزراعة مع فرص العمل التي وفرها	23
جدول 11: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة الخليل	36
جدول 12: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة الخليل	37
جدول 13: المستوى العلمي للمزارعين في محافظة الخليل	38
جدول 14: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة	39
جدول 15: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي	40
جدول 16: مصادر البذور المستخدمة في محافظة الخليل	40
جدول 17: نسبة استخدام مصادر المياه	41
جدول 18: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة	41
جدول 19: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة	42
جدول 20: حاجة الأرض للاستصلاح	43
جدول 21: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة بيت لحم	50
جدول 22: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة بيت لحم	51
جدول 23: اتجاهات الميل للأراضي غير المستغلة داخل الأراضي الزراعية في محظافة بيت لحم	52
جدول 24: فئات انتشار الصخور	53
جدول 25: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة بيت لحم	53
جدول 26: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة	54
جدول 27: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي	55
جدول 28: مصادر البذور المستخدمة في محافظة بيت لحم	55
جدول 29: نسبة استخدام مصادر المياه	56
جدول 30: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة	56
جدول 31: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة	57
جدول 32: حاجة الأرض للاستصلاح	58
جدول 33: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة القدس	63
جدول 34: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة القدس	64
جدول 35: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة القدس	65
جدول 36: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة	66
جدول 37: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي	66
جدول 38: مصادر البذور المستخدمة في محافظة القدس	67
جدول 39: نسبة استخدام مصادر المياه	67
جدول 40: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة	68
جدول 41: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة	69

جدول 42: حاجة الأرض للاستصلاح 69
جدول 43: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة أريحا 76
جدول 44: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة القدس 76
جدول 45: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة رام الله 84
جدول 46: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة رام الله 85
جدول 47: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة رام الله 86
جدول 48: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة 87
جدول 49: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي 87
جدول 50: مصادر البذور المستخدمة في محافظة رام الله 88
جدول 51: نسبة استخدام مصادر المياه 88
جدول 52: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة 89
جدول 53: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة 89
جدول 54: حاجة الأرض للاستصلاح 89
جدول 55: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة سلفيت 96
جدول 56: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة سلفيت 97
جدول 57: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة سلفيت 98
جدول 58: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة 99
جدول 59: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي 99
جدول 60: مصادر البذور المستخدمة في محافظة سلفيت 100
جدول 61: نسبة استخدام مصادر المياه 100
جدول 62: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة 101
جدول 63: حاجة الأرض للاستصلاح 102
جدول 64: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة نابلس 108
جدول 65: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة نابلس 109
جدول 66: اتجاهات الميل للأراضي غير المستغلة داخل الأراضي الزراعية في محافظة نابلس 110
جدول 67: فئات انتشار الصخور 111
جدول 68: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة نابلس 111
جدول 69: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة 112
جدول 70: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي 113
جدول 71: مصادر البذور المستخدمة في محافظة نابلس 113
جدول 72: نسبة استخدام مصادر المياه 113
جدول 73: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة 114
جدول 74: حاجة الأرض للاستصلاح 115
جدول 75: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة قلقيلية 122
جدول 76: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة قلقيلية 123
جدول 77: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة قلقيلية 124
جدول 78: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة 125
جدول 79: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي 125
جدول 80: مصادر البذور المستخدمة في محافظة قلقيلية 126
جدول 81: نسبة استخدام مصادر المياه 126
جدول 82: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة 126
جدول 83: حاجة الأرض للاستصلاح 127
جدول 84: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طولكرم 134

جدول 85: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة طولكرم	134
جدول 86: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة طولكرم	136
جدول 87: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة	137
جدول 88: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي	137
جدول 89: مصادر البذور المستخدمة في محافظة طولكرم	138
جدول 90: نسبة استخدام مصادر المياه	138
جدول 91: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة	138
جدول 92: حاجة الأرض للاستصلاح	140
جدول 93: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة جنين	146
جدول 94: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة جنين	146
جدول 95: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة جنين	147
جدول 96: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة	149
جدول 97: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي	149
جدول 98: مصادر البذور المستخدمة في محافظة جنين	149
جدول 99: نسبة استخدام مصادر المياه	150
جدول 100: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة	150
جدول 101: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة	151
جدول 102: حاجة الأرض للاستصلاح	151
جدول 103: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طوباس	158
جدول 104: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة طوباس	158
جدول 105: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة طوباس	159
جدول 106: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة	160
جدول 107: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي	161
جدول 108: مصادر البذور المستخدمة في محافظة طوباس	161
جدول 109: نسبة استخدام مصادر المياه	162
جدول 110: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة	162
جدول 111: حاجة الأرض للاستصلاح	163

قائمة الأشكال والرسومات البيانية والخرائط

شكل 1: خارطة استخدامات الأراضي في الضفة الغربية	1
شكل 2: نموذج لعناصر شكل الأرض	7
شكل 3: خارطة منطقة الدراسة	8
شكل 4: الفريق الاستشاري خلال ورشة عمل توزين الأراضي الملائمة للاستصلاح	10
شكل 5: عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية	15
شكل 6: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية	16
شكل 7: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية	16
شكل 8: صور من ورشة العمل الأولى لإطلاق نتائج الدراسة - 12/01/2010 م	18
شكل 9: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية	19
شكل 10: تصنيف ملائمة الأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية	19
شكل 11: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة الخليل	35
شكل 12: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة الخليل	35
شكل 13: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة الخليل	36
شكل 14: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة الخليل	36
شكل 15: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة الخليل	37
شكل 16: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة الخليل	38
شكل 17: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة بيت لحم	49
شكل 18: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة بيت لحم	49
شكل 19: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة بيت لحم	50
شكل 20: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة بيت لحم	50
شكل 21: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة بيت لحم	51
شكل 22: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة بيت لحم	52
شكل 23: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة بيت لحم	52
شكل 24: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة بيت لحم	53
شكل 25: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة القدس	61
شكل 26: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة القدس	62
شكل 27: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة القدس	63
شكل 28: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة القدس	63
شكل 29: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة القدس	64
شكل 30: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة القدس	64
شكل 31: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة أريحا	74
شكل 32: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة أريحا	75
شكل 33: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة أريحا	75
شكل 34: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة أريحا	76
شكل 35: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة أريحا	76
شكل 36: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة أريحا	77
شكل 37: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة رام الله	83
شكل 38: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة رام الله	83
شكل 39: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة رام الله	84
شكل 40: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة رام الله	84
شكل 41: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة رام الله	85

شكل 42: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة رام الله 85
شكل 43: تفريغ مياه الصرف الصحي إلى وادي قانا من المستعمرات الإسرائيلية 94
شكل 44: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة سلفيت 95
شكل 45: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة سلفيت 96
شكل 46: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة سلفيت 96
شكل 47: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة سلفيت 96
شكل 48: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة سلفيت 97
شكل 49: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة سلفيت 98
شكل 50: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة نابلس 106
شكل 51: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة نابلس 107
شكل 52: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة نابلس 108
شكل 53: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة نابلس 108
شكل 54: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة نابلس 109
شكل 55: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة نابلس 109
شكل 56: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة نابلس 110
شكل 57: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة نابلس 111
شكل 58: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة قلقيلية 121
شكل 59: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة قلقيلية 121
شكل 60: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة قلقيلية 122
شكل 61: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة قلقيلية 122
شكل 62: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة قلقيلية 123
شكل 63: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة قلقيلية 123
شكل 64: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة طولكرم 132
شكل 65: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة طولكرم 133
شكل 66: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة طولكرم 133
شكل 67: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طولكرم 134
شكل 68: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة طولكرم 134
شكل 69: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة طولكرم 135
شكل 70: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة جنين 144
شكل 71: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة جنين 145
شكل 72: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة جنين 145
شكل 73: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة جنين 146
شكل 74: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة جنين 146
شكل 75: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة جنين 147
شكل 76: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة طوباس 156
شكل 77: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة طوباس 157
شكل 78: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة طوباس 157
شكل 79: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طوباس 158
شكل 80: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة طوباس 158
شكل 81: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة طوباس 159

قائمة الاختصارات

المصطلح	المعنى بالإنجليزية	المعنى بالعربية
CORINE	Coordination of Information on the Environment - Europe	تنسيق المعلومات المتعلقة بالبيئة - أوروبا
DEM	Digital Elevation Model	النماذج الرقمية للارتفاعات
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GIS	Geographic Information System	نظم المعلومات الجغرافية
GNI	Gross National Income	إجمالي الدخل القومي
LRC	Land Research Center	مركز أبحاث الأراضي
MOA	Ministry of Agriculture	وزارة الزراعة
NA	Non-agricultural Land	الأراضي غير الزراعية
NGO	Non-Governmental Organization	مؤسسة غير حكومية (أهلية)
oPt	Occupied Palestinian Territories	الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967
PCBS	Palestinian Central Bureau of Statistics	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PLO	Palestinian Liberation Organization	منظمة التحرير الفلسطينية
PNA	Palestinian National Authority	السلطة الوطنية الفلسطينية
SME	Small and Medium Enterprises	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency	وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين
WFP	World Food Program	برنامج الغذاء العالمي
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية

تقديم

الأرض بالنسبة للفلسطينيين تملك مفهوماً مغايراً لأي شعب موجود على سطح الكرة الأرضية، ذاكرة النزوح المؤلمة ما تزال مطبوعة في عقول الفلسطينيين سواء من شهد النكبة أم من لم يشهدها.

فالاحتلال الإسرائيلي لا يهدد فقط قومية وهوية الفلسطينيين، بل يسعى لاغتصاب الأرض الفلسطينية وطرد أصحابها منها وإحلال مستعمرين يهود بدلاً منهم، مما اضطر الفلسطينيين للدفاع عن حقهم وعن أرضهم بتعميرها واستصلاحها، لأنها مصدر العيش الأساسي لهم، لا سيما بعد إغلاق سوق العمل أمامهم وإنشاء جدار الضم والتوسع ومصادرة الكثير منها للاستيطان اليهودي عليها.

إن مركز أبحاث الأراضي ومعه كافة المؤسسات الزراعية الفلسطينية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وحدة تطوير الأراضي في القدس) ووزارة الزراعة الفلسطينية لاحظوا الأهمية الكبيرة لتوجيه جهود ومشاريع استصلاح وتأهيل الأراضي إلى المناطق الفلسطينية المحتلة بطريقة تحسن الأداء وتضفي عليه الكفاءة اللازمة. هذا المنظور شكل أساس فكرة ترشيد هذه العملية على مستوى متخذي القرار والسياسة العامة بالإضافة إلى المستوى الفني والهندسي.

إن ترشيد عملية استصلاح الأراضي يحتاج إلى أساس مبني على معرفة ودراسة عميقة للصفات الفيزيائية للأراضي في فلسطين، بالإضافة إلى تكون معرفة عميقة بالإبعاد الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على عملية استغلال هذه الأراضي بالشكل السليم.

وتأتي هذه الفكرة تتويجاً للمجهود الوطني المبذول في إطار القطاع الزراعي - مؤسسات أهلية ورسمية التي عملت في مجال تطوير الأراضي. حيث ولدت هذه الدراسة في سياق التجربة الميدانية وذلك من أجل أن توضح أولويات تطوير الأراضي على المستويين الجزئي والكلي.

وقد وضع العاملون على الدراسة أسئلة تجول في خاطر كل العاملين في هذا المجال مثل: ما هي أكثر من المواقع ملائمة للاستصلاح في كل محافظة؟ ما هو تأثير استصلاح الأراضي في المواقع التي تقع داخل الاراضي المصنفة كأراض زراعية؟ ما هي أكثر المواقع ملائمة للتشجير والغابات والمراعي؟ ما هي المحافظات التي تحتاج لتدخل سريع وطارئ بناء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

العاملون على الدراسة حاولوا توفير إجابات لهذه الأسئلة، وقد حاولوا توفير الإجابات بلغة مفهومة لواضعي السياسات وصانعي القرار والمخططين والعاملين في هذا المجال، وكذلك للجهات التمويلية

بالرغم من ذلك، يجب عمل الكثير على المستويين التقني ووضع السياسات العامة. مثل: التخطيط لاستعمالات الأراضي والذي يمثل حاجة فورية لتطوير الأراضي وحمايتها من سوء الاستعمال الداخلي ومن الأطماع الخارجية التي تسعى للاستيلاء على ما تبقى من أراضي للفلسطينيين.

آمل أن تعتبر الأجيال القادمة هذه الدراسة مجهود هادف لتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية الفلسطينية وخطوة باتجاه حماية هذا المصدر الطبيعي من اجل الازدهار والتنمية المستدامة.

جمال طلب

المدير العام، مركز أبحاث الأراضي

نيسان 2010

الملخص التنفيذي

تشكل المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ما مساحته 6,209 كم^2 وهي جزء من مساحة فلسطين التاريخية البالغة مسحتها 27,093 كم^2. ويسكن الضفة والقطاع حوالي 3,825,512 نسمة منهم 2,385,180 يعيشون في الضفة الغربية و 1,440,332 في قطاع غزة. ويبلغ معدل حجم الأسرة في المناطق الفلسطينية المحتلة 5.8 شخص لكل أسرة بواقع 5.5 و 6.5 شخص لكل أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب.

إن انهيار الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة بين عامي 1997 و 2007 تمثل بانخفاض إجمالي الإنتاج المحلي بمعدل 2.9 % لكل فرد بحيث وصل إجمالي الإنتاج اليومي إلى 1,230 $ في عام 2007. ووصلت نسبة البطالة إلى 31.5 % بواقع 23.2 % في الضفة الغربية و 49 % في قطاع غزة. أما نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر فقد بلغت – حسب معدلات الصرف الحقيقية – 34.5 % بواقع 23.6 % من سكان الضفة و 55.7 % من سكان القطاع. إضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الفلسطينيين الذين دخلهم تحت خط الفقر 57.3 % بوجود 47.2 % في الضفة الغربية و 76.9 % في قطاع غزة.

أما بالنسبة للأمن الغذائي، فان الأسر التي تحظى بمدخول 1.9 $ أو أقل للشخص في اليوم الواحد تعتبر غير آمنة غذائياً في المناطق الفلسطينية المحتلة. وفي الواقع فان 38 % من الأسر الفلسطينية تعتبر غير آمنة غذائياً موزعة على 25 % من سكان الضفة الغربية و 56 % من سكان قطاع غزة. كذلك فان 14 % من الأسر في المناطق الفلسطينية المحتلة تعتبر مهددة بأن تكون غير آمنة غذائياً، منها 16 % في الضفة الغربية و 11 % في قطاع غزة.

إن مساهمة الإنتاج الزراعي في إجمالي الدخل المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت ما نسبته 5.6 % في عام 2007، وهي خمس مساهمة الإنتاج الزراعي في سبعينيات القرن الماضي [1]. لذلك، من الضروري أن يتم تحسين استغلال المصادر الطبيعية وبطريقة مستدامة وذلك بتقليل عوامل التأثير السلبية سواء من الإنسان أو الطبيعة (مثل اجراف التربة والاستعمال الخاطئ والفقر وغيرها) والتي تؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي. هذا فضلاً عن الأثر السلبي على القطاع الزراعي من قبل الاحتلال الإسرائيلي سعياً خلف إعطاء المزيد من المبررات لمصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان.

إن استصلاح الأراضي يعتبر من أفضل الوسائل لمحاربة تدهور الأراضي. حيث تم تنفيذ الكثير من مشاريع الاستصلاح المتعلقة بالزراعة الجبلية وإزالة الصخور منذ عام 1990. وتحتوي الأراضي غير الزراعية نسبة كبيرة من الصخور في طياتها، الأمر الذي أدى إلى الحد من مساحة المناطق المزروعة وفرض وسائل معينة للزراعة. لهذا، فان إستراتيجية التطوير الزراعي المتبعة لدى وزارة الزراعة الفلسطينية ووحدة تطوير الأراضي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الأهلية الفلسطينية اعتمدت استصلاح الأراضي كوسيلة من أجل توسيع رقعة الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي، وهذه المؤسسات شكلت الذراع الرئيسة لتنفيذ هذه المشاريع.

نتيجة لذلك، ومن أجل تطوير هذه الإستراتيجية، قام مركز أبحاث الأراضي بالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية ووحدة تطوير الأراضي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأخذ زمام المبادرة ووضع الخطوط الرئيسة للدراسة المعنونة (ملائمة الأراضي للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية).

الهدف النهائي للدراسة هو تحسين طرق اتخاذ القرارات بما يتعلق بتطوير الأراضي غير المستغلة للزراعة في الضفة الغربية عن طريق توفير معلومات لمتخذي القرارات والتقنيين للوصول لأفضل القرارات وأفضل الطرق لتنمية الأراضي.

أما **الأهداف الرئيسة للدراسة** تتلخص بما يلي:

- تحضير معلومات واضحة ومقروءة يمكن استخدامها كمرجع علمي لمتخذي القرارات والتقنيين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية.
- تحضير خرائط تصنيفية للمناطق غير الزراعية بحسب ملائمة هذه الأراضي للتطوير والاستصلاح.
- توفير معرفة بأكبر المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تؤثر بشكل مباشر على عملية استصلاح الأراضي.
- التعرف على حجم الاستثمار في تطوير الأراضي والمعدات التي يحتاجها.

1. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009 Press Release, Preliminary Estimation of Quarterly National Accounts (Second Quarter 2009). Ramallah - Palestine.

طريقة تنفيذ الدراسة تتمثل بما يلي:

- مراجعة الأدبيات ذات العلاقة.
- تحضيرألادوات المساعدة والمتمثلة بالصور الجوية والخرائط الطبوغرافية وبرامج نظم المعلومات الجغرافية وغيرها.
- تحديد منطقة الدراسة بناء على معايير معينة.
- دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المجاورة لمنطقة الدراسة.
- وضع وصف للوحدات الطبوغرافية والتي تتكون من سفوح الجبال والمنحدرات والشعاب وأقدام الجبال.
- تعريف خصائص المناطق بالنسبة لكل وحدة من حيث فئآت اتجاه الميل وفئآت انتشار الصخور وفئآت ميل المنحدرات والمناخ.
- بناء مصفوفة للعوامل المحددة وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر على ملائمة الأراضي للاستصلاح وتشمل المصفوفة أوزان لتأثير كل عامل من هذه العوامل.
- تحديد الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي للأشجار المثمرة والأراضي الصالحة للتحريج والغبابات والأراضي الصالحة لتطوير المراعي عليها بحسب الصفات الفيزيائية للأراضي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المجاورة لهذه المناطق.
- تطبيق التحليلات السابقة على مستوى المحافظات.
- تحضير خرائط ملائمة الأراضي للاستصلاح وتحديد المناطق الملائمة للاستصلاح أو التحريج أو مناطق الرعي.

أهم النتائج:

- مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح في الضفة هي 467 كم^2.
- مساحة الأراضي الملائمة للتحريج تبلغ 378 كم^2 ومساحة الأراضي الصالحة كمناطق للرعي 811 كم^2.
- نسبة درجات ملائمة الأراضي للاستصلاح مرتبة ترتيباً تنازلياً هي: الأكثر ملائمة 12.7 %، وعالي الملائمة 49.1 %، ومتوسط الملائمة 37.9 % ، والأقل ملائمة 0.3 %.
- يجب أن تحظى محافظات الخليل والقدس بالأولوية بالنسبة للاستصلاح الجبلي ويتبعها رام الله ونابلس و طولكرم وبيت لحم وقلقيلية وجنين وسلفيت وطوباس ومن ثم أريحا.
- يجب أن تحظى محافظة الخليل بالأولوية بما يتعلق بتأهيل الأراضي كمناطق للرعي وتتبعها محافظة بيت لحم.

ملخص التوصيات:

- يجب تعديل خطط تنفيذ مشاريع الاستصلاح بحسب نتائج هذه الدراسة بحيث تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتقنية.
- الحصول على تبني فعال لسياسات استصلاح الأراضي حيث يجب أن يبنى استعمال الأراضي على قاعدة بيانات شاملة تشكل أساس سياسات تطوير الأراضي.
- توزيع نتائج هذه الدراسة والمعرفة المستوحاة من سياقها. حيث يجب أن تتم ترجمة نتائج الدراسة على المستوى الحكومي من خلال استخدام نتائجها كمرجع لوزارة الزراعة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية أثناء اختيارهم للمناطق الملائمة للاستصلاح.
- عمل دراسات مكملة لهذه الدراسة و ذلك من اجل تطوير النتائج وزيادة فاعليتها.

الفصل الأول: المقدمة

1- المقدمة

الضفة الغربية هي أراضي فلسطينية محتلة من قبل الإسرائيليين منذ عام 1967. هذا الوضع السياسي بالإضافة إلى العوامل الإنسانية والطبيعية وضعت ضغوطاً إضافية على الموارد الطبيعية المحدودة أصلاً لدى الفلسطينيين. وتشكل الأرضي غير المستغلة 55 % من إجمالي مساحة الضفة بينما تمثل المناطق المزروعة 35 % والسطوح الاصطناعية (مناطق سكنية، محاجر، مواقع ترفيهية، الخ) 10 % ومن ضمنها الحصة الفلسطينية في البحر الميت والبالغة 3 %.[2]

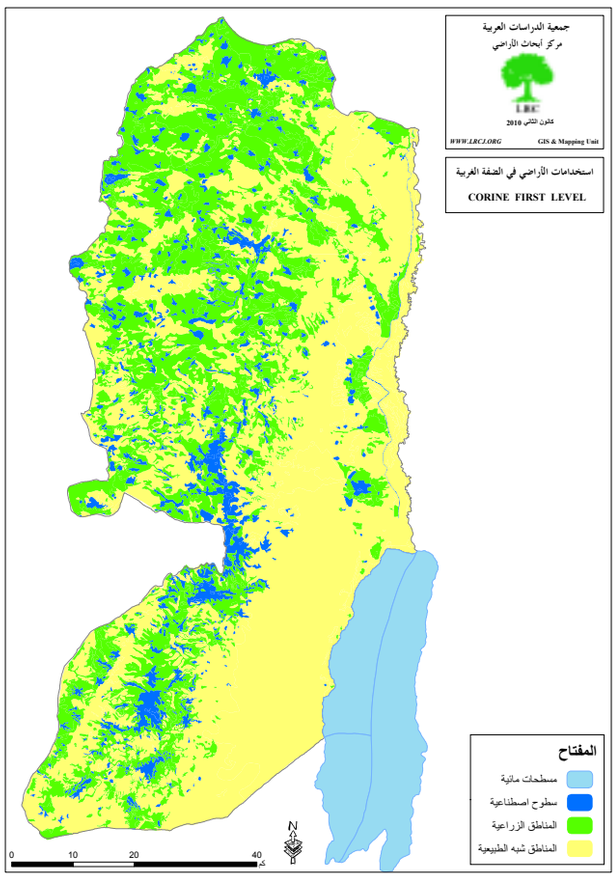

شكل 1: خارطة استخدامات الأراضي في الضفة الغربية

وبالرغم من حقيقة أن الفلسطينيين لا يتحكمون بمصادرهم الطبيعية بسبب الاحتلال الإسرائيلي إلا أن العمل باتجاه تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية بالتعاون مع المجتمع الدولي نال زخماً كبيراً. حيث أصبح استصلاح الأراضي الجبلية إحدى أهم السياسات المتبناة لصالح زيادة الإنتاج الزراعي. وتم تبني هذا التوجه في أوائل تسعينيات القرن الماضي وقد ساهم هذا التوجه بشكل كبير في عملية التنمية المستدامة حيث كان له تأثير كبير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الفلسطينية المحتلة [3]. إضافة إلى ذلك، فقد تم تحويل هذه العملية إلى عمل مؤسساتي شامل تشترك فيه المؤسسات الزراعية الفلسطينية مع وزارة الزراعة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى تدخلات إيجابية من بعض الجهات التمويلية.

وبالرغم من أن هناك فهماً عميقاً لنتائج وتأثيرات تدهور الأراضي، إلا انه لا يوجد هناك أية سجلات بهذا الخصوص ولا يوجد مؤشرات يتم مراقبتها باستمرار [4]. وتمثل هذه الدراسة تقنية فريدة تستخدم لترشيد التدخلات في مجال تطوير الأراضي سواء لأغراض الزراعة الجبلية أو الغابات أو المراعي. والهدف النهائي لهذه الدراسة هو تحسين آلية اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام وتطوير الأراضي غير المستغلة زراعياً في الضفة الغربية عن طريق توفير معلومات لمتخذي القرار والتقنيين للوصول لأفضل النتائج.

1-1 مبادئ الدراسة

استغلال الموارد الطبيعية هو توجه دائم باتجاه تحقيق الهدف الأساسي لكل الشعوب للوصول إلى اكبر درجة ممكنة من التقدم والرفاه. إن استغلال هذه الموارد يعد قضية مهمة في المناطق الفلسطينية المحتلة بسبب الوضع السياسي الذي تعاني منه هذه المناطق بالإضافة إلى العوامل الإنسانية التي تحد من القدرة على استغلال هذه الموارد. إن العوامل المؤدية إلى تدهور الأراضي في الضفة الغربية يمكن إرجاعها إلى عوامل تتعلق بالإنسان والطبيعة. ويمكن وصف هذه العوامل كما يلي:

العوامل التي يسببها الإنسان

إن أهم العوامل الإنسانية التي تؤثر سلباً على الأراضي الفلسطينية يتمثل بشكل رئيس بالتدخلات الإسرائيلية ضد الأراضي الفلسطينية. حيث أن تصنيف الأراضي إلى مناطق (أ) و (ب) و (ج) حسب اتفاقية أوسلو ألغى القدرة على التخطيط لاستعمال الأراضي والذي من الممكن أن يقلل من تدهورها.

كذلك فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بضعف توثيق ملكية الأرض ونظام الولاية على الأرض، بالإضافة إلى تقييد الحركة وصعوبة الوصول للأراضي بسبب قلة الطرق الزراعية وقلة السيولة وقلة المحفزات الاقتصادية والمستوى

2. Land Cover/Use of the West Bank and Gaza Strip, Land Research Center, 2001.

3. Internal reports at the Land Research Center (20012010-).

4. B. Dudeen, Land Degradation in Palestine: Main factors, status, trends and recommendations, Land Research Center, 2007.

التعليمي المنخفض للمزارعين وقلة توفر السيولة والقدرة على التسويق والتكنولوجيا البسيطة والبدائية التي يستعملها الفلسطينيون تعد كلها عوامل أثرت سلباً على استغلال الأراضي وأدت إلى درجة اكبر من تدهورها . إضافة إلى ما تقدم، فان معدل الزيادة الطبيعية البالغ 4 % والكثافة السكانية العالية في المجتمعات الريفية أدت إلى زيادة نسبة الفقر والذي سرع من عملية تدهور الأراضي. كذلك فإن قلة الوعي بالتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يسببها تدهور التربة هو عامل مهم في استمرار تدهورها . ومثالاً على ذلك هو الرعي الجائر في المناطق الزراعية والزائد عن حده في معظم الأحيان إضافة إلى استخدام الأشجار كحطب من اجل الحصول على الطاقة. سبب آخر لعملية انجراف التربة هو تراجع ثقافة بناء المساطب وتهدم كثير من المساطب المبنية بسبب الإهمال، بالرغم من ذلك، فان الناس مستعدين لحماية الأرض لأسباب وطنية وسياسية وتاريخية وثقافية إضافة إلى أن الدين يحفز على حماية الأرض والعمل الزراعي.

إن الإدارة الفعالة للأراضي تتأثر سلباً بغياب الخطط لاستعمال الأراضي حيث منع الاحتلال الإسرائيلي استخدام الأراضي لأسباب متعددة ولكن (الأسباب السياسية) في الأساس، حيث تعتبر الأرض غير المستغلة فريسة سهلة للمستوطنين اليهود ومن السهل مصادرتها بحجة عدم استخدامها . حيث أن البناء بشكل عام وحتى حفر الآبار مرهون بالحصول على ترخيص من الجانب الإسرائيلي وغالباً ما يعترضون حتى على استصلاح الأراضي بفلاحتها وزراعتها. وفي الوقت الحالي فإن غالبية مشاريع استصلاح الأراضي محصورة بمناطق (أ) و (ب) وهي مناطق إما مسكونة أو مستغلة زراعياً.

العوامل التي تسببها الطبيعة [5]

المناخ هو عامل أساسي لتدهور التربة، والمناطق التي تعاني من جفاف حاد (44 % من المساحة الكلية للضفة الغربية) تتركز في المناطق الشرقية والغربية. هذه المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية نسبياً يجب أن توفر البعد الاستراتيجي لمستقبل الزراعة في فلسطين. ولكن الجفاف الحاد الذي تعاني منه هذه المناطق بالإضافة إلى تغير المناخ وعدم التحكم بهذه المناطق يقيد القدرة على استغلال هذه الأراضي.

والأراضي شبه الجافة والتي يمكن أن تشكل مستقبل الزراعة في الضفة الغربية تعاني للأسف من الامتداد العمراني، والوضع نفسه ينطبق على الأراضي شبه الرطبة (26 % من مساحة الضفة الغربية). إن المساحات الكبيرة من الأراضي الجافة حفزت عملية تملح التربة وهو السبب الرئيسي في التصحر في تلك المناطق.

تتسم أراضي الضفة الغربية بتضاريس متغيرة بشكل كبير. حيث تتسم التضاريس بكونها جبلية في معظم الأحيان الأمر الذي يساعد في عملية تدهور الاراضي. إن تضاريس الأراضي الصعبة في بعض أنحاء الضفة الغربية أدت إلى عمليات انجراف التربة بجميع أشكالها وأنواعها.

إن نقص الكميات المتوفرة من المياه سنوياً وتردي جودتها بسبب تناقص معدلات الأمطار وعلاقة ذلك بالتغير المناخي يضاعف أيضاً من انجراف التربة. وتعاني الضفة الغربية مقارنة مع جيرانها، من النقص الشديد في مصادر المياه المتجددة، ويعود ذلك لأسباب طبيعية وإنسانية، حيث يحصل الفرد على اقل من 100 م^3 من المياه سنوياً وهو اقل بكثير من معدلات الاستهلاك في الدول المجاورة ودول العالم بشكل عام. كذلك، تعتبر هذه الكمية اقل بكثير من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (WHO) وهي 500 م^3 لكل شخص في العام.

جميع العوامل المذكورة أعلاه سواء كانت بشرية أو طبيعية أدت إلى ضغوط كبيرة على الأراضي والذي أدى بدوره إلى تردي جودتها وكميتها.

إن الظواهر التالية تعتبر من أهم أسباب تدهور الأراضي في الضفة الغربية:

انجراف التربة: هي أكثر العمليات تدميراً للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وتعود أسباب الانجراف إلى طبيعية المناخ والتضاريس (المنحدرات) والغطاء النباتي الرقيق والطرق الزراعية البدائية. وتوجد معظم أنواع انجراف التربة في الضفة الغربية ويزيد النشاط الإنساني من وتيرة هذه الانجرافات.

تملح التربة: يزيد تملح التربة أوضاع الأراضي سوءاً. وبشكل عام، هناك علاقة وطيدة بين المناخ والرطوبة وملوحة التربة. إن المؤشرات المناخية تشير إلى أن معظم أراضي الضفة الغربية وخصوصاً الأجزاء الشرقية تعتبر أراضي ذات ملوحة عالية. وهناك أسباب متعددة لملوحة التربة أهمها أن معظم أراضي الضفة الغربية هي مناطق جافة وشبه جافة إضافة إلى الري بطرق غير مسيطر عليها وتردي جودة المياه المستخدمة.

تلوث التربة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تلوث التربة من أهمها مخلفات مناشير الحجر إضافة إلى التخلص من النفايات الصلبة بطريقة عشوائية.

5. نفس المرجع السابق

تناقص كمية التربة: ويعود ذلك إلى عمليات البناء المتسارعة وغير الموجهة في الضفة الغربية سواء من قبل الفلسطينيين أو نتيجة لعمليات التوسع الاستعماري الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المصادرة.

تقلص الغطاء النباتي ونقص التنويع الزراعي يعد عنصر مهم ومؤثر على جودة الأراضي. إن مساحة المناطق الحرجية في الضفة الغربية صغيرة جداً وتمثل اقل من 1 % من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتشير التقديرات إلى أن 23 % من المناطق الحرجية تم تدميرها بين عامي 1571 و 1999. ومعظم هذا التدمير سببه بناء المستعمرات الإسرائيلية والقواعد العسكرية. كذلك، تأثرت المناطق الرعوية بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب الأوضاع السياسية وإغلاق مساحات شاسعة إغلاقاً عسكرياً من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

إن توفر إطار عام لأسباب تدهور التربة لا يعني بالضرورة رؤية تأثيرات هذا التدهور على الواقع. لذلك لا تكون التدخلات في هذا الإطار فورية ومباشرة. وفي الواقع لا يوجد تحاليل مرتبطة بإطار زمني لوضع التربة في الضفة الغربية للمساعدة في تقدير الأضرار الناجمة عن هذا التدهور. إن التأثيرات الملموسة تتمثل بتردي الإنتاج الزراعي وهجر الزراعة والذي أدى بدوره إلى زيادة نسبة الفقر ووضع اقتصادي هش وأراضي ذات قابلية متصاعدة للتدهور.

تتسم الأنظمة البيئية في الضفة الغربية على المستويات المختلفة بكونها تسوء مع مرور الزمن حتى على المدى القصير . وفي معظم الانظمة الزراعية المناخية، تأثرت إنتاجية التربة بشكل كبير بسبب انجراف التربة بالإضافة إلى العوامل الأخرى. لا يوجد محددات مباشرة يمكن قياسها ولكن هناك محددات غير مباشرة تتمثل بالإنتاجية الزراعية والاعتماد على الزراعة كمصدر للدخل والإنتاج الحيواني وجميعها تشير إلى تأثيرات سلبية.

التدخلات ضد التأثيرات المختلفة على التربة يمكن تصنيفها على المستوى الوطني أو الأهلي أو الحكومي وحتى على المستوى الفني او الزراعي، ويتم في الوقت الحالي تنفيذ بعض هذه التدخلات على الأرض [6].

إن استصلاح الأراضي هو إحدى ابرز التدخلات لتقليل التأثيرات السلبية للعوامل الآنف ذكرها، حيث أن مشاريع استصلاح الأراضي يتم تنفيذها في الضفة الغربية منذ أكثر من خمسة عشر عاماً. ومعظم مشاريع استصلاح الأراضي تم تنفيذها من قبل المؤسسات الأهلية الزراعية الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وحدة تطوير الأراضي. ونتيجة لذلك، ارتأى مركز أبحاث الأراضي بالتعاون مع كل من وزارة الزراعة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة وجود مرجع تقني لترشيد هذه العملية والتي ستؤدي بدورها إلى تسهيل العمليات والنشاطات من النواحي الإدارية والتقنية والاقتصادية والتخطيطية والاستشارية.

2-1 مراجعة الأدبيات ذات العلاقة

في البلاد التي تملك مساحات زراعية واسعة يشير مصطلح استصلاح الأراضي إلى عملية إعادة تأهيل المحاجر والمناجم وتحويلها إلى أراضي زراعية جديدة. إن استصلاح الأراضي بإزالة الصخور السطحية باستخدام الآليات الثقيلة هي إستراتيجية معروفة لزراعة المناطق الجبلية خصوصاً في حوض المتوسط [7].

وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، يعتبر استصلاح الأراضي نشاطاً مهماً يتم تنفيذه منذ سنوات لعدة أسباب. وأهمها الوضع السياسي والصراع المتمثل بالتمدد الاستيطاني الإسرائيلي والذي يخرق جميع القوانين الدولية من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية وضمها [8]. ويمكن استصلاح أراضي سكان المناطق الريفية الفقيرة من زيادة دخلهم وتحسين أوضاعهم المعيشية وذلك عن طريق مساعدة المزارعين الفقراء بتطوير الزراعات البعلية وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة اكبر.

ويهدف الاستصلاح الزراعي الجبلي إلى توسيع رقعة الأراضي الزراعية عن طريق عملية إزالة الصخور في المناطق ذات القابلية العالية للزراعة. ويتم تنفيذ إجراءات مكملة لهذه العملية منها تحسين الإنتاجية والتسويق والتي تؤدي إلى زيادة دخل المزارعين [9].

إن التدخلات التي تستهدف النساء أدت بدورها إلى زيادة دخل الأسر في المناطق المستهدفة وتقوية مكانة المرأة اجتماعياً كعنصر مؤثر في العملية الإنتاجية. إن التحليل الاجتماعي الاقتصادي في سياق تقييم الأرض هو أسلوب متبع منذ زمن طويل[10] ويتم تنفيذه من خلال منظورين مختلفين أولها: التوجه الأحادي المتتابع ويعني بشكل أساسي بالتقييم الفيزيائي للأراضي، والتوجه المتوازي ويعني بالوضع الاجتماعي الاقتصادي والذي يتم في نفس الوقت مع التحليل الفيزيائي.

6. B. Dudeen, Land Degradation in Palestine, Land Research Center, 2003. (www.lrcj.org).

7. Syrian Arab Republic: Thematic study on land reclamation through de-rocking, IFAD.

8. www.poica.org

9. UNDP – Jerusalem and Palestinian Local Agricultural NGOs Reports.

10. Land Evaluation in Europe, FAO, Bulletin 29, 1975.

إن تقييم ملائمة الأراضي للاستصلاح هي عملية يتم من خلالها دراسة ملائمة الأراضي لاستخدامات معينة [11] وهذه الاستخدامات قد تتضمن استعمالات مختلفة للأراضي منها الزراعة البعلية والزراعات الحرجية ومناطق الرعي الخ. أو استخدام الأراضي بوصف أكثر تفصيلاً مثل الزراعة البعلية للعنب وغيره. وهناك العديد من الدراسات التي نفذت حسب المنظور الثاني في المناطق الفلسطينية المحتلة ولكن لا يوجد أي دراسات تتعلق بالنوع الأول [12].

3.1 الأهداف الخاصة للدراسة

- تحضير معلومات واضحة ومقروءة يمكن استخدامها كمرجع علمي لمتخذي القرارات والتقنيين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية.
- تحضير خرائط تصنيفية للمناطق غير الزراعية بحسب ملائمة هذه الأراضي للتطوير والاستصلاح.
- توفير معرفة أكبر بالمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تؤثر بشكل مباشر على عملية استصلاح الأراضي.
- توفير رؤية شاملة حول حجم الاستثمار في تطوير الأراضي والمعدات التي يحتاجها.

11. D. Dent and A. Young, Soil Survey and Land Evaluation, George Allen & Unwin ltd, London, 1981.

12. Land suitability for wheat, almond and olive in Dhahiriya area, Land Research Center, 2004.

الفصل الثاني: منهجية الدراسة

2- منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اتخاذ الخطوات التالية:

1. مراجعة الأدبيات المتعلقة باستصلاح الأراضي

تم جمع المعلومات ذات العلاقة على المستويين المحلي والدولي من خلال مكتبات الجامعات بالإضافة إلى شبكة الانترنت. وهذه خطوة مهمة لبناء قاعدة إستراتيجية لتطوير الأراضي من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة للأراضي الفلسطينية كوسيلة أساسية للحد من الفقر.

2. الأدوات المساعدة وتحضير المواد

تم تحضير الأدوات والمواد المساعدة التالية وذلك لتطبيق النشاطات المتعلقة بالدراسة:

الصور الجوية: تم جمع صور جوية دقيقة بمقياس رسم (5000/1) وذلك لدراسة مواصفات المناطق والخرائط وتحديد وحدة التخريط (Mapping Unit Delineation) .

خارطة استعمال/ غطاء الأراضي: هي خارطة تم تحضيرها من قبل وحدة النظم الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي وتم تحديثها لاستخدامها في هذه الدراسة. تم تحضير الخريطة باستخدام نظام CORINE وهو نظام أوروبي لتصنيف غطاء الأراضي.

برنامج Arc GIS: تم استخدام برنامج Arc GIS 9.3.1 وهو برنامج لنظم المعلومات الجغرافية في تحليل المعلومات.

خطوط كونتورية: حيث تبلغ المسافة بين كل خطين خمسة أمتار.

3. تحديد منطقة الدراسة

إن جميع المناطق المصنفة غير زراعية في خريطة استعمال الأراضي بالاعتماد على نظام CORINE تم تعريفها كمنطقة الدراسة، مع استثناء منطقة الأغوار وأريحا لأن طبيعة الأرض تقلل بشكل كبير من إمكانية اعتماد الاستصلاح المبني على استخدام الآليات الثقيلة. ونتيجة لذلك فان المنطقة المصنفة غير زراعية تعادل ما نسبته 39 % من إجمالي مساحة الضفة الغربية (2195 كم^2) حسب الشكل (3). وبعد استثناء المناطق التي لا تحتاج للاستصلاح (الأودية والسهول) وصلت مساحة الأراضي غير المستغلة والقابلة للتطوير الزراعي (منطقة الدراسة) 1,686,094 دونم .

4. الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية (Socio-economic)

لقد تم تبني الاقتراب المتوازي في هذه الدراسة، حيث تم دراسة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية بالتوازي مع التحليل الفيزيائي للأراضي. إن المسح الاجتماعي الاقتصادي لسكان مناطق الدراسة تم إجراؤه بالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية . وتقع المناطق الريفية التي تم شملها في الدراسة بالقرب من المناطق المصنفة غير مستغلة. وتم تبني اقتراب عقد المجموعات البؤرية أثناء المسح بالإضافة إلى توزيع استبيان على المزارعين وملاك الأراضي في المناطق المستهدفة.

5. وحدة التخريط (Mapping Unit)

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، تم اعتماد عناصر شكل الأراضي في عملية تخريط وحدات الدراسة. وهذه العناصر تم رسمها باستخدام طريقة الرسم المباشر على شاشة الكمبيوتر (On –Screen Digitizing) وهي كالتالي :

- سفوح الجبال (Hillcrests)
- السهول (Plains)
- الأودية (Valleys)
- الشعاب (Drainage Depressions)
- أقدام الجبال (Footslopes)
- المنحدرات (Slopes)

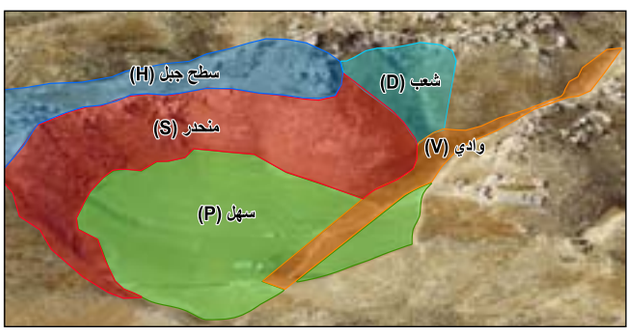

شكل 2: نموذج لعناصر شكل الأرض

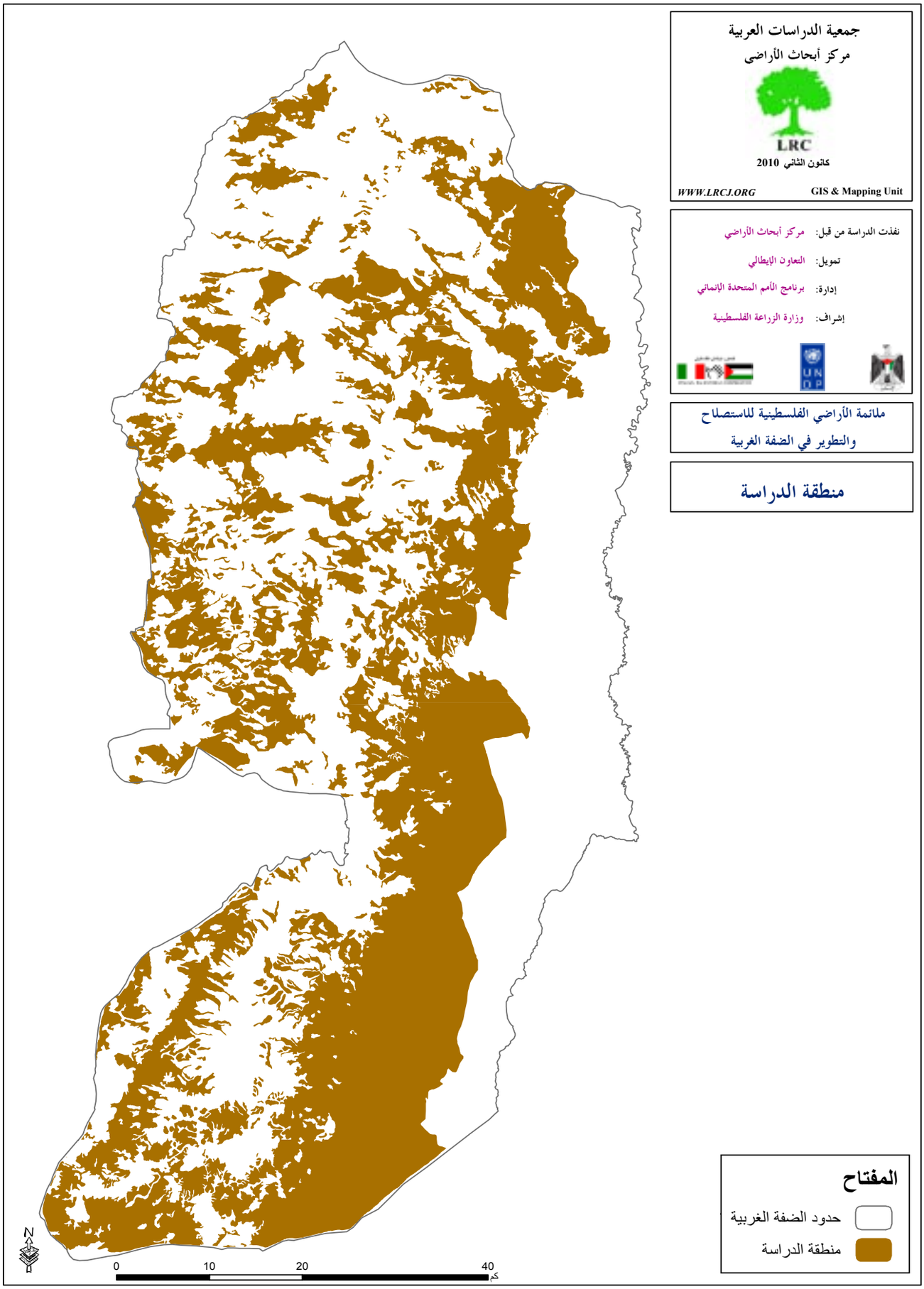

شكل 3: خارطة منطقة الدراسة

6. تعريف خصائص وحدة التخريط

تم تحديد الخصائص التالية لكل عنصر من عناصر أشكال الأرض:

الميل (الانحدار –Slope): تم تعريف فئات الميل التالية :

S0	3> % (غالباً هي سهل أو وادي وأحياناً سفح جبل)
S1	%8-%3
S2	%18-%8
S3	%32-%18

اتجاه الميل (Aspect)

إن خارطة فئات الميل التي تم تحديدها من خلال معالجة نموذج الارتفاع الرقمي (DEM) باستخدام برنامج ArcGIS هي كالتالي:

إن فائدة تحديد هذه الفئات للميل تظهر بشكل واضح في المرتفعات الطبيعية الوعرة. وذلك لكون فئة الميل تؤثر على درجة حرارة ورطوبة التربة.

جدول 1: إتجاهات الميل (الدرجات)

فئة اتجاه الميل (درجة)	الوصف	الاختصار
0	مستوي	No
0 - 22.5 و 337.5 - 360	شمال	N
67.5 - 22.5	شمال شرق	NE
112.5 - 67.5	شرق	E
157.5 - 112.5	جنوب شرق	SE
202.5 - 157.5	جنوب	S
247.5 - 202.5	جنوب غرب	SW
292.5 - 247.5	غرب	W
337.5 - 292.5	شمال غرب	NW

استخدام الأراضي

تم توضيح الاستخدام الغالب لكل عنصر من عناصر شكل الأرض .إن فئات استخدام الأرض الأساسية تم تعريفها كما يلي :

- الأشجار
- المناطق الزراعية
- المحاجر
- مناطق سكنية
- مستعمرات إسرائيلية
- غير مستعملة

فئات انتشار الصخور

تم تحديد فئات انتشار الصخور لكل عنصر من عناصر شكل الأرض بناء على نسبة تغطية الصخور لسطوح هذه العناصر وذلك باستخدام الصور الجوية. وهذه الفئات هي:

جدول 2: فئات انتشار الصخور

فئة انتشار الصخور (%)	الحالة
0	خالي من الصخور
5	قليل الوفرة
10	متوسط الوفرة
20	متوفر
30	مغطى بشكل واضح
40<	منطقة صخرية

المناخ

تم اعتماد معامل الجفاف بناء على طريقة دي مارتوني (De Martonne) للتعبير عن المناخ وتم إسقاط هذا المعامل على كل عنصر من عناصر شكل الأرض. وفئات المناخ التي تم تحديدها في منطقة الدراسة هي المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة.

7. العوامل المحددة لملائمة الأراضي

بما أن هناك عدة عوامل تحدد ملائمة الأراضي للاستصلاح. فقد تم بناء مصفوفة تبين وزن وتأثير كل عامل.
والجدول رقم 3 يبين مكونات هذه المصفوفة.

8. تعريف الأراضي الملائمة للاستصلاح

حسب المصفوفة المبينة. فقد تم إعطاء كل عامل وزن محدد يبين ملائمة الأراضي للاستصلاح. وتم تعريف الأراضي الملائمة للاستصلاح على أنها تحقق المعايير التالية:

- يجب أن يكون الميل اقل من 32 % (باستثناء السهول والوديان)
- فئات انتشار الصخور اقل من 40 %.
- معدل هطول الأمطار اكبر من 300 ملم /سنة.

بعد تطبيق هذه المعايير. ظهر أن مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح الشجري تعادل 467 كم^2. والأراضي المتبقية تم تصنيفها على أنها مناطق صالحة للمراعي والغابات. وبلغت مساحة هذه الأراضي 1,189,089 دونم وذلك من أراضي منطقةالدراسة المذكورة سابقاً.

9. الأراضي الملائمة للغابات والمراعي

لقد تم تحديد المعايير التالية لتعريف الأراضي الملائمة للغابات :

- الميل اكبر من 32 %.
- فئات انتشار الصخور اكبر من 40 % في المناطق التي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها أكبرمن 300 ملم /سنة .
- فئات انتشار الصخور أقل من 40 % في المناطق التي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها اقل من 300 ملم /سنة.
- وقد بلغت مساحة المناطق الملائمة للغابات 378381 دونم.

أما المناطق الملائمة كمناطق للرعي فهي تتبع المعايير التالية:

- الميل أقل من 32 %.
- فئات انتشار الصخور اكبر من 40 % في المناطق التي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها اكبر من 300 ملم /سنة.
- فئات انتشار الصخور اقل من 40 % في المناطق التي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها اقل من 300 ملم /سنة.
- وقد بلغت مساحة المناطق الملائمة للرعي 810.708 دونم .

10. تطبيق النتائج المذكورة على مستوى المحافظات من أجل استخدامها من قبل مديريات الزراعة وتطبيقها محلياً.

11. تحضير خرائط ملائمة الأراضي للاستصلاح والمناطق الرعوية والغابات.

12. تحضير التقارير النهائية شمل الخرائط ضمن التقارير.

شكل 4: الفريق الاستشاري خلال ورشة عمل توزين الأراضي الملائمة للاستصلاح

جدول 3: أوزان العوامل المؤثرة على ملائمة الأراضي للاستصلاح

المناخ 30 %			الوضع الاقتصادي الاجتماعي 15 %				اتجاه الميل 5 %				انتشار الصخور 25 %				ميل المنحدرات 20 %				عنصر شكل الأرض 5 %			
شبه رطب	شبه جاف	جاف	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز	SE, E	NE, N, No	SW, S	NW, W	% 40 - % 30	% 30 - % 20	% 20 - % 10	% 10 =<	% 32 - % 18	% 18 - % 8	% 8 - % 3	% 3 >	شعب	سفح جبل	قدم جبل	منحدر
20	30	15	4	8	12	15	2	3	4	5	5	15	25	10	10	20	15	5	5	4	3	1
الأعلى	الأقل		الأعلى		الأقل		الأعلى		الأقل		الأعلى		الأقل		الأعلى		الأقل		الأعلى		الأقل	
30	15		15		4		5		2		52		5		20		5		5		1	

اتجاه الميل: No : مسطح ، N : شمال ، NE : شمال شرق ، E : شرق ، SE : جنوب شرق ، S : جنوب ، SW : جنوب غرب ، W : غرب ، NW : شمال غرب

القيمة القصوى: 100 % ، القيمة الأدنى: 32 %

بناءً على الجدول السابق، قسمت الأراضي الملائمة للاستصلاح للفئات التالية:

الأكثر ملائمة	%100 - %81
عالي الملائمة	%80 - %61
متوسط الملائمة	%60 - %41
قليل الملائمة	%40 - %32

الفصل الثالث: النتائج والتحليل

3- النتائج والتحليل

سيتم التعرض للنتائج والتحليل على مستوى الضفة الغربية وعلى مستوى المحافظات. حيث يمكن استخدام النتائج على المستويين في التخطيط الاستراتيجي والتخطيط من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات. كذلك سيتم اعتبار كل محافظة كوحدة مستقلة وسيتم توضيح الخصائص الفيزيائية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لكل محافظة على حده، وذلك لأهداف تقنية وإدارية .

1-3 مستوى الضفة الغربية

1-1-3 لمحة عن المناطق الفلسطينية المحتلة

تشمل المناطق الفلسطينية المحتلة الضفة الغربية وقطاع غزة وهما وحدتان منفصلتان جغرافيا. وتبلغ مساحة هذه المناطق 6,209 كم^2 شاملة للجزء الفلسطيني من البحر الميت(189 كم^2) [13]. أما مساحة الضفة الغربية فتبلغ 5660 كم^2، حيث سيتم دراسة ملائمة الأراضي للاستصلاح في الضفة الغربية فقط لذلك سيكون التركيز في هذا التقرير على الضفة الغربية.

المؤشرات السكانية

يسكن المناطق الفلسطينية المحتلة 3,825,512 شخص[14] منهم 2,385,180 سكان الضفة الغربية و 1,440,332 يسكنون قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من 4 ملايين فلسطيني هم عبارة عن لاجئين في الأردن وسوريا ولبنان . ويبلغ معدل حجم الأسرة في المناطق الفلسطينية المحتلة 5.8 شخص لكل أسرة بواقع 5.5 شخص لكل أسرة في الضفة و6.5 شخص في قطاع غزة على التوالي[15].

إن الهرم السكاني في المناطق الفلسطينية المحتلة يبين انه في عام 2008 كان معظم السكان (42.5%) أطفال دون سن الخامسة عشرة و 52.2% أعمارهم لا تتجاوز 18 عاماً . وهذا يبين أن نسبة المسنين في هذه المناطق قليلة مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى [16]. تدل هذه الأرقام على أن المجتمع الفلسطيني عبارة عن مجتمع فتي وان معدلات الخصوبة عالية جدا. حيث أن معدل الخصوبة في المناطق الفلسطينية المحتلة يصل إلى 4.6 ، 4.2 في الضفة الغربية. ومعدل الأعمار عند الزواج هو 25.4 سنة عند الذكور و 19.8 عند النساء .

13. Land Research Center, GIS Department.

14. Projected population until mid 2008 according to PCBS publications.

15. PCBS, 2007.

16. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009. Annual Report 2009. Palestine Children–Issues and Statistics. Child Statistics Series (No. 12). Ramallah–Palestine.

وحسب تقديرات مكتب الإحصاء الفلسطيني فان الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقدر ب 3% وهي من أعلى المعدلات في العالم.

المؤشرات الاقتصادية

تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية بين عامي 1997 و2007 ويظهر ذلك جليا في الهبوط الحاد في إجمالي الإنتاج المحلي للفرد والذي هبط بمعدل قدره 2.9 %. وبلغ إجمالي الدخل القومي 1,230 $ لكل شخص في عام 2007 [17]، ووصلت نسب البطالة إلى 31.5 % بواقع 47.2 % في قطاع غزة و 23.2 % الضفة الغربية.

إن نسبة الفلسطينيين دون خط الفقر حسب نمط الاستهلاك الحقيقي هو 34.5 %، وتبلغ 23.6% و 55.7% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الفلسطينيين الذين لديهم دخل أقل من خط الفقر هي 57.3% بواقع 47.2% و 76.9% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي [18].

وبخصوص الامن الغذائي، فإن العائلات التي يبلغ دخلها أقل من 1.9 دولار لكل فرد في اليوم تعتبر غير آمنة غذائياً . وبالاعتماد على هذا المؤشر، فقد أشير إلى أن 38% من العائلات الفلسطينية تعتبر غير آمنة غذائياً بواقع 25% في الضفة الغربية و 56% في قطاع غزة. كذلك، يعتبر 14% من العائلات الفلسطينية مهددة في أمنها الغذائي بواقع 16% في الضفة الغربية و 11% في قطاع غزة.

إن المجتمعات الهشة والضعيفة منتشرة في أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة ويزيد وجود هذه الفئات جوار الجدار الفاصل [19].

البنية التحتية

تحسنت البنية التحتية في الضفة الغربية بشكل ملحوظ بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 . بالرغم من ذلك، هناك عدد كبير من السكان لا تصلهم إمدادات الماء والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي، وهناك فقط 33.7 % من الفلسطينيين تصلهم إمدادات الماء

17. The State of the World Children, 2009.

18. World Food Program (WFP), FAO, UNRWA, Joint Rapid Food Security Assessment, May 2008.

19. Palestinian Occupied Land, Consolidated Appeal Process, OCHA, UNDP, 2009.

والكهرباء والصرف الصحي بشكل متزامن [20]. و 42.3 % موصولين بإمدادات الماء والكهرباء بشكل متزامن، ما يعني أن أكثر من 90 % من الفلسطينيين لا تصلهم خدمات الصرف الصحي.

المؤشرات البيئية

تتعرض البيئة في المناطق الفلسطينية المحتلة لمهددات كثيرة لأسباب طبيعية وأخرى بشرية ويمكن تلخيصها كالتالي:

- التلوث الناتج عن التخلص من النفايات الصلبة الصادرة من المستعمرات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية.
- الاستعمال الزائد عن حده للمبيدات الحشرية والهرمونات والأسمدة بأنواعها بالإضافة إلى استعمال كيماويات أخرى دون السيطرة على هذا الاستعمال والتحكم فيه.
- تلوث التربة والمياه الجوفية وذلك بسبب ضخ المياه العادمة فيها سواء كان مصدرها المدن الفلسطينية أو المستعمرات الإسرائيلية .
- اقتلاع الأشجار والحفريات التي يجريها الجيش الإسرائيلي بشكل مستمر [21].
- تدهور الأراضي الزراعية المتمثل بانجراف التربة والتلوث وتراجع التنوع الحيوي [22].
- تلوث الهواء بسبب عمليات البناء المستمرة والمحاجر المنتشرة في الضفة الغربية، والتلوث الناجم عن المناطق الصناعية وعوادم السيارات.
- دفن النفايات النووية السامة في اراضي الضفة الغربية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- التراجع في معدلات الأمطار وحالة التغير المناخي التي تسود المنطقة هذه الأعوام.

الظروف السياسية

إضافة إلى التهديدات البيئية، هناك عامل محدد لأي عملية تنمية في الضفة الغربية وهو الاحتلال الإسرائيلي. إن الإجراءات الإسرائيلية المتعمدة تضع ضغوطا إضافية على الاقتصاد الفلسطيني الهش إضافة إلى التأثير الكبير على الوضع الاجتماعي والمؤسساتي.

وهناك تقييد لحركة الناس والبضائع الفلسطينية والذي تضاعف أثناء الانتفاضة الثانية التي بدأت عام 2000 . أيضا، هناك استمرار لهدم المنازل ومصادرة الأراضي وقلع الأشجار بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الإجراءات القاسية .

وهناك تقرير أصدرته مؤسسة إنقاذ الطفل بالتعاون مع مركز لاستشارات الفلسطيني يبين أن أكثر من 300,000 فلسطيني مهددين بشكل حقيقي بخسارة منازلهم بسبب أوامر الهدم التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي [23]. كذلك، فإن بناء مستعمرات جديدة وتوسيع المستعمرات الموجودة على حساب الأراضي الفلسطينية مستمر بدون توقف. من جهة أخرى، فان بناء جدار الفصل والتوسع أدى إلى تأثيرات خطيرة على المجتمعات الفلسطينية خصوصا على 149 تجمع سكاني. فقد أصبحت هذه التجمعات - حسب مكتب الإحصاء الفلسطيني 30112 هكتار- من الأراضي الفلسطينية معزولة ولا يمكن الوصول إليها، وتعد هذه الأراضي ذات قيمة زراعية كبيرة وضرورية بالنسبة لمعيشة المئات من العائلات الفلسطينية.

20. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008. Population, Housing and Establishment Census 2007 Census Final Results in The West Bank – Summary (Population and Housing). Ramallah-Palestine.

21. See www.poica.org.

22. www.lrcj.org.

23. Save the Children UK, Welfare Association and Palestinian Counseling Centre, 2008.

2-1-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في الضفة الغربية

وكما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في الضفة الغربية والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 467 كم^2، حيث تشكل 8.2% من مساحة الضفة الغربية. ويمكن وصف وتفصيل الخصائص الطبيعية للأراضي في الضفة الغربية كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير المستغلة زراعياً في الضفة الغربية هي: المنحدرات، أقدام الجبال، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في الضفة الغربية. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات متوسطة الميل (8 – 18%) وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 289 كم^2 بما يشكل حوالي 61.9% من مساحة الأراضي غير المستغلة زراعياً والقابلة للاستصلاح وحوالي 5.1% من مساحة الضفة الغربية. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير المستغلة زراعياً والملائمة للاستصلاح حوالي 61.3كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 1.3% من مساحة المنطقة المذكورة، و 1.1% من مساحة الضفة الغربية. وتعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 113.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 24.2% من الأراضي غير المستغلة زراعياً والملائمة للاستصلاح و 2% من مساحة الضفة الغربية . وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد، كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

أقدام الجبال: لها مساحة صغيرة نسبياً وتبلغ 2.5 كم^2 ممثلة حوالي 0.5% من مساحة منطقة الدراسة وأقل من 0.1% مساحة الضفة الغربية. وأقدام الجبال هي منطقة انتقالية بين المنحدرات والسهول وفيها نسبة قليلة أو معتدلة من الصخور.

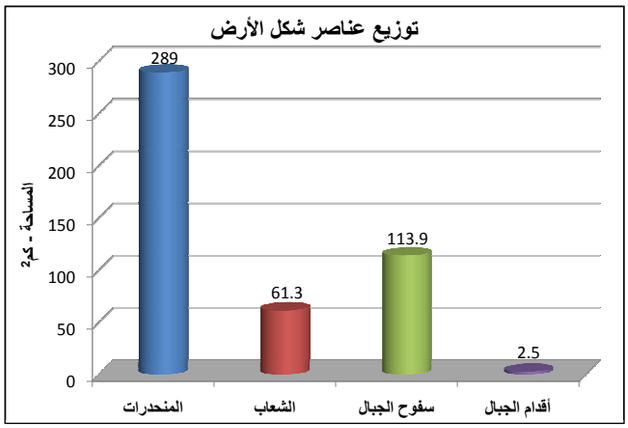

شكل 5: عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18%)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 66.9كم^2 والتي تمثل حوالي 14.3% من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 65.9كم^2 والتي تمثل حوالي 14.1% من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 163.5كم^2 والتي تمثل حوالي 35% من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض، وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 170.8كم^2 والتي تمثل حوالي 36.6 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

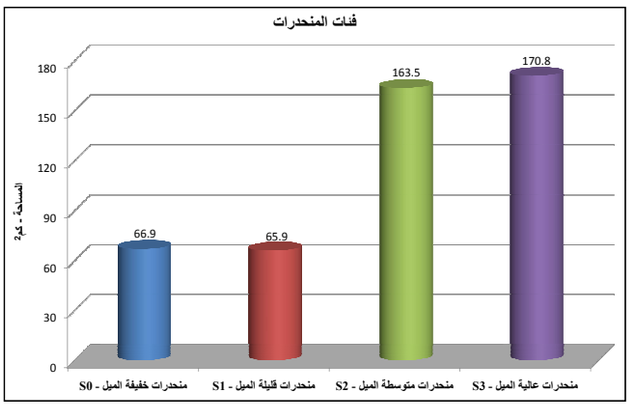

شكل 6: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3. إن اتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (15.6 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 16.6 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 26.7 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

إن معظم مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً (87.1 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة التي تصنف مناخياً بالجافة تبلغ 273.4 كم^2 حيث تشكل 58.5 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعيا. وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 125.9 كم^2 حيث تشكل 27 % من هذه المنطقة. ومساحة الأراضي شبه الرطبة هي 67.5 كم^2 حيث تشكل 14.5 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في الضفة الغربية.

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (85.5%). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية. ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 6.8 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة. وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

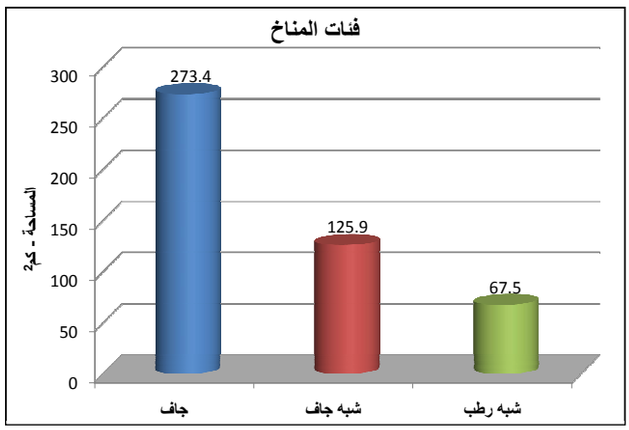

شكل 7: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية

النتائج والتحليل - الضفة الغربية

شكل 8: صور من ورشة العمل الأولى لإطلاق نتائج الدراسة - 2010/01/12 م

3-1-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الأولية المذكورة أعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الأربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة المرافقة للكتاب توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في الضفة الغربية.

ويعتمد التحليل على جمع المعلومات المتعلقة بالطبقات الأربعة المذكورة واستخدام (نظم المعلومات الجغرافية) والذي ساهم في إنتاج رسم كمي وواضح للمناطق المختلفة مع بيان خصائصها الطبيعية (من ميل وانحدار وانتشار للصخور).

هذا وقد بلغت مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح الزراعي الشجري حوالي 467 كم^2 . حيث صنفت إلى أربع فئات من الملائمة (الأكثر ملائمة ، عالي الملائمة ، متوسط الملائمة ، قليل الملائمة). وقد كانت نسبة الأراضي عالية الملائمة حوالي 44.1 % من إجمالي الأراضي الملائمة للاستصلاح الشجري، بينما بلغت مساحة الأراضي الأقل ملائمة للاستصلاح تشكل ما نسبته 0.3 % من مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح.

والجدول رقم (4) والشكل رقم (9) يوضحان ذلك بدقة.

جدول 4: تصنيف الأراضي الملائمة للاستصلاح في الضفة الغربية

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	نسبة المساحة (%)
الأكثر ملائمة	59.2	12.7
عالي الملائمة	229.5	49.1
متوسط الملائمة	177	37.9
الأقل ملائمة	1.3	0.3
المجموع	**467**	**%100**

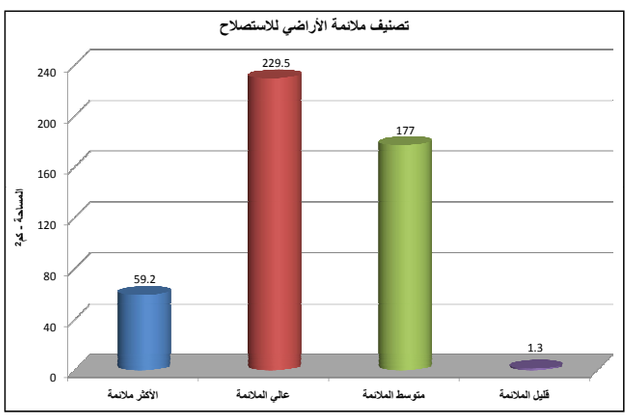

شكل 9: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح للأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في الضفة الغربية على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 1189.1 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال. فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 %. ونتيجة لهذا التحليل. فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 378.4 كم^2 وهي تمثل 6.7 % من مساحة الضفة الغربية. ولا تعني هذه النسبة بالضرورة الأراضي الملائمة للغابات فقط في الضفة الغربية. ولكنها الأكثر ملائمة للغابات من غيرها إذا استثنينا الأراضي الملائمة للاستصلاح الشجري. بينما تشكل الأراضي الملائمة للمراعي ما مجموعه 810.7 كم^2 كما هو موضح في الجدول رقم 5.

جدول 5: تصنيف الأراضي حسب الملائمة

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	مساحة الفئة من مساحة الضفة (%)
الغابات	378.4	6.7
المراعي	810.7	14.3
الاستصلاح	467.0	8.2
المجموع	**1189.1**	**29.2**

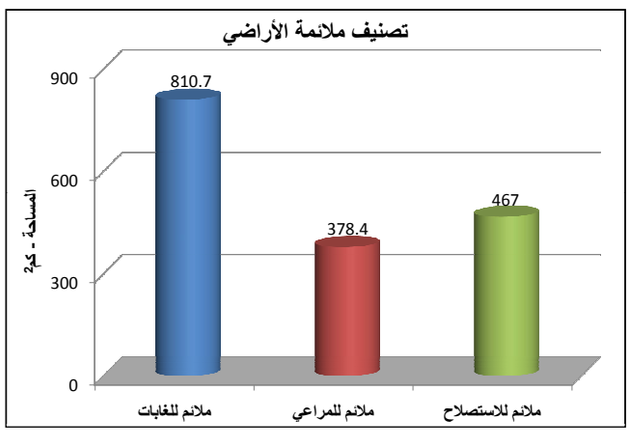

شكل 10: تصنيف ملائمة الأراضي غير المستغلة في الضفة الغربية

4-1-3 تحليل إضافي

إن ملائمة الأراضي للاستصلاح على مستوى المحافظات بناء على الخصائص الفيزيائية والأبعاد الاجتماعية الاقتصادية سيتم التعرض لها بالتفصيل لكل محافظة. لذلك، عندما يأتي الأمر إلى إختيار المواقع المناسبة في كل محافظة يمكن العودة إلى المعلومات المتوفرة لكل محافظة. بينما، عندما يأتي الأمر إلى المستوى الوطني فيتم اخذ المعلومات من نتائج الدراسة ودمجها مع معلومات تتعلق بالإنتاج الزراعي والسكان.

إن توزيع الأراضي الملائمة للاستصلاح ليس متساويا بين المحافظات، ويبين الجدول التالي بعض العوامل المهمة فيما يتعلق بالتخطيط لاستصلاح الأراضي. وأخذاً بعين الاعتبار العوامل الثلاثة المتعلقة بكل محافظة وهي شخص لكل كم^2 ودولار لكل شخص من الإنتاج الزراعي ومساحة المناطق الملائمة للاستصلاح في كل محافظة وإعطاء كل منها وزنا يعادل 33 % يمكن ترتيب أولوية المحافظات بما يتعلق بالاستصلاح كما هو مبين في جدول «7». إن إمعان النظر في هذا الترتيب ضروري للتخطيط لاستصلاح الأراضي على المستوى الوطني سواء بهدف زيادة الإنتاج الزراعي أوالتعرض للأبعاد الاجتماعية للتنمية. في المرحلة الحالية، يعتبر الجانب الاقتصادي الأساس في التخطيط لاستصلاح الأراضي بالرغم من انه لا يتعرض بشكل مباشر لآليات التخلص من الفقر على المستوى الأسري .

لتوضيح عملية توزين العوامل المذكورة أعلاه بشكل اكبر فان العامل المؤثر في كل مرحلة بشكل ما نسبته 33 % ويتم إعطاء المحافظات الأخرى وزنا بناء على ذلك. على سبيل المثال، الكثافة السكانية في محافظة الخليل تساوي 517 شخص /كم^2 وتعطي وزنا يساوي 16 % بما أن الكثافة الأعلى هي 1027 شخص /كم^2 وهي في محافظة القدس فتغطي القدس وزنا يساوي 33 %، لأنه كلما إزدادت الكثافة السكانية تظهر الحاجة لمزيد من الانتاج الزراعي والذي يؤدي إلى حاجة أكثر للإستصلاح.

معدل الدخل لكل مواطن في محافظة الخليل يساوي 115$ /شخص وأعطيت المحافظة وزنا يساوي 3 % لان القدس تملك اقل معدل ويساوي 11$/ شخص وأعطيت وزنا 33 % بناء على ذلك لأن المناطق التي دخل أفرادها أقل تستوجب أن تكون فيها الحاجة للإستصلاح أكثر.

مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح في محافظة الخليل تعادل 245.6 كم^2 وهي الأعلى بين المحافظات – لذلك أعطيت وزنا 33 %، وذلك لأن المحافظات ذات المساحات الأكثر من الاراضي الملائمة للإستصلاح تكون الحاجة فيها أكثر للإستصلاح. عملية جمع الأوزان لكل محافظة تمثل ترتيبها، في حالة الخليل يكون مجموع النسب كالتالي:

16 % + 3 % + 33 % = 52 %

هذه العلامة تضع محافظة الخليل في المرتبة الثانية بالنسبة للأولوية في الاستصلاح كما هو مبين في الجدول رقم (7).

وحسب النتائج، يجب أن تعطى محافظة القدس الأولوية بما يتعلق بمشاريع استصلاح الأراضي ويتبعها محافظة الخليل . ويتبع هاتان المحافظتان محافظات رام الله ثم نابلس، طولكرم، بيت لحم، قلقيلية، جنين، سلفيت، طوباس وأخيرا أريحا.

جدول 6: معلومات عامة عن محافظات الضفة الغربية

المحافظة	السكان	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (شخص / كم^2)	الإنتاج الزراعي ($ x1000)	الدخل الزراعي ($ / شخص)	مساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح	مساحة الأراضي الملائمة للرعي	الإنتاج الحيواني (x $ 1000)
الخليل	552,164	1,067	517	63,648	115	245.6	277.3	108,825
بيت لحم	176,235	608	290	12,633	72	25.1	218.7	26,835
القدس	363,649	354	1,027	4,089	11	55.5	97.1	12,894
أريحا	42,320	609	69	54,157	1,280	6.5	49.9	12,948
رام الله	279,730	849	329	16,188	58	59.7	207.2	24,295
سلفيت	59,570	202	295	6,393	107	4.3	32.9	6,640
نابلس	320,830	613	523	28,812	90	43.5	117.2	38,616
قلقيلية	91,217	174	524	36,990	406	2.7	16.3	14,378
طولكرم	157,988	245	645	59,800	378	9.8	16.2	18,194
جنين	256,619	573	448	104,683	408	8.4	18.7	52,753
طوباس	50,261	366	137	48,901	973	5.9	74.0	13,521
المجموع	**2,350,583**	**5660**	**415**	**436,294**		**467**	**1,125.5**	**329,899**

جدول 7: أولويات المحافظات للاستصلاح

المحافظة	الترتيب
الخليل	2
بيت لحم	6
القدس	1
أريحا	11
رام الله	3
سلفيت	9
نابلس	4
قلقيلية	7
طولكرم	5
جنين	8
طوباس	10

وفيما يتعلق بملائمة الأراضي للغابات والمراعي وبأخذ العاملين الأساسيين المؤثرين في تطوير الثروة الحيوانية بعين الاعتبار وهما ملائمة الأراضي للتحريج وللمراعي (50 %) والإنتاج الحيواني (50 %) لكل محافظة كمؤشرات لحجم الثروة الحيوانية. فإن المحافظة ذات المساحة الأكبر بما يتعلق بملائمة الأراضي للتحريج والمراعي تعطي الوزن الأكبر 50 % وتعطي المحافظات الأخرى أوزانها بناء على ذلك . وأيضا المحافظة ذات الإنتاج الحيواني الأكبر تعطي الوزن الأكبر 50 % وتعطي المحافظات الأخرى وزنها بناء على ذلك.

وبناء على ذلك فإن ترتيب المحافظات حسب ملائمتها للغابات والمراعي هو كما يلي :

جدول 8: أولويات المحافظات للغابات والمراعي

المحافظة	الترتيب
الخليل	1
بيت لحم	2
القدس	6
أريحا	8
رام الله	3
سلفيت	10
نابلس	4
قلقيلية	11
طولكرم	9
جنين	5
طوباس	7

محافظة الخليل يجب أن تعطي الأولوية ومن ثم محافظة بيت لحم ويتبع هذه المحافظات رام الله ثم نابلس، جنين، القدس، طوباس، أريحا، طولكرم، سلفيت وأخيرا قلقيلية.

5-1-3 الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لمالكي الأراضي الزراعية المناسبة للاستصلاح الزراعي

أهداف الجانب الاجتماعي والاقتصادي للدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى فهم أفضل لخصائص واحتياجات وأولويات المجتمعات والأسر المنخرطة في العمل الزراعي أو التي تمتلك أراضٍ صنفت مناسبة للاستصلاح الميكانيكي ضمن المسح الشامل الذي اجري على نطاق الضفة الغربية. إذ تهدف الدراسة إلى رسم صورة شاملة تؤدي بدورها إلى زيادة فعالية المبادرات المستقبلية وكفاءتها.

موقع الدراسة

يبحث هذا الجزء في الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية لمالكي ومستخدمي أراضٍ صنفت بأنها صالحة للاستصلاح الميكانيكي في حدود الضفة الغربية. حيث تم اختيار عينات المناطق بناءا على معطيات وفرها نظام المعلومات الجغرافية (GIS)حيث تم تحديد مناطق الدراسة بالتركيز على المناطق ذات الكثافة العالية للأراضي المناسبة للاستصلاح الزراعي في عشرة محافظات فلسطينية [24] وذلك اعتماداً على البيانات والخرائط التي أعدت ضمن الجزء الفني من الدراسة.

منهجية الدراسة

تم تنفيذ عينة استطلاعية لاحتساب نسبة خطأ العينة وكي يتم تعميم النتائج على مجتمع الدراسة. ويذكر انه تم اختيار عينة كبيرة لتعكس نظرة واقعية معتدلة للمتغيرات. وكون مجتمع الدراسة كبيرا ومنتشراً في الضفة الغربية كلها. تم تبني تقنية اختيار عينة عشوائية طبقية لتحديد مناطق العينات. وعمل طاقم من المهندسين الزراعيين في الكثير من مديريات الزراعة في الضفة الغربية على جمع البيانات. وزار كل باحث عدد من المواقع المحددة مسبقا حيث جمع معلومات من أصحاب الأراضي والمشتغلين فيها. وبلغ إجمالي المناطق التي تم تغطيتها 285 وتضمنت مدن وقرى ومخيمات وتم جمع البيانات حول كل منطقة بطريقتين:

المجموعات البؤرية: كان الأعضاء المشاركين في المجموعات أشخاص فاعلين في المجتمع ومتمرسين في الزراعة. حيث نوقشت بعمق كل من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمالكي ومستخدمي الأراضي الصالحة للاستصلاح الزراعي. ومن المواضيع التي تم تناولها هي التجارب الشخصية للمشاركين في عملية استصلاح الأراضي وإدراكهم لمفهوم الزراعة وموقعها في سلم المهن واحتياجاتهم والقيود التي تحد من استفادتهم من الأرض والمعيقات والأولويات على مستوى المجتمع ككل.

24. باستثناء أريحا التي تم تنحيتها نظراً لطبيعتها غير القابلة للاستصلاح الميكانيكي.

الاستبانة: أجرى المقابلات الفردية مهندسون زراعيون مدربون يعملون في مديريات الزراعة وعبئوا الاستبيانات لجمع معلومات دقيقة حول المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المختلفة وتناولت الاستبانة ديناميكيات السكان والجانبين الاقتصادي والاجتماعي لمالكي الأرض الملائمة للاستصلاح (استخدام الأرض، ملكية الأرض، الاستخدام الحالي للأرض المهجورة). كما تطرقت الاستبانة إلى الأنظمة الزراعية والقيود التي تحد من استغلال الأراضي وتعيق تطور القطاع الزراعي في فلسطين. شملت الاستمارة [25] عينة تتألف من 1500 عائلة موزعة على عشرة محافظات في الضفة الغربية.

الزراعة والاقتصاد

ما قبل عام 2000، فضّلت نسبة عالية من العمال الفلسطينيين العمل في إسرائيل، والسبب وراء ذلك يعود إلى أن الاجور المرتفعة نسبيا التي كانت تتلقاها الأيدي العاملة في إسرائيل مقارنة مع ما تتلقاه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس فقط الاجور أقل من معدلاتها في إسرائيل، كذلك العائد من الأرباح لبعض المشاريع والصناعات الزراعية كانت وما زالت أدنى من معدل نسبة الأجور المدفوعة في إسرائيل. ونتج عن ذلك انخفاض العمل في القطاع الزراعي كباقي القطاعات الإنتاجية الفلسطينية الأخرى مذ أن توجهت قوة العمل الفلسطينية إلى إسرائيل.

لم يساهم العمل في إسرائيل في إضعاف القطاعات الإنتاجية والناتج المحلي وحسب، وإنما ساهم أيضاً في ارتفاع الأسعار المحلية للمنتجات غير القابلة للتداول مثل الاراضي على وجه الخصوص اثر زيادة الطلب عليها بفضل تحويلات العمال السنوية الكبيرة. وبالإضافة إلى الارتفاع في الأسعار على مدى السنين فقد ساهمت الزيادة في الطلب في زيادة استيراد البضائع والسلع التجارية وتشكيل اقتصاد استهلاكي مستند على الاستيراد [26]. كما ساهمت ظاهرة تصدير العمال إلى إسرائيل في ارتفاع الأجور في الاقتصاد الفلسطيني المحلي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الفلسطينية والتي لا تتماشى مع الأرباح المعتدلة لهذه القطاعات الإنتاجية كما هو الحال في القطاع الزراعي الذي فقد القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية [27].

ومما يستدعي الملاحظة، ازدياد أعداد العاملين في الزراعة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. حيث أن العمل في إسرائيل لم يعد خيارا متاحا لعدد كبير من العمالة الفلسطينية نتيجة لعدم قدرتهم على الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. اجبر هذا الواقع الجديد كثيراً من الفلسطينيين على البحث عن بدائل كمصدر للدخل. وكانت الزراعة خيار الكثيرين من ذوي المصادر المحدودة إذ أنها بالدرجة الأولى لا تتطلب رأس مال كبير. وكانت الزراعة الخيار الأفضل لمجتمع صرف مدخراته وازدادت نسبة فقره أثناء الإغلاقات والأزمة الخانقة منذ عام 2000 ، مما اجبر الكثيرين على اللجوء إلى الزراعة كملاذ أخير للعمل [28]. واعتبر آخرون القطاع الزراعي على أنه بمثابة إستراتيجية اكتفاء ذاتي مستدامة وذلك من خلال إنتاج سلعة الغذاء الأساسية للاستهلاك المحلي. ونتيجة لذلك أصبح القطاع الزراعي احد أهم مصادر التوظيف في الضفة الغربية حيث عمل في هذا المجال 16.6 % من القوى العاملة في عام 2007 مقارنة مع 11.5 % في عام 1999 وذلك قبل اندلاع الانتفاضة الثانية [29].

ومع ذلك فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في المنتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية من 11.5 % في عام 1999 إلى 5 % فقط في العام 2007 [30]. إضافة إلى عدة عوامل أخرى، حيث دمرت عملية المصادرة المستمرة للأراضي الفلسطينية القدرة الاستيعابية والإنتاجية لقطاع الزراعة الفلسطيني، فقد تم مصادرة أكثر المناطق خصوبة في الضفة الغربية وذلك لصالح بناء جدار الفصل العنصري . وبالتحديد فان 86 % من الأراضي التي تم مصادرتها في أواسط 2004 من أراضي الضفة الغربية على يد السلطات الإسرائيلية بهدف بناء جدار الفصل كانت أراضٍ خصبة [31].

إن الانخفاض في الإنتاج الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية ازداد نتيجة لسياسة الإغلاق الإسرائيلي وتقييد الحركة والتحكم الشديد بالحدود والمناطق التجارية. فالسلطات الإسرائيلية تتحكم بتنقل الفلسطينيين وتجارتهم ليس فقط بين مدن الضفة الغربية وغزة وإسرائيل وإنما مع سائر أنحاء العالم ايضاً [32]. وعادة ما تخضع شحنات المنتجات الفلسطينية إلى إجراءات أمنية صارمة حيث تحدد السلطات الإسرائيلية ساعات العمل على الحدود وكذلك عدد الشاحنات المسموح لها بالمرور [33]. كما تعتبر الضفة الغربية منطقة مغلقة حيث تعتمد حركة البضائع والمنتجات الفلسطينية على الموانئ الإسرائيلية للتصدير والاستيراد. وأدت التدابير الأمنية الإسرائيلية الصارمة وإجراءات التنقل غير السهلة

25. الاستمارة مرفق في نهاية الدراسة.

26. UNCTAD, The Palestinian war-torn economy: aid, development and state formation, in2006, UNCTAD: New York and Geneva.

27. نفس المرجع السابق.

28. UNCTAD, Transit Trade and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy2004, UNCTAD: New York and Geneva.

29. UNCTAD, Labour and Population 2008, Geneva, UNCTAD. Available from: http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=4967&lang=1

30. PCBS, Percentage Contribution to GDP by Economic Activity for the Years 19942007- at Constant Prices, PCBS.

31. UNCTAD, The Palestinian war-torn economy: aid, development and state formation, in2006, UNCTAD: New York and Geneva.

32. UNCTAD, Transit Trade and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy2003 , UNCTAD: New York and Geneva.

33. نفس المرجع السابق.

وساعات الانتظار الطويلة على الحدود والمعابر ليس فقط إلى ارتفاع تكلفة التجارة وإنما إلى قضية شائكة خاصة في المنتجات الزراعية القابلة للتلف والتي لا تحتمل تقلبات الطقس وساعات الانتظار الطويلة فور حصادها وتحميلها في الشاحنات. إن إمكانية وصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية أصبح منوطا بالرغبات والنزوات السياسية الإسرائيلية. فقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني على مدى الأعوام السابقة تابعا بشكل كبير للاقتصاد الإسرائيلي. حيث كانت نسبة 92 % من الواردات إلى المناطق الفلسطينية المحتلة من إسرائيل أو خلالها وانتهت ما نسبته 91 % من الصادرات الفلسطينية في إسرائيل [34].

المساعدات الأجنبية والزراعة

لقد طرأ على مدى الأعوام الماضية ونتيجة للتغيرات السياسية الناشئة عن انتفاضة الأقصى على وجه الخصوص تغير كبير في طبيعة المساعدات الدولية والمحلية وحجمها للقطاع الزراعي الفلسطيني. وكما يظهر الجدول أدناه فقد انخفضت النسبة غير الكافية أصلاً من المساعدات المقدمة إلى الزراعة إلى أكثر من النصف. وأصبحت اقل من 1 % من إجمالي المساعدات الممنوحة إلى المناطق الفلسطينية المحتلة. ويعزى ذلك إلى التغيرات المتسارعة التي سببها النزاع والتي حولت جزء كبيراً من اهتمام المجتمع الدولي والمحلي إلى المساعدات الإنسانية عوضاً عن مشاريع التنمية.

ويظهر الانخفاض في المساعدات الزراعية تناقضا عند مقارنتها مع ازدياد إجمالي المساعدات الممنوحة للمناطق الفلسطينية خلال نفس الفترة. أي انه مع زيادة حجم المساعدات انخفضت حصة الزارعة.

جدول 9: مساعدات الدول المانحة الكلية والخاصة بالزراعة

السنة	معدل الإنفاق السنوي على جميع القطاعات (مليون دولار أمريكي)	معدل الإنفاق السنوي على قطاع الزراعة (مليون دولار أمريكي)	حصة الزراعة من المساعدات الكلية (%)
1999-2000	528.3	9.8	1.9
2001-2004	1,022.8	7.6	0.7

UNCTAD 2006

يلقي الجدول 10 الضوء على درجة التفاوت بين حصة المساعدات الأجنبية والاحتياجات الطارئة على أرض الواقع. فقد أصبح القطاع الزراعي بدءاً من العام 2002 من أهم القطاعات ذات القدرة الاستيعابية حيث زادت حصة القطاع الزراعي في التوظيف المحلي من 12.6 % إلى ما يقارب 16 % في عام 2004. وكانت حصتها خلال نفس الفترة للحصول على المساعدات الزراعية للتطوير (باستثناء مساعدات الإغاثة ودعم الميزانيات ضئيلة) حيث تدنت إلى نسبة 0.4 %. وعند مقارنة الحصة الكبيرة للزراعة في توفير فرص عمل مع نسبتها الصغيرة جدا في المساعدات التطويرية يمكننا أن ندرك كبر حجم التفاوت بينهما.

جدول 10: مقارنة للمساعدات المنفقة على مشاريع التنمية التي تلقاها قطاع الزراعة مع فرص العمل التي وفرها

السنة	المجموع الكلي للمساعدات في إطار التنمية (مليون دولار أمريكي)	حصة الزراعة من مجموع المساعدات الكلية (%)	العمالة المحلية (بالآلاف)*	العمالة المحلية في الزراعة (%)
1999	474.4	2.5	461.0	12.6
2000	456.1	1.7	486.8	13.7
2001	318.0	7.0	442.1	11.7
2002	229.4	0.4	439.1	14.9
2003	359.2	0.6	538.2	15.7
2004	256.6	2.0	558.8	15.9

* باستثناء العمال في إسرائيل
UNCTAD 2006

أما الأثر الأخير في انخفاض القدرة الإنتاجية الزراعية لا يعزى إلى الصعوبات التقنية والفنية التي تواجه المزارعين الفلسطينيين والقيود الرادعة التي تفرضها حكومة الاحتلال الإسرائيلية فقط. وإنما أيضاً إلى النقص في المساعدات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع لا إغاثته فقط. وإذا استمرت هذه الندرة في منح التمويل للقطاع الزراعي وتطويره كما استمرت إسرائيل في التحكم في تجارة المنتجات الزراعية. سيؤدي ذلك إلى انخفاض قدرة الفلسطينيين على الزارعة والمتاجرة والى صرف انتباه المستثمرين وقوة العمل عن القطاع الزراعي محولا المناطق الفلسطينية إلى سوق استهلاكي للبضائع المستوردة من إسرائيل بعمليات شراء ممولة بشكل رئيسي من المانحين [35].

التوزيع السكاني

لقد تم تقدير تعداد السكان في الضفة الغربية في منتصف العام 2009 ما يقرب من 2.4 مليون نسمة حيث يعتبر 46.6 % منهم من سكان المدن بينما وصلت نسبة سكان الريف 53.4 %. بلغ مجموع مناطق التجمعات السكانية الحضرية 62 موزعين على سائر المناطق في الضفة الغربية بنسبة 9.3 % من التجمعات الكلية. وبينما يبلغ مجموع التجمعات الريفية 583 وتمثل 87.5 % . وبلغت نسبة الواحد والعشرين مخيم في الضفة الغربية 3 % من التجمعات المحلية [36].

34. UNCTAD, Report on UNCTAD assistance to Palestinian people, in TD/B/542007 .3/: Geneva.

35. UNCTAD, The Palestinian war-torn economy: aid, development and state formation, in 2006, UNCTAD: New York and Geneva

36. PCBS. Population, Housing and Establishment Census 2007.

ويبلغ معدل عدد أفراد الأسرة في الضفة الغربية حوالي 5.5 [37]. وظهر من عينة الدراسة أن معدل حجم الأسرة هو 8.9 إلا انه وجد أن حجم العائلة يتغير حسب الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة. حيث أظهرت التقديرات في عام 2007 أن عدد السكان في الضفة الغربية من حيث النوع الاجتماعي كان متساويا بين الذكور والإناث وكان التعداد 1,14 مليون ذكوراً و 1.14 مليون إناثاً [38]. إن مجتمع الضفة الغربية الفلسطيني يعد مجتمعا فتيا وتشكل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من صفر- 14 عاما حوالي 40.4 % من السكان.

وتعتبر نسبة الخصوبة عالية في الضفة الغربية على الرغم من انخفاضها في العشر سنين الماضية (من 5.6 % في عام 1997 إلى 4.6 % في 2007) [39]. وأنبأت هذه النسبة العالية بانخفاض متوقع في عام 2015 في نسبة الوفيات من 4.5 % في عام 2008 إلى 3.8 % لكل ألف. وساهم ذلك في حدوث نسبة نمو سكاني عالية وصلت إلى 2.65 % سنويا في عام 2008 [40] ويصل معدل الحياة المتوقع منذ الولادة الى71.6 [41]عام خلال العام ذاته.

وتم تقدير معدل كثافة السكان في الضفة الغربية في عام 2008 بوجود 427 فرد [42] في كل كيلو متر مربع. ويتوزع السكان بشكل متساوي تقريباً في المناطق المحتلة الفلسطينية . وتشكل المنطقة الجنوبية للضفة الغربية 29.9 % من مجموع المساحة حيث يعيش حوالي 31 % من السكان بمعدل 424 فرد في كل كيلو متر مربع وتشكل المنطقة الشمالية 39 % من مجموع الأراضي ويقطنها 39.7 % من السكان وبكثافة سكانية 440 فرد لكل كيلومتر مربع. أما المنطقة الوسطى فهي تشكل 31.7 % من الأراضي و 29 % من السكان بكثافة سكانية تبلغ 496 فرد لكل كيلو متر مربع. حيث تعتبر محافظة القدس ذات الكثافة السكانية الاكبر ومحافظة أريحا هي الأقل كثافة بواقع 1075 و 71 فرد لكل كيلو متر مربع على التوالي [43].

مساحات الممتلكات

بشكل عام فان مساحات الممتلكات كبيرة بما يكفي ومناسبة لمستويات مختلفة من الإنتاج الزراعي. حيث أظهرت الدراسة أن ما نسبته 62.9 % من أصحاب الأراضي في العينة تمتلك أراضٍ تزيد مساحتها عن 10 دونمات. وكان ما نسبته0.4 % يملكون قطع ارض اقل من دونم و 19.9 % من دونم حتى 5 دونمات و 16.8 % يمتلكون أراضي تبلغ مساحتها 5 حتى 10 دونمات.

ويظهر التحليل علاقة بين أحجام الأراضي وموقعها الجغرافي في الضفة الغربية. فقد وجد أن الأراضي الصغيرة والمجزئة (اقل من دونم) متواجدة غالباً في المحافظات الجنوبية: بيت لحم والخليل ويتم تناقص حجم الأرض مع مرور الأجيال نتيجة لتقسيم الأراضي على الورثة. كذلك أدت النسبة العالية في النمو السكاني إلى جعل مساحة الأراضي في تناقص مستمر مما أدى إلى وجود قطع ارض غاية في صغر المساحة، أو أن تكون قطع بحدود غير منتظمة حيث لم يتم اخذ الزراعة في الحسبان عند التقسيم وبالتالي يتعذر زراعتها، وتعتبر المساحات الصغيرة من ابسط القيود والمعوقات أمام استغلال الأرض في الزراعة من قبل أصحابها، إلا أن عدد الأشخاص الذين واجهوا هذه المشكلة كان قليل ولم يتجاوز 0.4 % من العينة.

كما اظهر التحليل أن أحجام الأراضي في المنطقة الشمالية للضفة الغربية كبيرة نسبيا ولا يوجد هناك أي اثر ملموس لعملية تقسيم الأراضي في عدم استغلال الأراضي هناك. بل على العكس، إذ وجد أن كثيراً من الأراضي ذات مساحات واسعة جداً وبدت مظاهر عمليات متسارعة لاحتكار ملكية للأراضي من خلال شراء مساحات واسعة مما أقلق بعض المزارعين المجاورين.

ملكية الأراضي

لقد تم إصدار العديد من الأنظمة الخاصة بالأراضي والخرائط المسحية في فلسطين في الفترة بين (1858 - 1928) وتم إعداد سجلات الأراضي في عهد العثمانيين (1858 - 1914). وخلال فترة الانتداب البريطاني (1920 - 1928) حيث سنّت الإمبراطورية العثمانية قانون أراضي مشهور عرف باسم (قانون الأرض العثماني 1858) والذي كان له اثر كبير على الأراضي مما نتج عنه سجل حكومي للأراضي «الطابو» حيث بدأ المسئولون بإصدار صكوك وكواشين ملكية للأراضي بحيث تم تقسيم فلسطين حسب قوانين ملكية الأراضي التركية إلى ستة مجموعات [44]:

Main Indicators by Locality Type. 2009 Ramallah - Palestine.

37. PCBS (2009). On the Eve of International Population Day 112009/7/.

38. PCBS, 2009. Statistical Abstract of Palestine, No. 10. Ramallah – Palestine.

39. PCBS, 2008. Population, Housing and Establishment Census 2007 Census Final Results in The West Bank – Summary (Population and Housing). Ramallah - Palestine.

40. PCBS, 2009. Statistical Abstract of Palestine, No. 10. Ramallah – Palestine.

41. نفس المرجع السابق.

42. نفس المرجع السابق.

43. نفس المرجع السابق.

44. Tamim, N.S.A., A Historical Review of the Land Tenure and Registration System in Palestine. An-Najah University Journal for Research (Natural Science), 1995. Vol.III(N0.9): p. 8499-

أرض ملك: وهي الأرض التي تخضع للاستخدام الحصري لفرد معين حيث يمتلكها ملكية مطلقة.

أرض ميري: أرض تمتلكها السلطان أو الحكومة بينما تم منح حقوق الاستغلال إلى المواطنين حسب شروط معينة تضمن دفع جزء من ريع هذه الأراضي إلى الدولة. وفي المقابل كان على المتضمنين فلاحة الأرض ودفع رسوم سنوية إلى الدولة.

أرض وقف: وهي ارض يتم منحها أو وهبها تقليديا من ملكية الدولة لأغراض خيرية ويتم إدارة شؤون هذه الأراضي تحت إشراف المجلس الإسلامي الأعلى للتفتيش الوقفي.
أرض عامة مشتركة متروكة: ارض عامة مثل المراعي، الحقول، القرى، الأحراش، أو الطرق.

أرض موات: وهي أراض غير مستغلة لا يمتلكها أحد وتقع على مسافة ميل ونصف من التجمعات السكنية المحيطة. حق ملكية واستعمال هذه الأرض يعود للحكومة. ولكي يتمكن الأفراد من استغلال الأرض يتوجب عليهم الحصول على كوشان للأرض.

أرض مشاع: ويشير ذلك إلى عدد غير محدد من الحصص في ارض مشتركة وتكون الأرض في هذه الحالة عادة ملك لأكثر من شخص واحد وفي العادة للقرية. ولكل فرد حصة جزئية في الأرض المشاع دون وجود قطعة محددة له.

لقد كان تسجيل الأراضي في فلسطين حسب قانون الطابو 1858 نظام كواشين [45] حيث اعتمد التسجيل على وصف لفظي لحدود أرض [46] دون وجود خرائط واضحة كما أن امتلاك كوشان لم يضمن ملكية الأرض. كما أن كثير من الناس لم يتشجعوا على تسجيل أراضيهم خوفا من إجبارهم على الخدمة العسكرية أو محاولة منهم لتجنب أي ضرائب إضافية تفرض على تسجيل الأرض. ونتيجة لذلك فقد كثير من الناس الحق القانوني في أرضهم بالميراث [47].

وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية بانتهاء الحرب العالمية الأولى وخلال فترة الانتداب البريطاني في 1920، تم تأسيس دائرة تسجيل الأراضي في فلسطين لتسليم كل وظائف مكتب الطابو الذي كان سائدا في ظل الحكومة العثمانية السابقة. واستمرت دائرة تسجيل الأراضي في تطبيق نظام تسجيل الكواشين العثماني حتى 1928 عندما تم تبني نظام تسجيل «تورنز» أو التسوية. حيث أعتبر هذا النظام الجديد كل قطعة ارض على أنها وحدة منفصلة، لذلك تم إعداد وثيقة منفصلة لكل قطعة مفروزة وتم توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بكل قطعة وتم إصدار شهادات من مكتب التسجيل لأصحاب الأراضي لا يمكن الطعن فيها أو إبطالها [48].

تبنت السلطات البريطانية كلا النظامين في تسجيل الأراضي: النظام القديم والتسوية مع التركيز على نظام التسوية خاصة للمعاملات الجديدة. لقد بقيت التصنيفات الرئيسية لحيازة الأراضي التي تم تطبيقها خلال الفترة العثمانية على فلسطين ثابتة دون تغير يذكر. وكان التغير الوحيد الذي اجري في عهد الانتداب البريطاني هو أنه تم إلحاق الأرض الموات التي لم تكن من ملكية احد إلى أراضي الحكومة [49].

وخلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية توجب تسجيل الأراضي حسب نظام تورنز لتسجيل الأراضي الذي تبنته الحكومة الإسرائيلية. وبالرغم من ذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية في عام 1980 أن كل الأراضي التي لم تكن مسجلة أو مفلوحة هي «أراضي دولة» مما سهل عملية مصادرة جميع الأراضي التي صنفت من قبل إسرائيل «بدون مالك» [50]. وباستخدام هذا الإعلان، أصبحت الأراضي الموات والميري غير مفلوحة منذ عشرة أعوام أو أكثر أراضي حكومية مما جعلها مهددة بالمصادرة في أي وقت [51].

وفي الوقت الحالي وعند إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت في عملية تسجيل ملكية بعض الأجزاء في الضفة الغربية، حيث أصبحت سلطة الأراضي الفلسطينية التي أسست عام 2002 الجهة الرسمية المخولة بأجراء المسح والتسجيل والتصرف في أراضي الدولة. وتبلغ نسبة الأراضي المسجلة رسمياً في منطقة الضفة الغربية حاليا 33 % فقط [52].

إن العملية الحالية لتسجيل الأراضي صعبة وطويلة الأمد. إذ أدت بالإضافة إلى الأتعاب المرتفعة لكل من المحامين والمساحين بالمواطنين إلى إتباع أنظمة «تمليك» غير مضمونة . إن عملية التصديق والإصدار لشهادات إثبات ملكية الأراضي في الضفة الغربية في الوقت الراهن تصنف كما يلي:

45. نفس المرجع السابق.

46. Kark, D.G.a.R., The cadastral mapping of Palestine, 18581928-. The Geographic Journal, 1993. Vol. 159 (No. 1) : p. pp. 7080-

47. Stein, K.W., Palestine's Rural Economy, 1917 - 1939. Studies in Zionism, 1987.Vol. 8, no. 1

48. Tamim, N.S.A., A Historical Review of the Land Tenure and Registration System in Palestine. An-Najah University Journal for Research (Natural Science), 1995. Vol.III(N0.9): p. 8499-

49. نفس المرجع السابق.

50. World Bank Report on Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank - Oct 2008

51. Tamim, N.S.A., A Historical Review of the Land Tenure and Registration System in Palestine. An-Najah University Journal for Research (Natural Science), 1995. Vol.III(N0.9): p. 8499-

52. Land Registration Study for the Ministry of Planning–by Land Equity International, May 2007 p. 28.

الطابو: وتعتبر الأكثر رسمية وموثوقية من بين الثلاثة طرق الأخرى . حيث يتم إصدار الطابو وهي شهادة رسمية من دائرة سلطة الأراضي الفلسطينية على أنها دليل دامغ على الملكية كما أن الطابو هو الإثبات الرسمي الوحيد للرهن العقاري وهو الأقوى في إثبات الملكية.

المالية: وهو عبارة عن سجل شخصي يثبت حق استخدام قطعة أرض من خلال دفع الضرائب المرتبة عليها. إلا انه لا يمنح الحق في التملك. والأشخاص الذين يستخدمون الأرض ولا يملكونها شخصيا يستخدمون سجل المالية ليبرروا استخدامهم للأرض بدفعهم ضرائبها. ويمكن إصدار سجل شخصي من المالية من دائرة ضريبة الأملاك حيث تثبت استخدام شخص ما للأرض وتصدر هذه الوثائق للأملاك الواقعة داخل الحدود البلدية حيث انه لا تدفع ضرائب عن أي أراضي خارجها. ويمكن استخدام المالية إما لنقل حق الاستخدام أو كوسيلة رسمية في تقديم طلب للحصول على شهادة طابو.

وكالة دورية: هي عبارة عن وكالة تستند على طلب للحصول على شهادة طابو أو مالية وتتطلب هذه الوثيقة وجود سجل شخصي تصدره سلطة الأراضي الفلسطينية مدعوما من الطابو أو دائرة ضريبة الأملاك بناءا على المالية. وعادة ما يتم إصدار الوكالة أملاً في تسجيل الأرض في الطابو. حيث أن عملية تسجيل الأرض تستغرق وقتا طويلا وربما تعتبر باهظة لبعض الأشخاص. لهذا يتم إصدار الوكالة لتثبيت الملكية بصورة مؤقتة ليتمكن المشتري من استكمال التسجيل في مكتب تسجيل الطابو. وهذه الوثيقة لا تثبت ملكية وهي سارية المفعول لمدة 15 عاما وخلال هذه الفترة يجب استكمال التسجيل في مكتب الطابو وإلا فإنها تعتبر بمثابة عقد خارجي لإثبات اتفاقية دون أن يكون لها أي شرعية في التسجيل الرسمي للأرض.

العقد الخارجي: وهو بمثابة عقد بين طرفين: بائع ومشتري دون وجود طرف ثالث كسلطة الأراضي الفلسطينية أو دائرة ضريبة الأملاك . لا يمنح هذا العقد الحق في ملكية الأرض وإنما الحق في استخدام الأرض. وفي بعض الأحيان ليس هناك حاجة أصلاً إلى عقد مكتوب أو وثيقة للحصول على حق استخدام الأرض. فيكفي وجود على الأقل شاهدين يشهدان أن قطعة من الأرض يستخدمها شخص ما لمدة 15 عاما دون أن يثير ذلك أي جدل.

ومعظم مستخدمي الأراضي وبشكل أدق 98 % منهم في المناطق التي تم دراستها هم ملاكها أيضاً. وواجه عدد قليل منهم صعوبات في إثبات ملكيتهم للأرض وكانت نسبتهم 5.7 % في العينة. وتواجد هؤلاء بشكل رئيسي في سلفيت و القدس و جنين والخليل.

وتظهر الدراسة أن شهادات الطابو قليلة في الضفة الغربية حيث أن ما نسبته 27 % فقط من أصحاب الأراضي لديهم طابو يثبت ملكيتهم. ومعظمهم موجودين في طوباس وجنين. إما أغلبية الأراضي في المناطق المستهدفة غير مسجلة في الطابو وملكيتها و استخدامها مبرر بشهادة مالية حيث أنها الوثيقة الرسمية ل 65.5 % من الأراضي في العينة. أما النسبة المتبقية من الأراضي وهي 7.5 % يتم استخدامها بناءا على وكالة أو عقد خارجي.

يتم تناقل حق الملكية لأرض ما من جيل إلى آخر بناءا على نظام القرابة السائد بالنسبة لملكية الأراضي في الضفة الغربية. حيث يتم تطبيق الشريعة والتي تقتضي فرز ملكية الأراضي. وبناءا على هذا التقسيم تعطى حصة كاملة إلى الذكر بينما تحصل الأنثى على نصف حصة وتحصل المرأة المتزوجة على ثمن الأرض التي ورثتها من زوجها. وفي حالة أن الأرملة ليس لها أولاد من زوجها المتوفى فإنها تحصل على سدس مجموع الأرض.

إجراءات التسويق والتجارة

أظهرت النتائج أن المزارعين يتبعون أكثر من وسيلة واحدة لتسويق وبيع منتجاتهم حيث يتمكن معظم المزارعين (67.2 %) من بيع منتجاتهم وتسويقها بمفردهم. بينما نسبة 30.7 % منهم تبيع محصولهم في الأسواق المحلية و19.5 % يبيعون منتوجهم إلى تجار الجملة. عبر عدد كبير من المزارعين عن عدم وجود مشاكل حقيقية تعترض بيعهم المنتج وتسويقه. ومع ذلك 32.2 % منهم يواجهون مشاكل مختلفة في التسويق؛ حيث أعرب معظمهم أن الأسعار المتدنية ومنافسة المنتجات الإسرائيلية هما العقبتان الرئيسيتان اللتان تصعبان عملية التسويق وتحولان دون حصولهم على ربح أفضل. بالإضافة إلى الحواجز العسكرية التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي تقيد حركة المزارعين ومنتجاتهم. ويعتبر هذا الأمر من القيود على التجارة الفاعلة خاصة في جنين وطوباس والخليل وبيت لحم. إن هذه الأمور مجتمعة بالإضافة إلى الحالة الرديئة للطرق تعتبر أكبر العوائق أمام التسويق الفعال.

انخفضت الصادرات من المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل وبالتالي إلى العالم نتيجة لتحكم إسرائيل بالمعابر الفلسطينية . ونجم هذا الانخفاض أيضاً عن الوضع السياسي المتدهور والقوانين والأنظمة الصارمة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة المنتجات الفلسطينية وكذلك منع الإسرائيليين الذين اعتادوا على التسوق في الأسواق الفلسطينية القريبة منهم من دخولها. كما أنها فرضت قيود على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 والذين تربطهم مع الفلسطينيين في الضفة روابط اجتماعية

واقتصادية قوية من السفر إلى الضفة وشراء و نقل المنتجات الزراعية إلى إسرائيل. وفي ضوء القيود المفروضة على التجارة الفلسطينية ازداد العرض على السلع الزراعية في الأسواق المحلية مما أدى إلى انخفاض أكبر في الأسعار.

دور المرأة في الإنتاج الزراعي

لقد أدت النساء الفلسطينيات دوما دورا رئيسيا في الإنتاج الزراعي، وفي العام 2008 كانت نسبة 28 % [53] من النساء العاملات في الضفة الغربية يعملن في قطاع الزراعة، ويعتبر82.8 % من النسبة السابقة أفرادا في الأسرة يعملون في الزراعة وغير مدفوعي الأجر. وهناك 15 % لهن مشروعهن الزراعي الخاص المستقل و21 % يعملن بأجر و0.1 % صاحبات أعمال زراعية [54].

لقد أثبتت النساء المشاركات في عينة الدراسة أنهن يؤدين دورا هاما في النشاطات الزراعية، حيث أن 81 % من أفراد العائلة المشاركين في عملية الإنتاج هن من الإناث. وعادة ما تتشارك الإناث مع أفراد العائلة من الذكور في الكثير من الأعمال الزراعية مثل الري والحصاد والزراعة والدرس والمذراة والوصيل وفي بعض حالات التسويق.

وتعزى هذه النسبة العالية من المشاركة إلى الثقافة السائدة في المناطق الريفية، إذ أنها لا تشجع النساء على العمل بعيداً عن البيت حيث يعتبر معظم سكان الأرياف أن العمل بعيداً عن المنزل قد يعرض النساء إلى الخطر خاصة إذا تطلب العمل التنقل بين القرى أو المدن. كما أن الثقافة السائدة تسند إلى المرأة دور «ربة البيت» بالإضافة إلى الحمل وتربية الأطفال مما لا يفسح المجال أمامها لممارسة مهنة ما أو حتى الحصول على عمل بدوام جزئي، وهذا يشجع النساء على التوجه إلى الزراعة للبحث عن عمل. ولطالما عملت النساء في المشاريع الزراعية واعتبرن مكون أساسي لجدوى العمل الذي يحتاج إلى جهد جسدي مكثف، وبحكم أن المزارع عادة ما تقع بالقرب من المنزل فان هذا الأمر يجعلها أماكن عمل آمنة نسبيا مقارنة مع فرص العمل المتوفرة في المناطق المجاورة. كما أن الموقع الاستراتيجي للمزرعة يمنح النساء الفرصة بتنفيذ عدة أعمال والاستفادة من وقتهن في انجاز واجباتهن وأعمالهن المنزلية دون أن يتعارض ذلك مع عملهن. إذ يمكن للمرأة أن تؤدي دور ربة البيت وبنفس الوقت تدعم أسرتها ماديا حتى لو كانت تنتج للاستهلاك المحلي.

53. PCBS, Percentage of Employees in Agriculture, Forest, Hunting and Fishing Activities from the Total Employees in Different Activities by Year, Sex and Region, 20042009 .2008-

54. PCBS, Percentage Distribution of Employees in Agriculture, Forest, Hunting and Fishing Activities in the Palestinian Territory by Employment Status, Sex and Region, 2008. 2009

المعيقات والأولويات كما يراها المزارعون

القيود: يمكن تقسيم معيقات الاستصلاح للأراضي المتروكة وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي إلى ثلاثة مستويات: المعيقات على مستوى الأسرة، المعيقات الخاصة بالأرض المتروكة، المعيقات المؤسساتية.

معيقات الاستثمار الزراعي والاستصلاح على مستوى الأسرة:

تفتقد الأسر في المناطق المدروسة إلى المبالغ اللازمة للاستصلاح وشراء اللوازم والمعدات الزراعية؛ حيث أن المصادر التمويلية المتاحة لتمويل المشاريع الزراعية نادرة وغير منتظمة في معظم الأحيان. كما أن أسعار المعدات واللوازم في ارتفاع مستمر خلال الأعوام السابقة خاصة المبيدات والأسمدة وأسعار أعلاف الأغنام والأبقار التي تتجاوز قدرة المزارع العادي.

ومن العقبات الرئيسية للاستثمار في الزراعة الحاجة إلى الاستصلاح الآلي الكثيف أو في بعض الحالات عدم ملائمة بعض الأراضي -كحجم وموقع- للزراعة أو الاستصلاح، بالإضافة إلى النقص في البنية التحتية الجيدة. وتعد هذه ثاني أهم العقبات أمام زيادة الإنتاج ومستوى الدخل للأسر المشمولة في الدراسة.

ندرة الأساليب العلمية المستخدمة في الإنتاج؛ حيث يختار الكثير من المزارعين المحاصيل التي يزرعونها عشوائياً وعادة ما ينوعون في المحاصيل في محاولة من التقليل من اثر المجازفة بنوع واحد بغض النظر عن طلب الأسواق، ويؤدي هذا الأمر أحيانا إلى فائض في العرض الذي يؤدي بدوره إلى خفض الأسعار أو فشل المحصول. ويفشل بعض المزارعين في اختيار المحصول لأنهم لا يأخذون في الاعتبار طبيعة تربة أرضهم.

القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حرية الحركة؛ حيث تحد هذه القيود من حركة كل من الأفراد والبضائع الزراعية، إذ أن الدخول إلى أسواق معينة محدود. ويكون أثر القيود مضاعفاً عندما تكون الأراضي مجاورة للمستوطنات الإسرائيلية حيث تكون حرية الحركة هناك أشبه بالمعدومة.

ومن المثير للاهتمام أن معظم المزارعين اعتبروا العائد المنخفض للمنتج الزراعي من أضعف الأسباب الرادعة للاستثمار الزراعي. فقد أشار إلى هذا الأمر 5.2 % فقط من المزارعين ، وبشكل عام فهم يرون أن العائدات المالية الزراعية متدنية ولكن عند مقارنتها مع المعوقات الأخرى فإنها ليست بالمشكلة الرئيسية.

المعيقات الخاصة بالأراضي المتروكة

وتتمثل في عدم توفر خرائط مساحة؛ ويتم حاليا إعداد الخرائط وتطويرها ضمن بيئة معقدة ودائمة التغير. وأدى هذا المعوق إلى تثبيط عزمة العمل الزراعي بشكل كبير نظرا لعدم وجود حدود واضحة لقطع الأراضي. على سبيل المثال، إن وجود ارض المشاع ذات الحصص غير المحددة في ارض عامة اضعف من علاقة الإنسان مع أرضه مما ترك أثرا سلبيا على تطوير الأرض وزاد من إهمالها وانجراف تربتها.

لقد كان هناك دوما تساؤل حول النشاط الزراعي في المناطق المصنفة «B» أو «C» وبشكل أساسي الأراضي القريبة من المستوطنات، حيث تعتبر القيود التي تفرضها السلطات العسكرية الإسرائيلية رادع لمباشرة أي نشاط زراعي، وبرز هذا الأمر بوضوح في المناطق المستهدفة في محافظتي جنين وسلفيت.

إن الخوف من مصادرة الأراضي والذي يؤدي إلى فقد كامل للموجودات الزراعية بما فيها رأس المال الذي تم استثماره فيها أدى بأصحاب الأراضي إلى التردد كثيرا عند الاستثمار في أرضهم. وظهر هذا بوضوح في سلفيت وقلقيلية ورام الله والقدس حيث شهد الكثير من أصحاب الأراضي الفلسطينية مصادرة أراضيهم على أيدي الحكومة الإسرائيلية. وتفاقمت هذه السياسة منذ العام 2002 في الوقت الذي باشرت فيه حكومة الاحتلال الإسرائيلية ببناء الجدار الفاصل. وعلى النقيض من ذلك، أصبح خطر مصادرة الأراضي دافعاً لغالبية الناس لمواجهة هذا التهديد باستغلال الأراضي زراعياً بمثابة تصريح علني لإثبات ملكية الأرض وللتقليل من خطر مصادرتها.

القيود المؤسساتية

وكما ذُكر سابقا، لا يتلقى قطاع التنمية الزراعية أية مساعدات كبيرة، فقد حصل هذا القطاع على اقل نسبة من المساعدات على الرغم من إثباته حقيقة كونه الأكثر صمودا وتحملا خلال الأزمات. فقد همش صانعي القرارات والمانحين القطاع الزراعي مما أدى إلى فرض قيود على المؤسسات العاملة في هذا المجال.

واظهر التحليل نقص في التعاون والتنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال حيث يتم اختيار المناطق واستهدافها باستخدام معايير تحددها كل مؤسسة على حدة. وفي الكثير من الحالات لم يعكس هذا التدخل ما يحدث على ارض الواقع، والذي يتمثل في المستقبل السياسي للأرض وملائمة الأرض والمناطق والتزام المستفيدين أو الأولويات لأصحاب الأراضي والمستفيدين من الأرض أنفسهم. وأدى عدم اكتمال الصورة على ارض الواقع إلى خلق المخرجات ذاتها في عدد من الحالات أو خدمة منطقة معينة بكثرة على حساب منطقة أخرى.

لقد كانت نسبة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الزراعية ضعيفة حيث أوضح 60 % من الذين شملهم الاستبيان أن علاقتهم مع مديريات الزراعة في المنطقة هشة أو في بعض الحالات غير موجودة، و 80 % منهم ليس لديهم علاقات مباشرة مع المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال ويدل هذا على أن الخدمة المقدمة إلى المزارعين هي جزئية وغير منتظمة.

لقد أصبح قطاع الزراعة مصدراً رئيسياً للتوظيف في الضفة الغربية . وكما هو مذكور أعلاه، وعند مقارنة النسبة العالية للتوظيف المحلي في القطاع الزراعي مع الحصة المتدنية لهذا القطاع في المساعدات التنموية، تظهر عدم كفاءة وفعالية توزيع هذه المساعدات. وبشكل عام هناك حاجة إلى مزيد من دعم المانحين لتمويل القطاع الزراعي وتنشيط قدرته الإنتاجية وخفض البطالة والمحافظة على ما تبقى من أراضي الضفة الغربية وفي نهاية المطاف التخفيف من حدة الفقر.

المانحون حتى الآن نشيطون في المناطق التي يعتبر تنفيذ مشاريع وبرامج فيها مقبول جداً لدى الإسرائيليين، وهكذا تحظى الأرض البعيدة عن الصراع والتي يسهل الوصول إليها والبعيدة عن المصادرة بالأهمية والأولوية في الاستصلاح، مما يهمش معظم الأراضي في دائرة النزاع والمحرومة والمعرضة للمصادرة وتعتبر مصادرة الأرض التهديد الأكبر الذي يستدعي المحاربة من خلال الاستصلاح وإعادة التأهيل . وينتشر هذا الخطر في سائر أنحاء محافظات الضفة الغربية وخاصة محافظات الوسط الغربية التي تتعرض لأشد هجمة.. ويمكن ترتيب الأراضي المتروكة في الضفة والمهددة بالمصادرة حسب الدراسة كما يلي: مناطق خطر عالية وتضم سلفيت وقلقيلية ورام الله والقدس، مناطق متوسطة الخطر وتضم طولكرم وطوباس وجنين ومناطق ومتدنية الخطر تضم بيت لحم ونابلس والخليل.

لقد أظهرت كافة المناطق المستهدفة الحاجة الماسة لتطوير مصادر مياه جديدة، فهناك حاجة كبيرة إلى حفر آبار ارتوازية وجوفية وتطوير المصادر المتوفرة من إعادة تأهيل الينابيع والآبار وكذلك تطوير المشاريع للمحافظة على المياه السطحية والتحكم فيها إذا أمكن.

إن الهدف النهائي لاستصلاح الأراضي هو التنمية المستدامة للأرض، ولتأمين استدامة عمليات الاستصلاح لابد من أن يصطحبها ثلاث أنشطة أساسية وهي: أولا وجود حاجة ملحة لأن يصحب عملية الاستصلاح تدريب وتوعية للمزارع

على أساليب الزراعة الحديثة والإمكانيات المتاحة لإدخال التكنولوجيا في الزراعة الفلسطينية؛ ثانيا توصيل المزارع بمصادر مالية وثالثاً المتابعة والإرشاد في مراحل متقدمة. ويمكن تفصيل هذه الأنشطة كالتالي:

التدريب المناسب: هناك حاجة واضحة لتدريب المزارعين وأصحاب الأراضي التي تحتاج أراضيهم للاستصلاح. والمجالات التي تحتاج إلى التدريب تتركز في: تبني أساليب زراعية فعالة واطلاعهم على التقنيات الجديدة المستخدمة في الزراعة الحديثة والاستخدام الفعال للمبيدات والأسمدة واختيار المحاصيل المناسبة بناءا على طبيعة الأرض والمواسم الزراعية وطلب السوق.

التوصيل بمصادر مالية: لقد زاد تنامي تكلفة العمل في الزارعة مع مرور الزمن وحقيقة أن الاستصلاح الزراعي مكلف مقارنة مع نسبة الفقر العالية، مما كان له دورا سلبيا في ردع المزارعين عن العمل في الزراعة وكذلك تركهم للأراضي الخصبة. إن الحصول على السيولة أصبح أمراً هاماً وعملية خلق تواصل بين المزارعين مع المؤسسات المالية المختصة مثل مؤسسات الإقراض للمشاريع الصغيرة وكذلك توفير ضمانات القروض لاستثمارات زراعية جديدة يجب أن تكون الخطوة الثانية المباشرة بعد الانتهاء من عملية استصلاح الأرض.

المتابعة والدعم: هناك حاجة للمتابعة والإرشاد من خلال دعم المنظمات غير الحكومية لضمان استدامة العمل الاستصلاحي بالإضافة إلى ضمان نجاح المشاريع الجديدة . وهنالك حاجة كبيرة للدعم المتخصص في توفير النصح والإرشاد على عدة مستويات في عملية الإنتاج بدءاً من التخطيط وانتهاءً بالتسويق. ويمكن أن يشمل هذا الدعم خيار الحاضنات للمشاريع الجديدة. أما على مستوى المجتمع، هناك حاجة للدعم السياسي والدولي لدعم حركة الأفراد والمنتج داخل الضفة الغربية وخارجها.

بالرغم من الدور الرئيس للمرأة في الزراعة فان الاستثمار في تمكينها ضئيل جدا، حيث تعطى الأولوية في تقديم التدريب الزراعي وتنمية المهارات للرجال من المزارعين. انه من **المهم جداً تنمية القدرة الإنتاجية الزراعية للمرأة كجزء من إستراتيجية طويلة الأمد.** ويجب اتخاذ قرار حول تمكين المرأة التي أثبتت أنها من ركائز القطاع الزراعي حيث سيؤدي هذا الأمر حتما إلى قطاع زراعي منتج يتصف بالاستدامة والقدرة التنافسية كما سيعمل على تحسين نمط حياة النساء وتغذيتهن وكذلك أسرهن.

للتقليل من اعتماد التجارة الزراعية على إسرائيل: هناك حاجة إلى تطوير أسواق خارج سيطرة إسرائيل وتأثيرها مثل زيادة الانفتاح على الدول العربية المجاورة وستكون هذه بمثابة خطوة إلى الأمام في محاولة للتقليل من اعتماد التجارة الزراعية على إسرائيل. كما أن هناك حاجة لدعم شراء الأسمدة وأعلاف الحيوانات خاصة أعلاف الحيوانات المنتجة محليا، وكذلك دعم المشاتل المحلية لزيادة قوتها الإنتاجية.

وأخيرا ظهرت الحاجة بين الفئات المدروسة إلى نظام تأمين زراعي شامل إذ اعتبر في أول سلم الأولويات، حيث عدّد الكثير من المستطلع آراؤهم المرات الكثيرة التي حلّت بهم ظروف مناخية كارثية وأوبئة أصابت المحاصيل بالإضافة إلى منع التجول الذي أتلف المحاصيل مراراً وتكراراً.

في مجال البحث المستقبلي، لابد من لفت الانتباه إلى أنه من خلال الدراسة ظهرت حاجة إلى دراستين لضمان تنمية أفضل للقطاع الزراعي. **أولاً: يجب منح المزارعين التكنولوجيا الزراعية على المستوى الأساسي**، كما أن معرفتهم الضئيلة في الزراعة تعتمد بشكل كبير على المعلومات التي ورثوها من آبائهم. ويعتبر تقييم التكنولوجيا الحالية التي يستخدمها المزارعون الفلسطينيون وإمكانيات إعادة تأهيلهم، حيث يترافق ذلك مع مستوى معرفتهم بالإضافة إلى التقنيات المستخدمة، على انه نقطة البدء في تطوير قدراتهم. **ثانيا: هناك حاجة ماسة إلى دراسة ملكية الأراضي في الضفة الغربية وتحسين الخرائط المسحية** وبالتالي تعزيز العلاقة بين الإنسان والأرض ومنع مصادرة المزيد من الأراضي في ضوء الأوضاع السائدة. وفي هذا السياق ظهرت مظاهر أولية للإقطاع وهي شراء الأراضي على نطاق واسع في شمال الضفة الغربية خاصة بمبادرة رجال أعمال أثرياء، فلسطينيين ومهاجرين، مما يربك أصحاب الأراضي ويقلقهم من نتائج هذا كله على المدى الطويل، حيث يمكن إجراء دراسة منفصلة للتحقق أكثر من هذه الظاهرة وأبعادها ومخرجاتها المحتملة.

النتائج والتحليل - محافظة الخليل

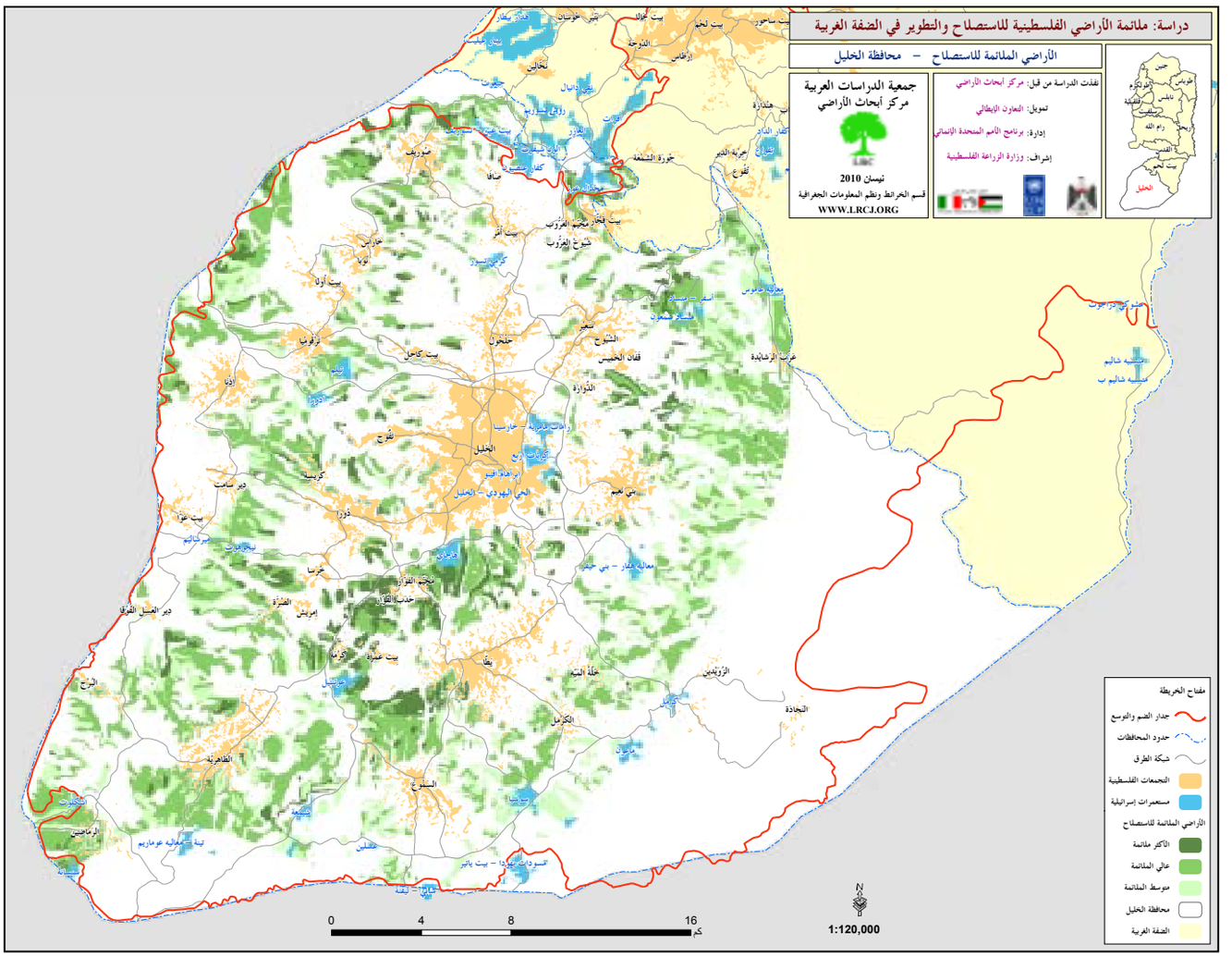
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة الخليل
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
الخليل
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة الخليل
الضفة الغربية
0 4 8 16 كم
1:120,000

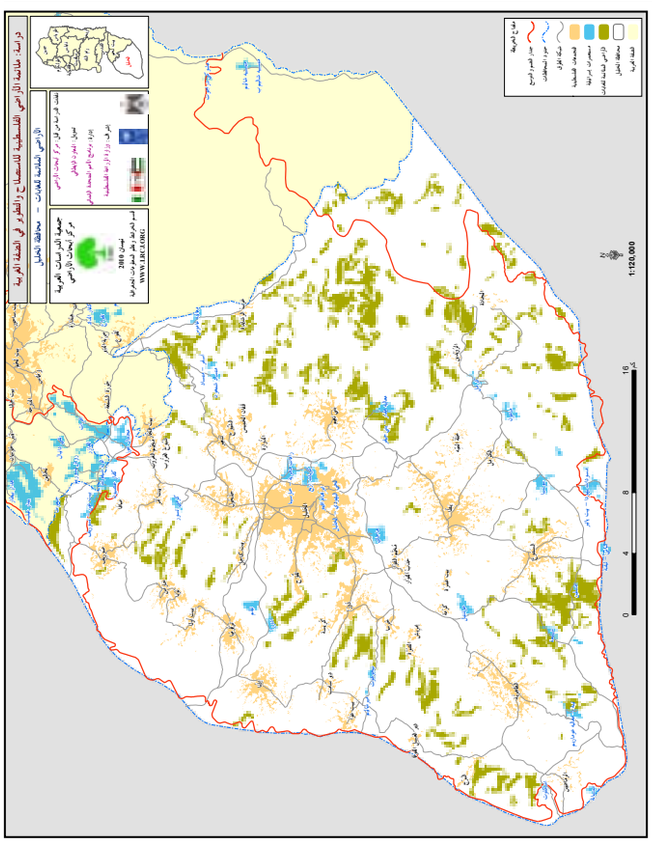

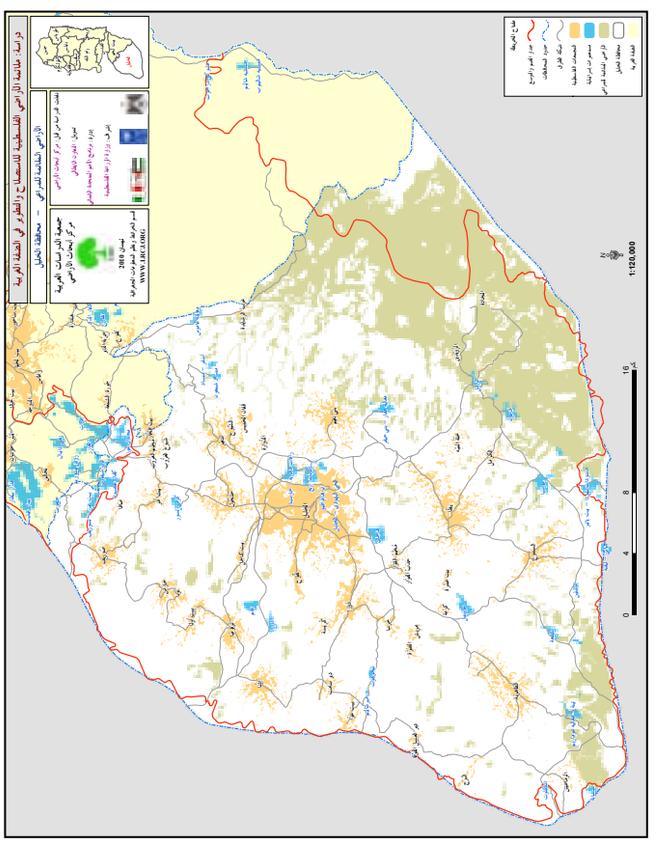

1-2-3 محافظة الخليل

1-1-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة الخليل

تقع محافظة الخليل في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية – كما هو موضح في الخارطة. ويحد محافظة الخليل من الشمال محافظة بيت لحم ومن الجنوب صحراء النقب المحتل عام 1948م ومن الشرق برية القدس - التي تفصل محافظات القدس وبيت لحم والخليل عن البحر الميت - ومن الغرب أراضي عجور وبيت جبرين المحتلة عام 1948م أيضاً (أي أن خط الهدنة يطوق الخليل من الغرب والجنوب بالكامل). وتبلغ مساحة هذه المحافظة 1,067كم^2، حيث تشكل هذه المساحة ما يعادل 19 % من مساحة الضفة الغربية [55]. وتقع مدينة الخليل، الأكبر في المحافظة، على مسافة 36كم جنوب القدس و25كم جنوب بيت لحم.

تتميز محافظة الخليل بوجود أربعة نظم للأراضي بمناخ ونوعية صخور وتضاريس مختلفة لكل نظام من هذه النظم، وتشكل الأراضي الزراعية ما مجموعه 30 % من مساحة المحافظة، وتشكل الأراضي غير المستغلة زراعياً حوالي 62 % بينما تشكل المناطق السكنية والصناعية (البناء السكني، المحاجر... الخ) حوالي 8 %.

بلغت الإنتاجية الزراعية للمحافظة حوالي 172,473,000 دولاراً أمريكياً في عام 2007/2006 وتتوزع ما بين الإنتاج الحيواني والذي بلغ 108,825,000 دولاراً أمريكياً والإنتاج النباتي والذي بلغ 63,648,000 دولاراً أمريكياً [56].

المؤشرات السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة الخليل من الفلسطينيين حوالي 562,350 بما يعادل 14.7 % من سكان الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وحوالي 23.6 % من سكان الضفة الغربية. وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 517 نسمة لكل كم^2.

ويوجد في المحافظة 182 تجمعاً سكانياً فلسطينياً تتراوح في الحجم ما بين خربة صغيرة يسكنها العشرات إلى قرى صغيرة يسكنها المئات إلى بلدات أو قرى كبيرة يسكنها الآلاف إلى بلدات يزيد عدد سكانها عن 10,000 إلى مدن يزيد عدد سكانها عن 20,000 نسمة. ويبلغ معدل حجم الأسرة 7.2 وهو أعلى من معدل حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

55. Hebron Governorate, Land and Population, Land Research Center, 2003.

56. PCBS, 2007.

وبناءً على تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأنواع التجمعات السكانية والتعداد السكاني لعام 2007، فإنه تم تصنيف 85.3 % من السكان في محافظة الخليل على أنهم سكان مدن، و 12.1 % على أنهم سكان أرياف (بينما أعطى التصنيف في عام 1994 نسبة 42 % على أنهم سكان أرياف) و 2.6 % يسكنون مخيمات اللاجئين. وهذه الأرقام تشير إلى انه يوجد تراجع دراماتيكي في تعريف سكان المناطق الريفية للعديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية عدا عن الأسباب السياسية وهي الأكثر أهمية.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تبلغ نسبة البطالة حوالي 25.9 % في عام 2007 مقارنة بنسبة 10 % في العام 1999 [57]. وتبلغ نسبة القوة العاملة في محافظة الخليل من مجموع السكان حوالي 46 %، وأكبر القطاعات التي تستوعب المستخدمين هي الزراعة (21.7 % من الأيدي العاملة)، المحاجر والصناعة (18.8 %)، التجارة والفنادق والمطاعم (18.2 %)، والبناء (14.7 %)[58].

يبلغ معدل تزويد الفرد من المياه 84 لتر من المياه العذبة في اليوم وهو أقل من المعدل المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) والذي يبلغ 100 لتر من المياه العذبة في اليوم للفرد، في حين تفتقر المناطق الجنوبية والشرقية لأبسط أنواع الأنظمة المائية لا سيما في داخل المناطق المصنفة (C).

وفي إحصائية لبرنامج الغذاء العالمي لعام 2008، تم الإشارة إلى أن حوالي 32 % من العائلات في محافظة الخليل غير آمنة غذائياً، وأن 12.1 % من العائلات الأخرى معرضة لأن تكون غير آمنة غذائياً بينما المعدل في الضفة الغربية هو 21.5 % و 10.1 % على التوالي [59]، أي أن الوضع في محافظة الخليل أسوأ بكثير من المعدل في الضفة الغربية. وتصنف محافظة الخليل من المحافظات الفقيرة في الضفة الغربية، حيث يبلغ من هم دون خط الفقر حوالي 30.4 % بينما من هم دون هذا الخط في الضفة الغربية حوالي 19.5 %.

ويوجد في محافظة الخليل أعلى نسبة إعاقات في الضفة (22.6 %) في البصر والسمع والحركة والإدراك والاتصال، حيث تبلغ هذه النسبة 21 % بين الإناث و 24 % بين الذكور[60].

بالنسبة للوضع التعليمي، يبلغ عدد المدارس في محافظة الخليل 442 مدرسة (379 منها حكومية، 46 خاصة، و17 تابعة لـ UNRWA)، ويبلغ عدد الطلاب 171,37 (86,032 إناث و 85,338 ذكور) [61].

57. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009. Labor Force Survey: Annual Report: 2008. Ramallah – Palestine.

58. نفس المرجع السابق.

59. WFP, 2008.

60. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008. Agricultural Statistics, 2006 / 2007. Ramallah - Palestine.

61. Data Collected from the Ministry of Education and Higher Education. Statistics about General Education in Palestine, 2007 - 2008.

البنية التحتية

إن البنية التحتية في محافظة الخليل هي من الأسوأ بين محافظات الضفة الغربية، حيث أنها الأكبر مساحة بين المحافظات ويوجد فيها صعوبة في الوصول إلى بعض المناطق وخصوصاً الجنوبية منها. ويوجد فقط 28.5 % من سكان المحافظة تصلهم خدمة الكهرباء والمياه والصرف الصحي في نفس الوقت [62]. وهذه النسبة أقل من المعدل في الضفة الغربية حيث تبلغ النسبة 33.7 %. وفقط 38.6 % تصلهم خدمة الكهرباء والمياه في نفس الوقت. وهناك حوالي 90 % لا تصلهم خدمة الصرف الصحي. وحالياً هناك حوالي 17 % من سكان محافظة الخليل لا تصلهم المياه من خلال الشبكات، حيث يعتمد السكان في التجمعات التي لا تصلها مياه الشبكات على آبار الجمع وتنكات المياه التي يتم شراؤها بأسعار عالية.

الأوضاع البيئية

إن الوضع البيئي في محافظة الخليل يعاني من نفس المهددات والضغوط البيئية الموجودة في الضفة الغربية. إن وجود حوالي 35 مستوطنة منتشرة على أراضي المحافظة يفاقم الوضع البيئي نتيجة للتخلص من النفايات الصلبة والمياه العادمة على حساب البيئة المحلية. ويتم جمع ما مجموعه 67 % فقط من النفايات الصلبة وتجميعها في 17 مكباً للنفايات المكشوفة. بينما يتم التخلص من 33 % من النفايات الصلبة بجانب الطرق والأراضي المكشوفة حيث يتم حرقها أحياناً. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار المحاجر والتخلص العشوائي من النفايات الصناعية والطبية يزيد من تدهور الوضع البيئي.

وتعاني بيئة المحافظة من ضغوطات طبيعية مثل انجراف التربة، التصحر وتدهور خصوبة التربة وزيادة ملوحتها.

الأوضاع السياسية

تعاني محافظة الخليل من النشاطات الإسرائيلية العدوانية بخصوص الأراضي الفلسطينية والمواطنين في هذه المحافظة . ويوجد حوالي 25 مستعمرة إسرائيلية تدعي سلطات الاحتلال أنها قانونية تم إنشاؤها منذ بدء الاحتلال وحوالي 10 مستعمرات تدعي نفس السلطات أنها غير قانونية تم إنشاؤها منذ عام 1996 [63]. وتم إنشاء حوالي 117.1 كم من الطرق الالتفافية في المحافظة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث أدى إنشاء هذه الطرق إلى سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلية على 34.4 كم^2 (حوالي 3 % من مساحة المحافظة) والى تقسيم المحافظة إلى سبعة كنتونات يمكن عزلها عن بعضها البعض بسهولة. كذلك فإن إنشاء جدار الفصل أدى إلى فصل أراضي بمساحات كبيرة وعزلها خلف الجدار بحيث لا يمكن وصول الفلسطينيين إليها وتبلغ مساحة الأراضي التي تم فقدانها نتيجة إنشاء هذا الجدار في محافظة الخليل حوالي 5 % من مساحة المحافظة حيث تبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي 51.6 كم^2 [64]. بشكل عام، فإن نسبة الأراضي التي تقع تحت سيطرة الاحتلال المباشرة والاستيطان في محافظة الخليل حوالي 38.5 % من مساحة المحافظة. هذا فضلاً عن تقسيمات اتفاقية أوسلو حيث أن مساحة مناطق (C) الخاضعة للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية بلغت 565.4 كم^2 أي ما نسبته 53 % من مساحة المحافظة، فتتعامل سلطات الاحتلال معها كأنها احتياطي استيطاني، أما المناطق الخاضعة للإدارة الفلسطينية (A و B) فهي بنسبة 24 % و 23 % على التوالي.

2-1-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة الخليل

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة الخليل والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 245.6 كم^2، حيث تشكل 23.1 % من مساحة المحافظة. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة الخليل كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة الخليل هي: المنحدرات، أقدام الجبال، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة الخليل. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 -32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 159 كم^2 بما يشكل حوالي64.7 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 14.9 % من مساحة محافظة الخليل. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

62. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008. Population, Housing and Establishment Census 2007 Census Final Results in The West Bank – Summary (Population and Housing). Ramallah - Palestine.

63. www.poica.org.

64. نفس المرجع السابق.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 29.8كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 12.1 % من مساحة المنطقة المذكورة، و 2.8 % من مساحة المحافظة. وتعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 55.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 22.8 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح 5.3 % من مساحة محافظة الخليل .وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

أقدام الجبال: لها مساحة صغيرة نسبياً وتبلغ 0.9 كم^2 ممثلة حوالي 0.4 % من مساحة منطقة الدراسة وأقل من 0.1 % مساحة محافظة الخليل. وأقدام الجبال هي منطقة انتقالية بين المنحدرات والسهول وفيها نسبة قليلة أو معتدلة من الصخور.

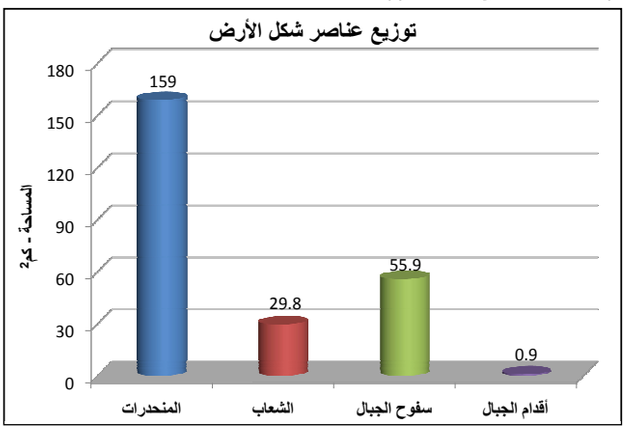

شكل 11: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة الخليل

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات حيث يتبع تحديد الاستخدام الأمثل . ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 8.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 3.6 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 60.6كم^2 والتي تمثل حوالي 24.7 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي1.99 كم^2 والتي تمثل حوالي 40.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض، وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 77 كم^2 والتي تمثل حوالي 31.3 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

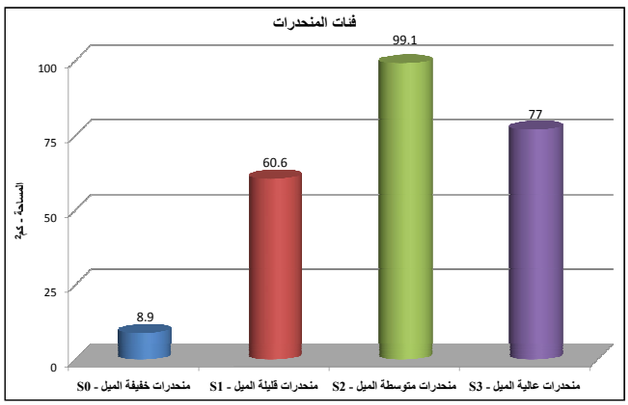

شكل 12: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة الخليل

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. إن اتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (5.9 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية افضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 19.9 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 29.6 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (95.1 %) فيها نسبة عالية من الصخور (<20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة الخليل عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المناطق الجافة في المحافظة تبلغ 162.9 كم^2 حيث تشكل 66.3 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً. وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 66.1 كم^2 حيث تشكل 26.9 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 16.6 كم^2 حيث تشكل 6.8 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

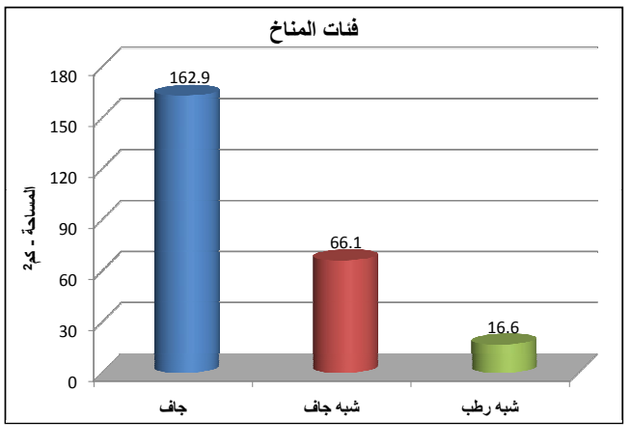

شكل 13: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة الخليل

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (93 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة، ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 6.8 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة . وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

3-1-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الأولية المذكورة أعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الأربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة الخليل.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 11: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة الخليل

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	نسبة المساحة (%)
الاكثر ملائمة	31.2	12.7
عالي الملائمة	149.5	56.6
متوسط الملائمة	68.0	27.7
المجموع	**245.6**	**100**

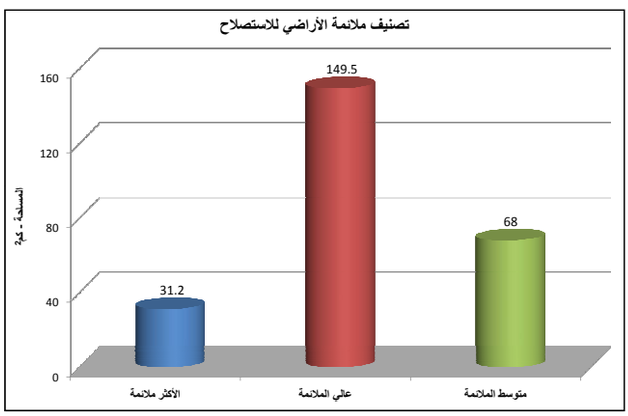

شكل 14: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة الخليل

إن التمعن في الأرقام وتوزيع فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح على الجدول والخارطة الموضحين أعلاه، يشير بشكل واضح أن الفئة الأكثر ملائمة تمثل المساحة الأقل بين كل الفئات (12.7 %). وتتركز هذه الفئة في الأجزاء الوسطى، الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من محافظة الخليل. وهذه الفئة قريبة من بلدات حلحول، بيت أمر وسعير المشهورة بالإنتاجية الزراعية العالية. والخصائص الفيزيائية للمنطقة التي تتواجد فيها هذه الفئة تشير إلى تمتعها بكميات أمطار عالية نسبياً ومناخ شبه رطب. كذلك تشير التحليلات الاقتصادية الاجتماعية إلى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق جيد جداً نسبياً. وهذا المؤشر يدل على أن العمل في المواقع الأكثر ملائمة للاستصلاح يجب أن يتوجه

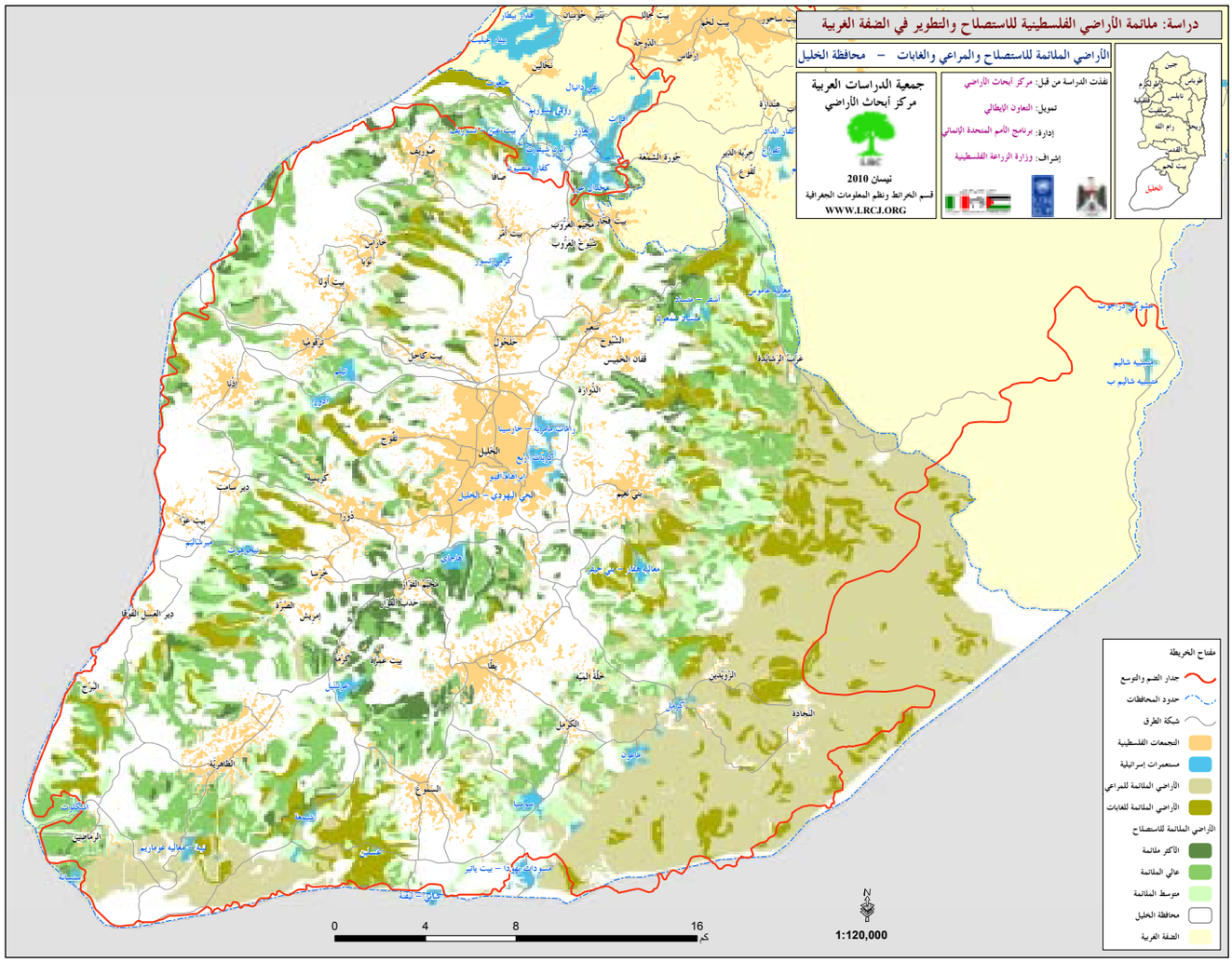

شكل 15: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة الخليل

بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية أكثر منه لمكافحة الفقر أو مكافحة تدهور الأراضي المتمثلة بانجراف التربة بشكل رئيسي.

أما المناطق متوسطة الملائمة، فإنها تتركز في الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية من المحافظة بالإضافة إلى الإطراف الغربية من المرتفعات الوسطى .وتمثل هذه المناطق ما نسبته 27.7%.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة الخليل على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 227.3 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % في حال كان الانحدار يزيد عن 32 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 15.3 كم^2 . وتشكل هذه المساحة حوالي 1.5 % من مساحة محافظة الخليل. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. وتبلغ نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي حوالي 6.7 % كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 12: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة الخليل

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	نسبة المساحة (%)
الغابات	15.3	6.7
المراعي	212.0	93.3
المجموع	**227.3**	**100**

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة الخليل وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (93.3 %). وهذه الخلاصة تشير إلى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

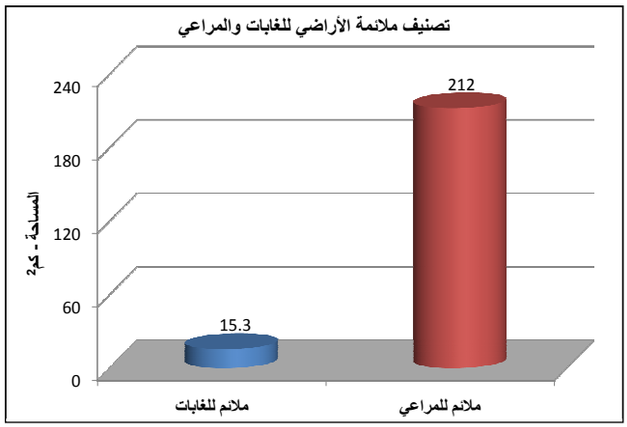

شكل 16: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة الخليل

4-1-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة الخليل عموماً 6.1 فرداً[65]، في حين أن نظير هذه النسبة للعينة المدروسة في المحافظة بلغت 10.6 فرداً. بالرغم من كون النسبة مرتفعة، كان العدد المرتفع للأفراد مرغوباً ومقبول من الناحية الثقافية والتي تدعم فكرة أن كثرة الأطفال دعم للأبويين في الشيخوخة. وعلاوة على ذلك، فانه في المجتمعات القبلية تعني كثرة الإنجاب سلطة عشائرية اكبر. والاهم من ذلك كله، انه في المجتمعات الزراعية كلما ازداد عدد الأبناء في الأسرة ازدادت الأيدي العاملة والذي يولد بدوره مردود اقتصادي أفضل وامن غذائي أفضل. وبلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 3 أفراد باستثناء المزارع الرئيس، بالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في العينة، فإن ما مقداره 28 % من العائلة النموذجية ضمن العينة هم عاملون في الزراعة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع شبه زراعي.

جدول 13: المستوى العلمي للمزارعين في محافظة الخليل

الوضع التعليمي	العدد	النسبة
غير متعلمين	25	9.7
تعليم ابتدائي	47	18.1
تعليم ثانوي	67	25.9
توجيهي	56	21.6
دبلوم	25	9.7
بكالوريوس فما فوق	39	15.1
المجموع	**259**	**100.0**

كما أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة الخليل يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم. ويظهر جدول (1) أن 65.6 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و 24.8 % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي، وهذا المستوى من التعليم قد يكون تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو لاعتماد تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

وبالتركيز على المزارعين وخبرتهم ومعرفتهم في الزراعة، فقد اظهروا اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، حيث أن 74.9 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين. وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لما يتلقوا أي تدريب فني، واللفت للنظر أن معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي هي 22 سنة. وهذه المعرفة الضحلة التي يتميز بها تقريباً نصف المزارعين، كما موضح لاحقاً، تمثل ولازالت حاجزاً أمام الزراعة الناجحة والتطوير المستقبلي. أما الربع المتبقي من العينة فقد تعلم الزراعة بالاعتماد على الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخري للمعلومات: كحضور دورات قصيرة أو دراسة التخصص الزراعي في الجامعات. وبلغت نسبة المتعلمين والمهنيين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعملون في الحقل الزراعي 2.7 % فقط. كما أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 17.8 % من عينة الدراسة وهذا يظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة الخليل على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات. وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح بشكل جلي مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة[66] فان الإنتاج الزراعي في محافظة الخليل يصنف بغالبيته تحت إطار مشاريع متناهية الصغر التي تبلغ مساهمتها 98 % من إجمالي الإنتاج الزراعي ، في حين أن 2 % هي ناتجة عن مزارع صغيرة الحجم. وعلاوة على ذلك، فان معظم النشاطات الزراعية الاقتصادية مصنفة تحت إطار الإنتاج العائلي، إذ أن 95 % من المشاريع الصغيرة صنفت تحت مسمى مشاريع عائلية حيث أظهرت العائلات المزارعة في العينة سيطرة أفرادها على العمالة في المزارع، وكانت النسبة المتبقية والتي تشكل 5 % من المزارع تستوعب موظفين خارج إطار العائلة والذين هم في الغالب عمالة موسمية بما معدله 1.7عامل للمزرعة الواحدة. وهذه الحقائق تظهر أن الإنتاج الزراعي في محافظة الخليل يتراوح ما بين متناهي الصغر والصغير. وكغيرها من المحافظات يعتمد

65. PCBS, On the Eve of International Population Day 11/ 7 / 2009.

66. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

المزارعون في محافظة الخليل بشكل أساسي على أفراد عائلاتهم الذين يعتبر 99 % منهم عاملين لحسابهم الخاص اخذين بعين الاعتبار الوقت الذي يقضى في الحقل والأجر المكتسب من الأعمال الزراعية.

تلقى إدارة المزارع عادة على عاتق الرجال، حيث أن 97 % من الأسر في العينة المدروسة يرأسها رجال، فالرجل يعد المسئول عن الأرض والنشاط الزراعي. ويدير الذكور المزارع من خلال اتخاذ القرارات، ومع ذلك يعتمدون بشكل كبير على الإناث ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي الميداني . وبما انه ليس شائعاً الاعتماد فقط على الزراعة كوسيلة للعيش الكريم فإن الرجال غالباً ما يكون لهم أعمالا أخرى ووظائف غير الزراعة فيغادرون بيوتهم صباحاً تاركين وراءهم الحقل لتعتني به الإناث اللواتي في العادة يكنّ صغيرات في العمر والخبرة حيث أن 49.7 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية يعملون في الزراعة [67]، و أظهرت الدراسة أن الإناث يمثلن 65 % من عمالة العائلة النموذجية مما يعكس الدور الحاسم للمرأة في عملية الإنتاج الزراعي.

أظهرت التحاليل أن 52.5 % - أكثر من نصف المزارعين – تجاوزت أعمارهم ال 50 عاماً. لهذا فانه يمكن الاستنتاج أن مزارعي محافظة الخليل متقدمو السن، في حين يفضل الشباب أنواعا أخرى من العمل إذا كانت متوفرة. فالزراعة هي الخيار الثاني لمعظم الشباب الذين لديهم خيارات أخرى ويفضلون أعمالا أخرى تولد دخلاً اكبر تاركين الزراعة للأجيال الأكبر سناً ذوي الفرص المتدنية في سوق العمل.

النشاطات الاقتصادية الشائعة ومستوى المعيشة

احتلت الزراعة المرتبة الأولى كمصدر دخل رئيس للعائلة في المناطق التي استهدفتها الدراسة، حيث ظهر أن 88.6 % من عينة الدراسة في المناطق المستهدفة هم مزارعون يعتبرون الزراعة مصدر رزقهم الرئيس أو الثانوي. وكانت من بين المهن الشائعة في أوساط ملاك الأرض والمزارعين في عينة الدراسة هي العمل في تربية المواشي مشكلين 20 % من العينة، يتبعهم ذوي الياقات البيضاء «الموظفون» و ذوي الياقات الزرقاء «العمال»، بنسبة 13.4 % و 9.6 % على التوالي.

و أظهرت الدراسة أن 42 % من العينة- المزارعون بشكل عام- اعتبرت أن الزراعة هي أفضل وظيفة بين كل الوظائف، وهذا يعكس أن الزراعة ينظر إليها إيجاباً من قبل المزارعين المرتبطين بأرضهم المتحمسين لاستثمار الوقت والجهد في تطوير المزيد من الأراضي. وفضلت بقية العينة العمل في تربية المواشي والعمل الحر والوظيفة براتب مضمون.

67. PCBS, On the Occasion of «Palestinian Children›s Day», PCBS, Editor. 2009: Ramallah.

وأوضح جميع أفراد العينة العاملين في الزراعة أن الأعمال الزراعية أصبحت اقل جدوى. وهذا يعود إلى عدة أسباب منها: الجفاف، ارتفاع مستوى المعيشة وتدني دخل الزراعة، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج الزراعي من آليات واجورعمال ومبيدات، لهذا يعتبر العديد من المزارعين في محافظة الخليل الزراعة مصدر ثانوي وليس رئيسي للدخل. واظهر التحليل أن 44 % من العينة ممن يعملون في الزراعة اعتبروها وظيفة رئيسة، في حين أن 44.5 % من العينة اعتبروها ثانوية. وبالرغم من كل ذلك اعتبرت الزراعة في مناطق البحث في محافظة الخليل مصدراً أساسيا للدخل بغض النظر عن كل القيود.

و كما يظهر جدول (14) فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 730 شيكلاً، وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المبحوثين الذين يمتهنون الزراعة كوظيفة رئيسية كان 808 شيكل. بالاعتماد على ذلك ووفقاً لإحصاءات المركز الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [68] فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر، وتمثل هذه الأسر ما نسبته 27 % من عينة الدراسة.

جدول 14: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	44.1	808
مزارع كوظيفة ثانوية	44.5	651
المزارعون من العينة	88.6	730

بلغ الدخل الشهري لـ 86.8 % من الأسر في عينة الدراسة 3000 شيكل أو أقل. وبالنظر إلى حجم العائلة الكبير، وتصنيفات المركز الفلسطيني للإحصاء حول الفقر تبعاً لدخل العائلة الشهري [69]، فإن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تقدرب 74 % في المناطق التي استهدفتها الدراسة. يزيد الإنفاق الشهري لمعظم الأسر المدروسة عن دخلها الشهري مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخارات السابقة والتحويلات التي تصلها، والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية. وتمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق. أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة في سلم النفقات على التوالي [70].

68. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

69. نفس المرجع السابق.

70. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد الزارعة الكبير في محافظة الخليل على الأشجار البعلية كما يظهر في الجدول (15) ادناه. فإن 85 % من المزارعين يملكون أشجاراً بعلية والتي لها دور رئيسي في اقتصادهم ومصدر لسلع أساسية في سلتهم الغذائية.

جدول 15: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	248	85.8
خضار بعلية	200	69.2
خضار مروية	119	41.2
محاصيل حقلية	184	63.7
أشجار مروية	44	15.2

من جهة أخرى، فإن الأشجار المروية هي أقل الأشجار زراعة وهذا مرده إلى اعتمادها الكبير على المياه والتي تعد شحيحة التوفر في المحافظة. وعلاوة على ذلك، فحقيقة أن الثمار الناتجة من هذا النوع من الأشجار لا تدر إلا دخلاً سنويا قليلاً مما يجعل زراعة مثل هذه الأشجار اقل ربحاً مقارنة مع غيرها.

والى جانب الأشجار البعلية فهناك أيضاً الخضراوات البعلية المنتشرة والتي يزرعها حوالي 69.2 % من المزارعين ضمن العينة. في حين أن نسبة منتجي الخضراوات المروية لم تتجاوز 41.1 %. وأخيراً، فإن المحاصيل الحقلية تبدو ذات طبيعة تنافسية مع غيرها من المحاصيل، حيث أن 63.6 % من المزارعين في منطقة الدراسة يزرعون هذا النوع باستمرار.

أوضحت النتائج أن معظم المزارعين يعتمدون إستراتيجية تنويع المحاصيل المزروعة لتقليل المخاطر، فهم يزرعون ما بين 2-3 أنواع من المحاصيل. واهم الأشجار الشائعة في محافظة الخليل هي العنب التي تشكل 70 % يتلوها الزيتون والخوخ على التوالي. وأهم الخضراوات المنتجة هي: الخيار، والبندورة، والقرنبيط «الزهرة». أما المحاصيل البعلية فهي بشكل أساسي: الشعير، القمح، والبيقية [71].

الثروة الحيوانية

بصورة عامة، انخفض عدد المواشي في محافظة الخليل بشكل حاد بسبب تقلص المراعي [72]. ونتج هذا التقلص في مساحات المراعي عن مصادرة الأراضي والاستيطان وإغلاق الطرق المؤدية لبعض الأراضي من قبل جيش الاحتلال، وكذلك بسبب الأمراض والضغط السكاني والارتفاع الحاد في أسعار الأعلاف. وبالرغم من ذلك، فإن تربية الحيوانات في محافظة الخليل ما زالت تقليد رائج، وفي المجمل فإن 37.8 % من العينة السكانية المبحوثة يربون الحيوانات مما يعكس مستوى عالٍ من الاعتماد على هذا المصدر في محافظة الخليل، وبلغت نسبة المعتمدين على الثروة الحيوانية كمصدر رئيس للدخل حوالي 20 % من الأسر، و17.8 % كمصدر ثانوي.

كما أظهرت التحاليل علاقة جلية بين الزراعة النباتية والثروة الحيوانية، حيث أن هناك 20 % من العينة مزارعون ومربو مواشي في آن واحد. وتم توضيح واقع العلاقة المترابطة بين المهمتين من خلال اعتماد الزراعة على المخلفات الحيوانية كسماد طبيعي، واعتماد الثروة الحيوانية على بقايا زراعية كأعلاف.

الآلات والمعدات الزراعية والمدخلات

بصورة عامة، تتمتع محافظة الخليل بوجود أعلى عدد للآلات والمعدات الزراعية بين باقي المحافظات، حيث أن 38.8 %من المعدات الزراعية المملوكة من قبل العائلات في الضفة الغربية موجودة في محافظة الخليل.

و تتكون هذه المعدات في غالب الأحيان من: جرارات زراعية رباعية الدفع، مقطورات، صهاريج مياه، حصادات، محاريث، ماكينات تسوية الأرض، معدات رش وغيرها [73].

جدول 16: مصادر البذور المستخدمة في محافظة الخليل

مصادر البذور	العدد	النسبة
المتعاملين مع مشاتل المحلية	221	57
إنتاج ذاتي	161	41
تجار اسرائيليين	3	1
مؤسسات زراعية	3	1

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة الخليل المصدر الأساس للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 57 % من السكان يعتمدون عليها. ومع ذلك، هناك نسبة عالية من المزارعين ينتجون بذورهم بأنفسهم (حوالي 41 %) من عينة الدراسة . وهذا النوع من البذور والاشتال يتطور و يزداد نتيجة تزايد الثقافة الزراعية بالعودة للأصناف المحلية ذات المقاومة العالية، وبالتالي هي أكثر جدوى من الأصناف المحسنة جينياً وهرمونياً ذات الأسعار الأعلى والتأثير الصحي غير الآمن.

71. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 2006 / 2007.

72. PCBS, Agricultural Statistics, PCBS, Editor. 2003 / 2004 / 2005 / 2006 / 2007, PCBS: Ramallah.

73. PCBS. Number of Agriculture Machines and Equipments in the Palestinian Territory by tape and Governorate, 2006 / 2007. 2007; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/tab%205.htm

المياه

أظهرت الدراسة أن 8.2 % فقط من المزارعين في منطقة الدراسة يتلقون كمية مياه كافية للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها مما يعيق المشاريع الزراعية . وقد أدى نقص المياه إلى توجيه الزراعات في منطقة الدراسة نحو الزراعة البعلية، حيث أن هناك 13.8 % من عينة الدراسة لا يستخدمون الري مطلقاً ويعتمدون بشكل كلي على الزراعة البعلية.

و مع ذلك، أوضح بقية المزارعين أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة في الري تأتي من آبار جمع مياه الأمطار كما يظهر في الجدول (17).

جدول 17: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار الجمع	148	59.9
مياه الينابيع	18	7.3
شبكات مياه عامة	83	33.6
صهاريج مياه	71	28.7
آبار ارتوازية	2	0.8

كما أظهرت الدراسة أن 59.9 % من المزارعين الذين يروون أرضهم يعتمدون على هذا المصدر بشكل أساسي للري. ومع ذلك، يستخدم المزارعون أكثر من مصدر واحد للمياه أما كمصدر بديل أو مكمل.

المصدر الثاني المستخدم هو شبكات المياه العامة المخصصة للاستخدام الزراعي بنسبة 33.6 % من العينة. و مع أن الشبكة العامة تأتي في المرتبة الثانية كمصدر للري إلا أن استخدامها ما زال اقل مما هو عليه الحال في وسط وشمال الضفة الغربية [74]. ففي جنوب الضفة الغربية فإن عدد قليل من العائلات (يقترب من صفر %) تستخدم مياه الشبكات العامة للري الزراعي، على العكس من ذلك، 0.3 % من العائلات تستخدم المياه في زراعة الاشتال والباقي يذهب للاستهلاك المنزلي.

المصدر الثالث للماء يأتي من خلال شراء صهاريج مياه، وهذا الأسلوب مستخدم من قبل 28.7 % من المزارعين في المناطق المستهدفة بالدراسة. وبالرغم من تكلفتها العالية إلا أنها مفضلة عن غيرها بسبب توفرها فالصهاريج الناقلة للمياه متوفرة حسب الطلب و يمكنها الوصول إلى الحقول مهما كانت بعيدة، كما أن هذا المصدر يستخدم كآخر خيار ممكن بعد أن يتعذر الحصول على المياه من المصدر الرئيس.

74. PCBS. Percent Distribution of Households in the Palestinian Territory by Water Source and the Most Water Consumption Field and Region. 2003; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/WaterResources/tab4.aspx

أما المصدر الرابع والخامس للمياه: فهما مياه الينابيع والآبار الجوفية على التوالي كما يظهر في جدول (17).

أسباب هجر الأرض وعدم استغلالها

معظم الأراضي الواقعة في منطقة الدراسة تستخدم حالياً بشكل جزئي أو كلي في الزراعة، فهناك 87.3 % من الأسر تستغل أراضيها زراعياً ولو بشكل جزئي، في حين أن 10.6 % من مُلاك الأراضي في المنطقة لا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان. أما ما تبقى من الأسر المالكة فتستخدم أراضيها لأغراض الإنتاج الحيواني والبناء بنسبة 1.4 % و0.7 % على التوالي.

هناك منطقة مساحتها الإجمالية 48.7 % من مساحة الأرض الكلية في منطقة الدراسة غير المستغلة بالكامل. و أسباب ذلك مرتبة حسب الأهمية في جدول (18) أدناه.

جدول 18: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
حاجة الأرض للاستصلاح	237	81.2
نقص التمويل	201	68.8
نقص المياه	197	67.5
الجفاف	159	54.5
عدم توفر طريق الى الأرض	69	23.6
عدم توفر الوقت لزراعتها	27	9.2
قربها من مستوطنات	20	6.8
قلة المنفعة المادية	15	5.1
منع الدخول اليها من قبل الجيش	14	4.8
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	10	3.4
منافسة البضائع الاسرائيلية	8	2.7
حجم الارض صغير وليس ذا جدوى	6	2.1
مملوكة لأغراض استثمارية اخرى فقط	6	2.1
مملوكة لأغراض بناء فقط	5	1.7
عدم توفر الأسواق	1	0.3
عدم توفر المعرفة	1	0.3

وكما يظهر في النتائج فإن السبب الرئيس للاستخدام غير الكفؤ للأرض من قبل معظم المالكين هو الظروف الفيزيائية غير الملائمة للأرض بالإضافة إلى نقص التمويل. وان تحضير الأرض من ناحية فيزيائية كبناء الجدران، والطرق والتسوية وغير ذلك هو أمر مكلف في ظل المستويات المتدنية للدخل في منطقة الدراسة.

كما أن الجفاف ونقص المياه هو السبب الثاني وراء عدم استخدام الأراضي بشكل اكبر. وهنالك بعض القيود الأخرى التي شدد عليها المبحوثون أثناء المقابلات والاجتماعات أن قلة الإنتاج الزراعي في المنطقة يعزى إلى المنافسة العدائية من جانب المنتجات الاسرائيلية التي تُباع عادة بأسعار اقل بسبب التكنولوجيا المتقدمة في عملية الإنتاج . كما أنه لا يوجد لدى المزارعين وعي كافٍ بحاجة السوق من أجل إنتاج ما هو مطلوب في الوقت المناسب وتجنب أي فائض في الإنتاج. وهذان العاملان أديا إلى هبوط الأسعار وبالتالي تثبيط عزيمة المزارعين لقلة الربح.

ومن الجدير ذكره هنا أن كثيراً من المزارعين أجمعوا بخجل على وجود عقبة تعيق العملية الزراعية وهي حالات الفشل المتكررة التي يمر بها المزارعون لنقص المعرفة بالطرق الجيدة والحديثة في الزراعة. فنادراً ما يعترف المزارعون بضعف معلوماتهم في بعض المجالات الزراعية معتقدين أن ما يعرفونه هو كافٍ بالرغم من كل الفشل الذي يواجهونه. فقلما يعيدون الانتباه إلى كون وسائلهم حديثة وفعالة وكفؤة.

كخلاصة عامة، يعزى سبب ضعف الانجذاب العام نحو القطاع الزراعي إلى الربح المتواضع لهذا القطاع والبنية التحتية الفقيرة كالمياه والطرق خصوصاً في المناطق الريفية التي تشكل غالبية المناطق الزراعية في المحافظة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تقييد الإنتاج الزراعي بسبب محدودية الحصول على قروض وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والاستخدام غير الكفء للمصادر المتوفرة.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية من قبل المبحوثين للاستثمار في الأراضي غير المستغلة، حيث أن 80.8 % من العينة لديهم خطط مسبقة لزراعة الأرض المتوفرة كاستثمار مستقبلي . وأبدى 76 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في الزراعة و87.1 % اعتبروها أولوية ملحة. من جانب آخر، فإن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح لم تكن عالية، فقد وافق المبحوثون على المساهمة بالنسبة 11.7 % فقط من ميزانية الاستصلاح، والتي قوبلت بمبلغ 462 شيكل للدونم الواحد كحد أقصى للمساهمة في استصلاح الأراضي حيث أن التمويل يشكل المعيق الأكبر في الاستصلاح كما ذكر سابقاً.

من الجدير ذكره أيضا انه ليس المزارعين فقط بل معظم القرويين غير المزارعين أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم «كاستثمار ربحي» بعوائد مستقبلية متوقعة أو للاستهلاك المنزلي. وتتمثل الفئات الثلاث الراغبة بالمجازفة والإنفاق على أعمال الاستصلاح والاستثمار في مشاريع زراعية هي المتقاعدون في المقام الأول يتلوهم رجال الأعمال والمزارعين على التوالي ويبدوا أن معظم ملاكي الأراضي الراغبين بالاستثمار في الزراعة يتطلعون إلى دخل إضافي . كما انه من الملفت للنظر أن معظم كبار السن مهتمون في استثمار أرضهم زراعياً والحفاظ عليها، إذ أن لسهولة الدخول إلى هذه الصناعة -لعدم حاجتها لسن محددة- ما يجعل الزراعة أفضل خيار حيث يمكنهم ذلك من قضاء وقتهم وجني بعض الأرباح في نفس الوقت.

برزت في الدراسة علاقة ايجابية واضحة ما بين حجم العائلة والرغبة في الاستثمار وزيادة الإنتاج. فبما أن الزراعة تعتبر بشكل عام مشروعاً عائلياً في محافظة الخليل وغيرها من المحافظات، فإن المزارعين يعتمدون بشكل كبير على أفراد عائلاتهم للمساعدة في هذا المجال. وهذا يعني أن كلما كبُرت العائلة كلما زادت الرغبة للاستثمار في الزراعة وكلما زادت فرص النجاح أيضا.

جدول 19: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة

الخطط المستقبلية	العدد	النسبة
زراعتها بعد استصلاحها	236	81.9
لا خطط	35	12.2
عرضها للبيع	10	3.4
البناء عليها	6	2.1
تأجيرها	1	0.4
مجموع الملاك	**288**	**100**

كما يظهر في جدول (19) فإن 81.9 % من الأسر المبحوثة في منطقة الدراسة والتي تملك أراضي غير مستغلة أبدت رغبتها في الاستثمار في استصلاح الأراضي مستقبلاً، و صرحت ما نسبته 12.2 % من الأسر بأنه لا توجد لديها خطط في هذا المجال. و علاوة على ذلك كشف 83.6 % من مالكي الأراضي الراغبين في الاستثمار في الزراعة عن نيتهم بزراعة الأرض والاعتناء بها شخصياً أو بمساعدة أفراد العائلة. وختاماً، قد سبق وأن باشر 15.7 % من المالكين في مشاريع استصلاح وان 99 % من هذه الأسر ما زالت تعتني بأرضها بنجاح. وهذه النتائج تشير إلى وجود فرص لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح. ويظهر جدول (20) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحها المبحوثون. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة في محافظة الخليل هو حاجة الأرض للتطوير عن طريق توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل لتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

وفي حين شكل تطوير الأرض الاهتمام الرئيس لملاك الأراضي، فإن الحاجة إلى تقديم البذور والاشتال والأسمدة كان موضع اهتمام 54.5 % من المبحوثين. وتم التأكيد على هذه الأولوية خلال المقابلات. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى المبحوثون الذين يتخذون من الزراعة مصدراً ثانوياً للرزق رغبة كبيرة للحصول على بعض التدريب حول ماذا وكيف ومتى يتم شراء وزراعة المحاصيل المختلفة في مواعيدها.

جدول 20: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
آليات ثقيلة	263	80.8
جدران و فواصل	221	75.7
مواد (بذور + اسمدة... الخ)	159	54.5
مصدر مياه	138	47.3
تربة خصبة	83	28.4
دعم مالي	87	29.8
عمالة	35	12
معدات حصاد	26	8.9

وعلى عكس المحافظات الأخرى، حيث أشار معظم المبحوثين إلى الحاجة الملحة لتوفير المياه للري الزراعي فإن محافظة الخليل كانت من اقل المحافظات مطالبة لهذا المصدر، وهذا مرده إلى الخصائص الجغرافية الخاصة بالمنطقة والاستخدام الواسع للأصناف البعلية في الزراعة. وعلى الرغم من عدم مجيء هذا المطلب في أول سُلم الأولويات للمزارعين وملاك الأرضي في محافظة الخليل مقارنة بالمحافظات الأخرى، إلا انه قد شكل حاجة 47.3 % من مجمل العينة وهي نسبة ليست بالمنخفضة.

النتائج والتحليل - محافظة بيت لحم

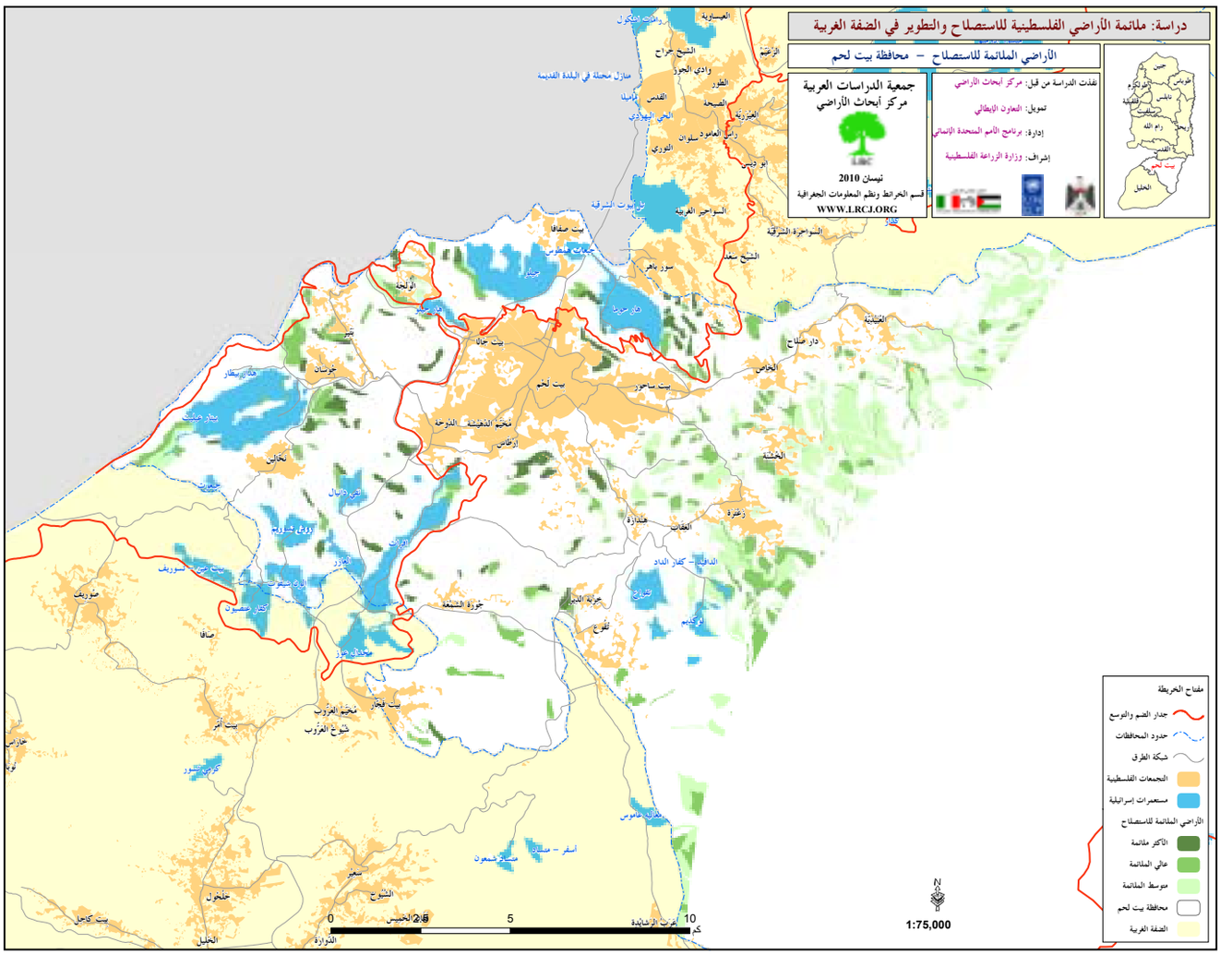
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة بيت لحم
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الحكومة الايطالية
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة بيت لحم
الضفة الغربية
1:75,000
0 2.5 5 10 كم

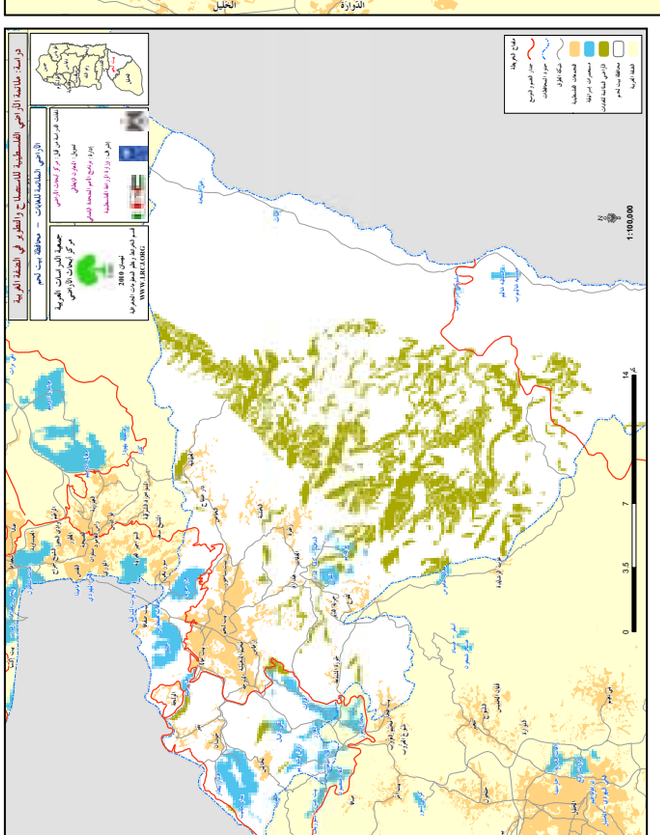
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
1:100,000

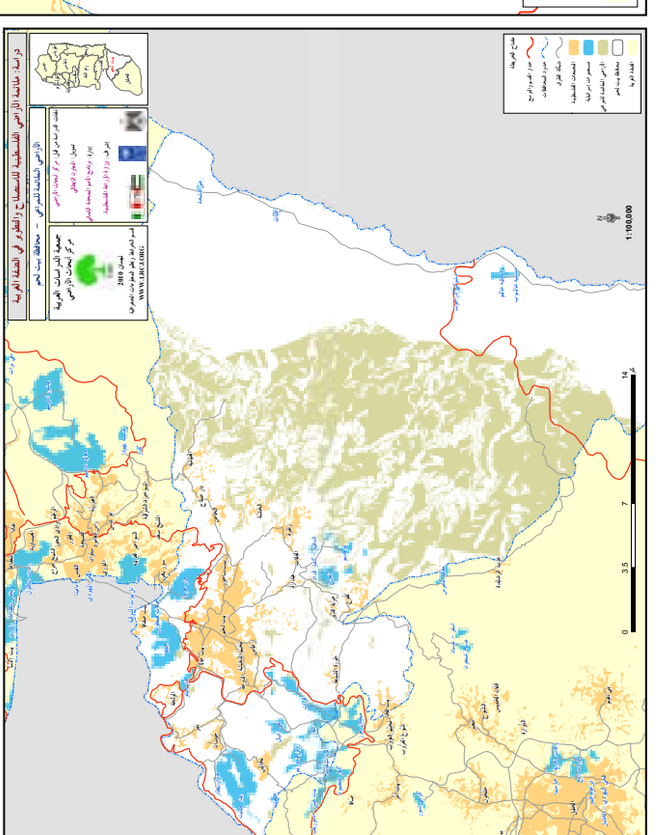
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
1:100,000

2-2-3 محافظة بيت لحم

1-2-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة بيت لحم

تقع محافظة بيت لحم جنوب الضفة الغربية وتبعد حوالي 9كم جنوباً عن مدينة القدس المحتلة. ويحد محافظة بيت لحم محافظة الخليل من الجنوب والقدس من الشمال وصحراء القدس والبحر الميت من الشرق ويحدها من الغرب السفوح الغربية.

تحتوي محافظة بيت لحم على العديد من الأماكن المقدسة عند المسيحيين ومن أهم هذه المواقع كنيسة المهد في بيت لحم وحقل الرعاة في مدينة بيت ساحور. وهذه المواقع الدينية جعلت من بيت لحم بالإضافة إلى مدينة القدس وجهة رئيسية للحجاج من مختلف أنحاء العالم. وقد تسبب هذا بإنشاء علاقة خاصة بين المدينتين تشمل نواحي ثقافية واجتماعية واقتصادية على مر التاريخ.

وتبلغ مساحة محافظة بيت لحم 608 كم^2 [75]. وقد أصبحت هدفاً للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 عندما تم وضع 18.1كم^2 تحت سيطرة بلدية الاحتلال في القدس. وتقع مدينة بيت لحم على السفوح الشرقية من الصفة الغربية وتطل على الصحراء والجبال الأردنية شرقاً.

المؤشرات السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة بيت لحم حوالي 176,235 نسمة منهم 89,743 ذكور بنسبة 50.9 % و 86,492 إناث بنسبة 49.1 % . ويشكل عدد سكان محافظة بيت لحم ما نسبته 7.5% من عدد سكان الضفة الغربية [76]. ويبلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة 44 تجمعاً تشمل 11 تجمعاً حضرياً و30 تجمعاً ريفياً بالإضافة إلى 3 تجمعات للاجئين. وتبلغ الكثافة السكانية في المحافظة 289 شخص لكل كم^2.

وبلغ عدد الإعاقات الجسدية والعقلية في المحافظة 8823 حالة تشمل 4,696 عمى و 2,584 صم و 3,467 إعاقات جسدية و 1,197 مشاكل في الإدراك « تخلف عقلي» بالإضافة إلى 1,237 شخص يعانون صعوبات في التواصل [77]. وبلغ عدد الأطفال – اكبر من 5 سنوات – الذين يتوجهون للمدارس في المحافظة 49,272 طالب ما نسبته 27.9 % من مجموع السكان بينما بلغت نسبة الأمية 7.5 % وهي ثاني أعلى نسبة بعد محافظة الخليل [78].

75. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

76. PCBS, 2007

77. PCBS-2007 census

78. نفس المرجع السابق.

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

تشكل نسبة العمال في المحافظة 47.4 % من مجموع السكان وبلغت نسبة البطالة 17.5 %. واكبر قطاعات التوظيف في المحافظة تشمل البناء (6.2 %) والصناعة (3.5 %) والتجارة (2.7 %) والتعليم (2.2 %) والإدارة العامة والدفاع (1.5 %) والمواصلات والاتصالات (1.04 %) والقطاع الصحي (0.9 %) بالإضافة إلى المطاعم والفنادق والتي تستوعب (0.4 %) من الأيدي العاملة [79]. إن قطاع الصناعة في المحافظة هو ثاني اكبر قطاع بعد الإنشاء ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد بيت لحم الكبير – كما هو الحال في القدس – على السياحة.

ومعظم الصناعات اليدوية لها علاقة بالسياحة حيث تشمل بشكل كبير صناعة أشكال من خشب الزيتون بالإضافة إلى التماثيل والتحف الصدفية. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي المحافظة على عدد لا بأس به من وكالات السفر والفنادق.

وتعتبرصناعة النسيج والحجر الطبيعي من القطاعات المهمة لاقتصاد المحافظة. أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد تأثر بشكل كبير بفعل الإجراءات الإسرائيلية المختلفة بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي بالإضافة إلى بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري. كل هذه العوامل أدت إلى خنق المحافظة وحصارها من كل الجهات مما جعلها تبدو مثل « الجيتو». ومن التأثيرات السلبية لبناء الجدار هي السيطرة الإسرائيلية المستمرة على التجارة الفلسطينية وقطاع السياحة بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة وقلة فرص العمل. والاهم من ذلك الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والذي قلل بدوره من إمكانية الاستثمار في المحافظة.

على المستوى الاجتماعي، فقد أدى بناء الجدار إلى عزل آلاف المواطنين الفلسطينيين عن مراكز المدن حيث تتواجد خدمات التعليم والصحة. وأدى أيضا إلى انقطاع العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الجدار الفاصل. بالإضافة إلى ذلك، فان الإجراءات الإسرائيلية المتشددة والمفروضة على الفلسطينيين قد أدت إلى تقييد الحركة بشكل كبير بين المدن والقرى أن لم تؤدي إلى شلها بشكل كامل.

البنية التحتية

بحسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، تحتوي محافظة بيت لحم على 6,305 منشأة مختلفة الاستعمال. تشمل هذه المنشآت 216 منشأة مغلقة بشكل مؤقت و 35 منشأة تحت الإنشاء و169 وحدة مساعدة بالإضافة إلى 252 مغلقة إغلاقاً تاماً [80]. وهناك

79. نفس المرجع السابق.

80. PCBS, 2007

46 % فقط من البيوت الفلسطينية في المحافظة متصلة بخدمات الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي [81].

وبحسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، فهناك 144 مدرسة في المحافظة تخدم 50,362 طالب، منها 110 مدارس حكومية و7 تابعة لمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) و 27 مدرسة خاصة. بالإضافة إلى ذلك، هناك 3 جامعات في المحافظة (جامعة بيت لحم وجامعة فلسطين الأهلية وجامعة القدس المفتوحة)، وهناك مستشفى حكومي واحد وعدد من المستشفيات والعيادات الخاصة.

وبالرغم من احتواء المحافظة على اكبر مصدر للمياه الجوفية في الضفة الغربية، فإن سكان المحافظة يعانون من نقص كبير في المياه بسبب السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه. فقد بلغ معدل استعمال الفرد اليومي للمياه 60 لتراً وهو اقل بأربعين لتر من المعدل المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) [82]. وفي حال استمرار الإجراءات التوسعية الإسرائيلية في المحافظة فان ذلك سيمنع أي تطور للمجتمع وسيهدد التنمية المستدامة.

وبلغت الكثافة السكانية في المناطق المدنية (بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، الدوحة، الخضر، ومخيمات اللاجئين العزة وعايدة والدهيشة) 6,920 شخص لكل كم^2 في عام 2005 [83]. وسيؤدي إنشاء جدار الفصل وعزل المناطق المفتوحة كما هو متوقع، إلى ارتفاع هذه النسبة لتصل 8002 شخص لكل كم^2 في غضون خمس سنوات.

المؤشرات البيئية

تعاني بيت لحم من تهديدات مماثلة لباقي أجزاء الضفة الغربية. إن وجود 19 مستعمرة إسرائيلية على أراضي المحافظةساعد في تدهور الوضع البيئي إضافة إلى التخلص العشوائي من النفايات الصلبة والمياه العادمة على حساب البيئة المحلية. سيؤدي هذا بدوره إلى عدم وجود أي مواقع للتخلص من النفايات أو معالجة المياه العادمة وإلى نقص الموارد والطبيعة والغابات والحقول والأراضي المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، فان ذلك سيقلل وبشكل كبير من المساحات المستخدمة للترفيه أن وجدت. وهذا يؤشر إلى ان نسبة التصحر ستزيد والذي سيؤدي بدوره إلى تشويش حياة الحيوانات التي تعيش في المنطقة بسبب حرمانها من أماكن معيشتها.

إن خطة بناء جدار الفصل العنصري ستؤدي إلى تغيير جذري في شكل البيئة الفلسطينية بالإضافة إلى عزل العديد من المواقع الأثرية والدينية خلف الجدار. فالخطة الاستعمارية الإسرائيلية تعد مصدر تهديد رئيسي للموارد الطبيعية والاختلاف الحيوي في المحافظة.

الأوضاع السياسية

تعاني محافظة بيت لحم من النشاطات الإسرائيلية العدوانية على أرضها، حيث يوجد 19 مستعمرة تدعي سلطات الاحتلال أنها قانونية و18 تدعي نفس السلطات أنها غير قانونية تم بناؤها بعد عام 1996 [84]. ويسكن هذه المستعمرات حوالي 77,376 مستوطن وبنيت على مساحة تقدر بـ 18.094كم^2 (2.9 % من مساحة المحافظة الكلية). وقد تم إنشاء حوالي 76 كم من الطرق الالتفافية في المحافظة وهناك خطط لبناء 30 كم أخرى [85]. وعزل جدار الفصل العنصري الذي يمتد بطول 52 كم داخل أراضي المحافظة حوالي 73,000 دونم خلفه [86]. ويبعد الجدار بعمق 50.5 كم إلى الشرق من الخط الأخضر و 1.5 كم على الخط الاخضر، ويخترق أراضي المحافظة بعمق يصل إلى 10.72 كم داخل أراضي المحافظة [87]. ويعزل الجدار قرى غرب بيت لحم (بتير، حوسان، نحالين، واد فوكين، الولجة) مما يؤدي إلى احتجاز أكثر من 18651 شخص يعيشون في هذه القرى.

وينوي الاحتلال الإسرائيلي وضع أكثر من 45 % من أراضي محافظة بيت لحم تحت سيطرته وذلك من خلال خطة الفصل. وتهدف هذه الخطة الإسرائيلية إلى تغيير الحقائق السكانية في المنطقة وذلك لإجبار الفلسطينيين على المغادرة والاهم من ذلك، تدمير العلاقة الخاصة بين مدينتي القدس وبيت لحم.

2-2-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة بيت لحم

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة بيت لحم والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 25.1 كم^2، حيث تشكل 4 % من مساحة المحافظة. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة بيت لحم كما يلي:

81. نفس المرجع السابق.

82. Palestinian Hydrology Group

83. Applied Research Institute (ARIJ) data base.

84. www.poica.org.

85. ARIJ data base, 2005.

86. نفس المرجع السابق.

87. نفس المرجع السابق.

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة بيت لحم هي: المنحدرات، أقدام الجبال، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة بيت لحم. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18- 32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 18 كم^2 بما يشكل حوالي 71.7 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 3 % من مساحة محافظة بيت لحم. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 1.4كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 5.5 % من مساحة المنطقة المذكورة، وأقل من 1 % من مساحة المحافظة. وتعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 5.7 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 22.8 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 1 % من مساحة محافظة بيت لحم .وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد، كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة لعرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

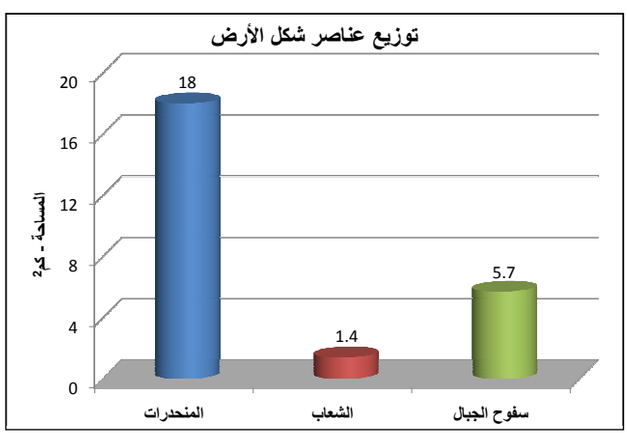

شكل 17: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة بيت لحم

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات حيث يتبع تحديد الاستخدام الأمثل. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح، ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال، وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 5.7 كم^2 والتي تمثل حوالي 22.8 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 1.5 كم^2 والتي تمثل حوالي 6 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 4.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 18.9 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض، وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 13 كم^2 والتي تمثل حوالي 52.3 % من مساحة المنطقة الملائمة، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

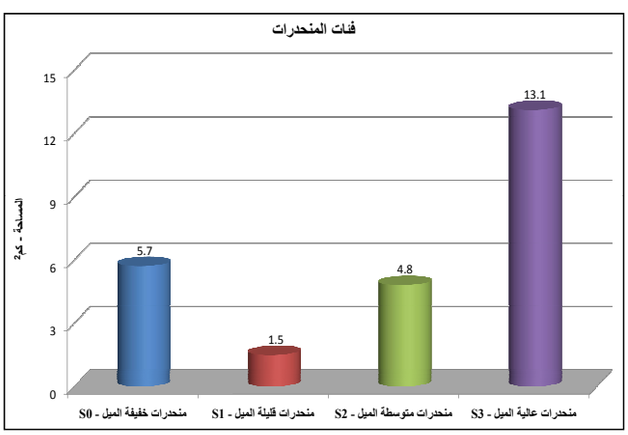

شكل 18: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة بيت لحم

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط. ومن الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (5.9 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. وفي فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 2.0 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 20.6 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (51.3 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة بيت لحم عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المناطق الجافة في المحافظة تبلغ 19.6 كم^2 حيث تشكل 78.5 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً. وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 1.7 كم^2 حيث تشكل 6.6 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 3.8 كم^2 حيث تشكل 14.9 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (93 %) في المحافظة. وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها

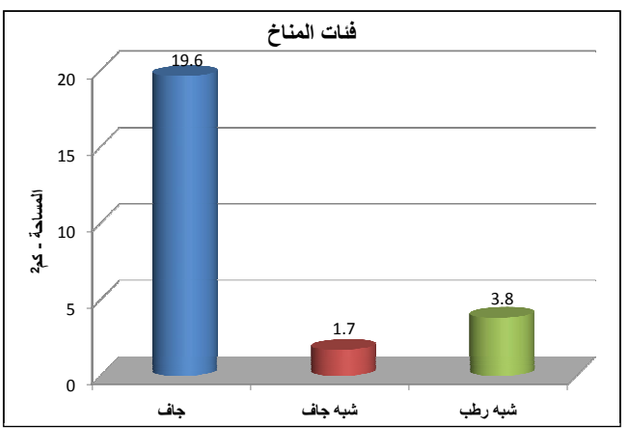

شكل 19: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة بيت لحم

زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب ما يظهر من خارطة التوزيع للتجمعات السكانية في المحافظة. ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 6.8 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة. وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

3-2-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الأولية المذكورة أعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الأربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة بيت لحم.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 21: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة بيت لحم

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	0.8	3.2
عالي الملائمة	7.7	30.7
متوسط الملائمة	16.6	66.1
المجموع	**25.1**	**100**

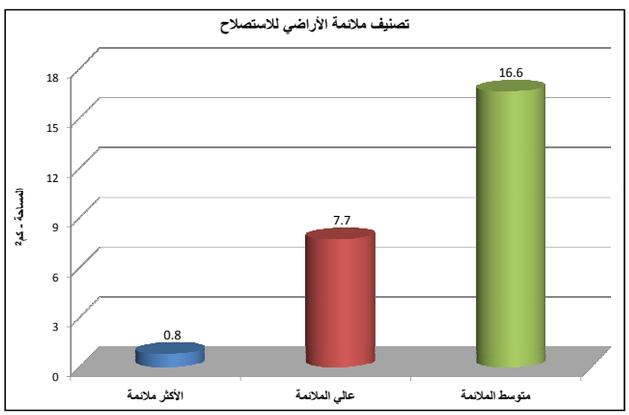

شكل 20: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة بيت لحم

أن التمعن في الأرقام وتوزيع فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح يشير بشكل واضح أن الفئة الأكثر ملائمة للاستصلاح تمثل المساحة الأصغر بالنسبة للفئات الأخرى (3.2 %). وتظهر هذه الفئة بشكل واضح قرب قرى بتير وحوسان غرب محافظة بيت لحم والعبيدية وزعترة في الشرق. وتشتهر بتير وحوسان بإنتاجية زراعية عالية نسبياً. وتتميز هذه المناطق بمعدل هطول أمطار عالي نسبياً بالإضافة لكونها منطقة

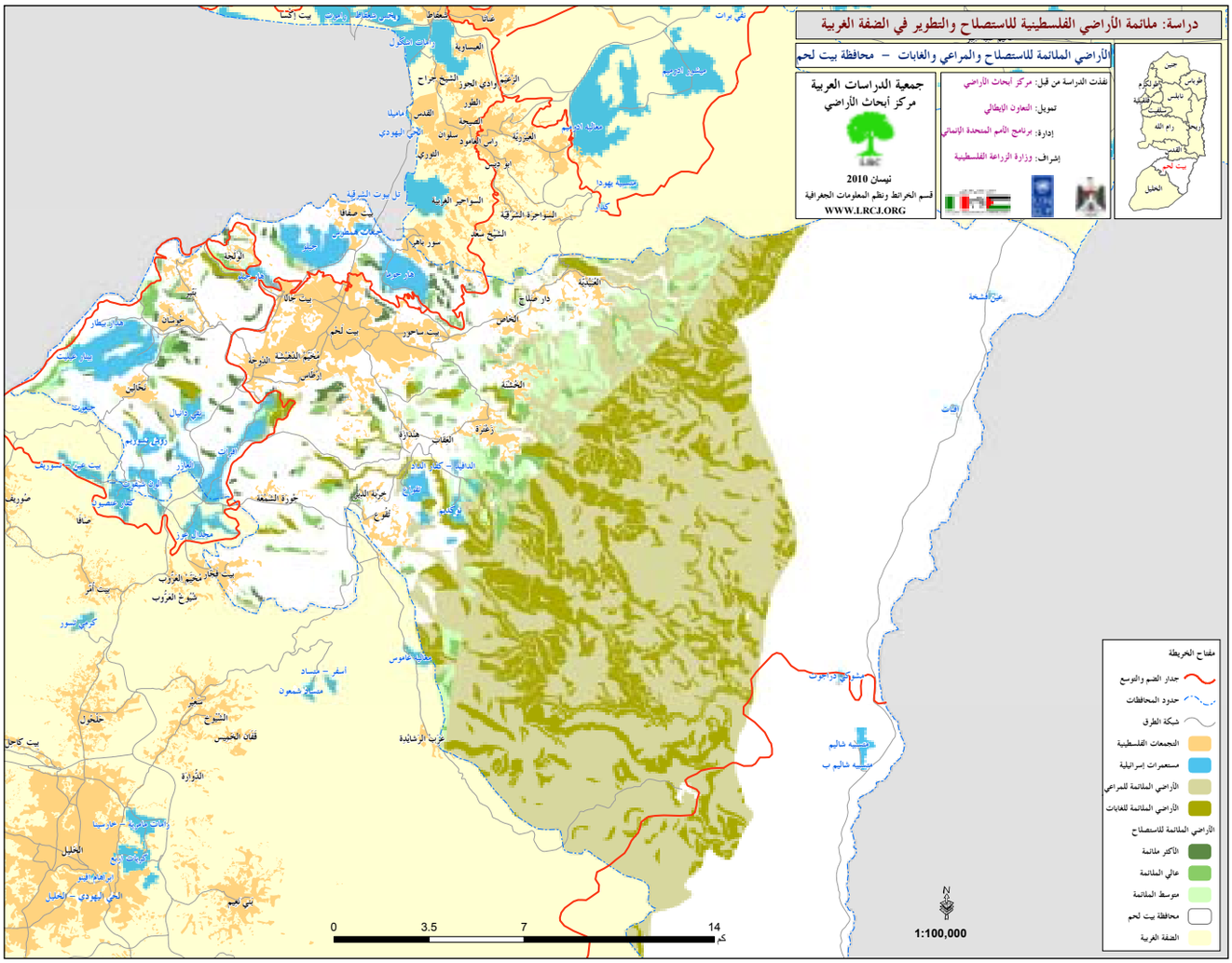

شكل 21: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة بيت لحم

شبه رطبة. والخصائص الفيزيائية للمنطقة التي تتواجد فيها هذه الفئة تشير إلى تمتعها بكميات أمطار عالية ومناخ شبه رطب. كذلك تشير التحليلات الاقتصادية الاجتماعية إلى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق جيد نسبياً. وهذا المؤشر يدل على أن العمل في المواقع الأكثر ملائمة للاستصلاح يجب أن يتوجه بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية أكثر منه مكافحة للفقر أو مكافحة تدهور الأراضي المتمثلة بانجراف التربة بشكل رئيس.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة بيت لحم على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 218.7 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال. فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل. فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 71.2 كم^2 . وتشكل هذه المساحة حوالي 11.7 % من مساحة محافظة بيت لحم. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. وتبلغ نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي 32.6 % كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 22: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة بيت لحم

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	71.2	32.6
المراعي	147.5	67.4
المجموع	**218.7**	**100**

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة بيت لحم وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (89.7 %). وهذه الخلاصة تشير إلى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

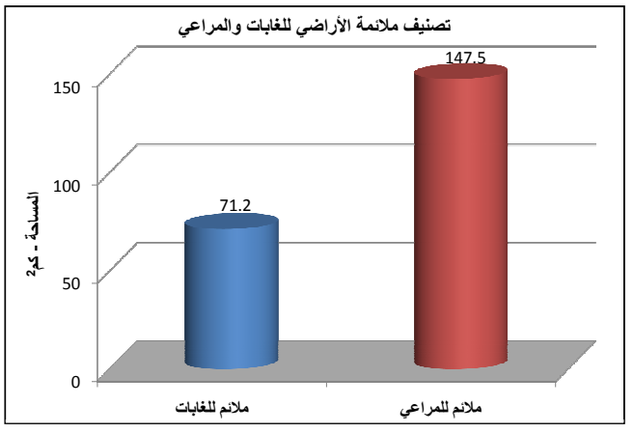

شكل 22: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة بيت لحم

4-2-2-3 ملائمة الأراضي غير المستغلة داخل الأراضي الزراعية للاستصلاح

بما أن مقياس الرسم في خريطة « استخدامات الأراضي» هو 150000: 1 سيكون هناك بقع غير مزروعة ضمن المناطق المصنفة كمناطق زراعية. ولا يمكن تجاهل حجم هذه الأراضي وحقيقة أن الكثير منها قابل للاستصلاح. لهذا فقد كان هناك توجه لدراسة أوضاع هذه الأراضي لدراسة قابلية استعمالها في محافظة نابلس. وتبلغ مساحة هذه الأراضي 8.5 كم^2 وخصائصها الفيزيائية يمكن تبنيها كما يلي:

عناصر شكل الأرض

عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في هذه المناطق هي المنحدرات فقط (8.5 كم^2).

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %). أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 5.6 كم2 والتي تمثل حوالي 66.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 2.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 33.7 % من مساحة المنطقة الملائمة.. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

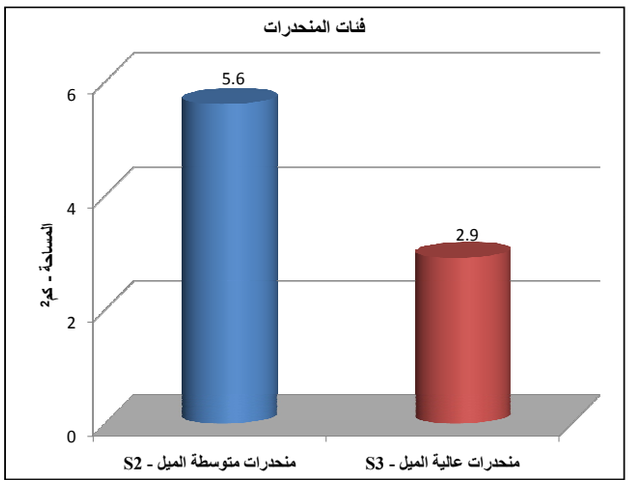

شكل 23: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة بيت لحم

فئات اتجاه الميل

في فلسطين. تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (ميغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشماس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 28 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 17.4 %.

هذا يدل على أن هذه الأراضي من الممكن أن تكون مناسبة جدا للزراعة.

جدول 23: اتجاهات الميل للأراضي غير المستغلة داخل الأراضي الزراعية في محافظة بيت لحم

فئة اتجاه الميل (درجة)	الوصف	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
0	مسطح	0	0
0 - 22.5 و 337.5 - 360	شمال	0.5	6.3
22.5 - 67.5	شمال شرق	0.5	6.3
67.5 - 112.5	شرق	0.4	5.0
112.5 - 157.5	جنوب شرق	1.1	12.4
157.5 - 202.5	جنوب	1.1	12.4
202.5 - 247.5	جنوب غرب	1.6	19.3
247.5 - 292.5	غرب	1.8	21.7
292.5 - 337.5	شمال غرب	1.4	16.7
المجموع		**8.5**	**100**

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

من المنطقي وجود (90 %) من المنطقة فيها نسبة عالية من الصخور (<20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة بيت لحم عن استغلال أرضه زراعياً.

جدول 24: فئات انتشار الصخور

فئة انتشار الصخور (%)	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
10	0.8	10.0
20	5.5	65.0
30	2.1	24.3
40	0.1	0.7
المجموع	**21.6**	**100**

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 3.2 كم^2 حيث تشكل 37.4 % من مساحة المنطقة. وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 1.8 كم^2 حيث تشكل 21.3 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 3.5 كم^2 حيث تشكل 41.3 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

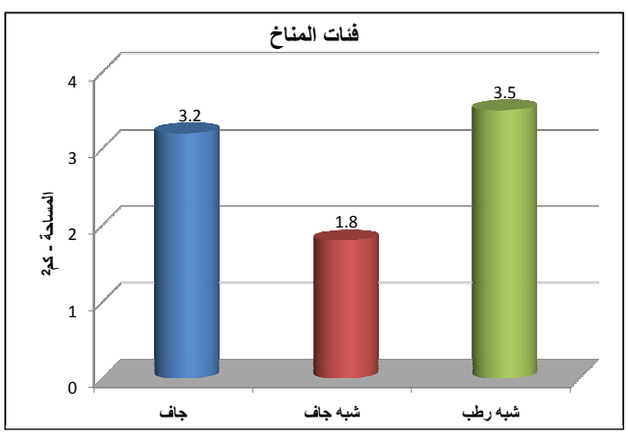

شكل 24: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة بيت لحم

إن غالبية المنطقة تصنف مناطق جافة حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (60 %). والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب ما يظهر في خارطة التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة، ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 6.8 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة. وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

5-2-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة بيت لحم 5.5 [88] فرداً، في حين أن نظير هذه النسبة للعينة المدروسة في المحافظة هو 8.6 فرداً. وهذا العدد المرتفع يمكن تفسيره بالثقافة التي تدعم ذلك. فكثرة الإنجاب تعني المزيد من الدعم للأهل في شيخوختهم. كان معدل عدد أفراد الأسرة المنخرطين في العمل الزراعي ضمن عمل العائلة 2.7 فرداً غير المزارع الرئيسي، وبالمقارنة مع معدل عدد أفراد الأسرة في محافظة بيت لحم، ما يقارب 31.4 % من الأسرة النموذجية يشارك في الأعمال الزراعية.

تمت الدراسة على عينة من المزارعين ومالكي الأراضي في المناطق التي احتوت على كثافة عالية من الأراضي البور الممكن استصلاحها؛ كانت نسبة المزارعين من العينة 70 % ويتملك 99 % منهم الأراضي التي يزرعونها . أظهر التحليل أن غالبية المزارعين أي ما نسبته 55.8 % تجاوزت أعمارهم ال 51 سنة. وبالتالي وعلى غرار المحافظات الأخرى، كان المزارعون في غالبيتهم من كبار السن، مما يشير إلى توجه غالبية الشباب نحو مهن مختلفة عن الزراعة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة بيت لحم يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم. ويبين الجدول رقم (25) أن غالبية المزارعين أي ما نسبته 65.5 % قد تلقوا بعض التعليم الرسمي؛ 23 % منهم حصولها على شهادة أعلى من الثانوية العامة. ويمكن لهذا أن يشكل ارض خصبة لتوفير وتنفيذ تدريبات مستقبلية أو اعتماد تقنيات جديدة للإنتاج.

جدول 25: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة بيت لحم

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير المتعلمين	13	11.5
التعليم الابتدائي	27	23.9
التعليم الثانوي	25	22.1
توجيهي	22	19.5
دبلوم	13	11.5
بكالوريوس فما فوق	13	11.5
المجموع	**113**	**100.0**

أما فيما يخص المعرفة والخبرة في مجال الزراعة، فقد أظهر المشاركون اعتمادا كبيراً على الخبرة الموروثة بوصفها المصدر الرئيسي للمعرفة في مجال الزراعة، 78.6 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أفراد الأسرة كبار السن والذين عملوا أو لا زالوا يعملون في مجال الزراعة أو من نصائح حصلوا عليها من مزارعين مجاورين، كما أنهم لم يتلقوا أي

88. PCBS, Main Indicators By locality type.2009.

تدريب تقني في هذا المجال فهم لم يلتحقوا بأي دورات قصيرة أو دراسات جامعية. بالرغم من ذلك، وبشكل ملحوظ، نجد أن معدل سنوات الخبرة للمشاركين في مجال العمل الزراعي هو 25 عاما. أما المهنيين المتعلمين والحاصلين على درجات زراعية من الجامعات في الزراعة يمثلون 3.5 % من العينة. إذ شكّل المزارعون الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة في الزراعة لمرة واحدة 24.8 % من العينة. ويشير هذا إلى مدى الاعتماد الكبير في العمل الزراعي على التقنيات التقليدية غير العلمية في الإنتاج والمعرفة التي تنتقل عبر الأجيال من خلال القصص والمراقبة والطقوس وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح بشكل جلي مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

وفقا لتعريف المفوضية الأوروبية الجديد فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة [89]، فان الإنتاج الزراعي في محافظة بيت لحم يصنف بغالبيته تحت إطار مشاريع متناهية الصغر التي تنتج 98.2 % من مجموع إنتاج العينة في المحافظة، وما تبقى من قيمة الإنتاج الكلي يتم تصنيفه تحت إطار المشاريع الصغيرة. إضافة إلى ذلك، تصنف أكثر من نصف الأنشطة الزراعية أي ما نسبته 56.8 % من العينة المدروسة ضمن نطاق المشاريع العائلية؛ إذ أن الأيدي العاملة في المشاريع الزراعية هذه اقتصرت فقط على أفراد الأسرة وكانت النسبة المتبقية والتي تشكل 5 % من المزارع تستوعب موظفين خارج إطار العائلة والذين هم في الغالب عمالة موسمية بما معدله 1.9 عامل للمزرعة الواحدة والذي يعكس مدى ضعف القطاع الزراعي في توفير فرص عمل لسكان المناطق المستهدفة، ويعزى هذا لوفرة العمل ضمن العائلة الريفية الكبيرة نسبياً والى طبيعة المشاريع ذات النطاق متناهي الصغر.

تلقى إدارة المزارع عادة على عاتق الرجال، حيث أن 94 % من الأسر في العينة المدروسة مرؤوسة بالرجال ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي. وبما أن الكثير من المزارعين لا يعتبرون الأعمال الزراعية ضمان لمستوى معيشي لائق، غالباً ما يغادر الرجال القادرين على العمل للقيام بأعمال أخرى ووظائف غير الزراعة تاركين ورائهم الحقل ليعتني به النساء والأطفال حيث أن ما نسبة 76.8 % من العمالة الأسرية في العينة من الأطفال وما نسبته 49.7 % من عمالة الأطفال في الضفة الغربية يعملون بالزراعة [90]. هذا يعني أن الشابات لهن المساهمة الأكبر في الإنتاج الزراعي.

أظهر التحليل أن 55.8 % ، أي أكثر من نصف المزارعين في المناطق المستهدفة هم فوق 50 عاما. ولذلك، يمكن الاستنتاج أن المزارعين الرئيسين في محافظة بيت لحم هم من كبار السن، إضافة إلى ذلك، أظهرت التحاليل أن غالبية المزارعين من المتقاعدين، في حين أن الشباب القادر على الأعمال المختلفة يفضلون أنواع أخرى من العمالة إن وجدت. وكما سيتضح لاحقا، تعد الزراعة لغالبية العاملين فيها (64.3 %) وظيفة ثانوية، وقلة الإنجذاب للمجال الزراعي يعزى لأسباب كثيرة والتي سيتم شرحها في قسم لاحق.

النشاطات الاقتصادية المعتادة ومستوى المعيشة

اعتبرت ما نسبته 43.1 % من العينة الزراعة الخيار الأفضل بين كل فرص العمل الأخرى. أما بقية العينة فتفضل البقاء في مجال المشاريع التجارية والوظيفة أو العمالة براتب مضمون وتربية المواشي على التوالي.

أصبح العمل في الزراعة عبر السنين أقل جاذبية كما أوضحت آراء أصحاب الأراضي الصالحة للاستصلاح والمزارعين الذين يعملون في هذه الأراضي. ويرجع ذلك إلى المخاطرة الكبيرة في الزراعة والكامنة في ارتفاع أسعار المدخلات والمنافسة الحادة مع المنتجات الإسرائيلية. وعلى عكس بعض محافظات شمال الضفة الغربية، لم تكن الزراعة مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للأسر في المناطق المستهدفة، والجزء الأكبر من السكان أي ما نسبته 56.9 % اعتمد في دخله على أنواع مختلفة من الأعمال المتاحة في المدينة أو في إسرائيل.

كما هو مبين في الجدول رقم (26)، تمكن معظم أصحاب الأراضي(70.6 %) من الاستفادة ولو بشكل جزئي من أراضيهم في مجال الزراعة إلى حد ما. إلا أن 25 % فقط من المزارعين في المناطق المستهدفة اعتبروا الزراعة مهنتهم الرئيسية. وما تبقى من العينة أي 45.6 % اعتبروا زراعتهم لأراضيهم كمصدر ثاني للدخل. أما الوظائف الأخرى المشتركة بين ملاك الأراضي والمزارعين كانت عبارة عن الصناعات اليدوية تليها الأعمال الحرة بنسبة 16.9 % و5.6٪ على التوالي.

جدول 26: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	25.0	910
مزارع كوظيفة ثانوية	45.6	428
المزارعون من العينة	70.6	551

كما يبين الجدول رقم (26)، أن معدل دخل الأسرة من العمل الزراعي هو 551 شيكل، وهذا المبلغ يشمل الدخل المتأتي من العمل في الزراعة كمهنة أساسية وثانوية، في حين أن معدل دخل الذين يمتهنون الزراعة كمهنة أساسية 910

89. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

90. PCBS, On the Occasion of «Palestinian Children›s Day», PCBS, Editor. 2009: Ramallah.

شيكل. استناداً إلى ذلك، ووفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني لقياس مستويات المعيشة في جنوب الضفة الغربية [91]، فإن 18.8 % من أسر العينة التي تعتمد في دخلها على الزراعة فقط يعيشون تحت خط الفقر.

وبغض النظر عن الدخل الزراعي، فإن 91.5 % من عينة الدراسة لم يتجاوز دخلهم الشهري 3000 شيكل. استنادا إلى حجم الأسرة والدخل وتصنيف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للفقر [92] يقدر وجود ما نسبته 91.5 % من العينة يعيشون تحت خط الفقر. وبالتالي يكون الإنفاق للأسرة أكثر من دخلها الشهري، ويؤشر هذا إلى اعتماد بعض الأسر على مدخراتها والتحويلات من الخارج، والقروض الصغيرة ومن خلال شبكات الأمان ضمن المجتمع. تمركز إنفاق المجتمع في بيت لحم بصورة رئيسية على الاحتياجات الأساسية مثل المواد الغذائية والتي تمثل الفئة الرئيسية للنفقات، بالإضافة إلى النقل والاتصالات والملابس على التوالي [93].

المحاصيل وتنوعها

تبين الدراسة اعتماد المزارعين في ريف بيت لحم بدرجة كبيرة على زراعة الأشجار البعلية كما هو مبين في الجدول رقم (27). إذ يمتلك 84.6 % من المزارعين في المناطق التي تكثر فيها الأراضي البور الأشجار البعلية و للأشجار البعلية والخضروات المروية دور رئيسي في اقتصاد مزارع المنطقة وتعدان المصدران الأساسيان في سلتهم الغذائية. وعلى العكس تماماً، كانت الأشجار المروية قليلة نسبياً، وهذا مرده إلى اعتمادها الكبير على المياه والتي تعد شحيحة التوفر في المحافظة، إضافة إلى أن الثمار الناتجة من هذا النوع من الأشجار لا تدر إلا دخلاً سنويا معتدلاً إلى قليل نسبياً مما يجعل زراعة مثل هذه الأشجار اقل ربحاً مقارنة مع غيرها. وعلى غرار الأشجار المروية كان إنتاج الخضراوات البعلية والمحاصيل الحقلية محدود.

جدول 27: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
الأشجار البعلية	104	84.6
الخضروات المروية	64	52.0
الخضروات البعلية	17	13.8
الأشجار المروية	17	13.8
المحاصيل الحقلية	8	6.5

من الواضح أن معظم المزارعين يستخدمون إستراتيجية الحد من المخاطر عن طريق تنويع المحاصيل التي يقومون بزراعتها. إذ كان 61.9 % من المزارعين يزرعون نوعين مختلفين من المحاصيل على الأقل للتقليل من خطر فشل أحد الأصناف.

91. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

92. نفس المرجع السابق.

93. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة بيت لحم هي العنب والزيتون على التوالي. أما الخضراوات التي تنتج بشكل عام فهي الطماطم والخيار والباذنجان والقرنبيط كما أن القمح والشعير تعتبر أهم المحاصيل الحقلية المنتجة[94].

الثروة الحيوانية

بالمقارنة مع بقية المحافظات تعتبر تربية الماشية في المناطق المستهدفة منخفضة نسبيًا. فقد وجد أن 6.9 % من العينة فقط يربون الماشية، وهذا يعكس عدم الاعتماد على الثروة الحيوانية في هذه المناطق. وبشكل عام تراجعت أعداد الماشية بشكل ملحوظ حيث أن أعداد الماعز والأغنام انخفضت على مر السنين [95] نتيجة لارتفاع معدلات الأمراض والضغط السكاني وارتفاع أسعار المدخلات.

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

تصنف محافظة بيت لحم في الدرجة الثامنة بين المحافظات الفلسطينية بامتلاكها الآلات الزراعية. إذ أن 2.4 % من مجمل الآلات الزراعية في الضفة الغربية توجد في محافظة بيت لحم. وهذه المعدات أساساً هي: جرارات بأربع عجلات والمحاريث ومقطورات وصهاريج مياه ورشاشات وغيرها [96].

جدول 28: مصادر البذور المستخدمة في محافظة بيت لحم

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	95	90.48
إنتاج ذاتي	10	9.52
مؤسسات زراعية	2	1.90

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة قلقيلية المصدر الأساسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 90.4% من السكان يعتمدون عليها. ومع ذلك، فهناك نسبة عالية من العينة المدروسة من المزارعين ينتجون بذورهم بأنفسهم في حين أن المؤسسات الزراعية لم تكن نشيطة في المناطق المستهدفة.

94. PCBS, Production of Field Crops, Fruit Trees, Vegetables in the Palestinian Territory by Governorate and Crop. 2006 / 2007.

95. PCBS, Agricultural statistic,PCBS,Editor, 2004 / 2005 / 2006 / 2007 ,PCBS, Ramallah

96. PCBS,Number of Agricutlural Machines and Equipments in Palestian Territory by type and Governorate,2006 / 2007, Available from: http:pcbs.gov.ps/Portals/_Agriculture/Tab%205.htm

المياه

تشير الدراسة إلى أن 17.8 % من المزارعين فقط اعتبر احتياطي المياه المتوفر لأغراض الزراعة يعتبر كافياً، في حين أن غالبية العينة قد اعتبرتها غير كافية ونادرة، واعتبر 65.1٪ من المزارعين في هذه المناطق نقص المياه عائقا هاما لغاية للاستثمار الزراعي. ومن الجدير بالذكر هنا غنى محافظة بيت لحم بآبار المياه الجوفية الطبيعية، والتي يستحيل الاستفادة منها لسيطرة السلطات الإسرائيلية عليها وتجنيدها لتغذية المستوطنات القائمة عل أراضي الضفة.

وجهت ندرة المياه الإنتاج الزراعي في المناطق المستهدفة داخل محافظة بيت لحم إلى إنتاج المحاصيل البعلية بشكل واضح. إذ أن 19.6٪ من مزارعي العينة لا يستخدمون المياه في الزراعة. أما بالنسبة للمزارعين الذين يزرعون المحاصيل المروية ويعتمدون الماء في الزراعة أوضحوا أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة في الري تأتي من الشبكات العامة كما هو مبين في الجدول رقم (29)، وتبين الدراسة أن 49 ٪ من المزارعين الذين يستخدمون المياه في الإنتاج يعتمدون على هذا المصدر كمصدر الرئيسي لإمدادات المياه. وعلى الرغم من أن الشبكات العامة تعتبر المصدر الرئيسي لمياه الري إلا أنها لا تزال أقل استخداماً في الزراعة جنوبي الضفة الغربية [97].

جدول 29: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
الشبكات العامة	50	49.0
آبار الجمع	25	24.5
مياه الينابيع	14	13.7
شراء تنكات	2	2.0
الآبار الارتوازية	0	0.0

أما مصدري المياه الثاني والثالث فهما آبار الجمع ومياه الينابيع واللذان يمثلان ما نسبته 24.5 % و13.7 % من الاستهلاك الكلي على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن مياه الينابيع تعتبر نسبيا مصدراً كبيراً للمياه في المناطق المستهدفة عند مقارنتها مع المناطق المستهدفة في المحافظات الأخرى.

أسباب عدم استغلال الأراضي زراعياً

إن جزء صغيراً من الأراضي الواقعة في المناطق المستهدفة حاليا تستخدم في الزراعة. إذ أن 60.6 % من ملاك الأراضي لا يستغلون أراضيهم على الإطلاق، و24.2 % من الأسر تستخدم أراضيها جزئياً أو كلياً في الزراعة، وتستخدمها النسبة المتبقية لتربية المواشي وكمواقع صناعية بنسبة 1.5 % و 0.8 % على التوالي.

97. PCBS. Percent Distribution of Households in the Palestinian Territory by Water Source and the Most Water Consumption Field and Region. 2003; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/WaterResources/tab4.aspx

تقارب مساحة الأراضي البور 52.2 % من الأراضي الكلية ضمن المناطق المحتوية على أراض قابلة للاستصلاح الميكانيكي بكثافة في محافظة بيت لحم. ويمكن تلخيص الأسباب وراء عدم استخدام الأراضي في الأنشطة الزراعية من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (30):

جدول 30: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
نقص التمويل	139	95.2
حاجة الأرض للاستصلاح	107	73.3
نقص المياه	95	65.1
الجفاف	28	19.2
عدم توفر طريق الى الأرض	26	17.8
قلة المنفعة المادية	21	14.4
القرب من مستوطنات	17	11.6
عدم توفر الوقت لزراعتها	11	7.5
عدم توفر الأسواق	11	7.5
منافسة البضائع الاسرائيلية	10	6.8
منع الدخول اليها من قبل الجيش	6	4.1
عدم توفر المعرفة	5	3.4
عدم الرغبة في الزارعة	1	0.7

أظهرت النتائج أن السبب الرئيسي لعدم استغلال الأراضي زراعياً لمعظم الأسر هو قلة التمويل اللازم للاستصلاح أو الاستثمار الزراعي نظراً للوضع الفيزيائي غير الملائم للأرض. إذ اعتبر المتصرفون بالأراضي عملية تعمير الأراضي مثل بناء الحواجز والجدران والطرق وتسوية الأرض مكلف وفوق قدرتهم المالية. أما نقص المياه والجفاف فتعتبران العقبة الثانية واللتان تعيقان بدء أي مبادرة زراعية نظرا للطبيعة الجافة في المنطقة وخصوصاً السفوح الشرقية.

أن عدم وجود طرق زراعية توصل إلى الأراضي يعتبر سبباً قويا في تباطؤ الاستثمار في هذه المناطق، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى انخفاض ربحية الإنتاج الزراعي، إذ أن انخفاض الربحية في محافظة بيت لحم أسبابه ثلاث: أولا، المنافسة الشديدة من المنتجات الإسرائيلية ذات الأسعار المنخفضة نسبياً والتي تدفع المنتج الفلسطيني لخفض أسعار بضائعه من أجل المنافسة. ثانيًا، زيادة أسعار السلع الأساسية مثل المياه والعمالة والبذور. ثالثاً، الإنتاج على نطاق ضيق وبتكنولوجيا بسيطة والذي يولد الربح القليل، إضافة إلى أنه في كثير من الأحيان يكون الإنتاج الزراعي للاستهلاك المنزلي وغير هادف إلى التجارة أو الربح.

وعلاوة على ذلك ، فما تزال محدودية الإنتاج الزراعي ترجع إلى قربها من المستوطنات، وبالتالي خطر أو تعذر الوصول إليها، إضافة إلى قلة فرص الحصول على قروض زراعية وضعف المعرفة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة والاستخدام غير الفعال للموارد والمدخلات.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت العينة رغبة كبيرة في الاستثمار في الأراضي البور القابلة للاستصلاح الزراعي، إذ أن 95.8 % من العينة لديهم خطط مسبقة لزراعة الأرض المتوفرة كاستثمار مستقبلي. وأبدت نصف العينة رغبة قوية للاستثمار في الزراعة و اعتبر 69.5 % منها الاستصلاح من الأولويات الملحة.

من ناحية أخرى، فان القدرة المادية على المشاركة في مجال الزراعة لم تكن عالية، فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 15.4 % من مجموع المبالغ التي تنفق على استصلاح الأراضي، وبشكل أكثر تحديدا أظهرت العينة قدرة المشاركة بمعدل قدره 663.8 شيكل للدونم الواحد. وكما ذكر مسبقاً فان واحدة من العقبات الرئيسية في مناطق بيت لحم التي تحد استثمار المزيد من الأراضي الزراعية هو الافتقار إلى التمويل اللازم.

رغب مالكو الأراضي من مزارعين وغير المزارعين إلى حد كبير في استثمار الأراضي غير المستغلة في مجال الزراعة للربح والاستهلاك المحلي. إذ يمكن تصنيف من هم على استعداد لتحمل المخاطرة والإنفاق على أعمال الاستصلاح والاستثمار في الزراعة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة القرويين المتقاعدين والذين كانوا أكثرهم تحمساً للفكرة وقادرين على استثمار الوقت في العمل الزراعي، تليها مجموعتي الموظفين والمزارعين على التوالي.

كان أكثر ملاك الأراضي في المحافظة استعداداً للقيام بالعمل الزراعي يبحثون عن مصدر ثاني للدخل. ويرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض الربحية لقطاع الزراعة والمخاطر في نجاح المنتج. ومن الجلي أن معظم المهتمين بالاستثمار والمحافظة على الأرض كانوا من كبار السن؛ فسهولة دخول السوق دون قيود العمر على عكس شروط العمل في قطاعات أخرى جعلت الزراعة الخيار الأكثر جاذبية إلى جانب المهن القليلة الأخرى التي يستطيع المسنين استثمار أوقاتهم فيها وكسب بعض المال.

جدول 31: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة

الخطط المستقبلية	العدد	النسبة
لا يوجد خطة	35	12.0
البيع	10	3.4
الزراعة	236	80.8
التأجير	1	0.3
البناء	6	2.1
مجموع ملاك الأراضي	**288**	**98.6**

ومن الملفت للأنظار قلة اهتمام مزارعي هذه المناطق دون غيرهم في استثمار الأجزاء المتبقية من أراضيهم، إذ اعتبر معظم مزارعي المناطق المستهدفة الزراعة مهنتهم الثانوية وفضلوا التركيز والاستثمار في المهن الرئيسية.

تبين من الدراسة أن هناك علاقة إيجابية واضحة بين حجم الأسرة والرغبة في الاستثمار وزيادة الإنتاج. كما تعتبر الزراعة في معظمها من الأعمال العائلية في محافظة بيت لحم، إذ يعتمد المزارعون إلى حد كبير على أفراد الأسرة للمساعدة في الأعمال الزراعية، حيث يستثمر رب الأسرة جل وقته في مصدر رئيسي آخر للدخل معولاً على أفراد أسرته للمساعدة وبالتالي إنجاح العمل الزراعي. وبهذا فإن كبر حجم العائلة يشجع الاستثمار في الزراعة لازدياد إمكانية النجاح إذ أن92.7 % من الراغبين في الزراعة ضمن العينة سيعتمدون في حالة استصلاح أراضيهم على مساعدة الأسرة.

بالرغم من اعتبار الزراعة في غالب الأمر مصدر دخل ثانوي، إلا أن 95.8 % من الأسر التي تمتلك أراضي بور أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جدية للاستثمار في الأراضي زراعياً. وفي هذا المجال مر ما نسبته 15.6٪ من العينة ببرنامج استصلاح ونجح حتى الآن 94.7٪ من المستفيدين بزراعة وتطوير أراضيهم بنجاح حتى هذا الوقت من الدراسة. هذه النتائج تشير عموما إلى وجود إمكانيات جيدة للمبادرة في استصلاح وتوجيه أصحاب الأراضي إلى الاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح. ويظهر جدول (32) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة هو الحاجة لتوفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل لتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

جدول 32: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
جدران وحواجز	131	91.0
الآلات الثقيلة	127	88.2
اللوازم (البذور والأسمدة...)	126	87.5
الأيدي العاملة	111	77.1
مصدر المياه	108	75.0
المعونة المالية	47	32.6
خصوبة التربة	28	19.4
معدات الحصاد	3	2.1

بينما كان التحضير المادي للأراضي الحاجة الأولى في عيون أصحاب الأرض، كانت الحاجة إلى الموارد ومدخلات الإنتاج وخاصة البذور والأسمدة أولوية في هذه المحافظة بالنسبة إلى 87.5 % من العينة. ويجدر الذكر أنها نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمحافظات الأخرى، ويدل هذا على ضعف المشاتل وارتفاع أسعار المواد في المحافظة.

وبخلاف محافظات الضفة الضفة الاخرى، كانت الحاجة إلى الأيدي العاملة من الأولويات في المحافظة، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل عدد أفراد الأسر، تبدو مشاركة أعضاء الأسرة في الزراعة غير كافية، ويعكس هذا من جديد عدم قدرة مالكي الأراضي في المحافظة على استثمار الوقت والجهد الكافيين في الزراعة. وبما أن 75 % من المزارعين يعانون من ندرة المياه، فان الحاجة إلى مصادر جديدة للمياه أصبح حاجة مشتركة للتغلب على الجفاف والسماح لفرص زراعية جديدة.

النتائج والتحليل - محافظة القدس

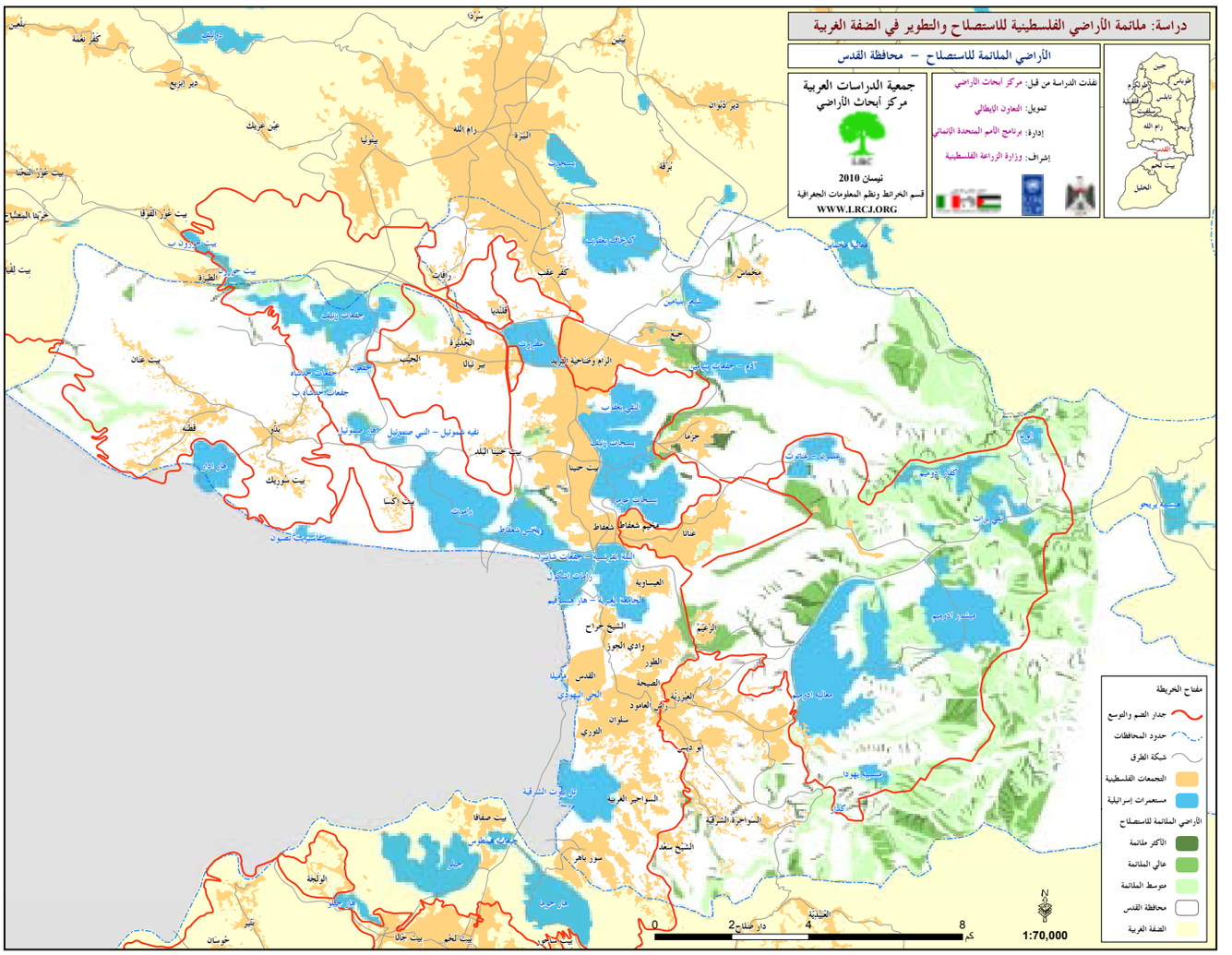
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة القدس
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة القدس
الضفة الغربية
1:70,000
0
2
4
8
كم

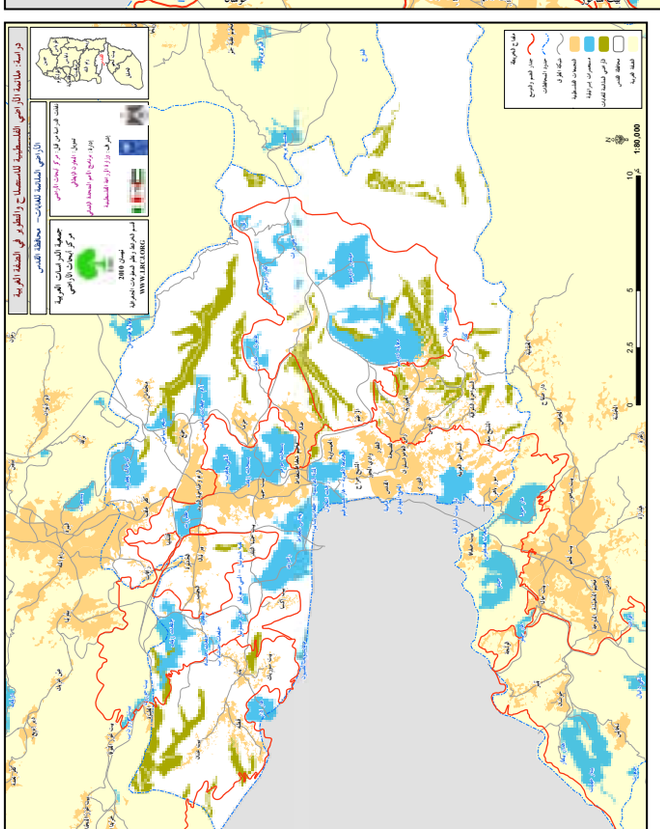

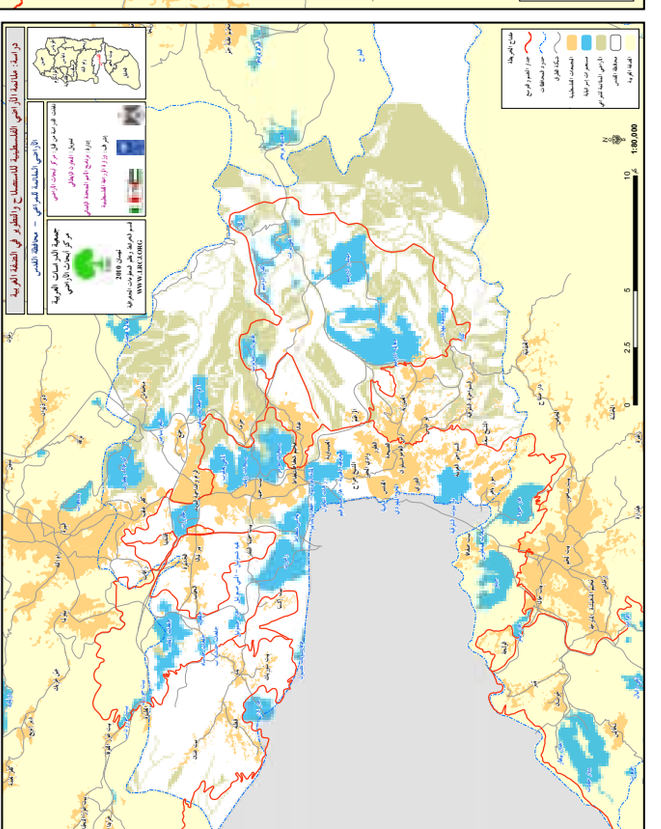

3-2-3 محافظة القدس

1-3-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة القدس

تقع محافظة القدس في وسط الضفة الغربية وتمتد لتصل الأغوار شرقاً ويحدها من الجنوب محافظة بيت لحم ومن الشمال محافظة رام الله ومن الشرق محافظة أريحا ومن الغرب السفوح الغربية. مدينة القدس وجارتها بيت لحم أصبحت محط أنظار الحجاج المسيحيين منذ قرون والذي أدى بدوره إلى إنشاء علاقة خاصة بين المدنيتين على مر العصور لتتعدى العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتبلغ مساحة محافظة القدس الإجمالية 354 كم^2[98] وتقع مدينة القدس في وسط المحافظة من الجهة الغربية من الضفة الغربية وتم السيطرة على جزء كبير منها من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

المؤشرات السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة القدس حوالي 363,649 فلسطيني، ما يمثل 15.5 % من إجمالي سكان الضفة الغربية[99]. وتبلغ الكثافة السكانية الفلسطينية في المحافظة 1,027 نسمة لكل كم^2. وكثافة السكان الفعلية في المحافظة اكبر من ذلك بكثير إذا أخذنا بعين الاعتبار المستعمرين الإسرائيليين الموزعين في مختلف أرجاء المحافظة.

الظروف السياسية

تقع القدس الشرقية تحت السيطرة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية. تم الاستيلاء على المدينة وضمها من قبل الإسرائيليين مباشرة بعد حرب الستة أيام في عام 1967 . بالرغم من ذلك فان السكان الفلسطينيين في المدينة يشاركون في انتخابات السلطة الوطنية الفلسطينية.

2-3-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة القدس

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة القدس والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 55.5 كم^2، حيث تشكل 16 % من مساحة محافظة القدس. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة القدس كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة القدس هي: المنحدرات، أقدام الجبال، سفوح الجبال والشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة القدس. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 -32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 31.8 كم^2 بما يشكل حوالي 57.4 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 9 % من مساحة محافظة القدس. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 5.7 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 10.4 % من مساحة المنطقة المذكورة، و 1.6 % من مساحة المحافظة. وتعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 17.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 32.3 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و 5.1 % من مساحة محافظة القدس . وتتكون من بقع صغيرة مزروعة أحياناً . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد، كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

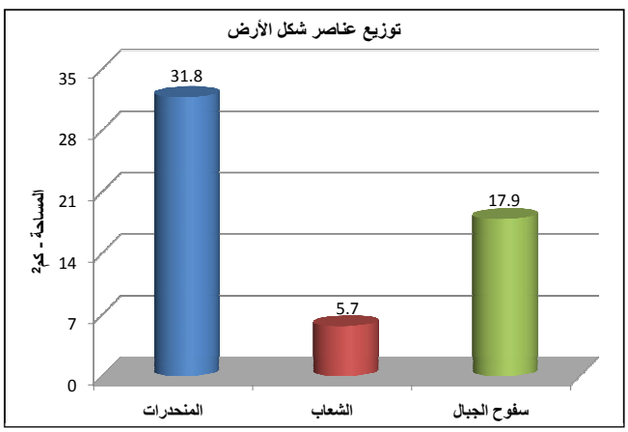

شكل 25: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة القدس

98. وحدة نظم المعلومات الجغرافية - مركز أبحاث الأراضي.

99. PCBS, 2007.

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %). أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 17.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 32.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 1.6 كم^2 والتي تمثل حوالي 2.9 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 14.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 25.4 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 21.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 39.5 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

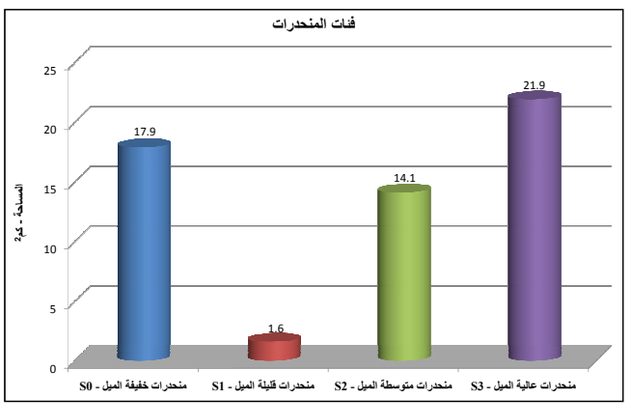

شكل 26: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة القدس

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة كبيرة (32.3 %) وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 19 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 26.7 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (48.9 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيس في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة القدس عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 43.8 كم^2 حيث تشكل 70.9 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 8.5 كم^2 حيث تشكل 15.3 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 3.1 كم^2 حيث تشكل 5.7 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (94 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة . والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب خارطة التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة، ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 5.7 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة. وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

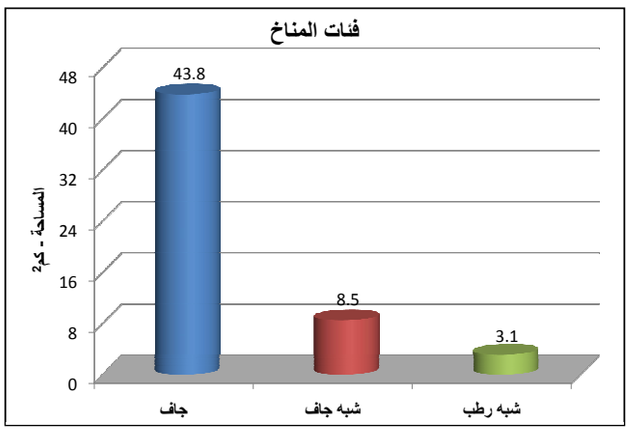

شكل 27: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة القدس

3-3-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الأولية المذكورة أعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الأربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة القدس.

الجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 33: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة القدس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	4.6	8.4
عالي الملائمة	14.6	26.4
متوسط الملائمة	36.2	65.2
الأقل ملائمة	0.1	0.1
المجموع	**55.5**	**100**

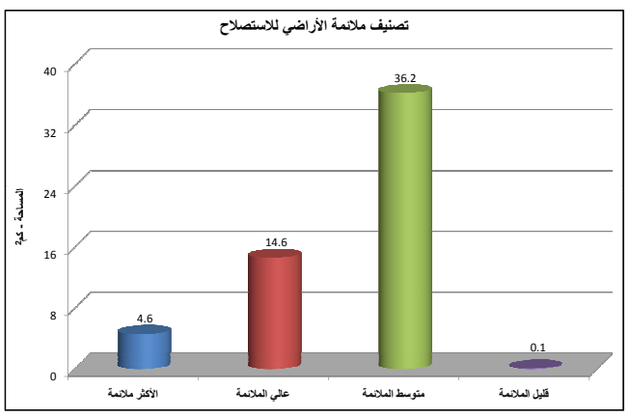

شكل 28: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة القدس

أن المساحة التي يمكن تصنيفها على أنها الأقل ملائمة للاستصلاح تمثل المساحة الأصغر بين الفئات الأربعة 0.1 % بينما تمثل الأراضي الأكثر ملائمة ما مساحته 8.4 % وهي مساحة صغيرة نسبياً.

تتركز هذه الفئة في مناطق وسط وشمال القدس وتتميز هذه المناطق بمعدل أمطار عالي بالإضافة إلى كونها مناطق شبه رطبة. وهذا المؤشر يدل على أن العمل في المواقع الأكثر ملائمة للاستصلاح يجب أن يتوجه بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية أكثر منه لمكافحة للفقر أو مكافحة تدهور الأراضي المتمثلة بانجراف التربة بشكل رئيس.

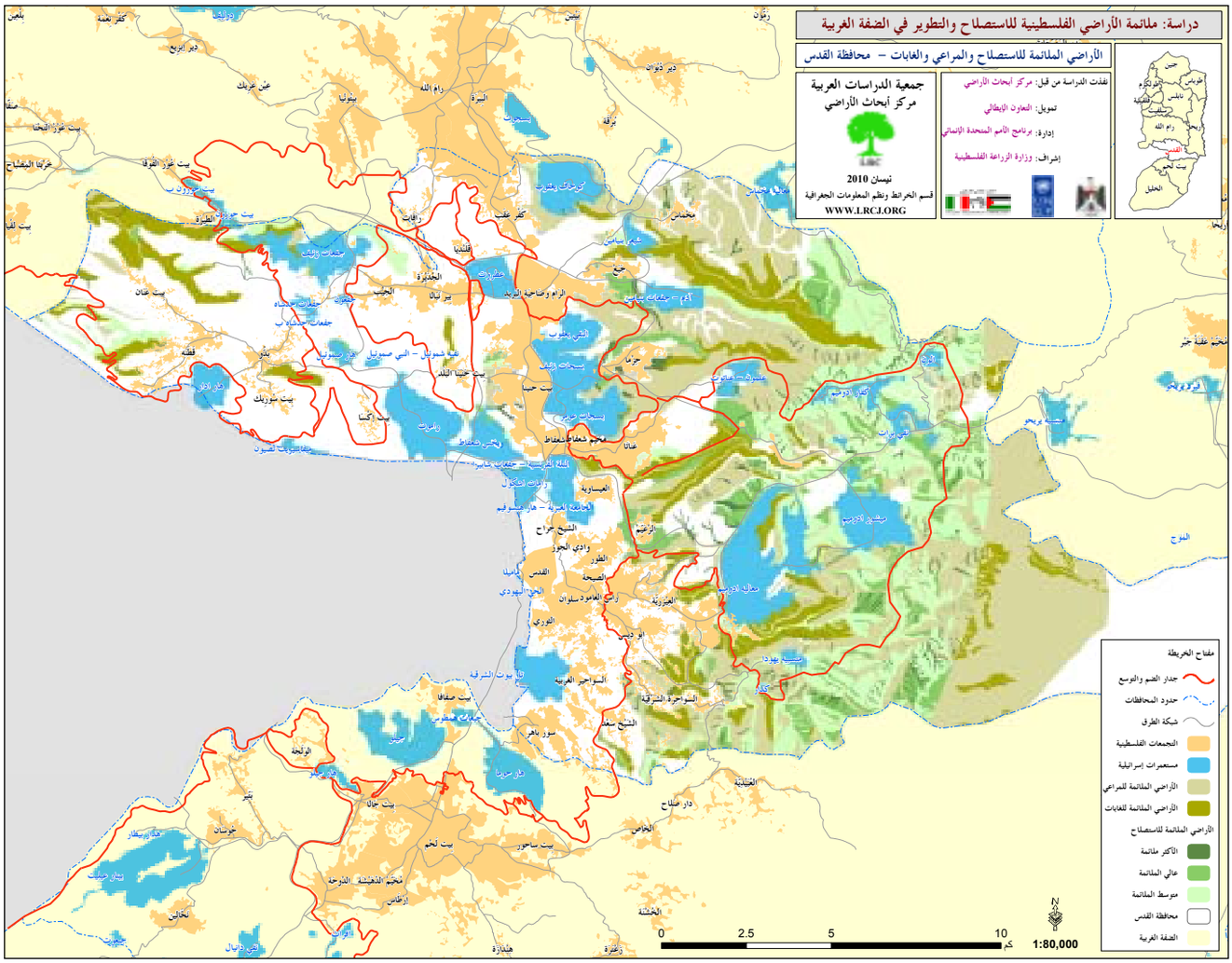

شكل 29: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة القدس

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة القدس على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 97.1 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الإمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 24.4 كم^2 . وتشكل هذه المساحة حوالي 6.9 % من مساحة محافظة القدس. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة، وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح.

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة القدس وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (63.3 %). وهذه الخلاصة تشير إلى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

جدول 34: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة القدس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	24.4	25.1
المراعي	72.7	74.9
المجموع	**97.1**	**100**

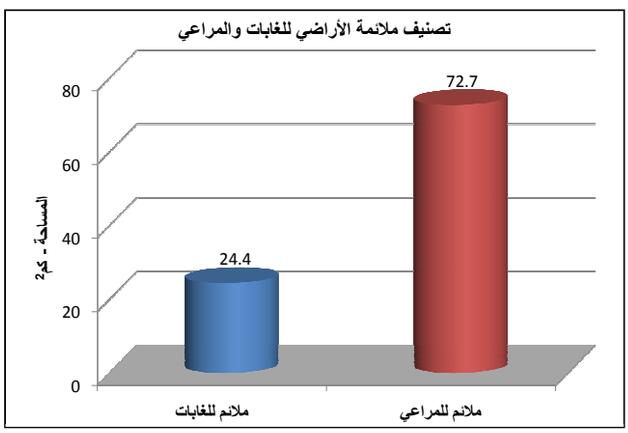

شكل 30: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة القدس

4-3-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة القدس 5.2 [100] ، في حين أن نظير هذه النسبة للعينة المدروسة في محافظة القدس بلغت 9.8 فرداً. وكما هو الحال في باقي المحافظات، فإن هذا العدد المرتفع للأفراد يعتبر مرغوباً ومقبولاً من الناحية الثقافية والتي تشير إلى أن فكرة ارتفاع عدد الأطفال مربوط بدعم الأبوين في الشيخوخة. وعلاوة على ذلك فإن ازدياد عدد الأبناء في الأسرة في المجتمعات الزراعية يعني ازدياد الأيدي العاملة والذي يولد بدوره مردود اقتصادي أفضل وأمن غذائي أفضل. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 3.3 فرداً غير المزارع الرئيسي وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة القدس، ويعمل في الزراعة ما نسبته 33.7 % من العائلة النموذجية ضمن العينة المدروسة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع شبه زراعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة القدس يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم. ويظهر جدول (35) أن 72.9 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و21.3 % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي، وهذا المستوى من التعليم يشكل تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو لاعتماد تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

جدول 35: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة القدس

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير المتعلمين	9	5.8
التعليم الابتدائي	27	17.4
التعليم الثانوي	55	35.5
توجيهي	31	20.0
دبلوم	10	6.5
بكالوريوس فما فوق	23	14.8
المجموع	**155**	**100.0**

وبالتركيز على المزارعين وخبرتهم ومعرفتهم في الزراعة، فقد اظهر مزارعو المحافظة على غرار المحافظات الأخرى اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، حيث أن 75 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لم يتلقوا أي تدريب فني، والملفت للنظر أن معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي هو 27.2 سنة. وهذه الارتفاع في سنوات الخبرة قد يعوض إلى حد ما نقص التدريب على الطرق الصحيحة الحديثة في الزراعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

أما الجزء المتبقي من العينة، فقد تعلموا الزراعة بالاعتماد على الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات كحضور دورات قصيرة أو دراسة التخصص الزراعي في الجامعات. وقد بلغت نسبة الأشخاص المتعلمين والمهنيين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعلمون في الحقل الزراعي 2.8 % فقط من العينة والتي تعتبر نسبة منخفضة. كما أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 19.4 % من عينة الدراسة، وهذا يظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة القدس على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات . وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح بشكل جلي مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [101] فان الإنتاج الزراعي في محافظة القدس يصنف بغالبيته تحت إطار المشاريع متناهية الصغر والتي تشكل 93.5 % من إجمالي المشاريع. وعلاوة على ذلك، فان معظم النشاطات الزراعية الاقتصادية مصنفة تحت إطار المشاريع العائلية، إذ أن 98.7 % من العينة اقتصرت العمالة الزراعية فيها على أفراد العائلة، وكانت النسبة المتبقية والتي تشكل 41.3% من المزارع تستوعب موظفين خارج إطار العائلة والذين هم في الغالب عمالة موسمية بما معدله 2.1 عامل للمزرعة الواحدة. وهذه الحقائق تظهر أن الإنتاج الزراعي بطبيعته في محافظة القدس صغير النطاق ومعتمد أساسا على الأطفال من أفراد العائلة حيث أن 49.7 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية يعملون في قطاع الزراعة [102]، وأظهر التحليل أن 99 % من أفراد الأسرة العاملين في الزراعة يصنفون كعاملين لحسابهم الخاص اخذين بعين الاعتبار الوقت المستهلك في الحقل والأجر المكتسب من الأعمال الزراعية.

كانت جميع الأسر في عينة الدراسة مرؤوسة بالرجال والذي يعد العائل والمسؤول عن أعمال الزراعة، نظراً إلى كون المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة مجتمع أبوي. واظهر التحليل أن الرجال يديرون المزارع من خلال اتخاذ القرارات ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الزراعي. وبما انه ليس من الشائع الاعتماد فقط على الزراعة كوسيلة للعيش الكريم فإن الرجال

100. PCBS, On the Eve of International Population Day 11 / 7 / 2009. 2009.

101. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

102. PCBS, On the Occasion of «Palestinian Children›s Day», PCBS, Editor. 2009: Ramallah.

غالباً ما يكون لهم اعمالاً ووظائف أخرى غير الزراعة تاركين جزءاً كبيراً من أعمال الزراعة للنساء وأظهرت الدراسة أن النساء يمثلن 95.1 % من عمالة العائلة النموذجية مما يعكس الدور الحاسم للمرأة في عملية الإنتاج الزراعي.

أظهرت التحاليل أن الفئات العمرية للمزارعين في منطقة القدس تساوت لتشمل الصغار والكبار بنسب متقاربة الى حد كبير. وبهذا يمكن الاستنتاج أن الزارعة في محافظة القدس تستقطب صغار السن كما الكبار. ووصف المزارعون العمل الزراعي بالعمل الربحي المقبول والذي يأتي في غالب الأحيان كدخل مكمّل، كما وصف المزارعون خوفهم الشديد من إمكانية مصادرة أراضيهم من قبل سلطة الاحتلال، ولشدة تعلقهم بها، قاموا بزراعتها وأبنائهم لإثبات ملكيتهم لها.

النشاطات الاقتصادية الشائعة ومستوى المعيشة

شكلت الزراعة مصدر دخل يمكن الاعتماد عليه لمعظم العائلات في المناطق التي استهدفتها الدراسة، حيث تبين أن 81.5 % من عينة الدراسة في المناطق المستهدفة منخرطون في العمل الزراعي. وكباقي المحافظات فان ملاك الأرض عادةً ما يعملون في أكثر من مهنة لتامين مستوى معيشي أفضل، حيث شكلت الزراعة مصدر دخل مكمل في أغلب الأحيان. ومن الجدير ذكره أن الأنشطة الاقتصادية الأكثر شيوعا بعد الزراعة في المنطقة في أوساط ملاك الأرض والمزارعين في عينة الدراسة هي العمل في تربية المواشي، يتبعهم ذوي الحرف اليدوية بنسبة 32.1 % و30.1 % على التوالي.

وأوضح جميع أفراد العينة العاملين في الزراعة أن الأعمال الزراعية أصبحت اقل جدوى . وهذا يعود إلى عدة أسباب منها: انتشار الأمراض والجفاف وارتفاع أسعار المدخلات، لهذا يعتبر العديد من المزارعين في محافظة القدس الزراعة مصدر ثانوي وليس رئيسي للدخل . واظهر التحليل أن 12.2 % من العينة ممن يعملون في الزراعة اعتبروها وظيفة رئيسة، في حين أن 69.9 % من العينة اعتبروها ثانوية. وبالرغم من كل ذلك اعتبرت الزراعة في مناطق البحث في محافظة القدس مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه للدخل بغض النظر عن كل القيود.

و كما يظهر جدول (36) فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 1,165 شيقلاً، وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 1652 شيقل.

بالاعتماد على دخول المزارعين ووفقاً لمعايير الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة

جدول 36: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	12.2	1,152
مزارع كوظيفة ثانوية	69.9	1,135
المزارعون من العينة	82.1	1,165

الغربية [103] فإن العائد الزراعي لوحده غير كافي لاخراج 83 % من الأسر المعتمدة على الزراعة فقط من فجوة الفقر .

وبالنظر إلى معدل دخل الأسرة المتأتي من الزراعة أو غيرها وإلى تصنيفات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء حول الفقر تبعاً لدخل العائلة الشهري [104]، فإن نسبة الأسر القاطنة في المناطق المدروسة التي تعيش تحت خط الفقر تقدر ب 64.3 %. ويزيد الإنفاق الشهري لمعظم الأسر المدروسة عن دخلها الشهري مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخار السابق والتحويلات التي تصلها، والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية . وتمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق. أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة في سلم النفقات على التوالي [105].

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة القدس على الأشجار البعلية كما يظهر في الجدول (37). فإن 85 % من المزارعين ضمن العينة يملكون أشجاراً بعلية والتي لها دور رئيسي في اقتصادهم ومصدر لسلع أساسية في سلتهم الإنتاجية. من جهة أخرى، فإن الأشجار المروية هي أقل الأشجار زراعة وهذا مرده إلى اعتمادها الكبير على المياه والتي تعد شحيحة التوفر في المحافظة، وعلاوة على ذلك، فحقيقة أن الثمار الناتجة من هذا النوع من الأشجار لا تدر إلا دخلاً سنويا قليلاً مما يجعل زراعة مثل هذه الأشجار اقل ربحاً مقارنة مع غيرها.

جدول 37: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	100	91.7
محاصيل حقلية	72	66.1
خضار بعلية	32	29.4
خضار مروية	29	26.6
أشجار مروية	10	9.2

103. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

104. نفس المرجع السابق.

105. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

والى جانب الأشجار البعلية فهناك أيضاً المحاصيل الحقلية المنتشرة على نطاق واسع والتي يزرعها حوالي 66.1 % من المزارعين، في حين أن نسبة منتجي الخضراوات البعلية تصل إلى 29.4 %، بينما يزرع 26.6 % من المزارعين خضراوات مروية.

أوضحت النتائج أن معظم المزارعين يعتمدون إستراتيجية تنويع المحاصيل المزروعة لتقليل المخاطر، فهم يزرعون ما بين نوعين إلى ثلاثة أنواع من المحاصيل. واهم الأشجار الشائعة في محافظة القدس هي البرقوق والعنب والزيتون، وأهم الخضراوات المنتجة هي البندورة، أما المحاصيل الحقلية فهي القمح بشكل رئيسي [106].

الثروة الحيوانية

يقوم 31.8 % من العينة المدروسة بتربية مختلف الحيوانات مما يعكس مستوى عالٍ من الاعتماد على الثروة الحيوانية في المحافظة، وبلغت نسبة المعتمدين على الثروة الحيوانية كمصدر رئيسي للدخل حوالي 16.4 % من الأسر، و15.4 % كمصدر ثانوي. ومن الجدير ذكره هنا أن العلاقة الوثيقة بين المواشي والزراعة التي لوحظت في جنوب الضفة لا توجد في محافظة القدس، حيث انخفض عدد المزارعين والعاملين في الانتاج الحيواني 14.1 % من العينة.

الآلات والمعدات الزراعية والمدخلات

بصورة عامة، تفتقر محافظة القدس إلى وجود الآلات والمعدات الزراعية، حيث أن اقل من 1 % من المعدات الزراعية المملوكة من قبل العائلات في الضفة الغربية موجودة في هذه المحافظة . وهذه المعدات تتكون في غالب الأمر من جرارات بأربع عجلات، خزانات المياه، ومقطورات ومحاريث [107].

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة القدس المصدر الأساس للبذور والاشتغال، حيث أن نسبة 64.5 % من السكان يعتمدون عليها. ومع ذلك، هناك نسبة عالية من المزارعين الذين ينتجون بذورهم بأنفسهم (حوالي 59.8 %) من عينة الدراسة. وهذا النوع من البذور والاشتغال يتطور ويزداد نتيجة تزايد الثقافة الزراعية بالعودة للأصناف المحلية ذات المقاومة العالية، وبالتالي هي أكثر جدوى من الأصناف المحسنة جينياً وهرمونياً ذات الأسعار الأعلى والتأثير الصحي غير الآمن.

106. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 2006 / 2007.

107. PCBS. Number of Agriculture Machines and Equipments in the Palestinian Territory by tape and Governorate, 2006 / 2007. 2007; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/tab%205.htm

جدول 38: مصادر البذور المستخدمة في محافظة القدس

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	69	64.5
إنتاج ذاتي	64	59.8
مؤسسات زراعية	16	15.0
تجار إسرائيليين	1	0.9

المياه

أظهرت الدراسة أن 9.4 % فقط من المزارعين في العينة يتلقون كمية مياه كافية للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها مما يعيق المشاريع الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان 68.2 ٪ من المزارعين في هذه المناطق اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جدا في الزراعة واستصلاح الأراضي.

أدت قلة المياه وندرتها بالمزارعين في منطقة القدس إلى إنتاج المحاصيل البعلية. حيث أن 16.8 % من العينة المدروسة لا يستخدمون المياه على الإطلاق، وذلك بزراعة المحاصيل البعلية فقط. ويوضح الجدول (39) أن كثيراً من المزارعين يستخدمون أكثر من مصدر واحد للمياه، ويكون الثاني إما كمصدر بديل أو مكمل. أوضح المزارعون أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة في الري تأتي من آبار جمع مياه الأمطار ويستخدمها 38.3 % من مزارعي العينة، وشبكات المياه العامة ويستخدمها 37.4 %. وبصورة عامة فان أكثر مياه الشبكات العامة المستخدمة للري تصرف في محافظات وسط الضفة الغربية [108].

جدول 39: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار الجمع	41	38.3
شبكات مياه عامة	40	37.4
صهاريج مياه	24	22.4
مياه الينابيع	1	0.9

أما المصدر الرئيسي الثالث للمياه فهو شراء صهاريج المياه؛ وتستخدم من قبل 22.4 % من المزارعين في المناطق المستهدفة. وعلى الرغم من تكلفتها العالية ، فهي من أفضل مصادر المياه بين المصادر الأخرى نظرا لتوفرها الدائم . فخزانات المياه متوفرة عند الطلب ويمكن أن تنقل إلى الحقول بغض النظر عن المسافة من القرى أو الشبكات العامة. ومع ذلك، فان هذا المصدر يوصف بكونه «إستراتيجية الخيار الأخير»، حيث أنهم يعتبرونه عموما كمصدر ثانوي يستخدم عندما يعانون من قلة المصادر الرئيسية الأخرى. أما المصدر الرابع والأقل استخداماً فهو مياه الينابيع والآبار الجوفية كما يظهر في الجدول أعلاه.

108. PCBS. Percent Distribution of Households in the Palestinian Territory by Water Source and the Most Water Consumption Field and Region. 2003; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/WaterResources/tab4.aspx.

أسباب هجر الأرض وعدم استغلالها

إن معظم الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة تستخدم حالياً في الزراعة. فهناك 70.4 % من الأسر تستغل أراضيها في الزراعة بشكل جزئي أو كلي. في حين أن 25.7 % من مُلاك الأراضي في المنطقة لا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان . أما ما تبقى من الأسر المالكة فتستخدم أراضيها لأغراض الإنتاج الحيواني والبناء بنسبة 2 % لكل منهما تقريباً.

كانت المساحة الإجمالية من الأراضي التي تملكها العينة المدروسة في محافظة القدس 55.9 % غير مستغلة زراعياً؛ ويمكن تلخيص الأسباب بالترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (40) وكما يظهر في النتائج فإن السبب الرئيسي لعدم استخدام الأراضي من قبل معظم المالكين هو نقص التمويل أو السيولة النقدية. فان استصلاح واستثمار الأرض لأمر مكلف لعدم كفاية المدخرات لدى الأسر في المناطق المستهدفة. حيث تقدر نسبة الإدخار الشهري للأسرة النموذجية ضمن العينة بـ 4 % من دخل الأسرة. أما العقبة الثانية فهي عدم وجود بنية تحتية كافية من المياه. كما أن الأيدي العاملة وعدم توفر طرق للوصول إلى الأرض والجفاف خلال السنوات الأخيرة قللت من الزراعة وأحبطت المزارعين من الاستثمار الزراعي.

جدول 40: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
نقص التمويل	131	85.1
نقص المياه	105	68.2
حاجة الأرض للاستصلاح	74	48.1
عدم توفر طريق إلى الأرض	38	24.7
الجفاف	37	24.0
منع الدخول إليها من قبل الجيش	36	23.4
قربها من مستوطنات	29	18.8
منافسة البضائع الإسرائيلية	17	11.0
عدم توفر الأسواق	9	5.8
عدم توفر الوقت لزراعتها	7	4.5
قلة المنفعة المادية	5	3.2
مملوكة لأغراض بناء فقط	5	3.2
عدم توفر الرغبة لزراعتها	2	1.3
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	1	0.6
حجم الأرض صغير وليس ذا جدوى	1	0.6
مملوكة لأغراض استثمارية أخرى فقط	1	6.0

وهنالك بعض القيود الأخرى الناجمة عن تواجد إسرائيلي في المناطق المجاورة المصحوب بقيود على حَرك الفلسطينيين والتدخل المستمر للقوات الإسرائيلية في تقييد التنقل. والحد من الوصول إلى الأرضي. وعلاوة على ذلك. وجود المستوطنات المجاورة التي تحد أو تحول دون الوصول إلى الأراضي الزراعية على وجه الخصوص. وقد ساهمت المنافسة الشديدة للسلع الإسرائيلية إلى تخلي المنتج الفلسطيني عن الزراعة إذ تساهم في خفض الأسعار مما يؤدي إلى إنخفاض الربحية وإحباط الإنتاج الزراعي.

وبشكل عام يرجع انعدام جاذبية الإنتاج الزراعي إلى عدم توفر رأس مال بشكل أساسي وضعف البنية التحتية للمياه والقيود الإسرائيلية الكثيفة المفروضة على مالكي الأراضي والمزارعين والرعاة والذي يحد من الوصول إلى الأراضي.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة زراعياً. حيث أن 98.1 % من العينة أشاروا أنه كان لديهم خطط مسبقة لزراعة الأراضي المهجورة. وأبدى 81.7 % من العينة عن رغبة قوية في الاستثمار مادياً في الزراعة كما اعتبرها 86.8 % أولوية ملحة.

اضافة الى الرغبة في الاستثمار في الأراضي المهجورة. فإن القدرة المادية على المساهمة في عمليات الاستصلاح كانت عالية بالمقارنة بباقي المحافظات. فقد وافق ملاك الأراضي في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 22.6 % من ميزانية الاستصلاح. وبشكل أدق. فقد أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 762 شيكل للدونم الواحد في استصلاح أراضيهم. حيث أن اغلب المبحوثين إعتبر التمويل العائق الأكبر في الاستصلاح كما وضّح سابقاً.

ومن الجدير ذكره أيضاً أن معظم القرويين. مزارعون وغير مزارعين. أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم «كاستثمار ربحي» بعوائد مستقبلية متوقعة أو للاستهلاك المنزلي. وتتمثل الفئات الثلاث الراغبة بالمجازفة في مشاريع زراعية والإنفاق على أعمال الاستصلاح والاستثمار هم المزارعون في المقام الأول يليها الموظفون والحرفيون على التوالي. ويبدو أن معظم ملاكي الأراضي الراغبين بالاستثمار في الزراعة يبحثون في ذلك عن المصدر الثاني للدخل. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض ربحية أعمال الزراعة والمخاطر الكبيرة التي تصطحبها.

برزت في الدراسة علاقة ايجابية واضحة ما بين حجم العائلة والرغبة في الاستثمار وزيادة الإنتاج. فبما أن الزراعة تعتبر بشكل عام مشروعاً عائلياً في محافظة القدس كما في غيرها من المحافظات. فإن المزارعين يعتمدون بشكل كبير على أفراد عائلاتهم للمساعدة في هذا المجال. وهذا يعني أنه كلما كبُرت العائلة كلما ازدادت الرغبة بالاستثمار في الزراعة وكلما زادت فرص النجاح ايضاً.

كما يظهر في جدول (41) فإن 98.1 % من الأسر المالكة للأراضي غير المستغلة أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جادة للاستثمار الأراضي زراعياً. وبالنظر الى الخبرات السابقة في هذا المجال، فقد سبق وأن باشر 14.4 % من العينة المدروسة بمشاريع استصلاح، و ما زالت 88.5 % من هذه الأسر تزرع اراضيها التي تم استصلاحها بنجاح. وهذه النتائج تشير إلى وجود فرص جيدة لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

جدول 41: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة

الخطط المستقبلية	العدد	النسبة
زراعتها بعد استصلاحها	155	98.1
لا خطط	2	1.3
البناء عليها	1	0.6
مجموع الملاك	**157**	**100**

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح، ويظهر جدول (42) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة في محافظة القدس هو حاجة الأرض للتطوير عن طريق توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل ولتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

وفي حين شكل تحضير الأرض الاهتمام الرئيسي لملاك الأراضي، كانت الحاجة إلى توفير البذور والاشتال والأسمدة موضع اهتمام 88.3 % من عينة الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى المشاركون في الدراسة وخصوصاً الذين يتخذون الزراعة مصدراً ثانوياً للرزق رغبة كبيرة في الحصول على بعض التدريب حول ماذا وكيف ومتى يشترون ويزرعون المحاصيل المختلفة في مواعيدها.

جدول 42: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
آليات ثقيلة	151	98.1
جدران و فواصل	130	84.4
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	136	88.3
مصدر مياه	99	64.3
تربة خصبة	7	4.5
دعم مالي	35	22.7
عمالة	20	13.0
معدات حصاد	27	17.5

عند النظر في الاستصلاح فان هناك حاجة ملحة لتوفير المياه، فقد كانت إمدادات المياه في محافظة القدس على رأس قائمة الأسباب التي تعوق الزراعة، فهي الأولوية بالنسبة لغالبية ملاك الأرضي. وعلى عكس المحافظات الأخرى فقد طالبت العينة المدروسة معدات الحصاد والأيدي العاملة بشكل ملحوظ.

النتائج والتحليل - محافظة أريحا

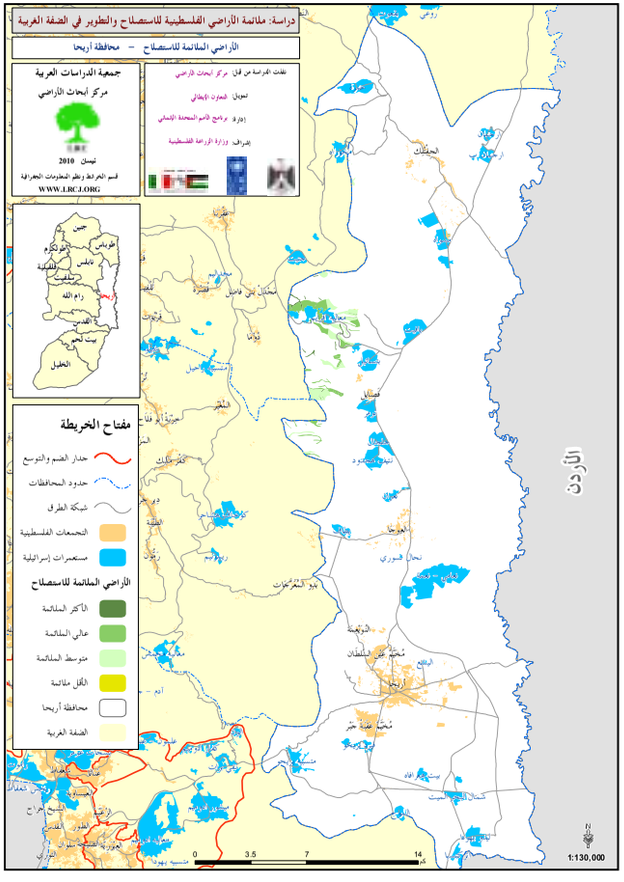
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة أريحا
أعدت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الصندوق الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
حدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
الأقل ملائمة
محافظة أريحا
الضفة الغربية
الأردن
1:130,000

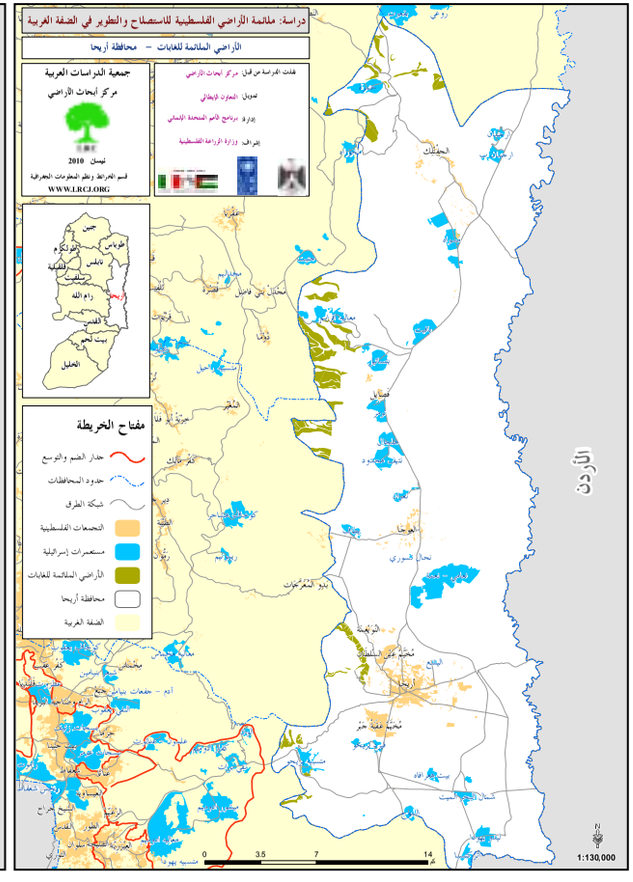
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للغابات – محافظة أريحا
أعدت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الصندوق الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
حدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للغابات
محافظة أريحا
الضفة الغربية
الأردن
1:130,000

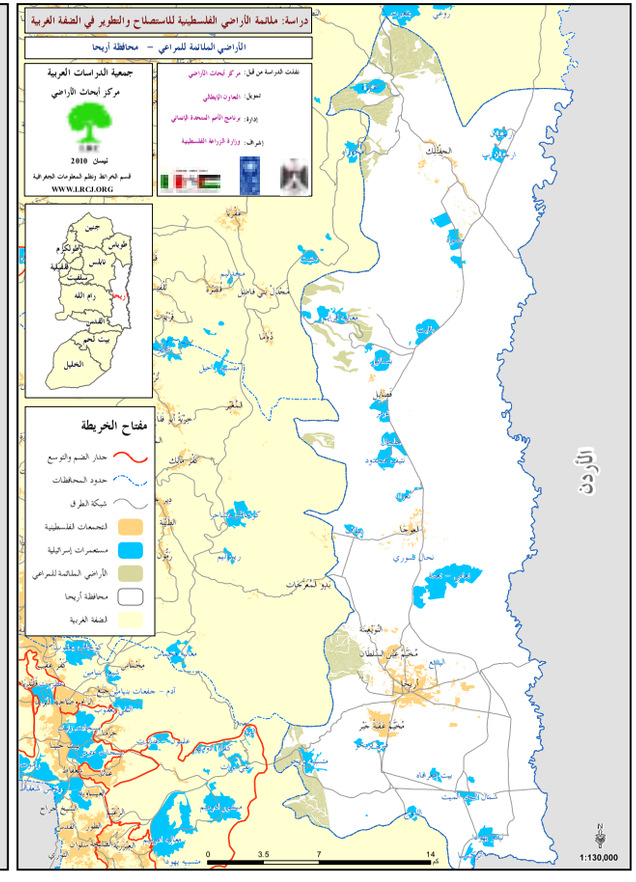
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للمراعي – محافظة أريحا
أعدت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الصندوق الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
حدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للمراعي
محافظة أريحا
الضفة الغربية
الأردن
1:130,000

4-2-3 محافظة أريحا

1-4-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة أريحا

تمتد محافظة أريحا على طول المناطق الشرقية في الضفة الغربية من الجهة الشمالية للبحر الميت والجهة الغربية من نهر الأردن الواقع على الحدود مع الأردن. تمتد حدود المحافظة غرباً للجبال الواقعة شرق محافظة رام الله والسفوح الشرقية لمحافظة القدس ومن ضمنها الأطراف الشمالية لصحراء القدس. وتقع محافظة أريحا على إرتفاع 300م تحت مستوى سطح البحر وتعتبر أدنى بقعة مأهولة بالسكان على وجه الأرض. كما نعتبر من أقدم المدن المأهولة بشكل دائم على مر التاريخ. وتشتمل المحافظة على العديد من المواقع الأثرية والذي يجذب بدوره السياح من مختلف بقاع الأرض. وتبلغ مساحة المحافظة الإجمالية حوالي 609 كم^2 منها ما يقارب 7.9 كم^2 مأهولة بالسكان [109].

في السابع من تشرين ثاني عام 1927، هز زلزال المنطقة والحق أضراراً جسيمة في المدينة بالإضافة إلى التسبب في مقتل 350 شخص.

المؤشرات السكانية

بحسب إحصاءات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطينيفي عام 2007، بلغ عدد سكان المحافظة حوالي 42,320 نسمة منهم حوالي 6,000 شخص يعيشون في مخيمات للاجئين في المحافظة (عقبة جبر وعين السلطان) [110]. ويشكل سكان أريحا ما نسبته 1.8 % من مجموع سكان الضفة الغربية ويبلغ عدد الذكور في المحافظة 21,187 نسمة (50 % من السكان) والاناث 21و133 (49.9 % من السكان) ويبلغ عدد العائلات 7,615 بمعدل 5.6 شخص لكل عائلة [111]. ويبلغ عدد الإعاقات في المحافظة 1876 معاق منهم 1,011 عمى و 471 صم و 678 إعاقات جسدية و 248 مشاكل في الإدراك و 228 مشاكل في الاتصال [112]. ويبلغ عدد طلاب المدارس (5 سنوات فما فوق) و 6,421 طالب يشكلون ما نسبته 15 % من لإسكان وتبلغ الامية في المحافظة 6.7 % [113].

109. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

110. PCBS, 2007

111. PCBS-2007 census

112. نفس المرجع السابق.

113. نفس المرجع السابق.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تبلغ نسبة القوى العاملة 48.7 % من السكان وهي الأعلى في الضفة الغربية. ويعود ذلك إلى كون أريحا نقطة عبور حدودية مهمة بالإضافة إلى النشاطات الزراعية الكبيرة في المحافظة. وتبلغ نسبة البطالة 9.8 % وهي الادنى على مستوى الضفة الغربية. أكثر القطاعات استيعاباً للأيدي العاملة هي الزراعة (8.2 % من السكان) والصناعة (2 %) والانشاءات (1.4 %) والتجارة (2 %) والخدمات العامة والأمن (3.5 %) بالإضافة إلى الفنادق والمطاعم (6.7 %). والزراعة مهمة جداً لاقتصاد المحافظة خصوصاً في الوادي القريب من المحافظة. ونبع عين السلطان يعتبر واحداً من أكبر ثلاثة ينابيع في المحافظة وهو عبارة عن واحة مشهورة بزراعة التمور والموز. وينتج نبع عين السلطان ما يقارب 3.8م^3 من الماء في الدقيقة ويروي ما يقارب 10كم^2 عن طريق قنوات متعددة تصب في نهايتها في نهر الأردن على بعد 10 كم من النبع. ويبلغ معدل الأمطار السنوي في المحافظة 160ملم ويتركز هطول الأمطار في الفترة بين تشرين الثاني وشباط.

البنية التحتية

بحسب إحصاءات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، يبلغ عدد المنازل الموصولة بشكل دائم بمصادرة المياه والكهرباء 6,502، وتشكل ما نسبته 83 % من مجموع المنازل في المحافظة [114] بينما يبلغ عدد المنازل الموصولة بشبكة الصرف الصحي 0.04 % فقط. وبحسب جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني2006، فقد بلغ عدد المدارس في المحافظة 25 مدرسة تخدم 10,902 طالب 16 مدرسة تديرها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية و 4 تديرها منظمة غوث وتشغيل اللاجئين والباقي مدارس خاصة. ولا تحتوي المحافظة على أي جامعة باستثناء فروع لجامعة القدس المفتوحة. وهناك مستشفى حكومي وحيد في المحافظة بالإضافة إلى عدد من المراكز الطبية الخاصة وهناك فندق (5نجوم) واحد في المحافظة.

المؤشرات البيئية

المناخ الجاف الذي يسود المحافظة يجعل منها بيئة مناسبة للزراعة والسياحة في الوقت الحالي. وتسيطر الزراعة على الجزء الأكبر من اقتصاد المحافظة. وتعاني أريحا من تهديدات بيئية مماثلة لباقي أجزاء الضفة الغربية. إن وجود 29 مستعمرة إسرائيلية يسكنها 5,110 مستعمر على أراضي المحافظة [115] أدى إلى تدهور الوضع البيئي بسبب التخلص من النفايات الصلبة والمياه العادمة على حساب البيئة المحلية .

114. نفس المرجع السابق.

115. قاعدة بيانات المستعمرات الإسرائيلية في مركز أبحاث الأراضي.

وتعاني أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومن ضمنها محافظة أريحا من شح المياه بالإضافة إلى ظاهرة تملح المياه الجوفية . إن الجفاف والاستغلال الكبير لأراضي المحافظة لأهداف الزراعة أدى إلى نقص كبير في مستويات المياه والذي أدى بدوره إلى زيادة نسبة الاملاح في المياه بسبب نسبة التبخر العالية . ويؤدي هذا إلى نقص القدرة على استغلال الأراضي لأهداف زراعية في المستقبل.

الظروف السياسية

تعاني محافظة أريحا من النشاطات العدوانية الإسرائيلية على الأراضي. وهناك 29 مستعمرة إسرائيلية ضمن حدود المحافظة تحتل 23.40 كم^2 بما يعادل 6.7 % من مجموع أراضي المحافظة [116]. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية مبنية على مساحة 10كم^2 (2.8 %) من أراضي المحافظة. وتشير هذه الأرقام إلى مدى تركيز الوجود العسكري الإسرائيلي حيث تم مصادرة مساحات واسعة من الأراضي لأغراض عسكرية وهو ما يدل على اهتمام الإسرائيليين الكبير لفرض سيطرتهم على المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإسرائيليين يرفضون اعطاء الفلسطينيين أي حق في استغلال مياه البحر الميت وتمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من دخول منطقة البحر الميت منذ عام 2000. وستؤدي خطة بناء الجدار في الجهة الشرقية من أريحا والذي يمتد بطول 200 كم إلى اضرار جسيمة ستلحق بالمحافظة. هذه الخطة ستؤدي إلى عزل 1664 كم^2 (29.4 % من مساحة الضفة الغربية) تمتد على طول غور الأردن والضفاف الغربية للبحر الميت.

2-4-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة أريحا

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة أريحا والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 6.5 كم^2، حيث تشكل 1.1 % من مساحة محافظة أريحا. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة أريحا كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة أريحا هي: المنحدرات، سفوح الجبال والشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة أريحا. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 -32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 4.5 كم^2 بما يشكل حوالي 68.8 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 1 % من مساحة محافظة أريحا. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 1.1 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 16.6 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 1 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 0.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 14.6 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 1 % من مساحة محافظة أريحا. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

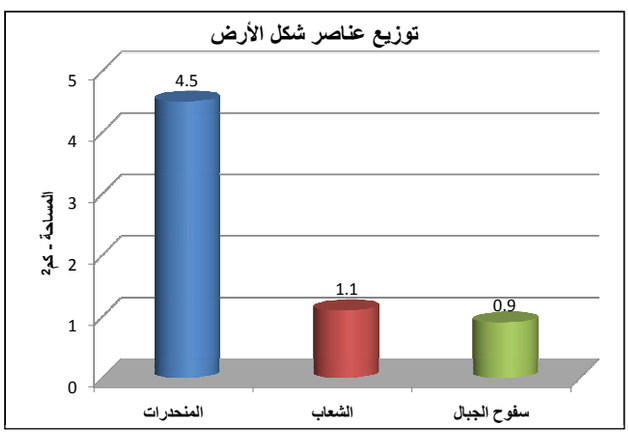

شكل 31: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة أريحا

116. نفس المرجع السابق.

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (<3%)، ميل قليل (3-8%)، ميل متوسط (8-18%)، ميل عالي (18-32%) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 0.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 14.6 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 1.5 كم^2 والتي تمثل حوالي 23 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 4.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 62.4 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

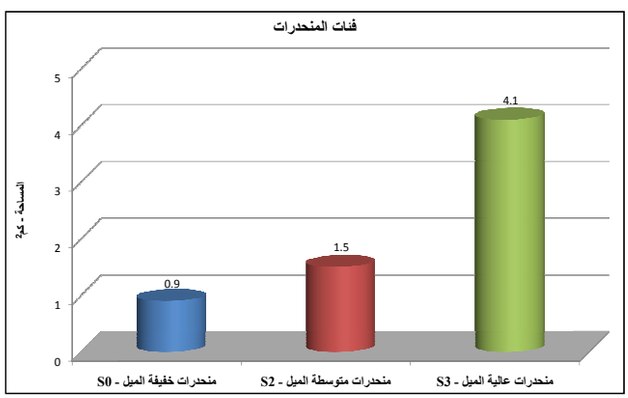

شكل 32: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة أريحا

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الاخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة كبيرة (16.9 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين. تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول يشكل ما نسبته 21.5 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 39.1 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (99 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة أريحا عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 4.5 كم^2 حيث تشكل 69.7 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 2 كم^2 حيث تشكل 30.3 % من الأراضي غير الزراعية . إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (93 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة. ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 6.8 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة . وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

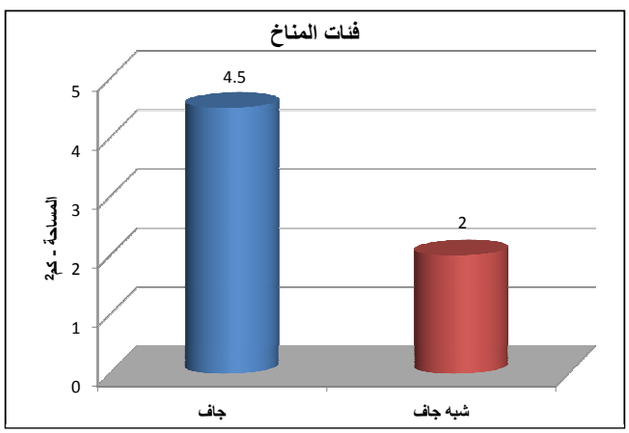

شكل 33: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة أريحا

3-4-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الاولية المذكورة اعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الاربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة أريحا.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 43: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة أريحا

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	0.4	5.6
عالي الملائمة	3.2	49.3
متوسط الملائمة	2.9	45
الأقل ملائمة	0.1<	0.2
المجموع	**25.1**	**100%**

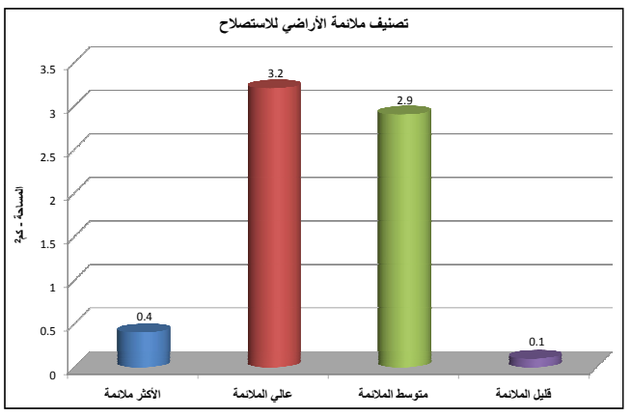

شكل 34: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة أريحا

أن التمعن في الأرقام وتوزيع الفئات على الجدول والخارطة المبينين أعلاه يشير بشكل واضح أن الفئة الأقل ملائمة للاستصلاح تمثل المساحة الأقل بين الفئات 0.2 % وتتركز هذه الفئة في المناطق الشرقية والجنوب شرقية بالإضافة إلى المرتفعات في وسط المحافظة.

الخصائص الفيزيائية للمنطقة التي تتواجد فيها هذه الفئة تتميز بكونها منحدرات عالية الميل. أما بالنسبة للفئة الأكثر ملائمة للاستصلاح والتي تشكل 5.6 % من مساحة المحافظة فتتوزع على وسط وشمال المحافظة. وتتركز أكثر المناطق ملائمة للاستصلاح غرب المنطقة الوسطى، بين فصايل وقرية مجدل بني فاضل وتشير الدراسات الاجتماعية الاقتصادية إلى ارتفاع مستوى المعيشة في هذه المناطق. وهذا المؤشر يدل على أن العمل في المواقع الأكثر ملائمة للاستصلاح يجب أن يوجه بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية أكثر منه مكافحة للفقر أو مكافحة تدهور الأراضي المتمثلة بانجراف التربة بشكل رئيس.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة أريحا على أنها ملائمة لإستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 49.97 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الاراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 14.5 كم^2. وتشكل هذه المساحة حوالي 29 % من مساحة محافظة أريحا. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الاراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الاكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالاراضي الاخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد إستثناء الاراضي الملائمة للإستصلاح. وتبلغ نسبة الاراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للاراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 44: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة القدس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	14.5	79
المراعي	35.4	21
المجموع	**49.9**	**100**

وتشير النتائج إلى أن غالبية الاراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة أريحا وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (71 %). وهذه الخلاصة تشير الى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

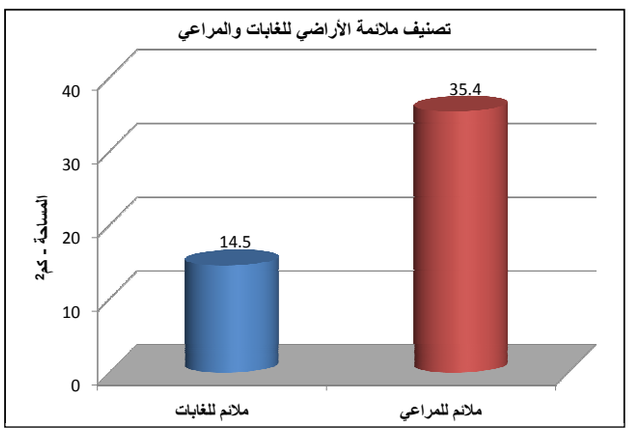

شكل 35: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة أريحا

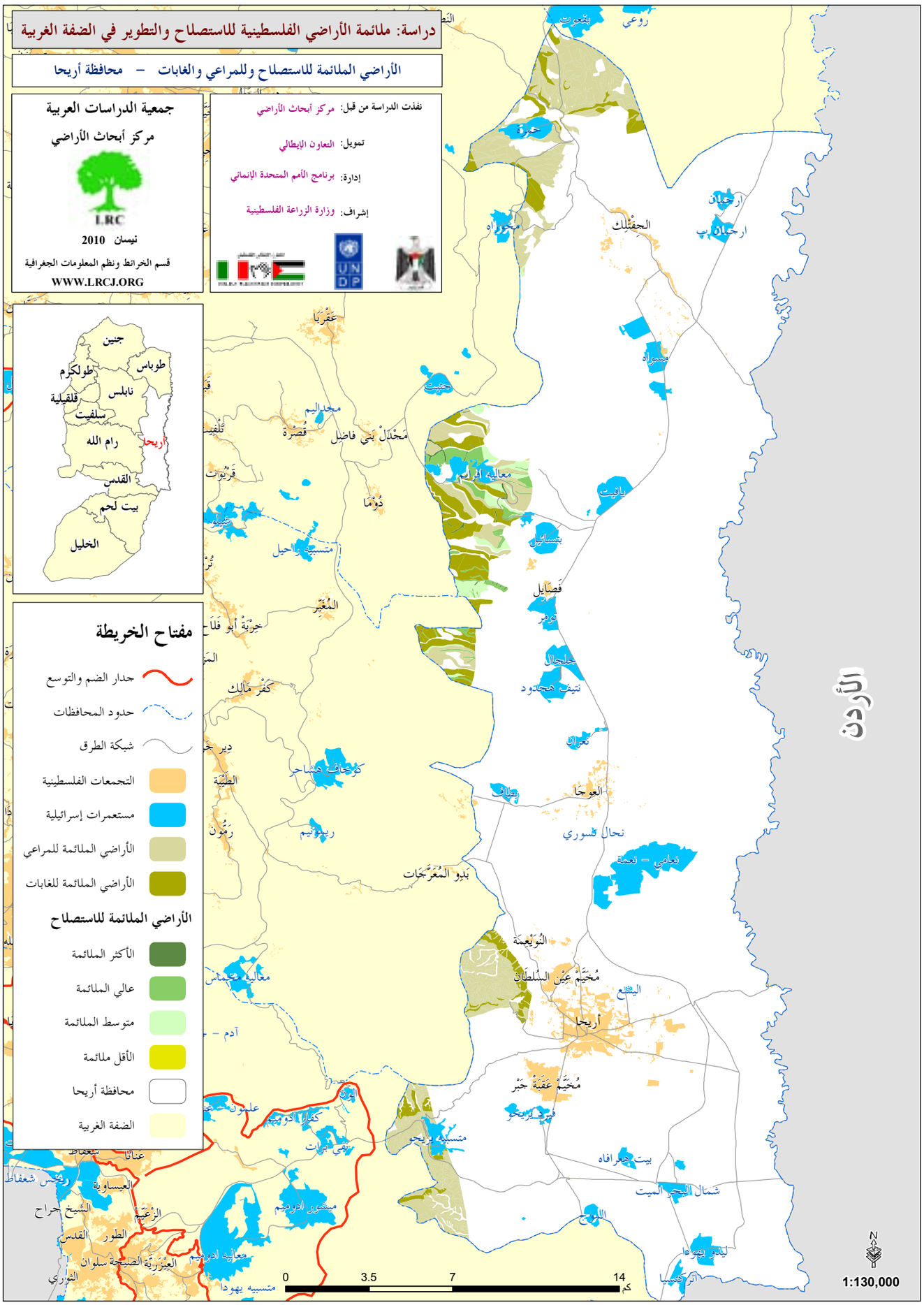

شكل 36: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة أريحا

النتائج والتحليل - محافظة رام الله

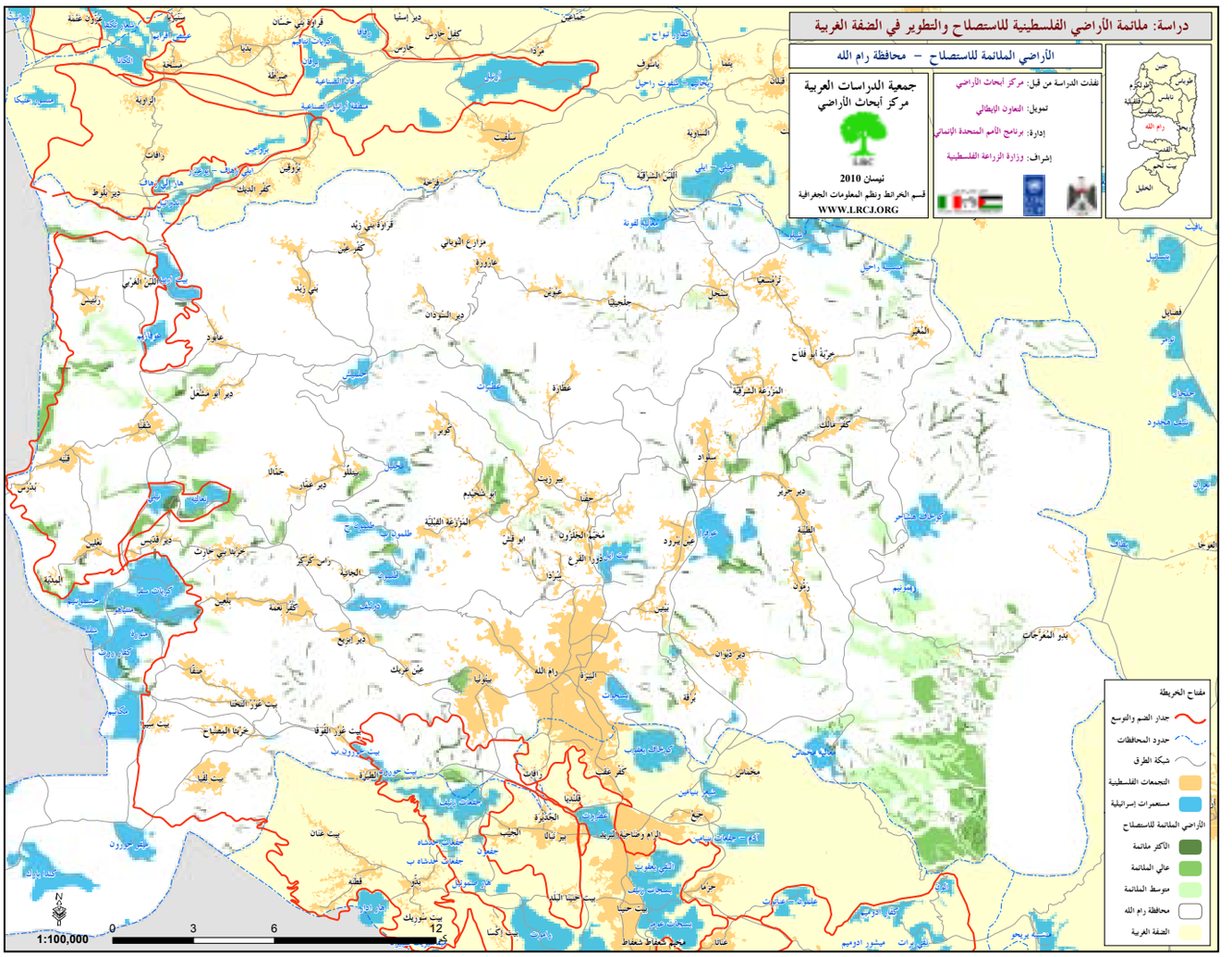
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة رام الله
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة رام الله
الضفة الغربية
1:100,000
0 3 6 12 كم

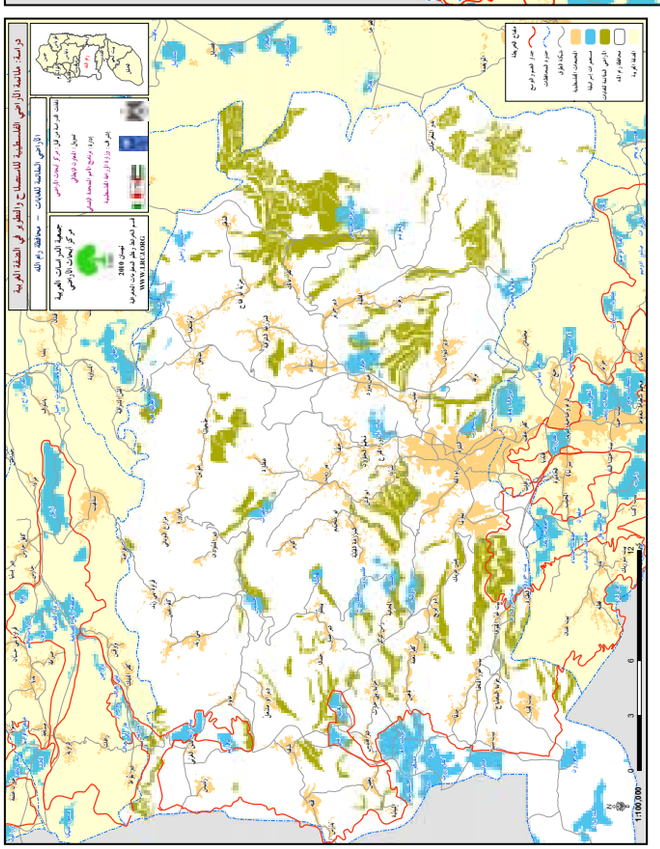

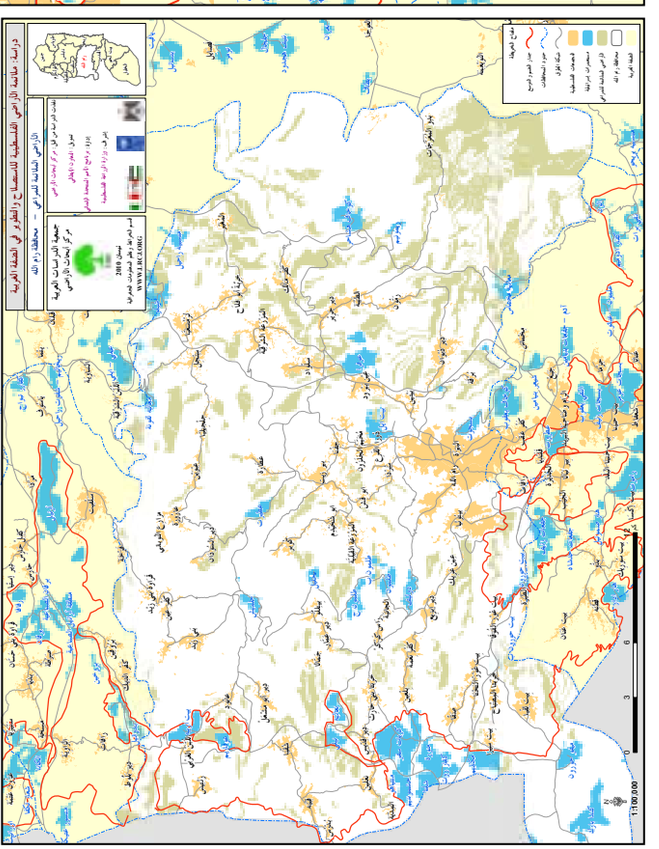

5-2-3 محافظة رام الله

1-5-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة رام الله

تقع محافظة رام الله على المرتفعات الوسطى في الضفة الغربية وتعتبر واحدة من اكبر محافظات الضفة حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 849كم^2(15%) من المساحة الإجمالية للضفة الغربية وتبلغ مساحة المنطقة السكنية فيها 47.9 كم^2[117]. ويحد محافظة رام الله من الجنوب محافظة ألقدس، غور الأردن من الشرق، ومحافظات نابلس وسلفيت من الشمال والخط الأخضر من الغرب. وحسب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، تقسم محافظة رام الله إلى 101.731كم^2 مصنفة كمناطق «ج» خاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة[118].

المؤشرات السكانية

يسكن محافظة رام الله حوالي 29,7730 نسمة، ما يعادل 11.9 % من سكان الضفة الغربية[119]. ويشمل هذا العدد 140,827 ذكور (50.3 %) و 138,906 إناث (49.0 %)[120]، وتبلغ الكثافة السكانية في المحافظة 326 شخص في كل كم^2. وبلغ عدد الإعاقات الجسدية والعقلية في المحافظة 11,955 حالة تشمل 6,598 عمى 3,449 صم 4398 إعاقات جسدية و 1,772 مشاكل في الإدراك « تخلف عقلي» بالإضافة إلى 1,661 شخص يعانون صعوبات في التواصل[121]. بينما بلغت نسبة الأمية 6 %[122].

تحتوي محافظة رام الله على 75 تجمع سكاني تتراوح في الحجم بين خربة صغير يسكنها العشرات إلى قرى صغيرة يسكنها المئات إلى بلدات أو قرى كبيرة يسكنها الآلاف إلى بلدات يزيد عدد سكانها عن 10,000 إلى مدن يصل عدد سكانها إلى 20,000 نسمة. وتقسم هذه التجمعات إلى 14 تجمع موجود في مناطق حضرية و56 في مناطق ريفية بالإضافة إلى 5 مخيمات للاجئين. يبلغ عدد العائلات في المحافظة 52,834 بمعدل 5.3 شخص وهو معدل قليل بالنسبة لباقي محافظات الضفة الغربية[123].

على الصعيد الاجتماعي فقد أدى بناء جدار الفصل والتوسع الإسرائيلي إلى عزل آلاف الفلسطينيين عن مراكز المدن حيث تتوفر خدمات الصحة والتعليم، وأدى أيضا إلى قطع العلاقات الاجتماعية بين مواطنين فلسطينيين يعيشون على طرفي الجدار. إضافة إلى ذلك فقد أدى بناء الجدار إلى صعوبة التنقل بين أجزاء المحافظة المختلفة. كذلك فإن بعض مدن وقرى الضفة أصبحت في مواقع منعزلة جغرافياً وجعلها الجدار تبدو كأنها كنتونات معزولة.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تشكل نسبة العمال في المحافظة 44.2 % من مجموع السكان وبلغت نسبة البطالة 11.2 % و هي من أقل النسب في الضفة، و يعود ذلك الى كون رام الله مركز التجارة في الضفة الغربية. إن اكبر قطاعات التوظيف في المحافظة تشمل البناء (21.2 %) والصناعة (11.3 %) والتجارة (16.2 %) والتعليم (10.8 %) والإدارة العامة والدفاع (11.3 %)[124].

وتتميز محافظة رام الله بتركيز الصناعات الدوائية فيها حيث تشمل المحافظة أكبر خمسة مصانع أدوية من أصل ثمانية موجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة. والصناعة المهمة الاخرى في مدينة رام الله هي التصنيع الغذائي حيث أن 25 % من أعمال التصنيع الغذائي موجودة في هذه المحافظة . ومعظم الشركات العاملة في هذه الصناعة، مع بعض الاستثناءآت، متركزة في هذه المنطقة، حيث تجد منتجات هذه الشركات طريقها الى السوق الخارجي.

في خلال الخمسة عشر سنة الماضية، تطور قطاع الخدمات بشكل كبير في المحافظة التي تشمل أهم المؤسسات المصرفية والمالية والمؤسسات التعليمية بالإضافة إلى عدد من المستشفيات والعيادات الخاصة ومقرات الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى بما فيها مجمع الرئاسة ومقر المجلس التشريعي.

وبخصوص الاثر الاقتصادي لبناء جدار الفصل، بناء المستعمرات وما يتبع ذلك من مصادرة للأراضي، فقد أدى ذلك الى ضرر كبير على القطاع الزراعي وعلى المزارعين الذين تم تقييد حركتهم والحد من قدرتهم على التصدير. بالاضافة الى ذلك، إزدادت معدلات البطالة والفقر بالتزامن مع الارتفاع في أسعار الاراضي وإنحسار فرص الاستثمار.

117. PCBS, 2007

118. قاعدة بيانات مؤسسة - أريج.

119. PCBS, 2007.

120. نفس المرجع السابق.

121. نفس المرجع السابق.

122. نفس المرجع السابق.

123. نفس المرجع السابق.

124. نفس المرجع السابق.

البنية التحتية

فقط 30.3 % من سكان المحافظة تصلهم خدمة الكهرباء والمياه والصرف الصحي في نفس الوقت [125]. وهذه النسبة أقل من المعدل في الضفة الغربية حيث تبلغ النسبة 33.7 %. ويبلغ عدد المدارس في المحافظة 215 مدرسة منها 165 حكومية و 39 خاصة و 11 تدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA). ويبلغ عدد الطلبة 78,780 منهم 39,589 ذكور و 39,191 إناث [126]. ويوجد مشفى حكومي واحد وعدة مشافي خاصة في مدينة رام الله. وتقع جامعة بيرزيت في مدينة بيرزيت المجاورة لرام الله بالاضافة الى جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله.

مؤشرات بيئية

تعاني محافظة رام الله من تهديدات مماثلة لباقي أجزاء الضفة الغربية، حيث أن وجود 30 مستعمرة إسرائيلية على أراضي المحافظة أدى إلى تدهور الوضع البيئي بسبب التخلص من النفايات الصلبة والمياه العادمة على حساب البيئة المحلية . إن عدم وجود أي محطات لمعالجة المياه سيؤدي إلى نقص الموارد والطبيعة والغابات والحقول والأراضي المفتوحة، بالإضافة ان ذلك سيقلل وبشكل كبير من المساحات المستخدمة للترفيه أن وجدت. كذلك، فان نسبة التصحر ستزيد والذي سيؤدي بدوره إلى تشويش حياة الحيوانات التي تعيش في المنطقة بسبب حرمانها من أماكن معيشتها.

خطة بناء جدار الفصل العنصري ستؤدي إلى تغيير جذري في شكل البيئة الفلسطينية بالإضافة إلى عزل العديد من المواقع الأثرية والدينية خلف الجدار. فالخطة الاستعمارية الإسرائيلية تعد مصدر تهديد رئيسي للموارد الطبيعية والاختلاف الحيوي في المحافظة.

الظروف السياسية

تعاني محافظة رام الله من انتشار بؤر الاستيطان المصنفة « غير قانونية» حتى في قانون الاحتلال الإسرائيلي، حيث ينتشر في محافظة رام الله 83 تجمع استيطاني سواء كان « قانوني» أو «غير قانوني» [127]. ويعيش 78,100 مستوطن إسرائيلي في المستوطنات الموجودة ضمن حدود المحافظة وتحتل مساحة قدرها 31.3كم^2 (3.6 % من مساحة المحافظة الإجمالية) [128]. بالإضافة إلى ذلك، قام الجيش الإسرائيلي ببناء عدد من المعسكرات التي تغطي 6.6 كم^2 (0.7 % من مساحة المحافظة) . وقام أيضاً بوضع 101 حاجز في مختلف أجزاء المحافظة [129]. والحكومات الإسرائيلية المتتابعة قامت بالتخطيط لتوصيل مختلف المستعمرات الإسرائيلية ببعضها البعض مخلفة شبكة من الطرق الالتفافية يزيد طولها عن 128.8 كم [130].

يمتد الجدار الفاصل بطول 78.8 كم داخل أراضي المحافظة ويخترق 23 تجمعاً سكنياً فلسطينياً، وقد عزل الجدار عدد من القرى الفلسطينية مثل بيت نوبا وأجزاء من الجديرة . وأدى بناء الجدار إلى تطويق وجمع 14 مستعمرة إسرائيلية داخل المحافظة وأدى إلى عزل 99.1كم^2 (11.6 %) من أراضي الفلسطينيين . ومن الناحية السياسية، فقد أدى بناء الجدار إلى تغيير حدود المحافظة وأخل بتوازن المحافظة السياسي حيث عزل الجدار أكثر من 12 % من الأراضي الفلسطينية خلف الجدار وهذا سيضر بالعلاقات والتواصل بين محافظة رام الله والمحافظات المجاورة. وبالرغم من الاستنكار الدولي، تستمر إسرائيل بتنفيذ خططها الاستعمارية والتي ستؤدي إلى عزل وحصار التجمعات السكانية الفلسطينية بالجدار والمستعمرات وشبكة الطرق الالتفافية والذي يقلل أي فرص لتوسع المجتمعات الفلسطينية ويهدد جهود التنمية المستدامة.

2-2-5-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة رام الله

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ.

وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة رام الله والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 59.7 كم^2، حيث تشكل 7 % من مساحة محافظة رام الله. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة رام الله كمايلي:

125. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008. Population, Housing and Establishment Census 2007 Census Final Results in The West Bank – Summary (Population and Housing). Ramallah - Palestine.

126. Data Collected from the Ministry of Education and Higher Education. (Statistics about General Education in Palestine, 2007-2008.

127. www.poica.org.

128. نفس المرجع السابق.

129. نفس المرجع السابق.

130. نفس المرجع السابق.

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة رام الله هي: المنحدرات، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة رام الله. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 32- %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 32.6 كم^2 بما يشكل حوالي 54.7 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 3.8 % من مساحة محافظة رام الله. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 14.3 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 24 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 1.7 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 12.7 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 21.4 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 1.5 % من مساحة محافظة رام الله . وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

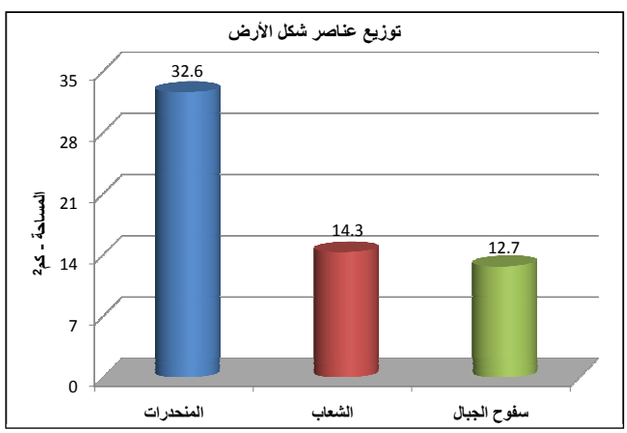

شكل 37: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة رام الله

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (<3%)، ميل قليل (3-8%)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 12.7 كم^2 والتي تمثل حوالي 21.4 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 21.6 كم^2 والتي تمثل حوالي 36.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 25.3 كم^2 والتي تمثل حوالي 42.4 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

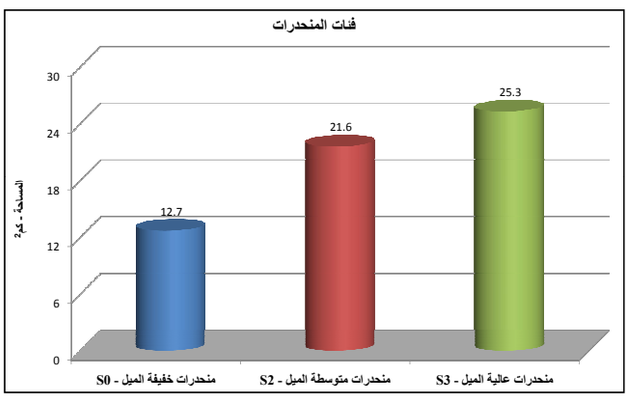

شكل 38: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة رام الله

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة (21.8 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين. تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 15.1 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 25.8 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (43.4 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة رام الله عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 26.2 كم^2 حيث تشكل 44 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 19.1 كم^2 حيث تشكل 32.1 % من هذه الأراضي. ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 14.3 كم^2 حيث تشكل 24 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (76 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة. والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً. تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب ما تظهر خارطة التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة. ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 24 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة. وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

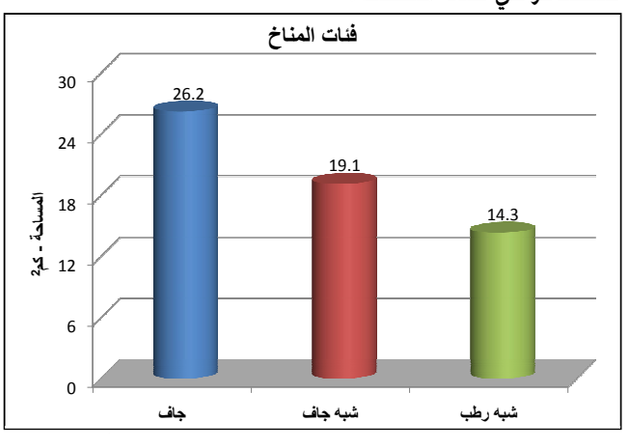

شكل 39: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة رام الله

3-5-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الاولية المذكورة اعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الاربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة رام الله.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 45: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة رام الله

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	11.9	20
عالي الملائمة	24	40.3
متوسط الملائمة	23.7	39.7
المجموع	**59.7**	**100**

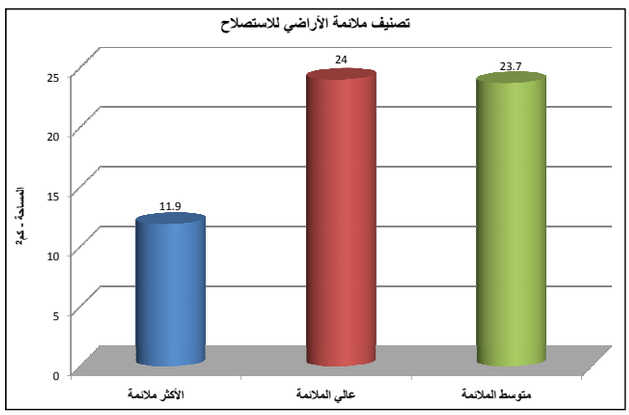

شكل 40: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة رام الله

أن التمعن في أرقام وتوزيع فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح على الجدول والخارطة أعلاه يشير بشكل واضح أن الفئة الأكثر ملائمة للاستصلاح تمثل المساحة الأقل بين الفئات الأربعة (20 % فقط) وتتركز هذه الفئة في وسط وشمال محافظة رام الله وتتوزع بشكل متساوي تقريباً في هذه المناطق مع وجود أفضلية نسبية للمناطق الموجودة شرق رمون ودير دبوان.

كذلك تشير التحليلات الاقتصادية الاجتماعية إلى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق جيد جداً نسبياً. وهذا المؤشر يدل على أن العمل في المواقع الأكثر ملائمة للاستصلاح يجب أن يتوجه بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية أكثر منه مكافحة للفقر أو مكافحة تدهور الأراضي المتمثلة بانجراف التربة بشكل رئيس.

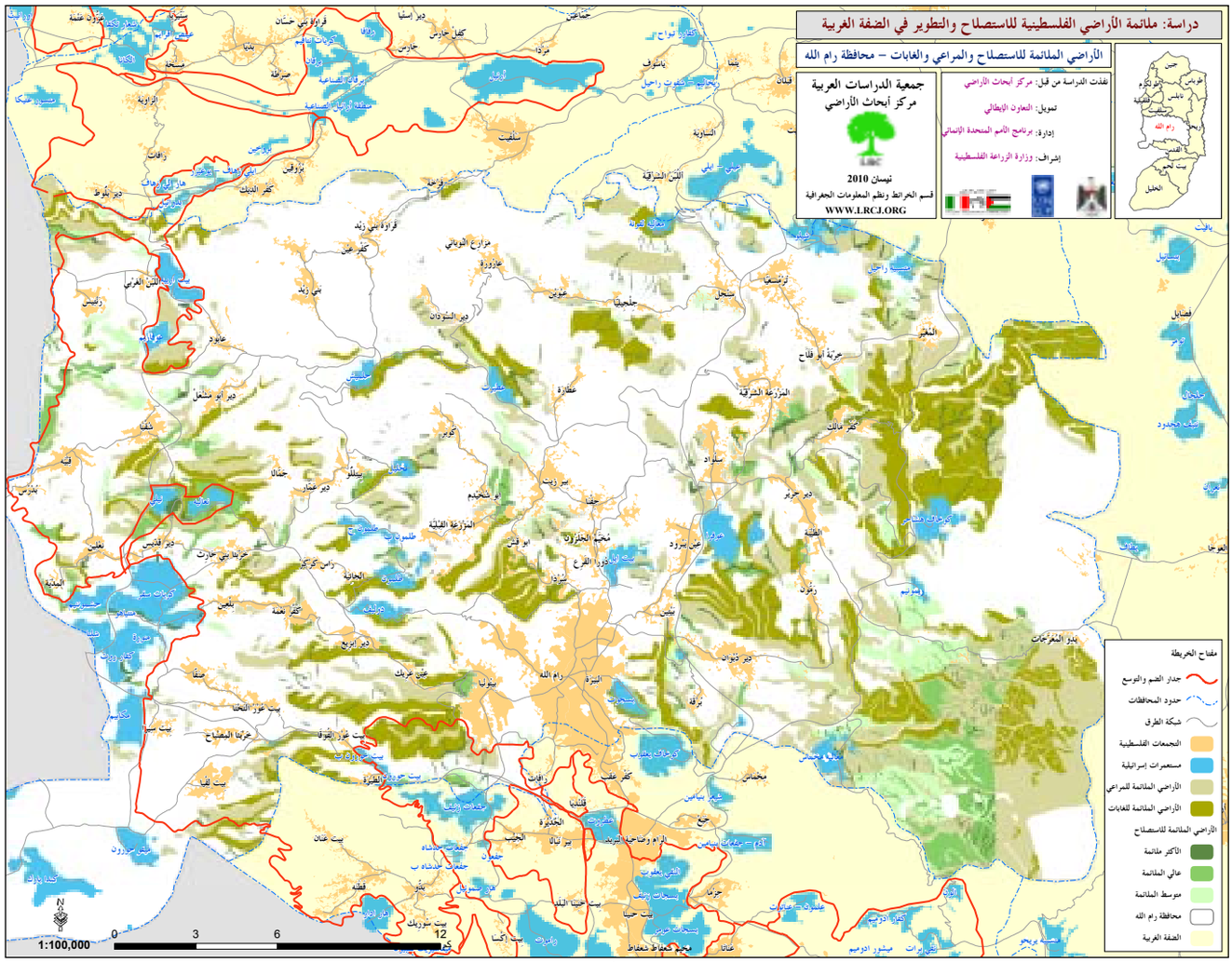

شكل 41: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة رام الله

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة رام الله على انها ملائمة لإستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 207.2 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الامطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10).

ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الاراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 42 كم^2 . وتشكل هذه المساحة حوالي 10.3 % من مساحة محافظة رام الله. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الاكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالاراضي الاخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد إستثناء الاراضي الملائمة للإستصلاح. وتبلغ نسبة الاراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي. وتشير النتائج إلى أن غالبية الاراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة رام الله وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (58 %). وهذه الخلاصة تشير الى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

جدول 46: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة رام الله

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	87.1	42
المراعي	120.1	58
المجموع	**207.2**	**100**

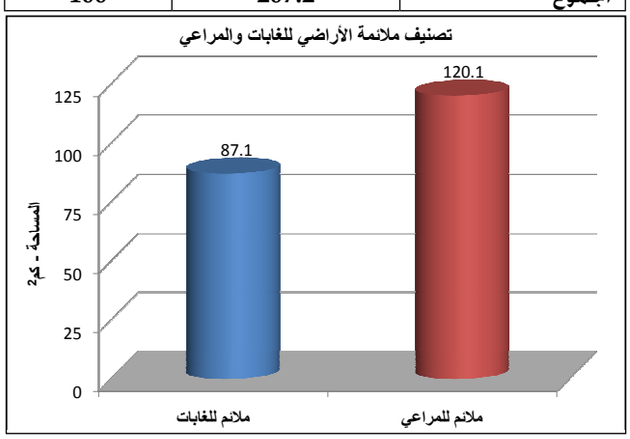

شكل 42: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة رام الله

4-5-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة رام الله 5.3 [131]، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في محافظة رام الله بلغ 8.5 فرداً. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 3.8 فرداً غير المزارع الرئيس وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة رام الله، يعمل في الزراعة ما نسبته 44.7 % من العائلة النموذجية ضمن العينة المدروسة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع زراعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة رام الله يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم حيث يظهر جدول (47) أن 73.9 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و22 % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي، وهذا المستوى من التعليم قد يكون تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو لاعتماد تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

جدول 47: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة رام الله

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	8	4.1
تعليم ابتدائي	28	14.4
تعليم ثانوي	46	23.6
توجيهي	70	35.9
دبلوم	24	12.3
بكالوريوس فما فوق	19	9.7
المجموع	**195**	**100.0**

وبالتركيز على الخبرة والمعرفة في الزراعة كما في باقي المحافظات، فقد اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، فقد كان معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 24.4 سنة، حيث أن 87.7 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لم يتلقوا أي تدريب فني، وهذه المعرفة الضحلة التي تشمل ما يقرب نصف المزارعين، كما سيتضح في وقت لاحق، كانت عائقاً لنجاح الزراعة ومع ذلك فالجزء المتبقي من العينة تعلموا كيفية الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة ودراسة الهندسة الزراعية، وقد بلغت نسبة الأشخاص المتعلمين والمهنيين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعملون في الحقل الزراعي 1.8 % فقط من العينة وهي نسبة منخفضة. كما أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 5.5 % من عينة الدراسة وهذا يظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة رام الله وكباقي المحافظات على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات كما أوضح المشاركون في الدراسة. وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [132] ، فإن الإنتاج الزراعي في محافظة رام الله يصنف تحت اطار مشاريع متناهية الصغر والتي تولد نحو 94.5 % من إجمالي الإنتاج في محافظة رام الله. أما البقية فهي ذات طبيعة صغيرة النطاق، تميزت الزراعة في محافظة رام الله بتجاوز 45.5 % من أصحاب المزارع استعمال العمالة من داخل الأسرة والتوظيف من مزارعين من خارج الأسرة كعمالة موسمية أو دائمة بمعدل 0.7 فرداً للمزرعة الواحدة.

كانت الأسر في عينة الدراسة في محافظة رام الله مرؤوسة بالرجال وبنسبة 99.2 %، ومع ذلك قامت النساء ضمن العائلة بجزء كبير من العمل الجسدي في المزرعة. وأظهرت الدراسة أيضاً أن النساء-خاصة الأطفال من الاناث- يمثلن 83.5 % من العمالة داخل أفراد الأسرة مما يعكس مجدداً الدور الحاسم للمرأة في عملية الإنتاج الزراعي.

وأظهر التحليل أن 50 % من المزارعين تجاوزت أعمارهم 51 عاماً. وبهذا فإن أكثرية مزارعي محافظة رام الله كبار في السن، حيث يفضل الشباب أنواعا أخرى من المهن إن توفرت . فكما سيتضح لاحقاً تعتبر الزراعة وظيفة ثانوية بالنسبة ل 49.4 % من العينة المدروسة. وسيتم شرح الأسباب والدوافع التي تدفع الشباب للاتجاه إلى وظائف أخرى في القسم التالي.

131. PCBS, On the Eve of International Population Day 11/ 7 / 2009. 2009.

132. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

النشاطات الاقتصادية الشائعة ومستوى المعيشة

احتلت الزراعة المرتبة الأولى كمصدر أساسي لدخل العائلة في المناطق التي استهدفتها الدراسة، حيث أن العينة استهدفت أصحاب الأراضي الملائمة للاستصلاح والمزارعين الذين يعملون في هذه الأراضي. حيث تبين أن 83.1 % من عينة الدراسة هم مزارعون، ومن الجدير ذكره أن الكثير منهم يعملون بأكثر من مهنة. أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأكثر شيوعا في أوساط ملاك الأرض والمزارعين فهي الوظائف أو العمالة بنسبة 37.7 %، يتبعهم عدة أنواع من المشاريع بنسبة 14 % كما هو الحال في باقي المحافظات.

لم تكن الأسر راضية جدا عن العمل في الزراعة، واعتبر 58 % من العينة الأنشطة الاقتصادية الأخرى والأعمال التجارية الخاصة والأنواع المختلفة من المهن خيارات أفضل. وبالرغم من المشاركة العالية في الزراعة في محافظة رام الله فان الكثير من المزارعين يعتبرون الأعمال الزراعية مصدراً ثانوياً للدخل وليس مصدراً أساسياً للدخل. فقد اظهر التحليل أن 33.7 % من العينة يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسة، في حين أن 49.4 % من العينة اعتبروها ثانوية.

و كما يظهر جدول (48) فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 744 شيقلاً، وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 1,090 شيقل. وبالاعتماد على ذلك ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [133]، فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر، وتمثل هذه الأسر ما نسبته 33 % من عينة الدراسة.

جدول 48: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	33.7	1,090
مزارع كوظيفة ثانوية	49.4	600
المزارعون من العينة	83.1	744

تمركز الإنفاق في المحافظة على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة في سلم النفقات على التوالي [134].

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة رام الله على الأشجار البعلية كما يظهر في الجدول (49) أدناه، حيث يملك المزارعون أشجاراً بعلية بنسبة 92.2 % والتي تعتبر مثمرة اقتصادياً حيث أنها مناسبة لمناخ المحافظة.

جدول 49: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	202	92.2
المحاصيل الحقلية	67	30.6
خضار البعلية	50	22.8
الخضراوات المروية	32	14.6
أشجار مروية	21	9.6

وكانت الأشجار المروية الأقل زراعة في هذه المحافظة لاعتمادها الكبير على المياه والتي تعد نادرة في المحافظة، بالإضافة إلى كونها تدر القليل من الدخل ولمرة واحدة في السنة. وبهذا فإن زراعتها لا تبدو مجدية كأنواع أخرى من المحاصيل. والى جانب الأشجار البعلية، ينتج المزارعون الذين يعيشون في المناطق المستهدفة الخضروات البعلية والمروية والمحاصيل الحقلية والبعلية بشكل معتدل.

كما أن المحاصيل الحقلية تعتبر ثاني أكثر المحاصيل المزروعة وبنسبة 85 % من العينة تليها الخضراوات البعلية، وبهذا يبقى قلة من المزارعين الذين يزرعون الأشجار والخضراوات المروية كما هو مبين في الجدول رقم 3. وأوضحت النتائج أن معظم المزارعين يعتمدون إستراتيجية تنويع المحاصيل المزروعة لتقليل المخاطر، فما نسبته 96.8 %من المزارعين يزرعون نوعين من المحاصيل على الأقل. والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة رام الله هي أشجار الزيتون والعنب على التوالي. أما الخضار المنتجة هي أساسا البندورة والكوسا . كما أن القمح والشعير هما أهم المحاصيل الحقلية المنتجة [135].

الثروة الحيوانية

بشكل عام تعتمد الأسر الريفية في محافظة رام الله بالدرجة الأولى على الزراعة مع تركيز قليل على الثروة الحيوانية، فالثروة الحيوانية في محافظة رام الله منخفضة نسبياً. إذ أظهرت الدراسة أن ما نسبته 10.5 % من مجموع سكان العينة يربون الماشية وهذا يعكس قلة الاعتماد عليها، حيث أن 3.2 % منهم يكسبون رزقهم أساسا من تربية الثروة الحيوانية، في حين أن 7.3 % يربون الحيوانات كمصدر ثانوي للدخل.

133. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

134. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

135. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 2006 / 2007.

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

بصورة عامة، تعتبر محافظة رام الله الأفقر بين محافظات الضفة الغربية من حيث امتلاك الآلات الزراعية، حيث أن 0.4 % من المعدات الزراعية فقط مملوكة من قبل العائلات في هذه المحافظة. وهذه المعدات تتكون أساسا من جرار بالعجلات الأربعة المقطورات [136].

جدول 50: مصادر البذور المستخدمة في محافظة رام الله

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	149	70.0
إنتاج ذاتي	44	20.7
مؤسسات زراعية	8	3.8
تجار إسرائيليين	1	0.5

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة رام الله المصدر الأساسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 70 % من المزارعين يعتمدون عليها. ومع ذلك، هناك نسبة متوسطة من المزارعين الذين ينتجون بذورهم بأنفسهم، وهذا النوع من البذور والاشتال تطور نتيجة تزايد الثقافة الزراعية بالعودة للأصناف المحلية ذات المقاومة العالية، وبالتالي هي أكثر جدوى من الأصناف المحسنة جينياً وهرمونياً ذات الأسعار الأعلى والتأثير الصحي غير الآمن. وهنا نود الإشارة أن المؤسسات الزراعية في هذه المحافظة غير فعالة، إذ أنها تزود المزارعين ب 3.8 % فقط من البذور المطلوبة في العينة المدروسة.

المياه

أظهرت الدراسة أن 18.8 % فقط من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها مما يعيق المشاريع الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان 72.7 % من المزارعين في هذه المناطق اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جدا وتؤثر على المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي.

إن قلة المياه وندرتها وجهت المزارعين في محافظة رام الله نحو المحاصيل البعلية. حيث أن 47.7 % من العينة المدروسة لا يستخدمون المياه، والذي تبين من خلال زراعة المحاصيل البعلية فقط. ومع ذلك، فقد أوضح بقية المزارعين أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة للري تأتي من الآبار الارتوازية والتي تجمعها مياه الأمطار كما أن شبكات المياه العامة هي المصدر الثاني كما هو موضح في الجدول رقم 5. وقد أظهرت الدراسة أن 43.4 % و 31.9 % من المزارعين يستخدمون هذين المصدرين، ومع ذلك فقد اتضح أن المزارعين يعتمدون على أكثر من مصدر للمياه حيث يكون المصدر الثاني إما كمصدر تكميلي أو بديل. وتجدر الإشارة هنا أن شبكات المياه العامة مستخدمة أكثر للري في وسط الضفة الغربية منها في المناطق الأخرى في الضفة.

أما بالمقارنة مع باقي المحافظات فقد كان استخدام مياه الينابيع مرتفعاً نسبيا، فقد وجد أن 18.6 % من العينة يستخدمون مياه الينابيع وبالتالي تكون محافظة رام الله هي الثانية بعد محافظة جنين. غير أن خزانات المياه هي الأقل استخداماً في المناطق المستهدفة وتستخدم بنسبة 10 %. وعلى الرغم من تكلفتها العالية فهي من أفضل مصادر المياه بين المصادر الأخرى نظرا لتوفرها عند الطلب حيث يمكن أن تنقل إلى الحقول بغض النظر عن المسافة من القرى أو شبكات المياه العامة . ومع ذلك، فان هذا المصدر يوصف بكونه «إستراتيجية الخيار الأخير»، حيث أنهم يعتبرونه عموما كمصدر ثانوي يستخدم عندما استنفاذ المصادر الرئيسية الأخرى.

جدول 51: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار ارتوازية	49	43.4
شبكات المياه العامة	36	31.9
مياه الينابيع	21	18.6
خزانات المياه	10	8.8

أسباب الاستخدام القليل للأرض

إن معظم الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة تستخدم حالياً في الزراعة، فهناك 69.4 % من الأسر تستغل أراضيها في الزراعة، أما ما تبقى من الأسر فلا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان.

فقد وجد أن مساحة الأراضي الإجمالية المتروكة وغير المستخدمة التي تملكها العينة المدروسة في محافظة رام الله هي 63.8 %؛ ويمكن تلخيص الأسباب لذلك بالترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (52).

تشير النتائج أن السبب الرئيسي لعدم استخدام الأراضي من قبل معظم الأسر هو مزيج من قلة رأس المال ونقص المياه، والحاجة إلى بنية تحتية داعمة ووضع مادي ملائم للأرض.

فالحصول على بنية تحتية سليمة لمصادر المياه إلى جانب الإعداد الصحيح للأراضي مثل بناء جدران استنادية وطرق وتسطيح الأرض يعد مكلفا للغاية بالنسبة لدخل الأسر الشهري القليل في المناطق المستهدفة والتي تمثل ما نسبته 3.3 % من دخلها.

136. PCBS. Number of Agricultural Machines and Equipments in the Palestinian Territory by type and Governorate, 2006 / 2007. 2007; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/tab%205.htm

جدول 52: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
نقص التمويل	195	79.6
نقص المياه	178	72.7
حاجة الأرض للاستصلاح	108	44.1
عدم توفر طريق إلى الأرض	51	20.8
منع الدخول إليها من قبل الجيش	45	18.4
قربها من مستوطنات	22	9.0
عدم توفر الوقت لزراعتها	6	2.4
أرباح قليلة من الزراعة	5	2.0
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	4	1.6
مملوكة لأغراض استثمارية أخرى فقط	3	1.2
الجفاف	3	1.2
مملوكة لأغراض البناء فقط	3	1.2
عدم وجود نية لزراعتها	1	0.4

أما السبب الثاني لبقاء الأراضي برية بدون إستغلال زراعي فهو وجود المستوطنات حول الأراضي البرية والتدخل المستمر للقوات الإسرائيلية في تقييد التنقل، والحد من الوصول إلى الأراضي. كل هذه الصعوبات المفروضة على المزارعين والتي شكلت مشكلة جدية تحول دون الوصول إلى الأراضي أو إلى استخدام طرق طويلة وغير آمنة، أدت إلى إحباط المزارعين من الوصول إلى أراضيهم أو عدم تشجيع الإنتاج الزراعي الذي يحتاج إلى زيارات مستمرة.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة في الزراعة، حيث أن 97 % من العينة لديهم خطط لزراعة الأراضي المتوفرة كاستثمار مستقبلي. وأبدى 75.9 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في الزراعة و90.3 % اعتبروها أولوية ملحة.

جدول 53: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة

الخطط المستقبلية	العدد	النسبة
زراعتها بعد استصلاحها	239	96.4
لا خطط	2	0.8
عرضها للبيع	1	0.4
البناء عليها	5	2.0
تأجيرها	1	0.4
مجموع الملاك	**248**	**100.0**

من جانب آخر، فإن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح كانت عالية، فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 17.7 % من ميزانية الاستصلاح، وبشكل أوضح، فقد أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 382 شيقل للدونم الواحد لاستصلاح أراضيهم.

من الجدير ذكره أيضاً أن معظم القرويين المزارعين أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم، فإن 96.4 % من الأسر المالكة للأراضي غير المستغلة أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جادة للاستثمار في الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان91.7 % أكدوا على أنهم سيزرعون الأراضي المستصلحة بأنفسهم أو بمساعدة أفراد العائلة، وهذا يؤكد على رغبة قوية والتزام جدي. وختاماً، فقد سبق وأن باشر 6 % من العينة المدروسة بمشاريع استصلاح وان 92.3 % من هذه الأسر ما زالت تعتني بأراضيها بنجاح. وهذه النتائج تشير إلى وجود فرص جيدة لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح، ويظهر جدول (54) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة في محافظة رام الله هو حاجة الأرض للتطوير عن طريق توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل ولتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

جدول 54: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
آليات ثقيلة	201	81.4
جدران و فواصل	182	73.7
مصدر مياه	133	53.8
دعم مالي	101	40.9
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	83	33.6
تربة خصبة	30	12.3
عمالة	8	3.2

وفي حين أن استصلاح الأراضي ميكانيكياً كان الشاغل الرئيسي لأصحاب الأرض برزت الحاجة إلى موارد المياه المستدامة، فقد أكد المشاركون في الدراسة أن الحاجة ملحة لتوفير المياه عند النظر في الاستصلاح، بالإضافة إلى توفير رأس مال للبدء في عملية الاستصلاح. وشكل ارتفاع أسعار البذور والأسمدة والمبيدات والبذور إلى جانب البذور التالفة التي تشترى وتزرع في الأرض غير المستصلحة القلق للمعنيين باستصلاح أراضيهم لثلث العينة المدروسة.

النتائج والتحليل - محافظة سلفيت

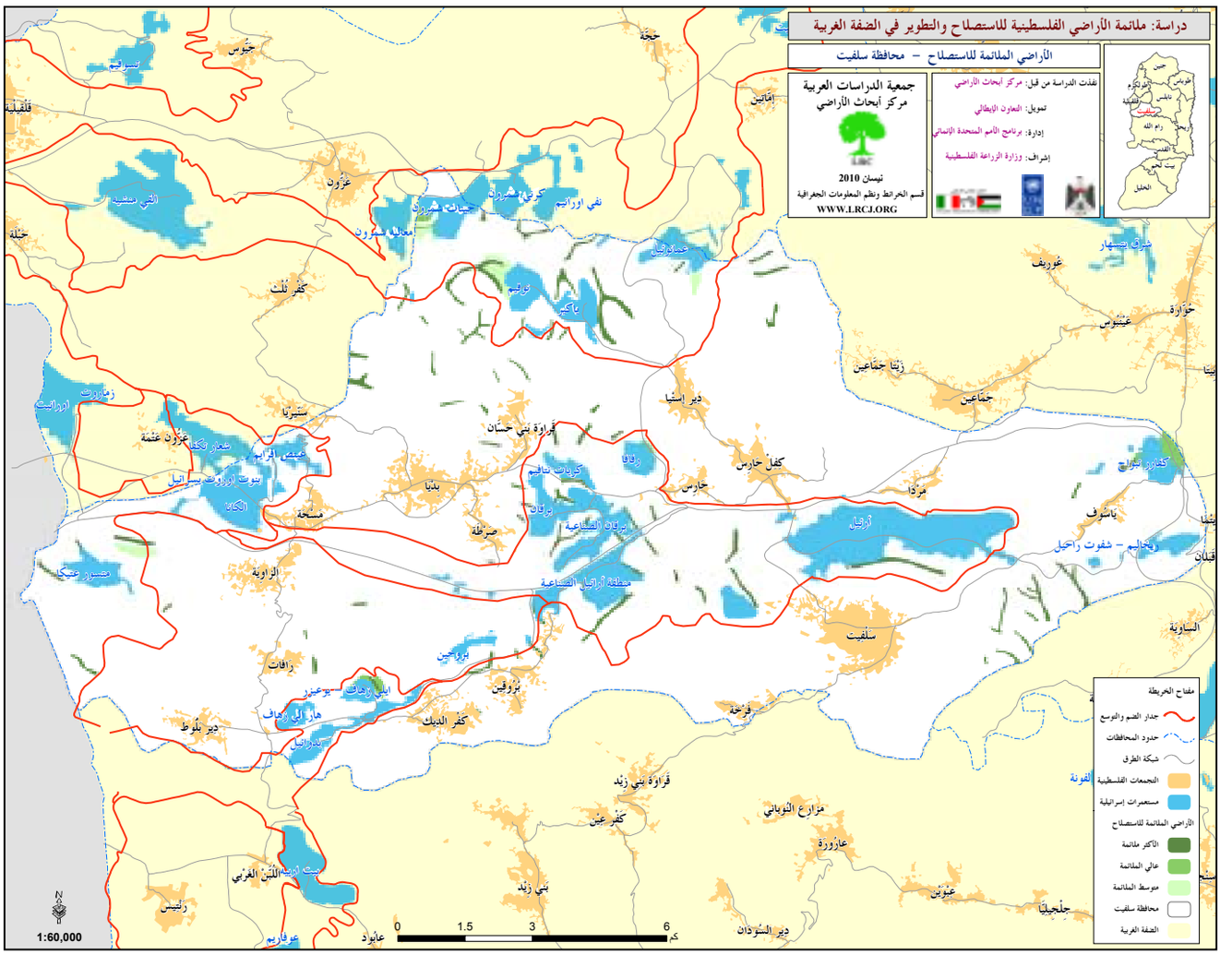
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة سلفيت
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الحكومة الايطالية
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة سلفيت
الضفة الغربية
1:60,000
0 1.5 3 6 كم
سلفيت
أرئيل
كفل حارس
دير إستيا
قراوة بني حسان
مزارع النوباني
قراوة بني زيد
كفر عين
بروقين
كفر الديك
دير بلوط
رافات
مسحة
الزاوية
سنيريا
عزون عتمة
جماعين
زيتا جماعين
غوريف
حوارة
عينبوس
ياسوف
مخيم – شفوت راخيل
السawiya
فرخة
عارورة
عيوين
جلجيليا
دير السودان
بني زيد
رنتيس
عوفاريم
بيت ايريه الثنين الغربي
كفار تفوح
مردا
حارس
بديا
صرطة
مرتان
برقان الصناعية
منطقة أرئيل الصناعية
كريات تعليم
رافا
ايلي زهاف
بيت عنين
هار إلي زهاف
بدرائيل
زيتا
كفار نلت
عزون
نفي اوراتيم
كريات هيرود
معاليه شمعون
حلحول
بيت لحم
الخليل
رام الله
نابلس
طولكرم
جنين
طوباس
قلقيلية
حبلة
النبي منشيه
تسوفيه
حيوس
حجة
إماتين
صنديانا
باكير
نوايم
أورانيت
زمارات
عيشه الغراب
بيوت اوراوت يسرائيل
الكنا
تصور عيكا
المنارة
الفرعة

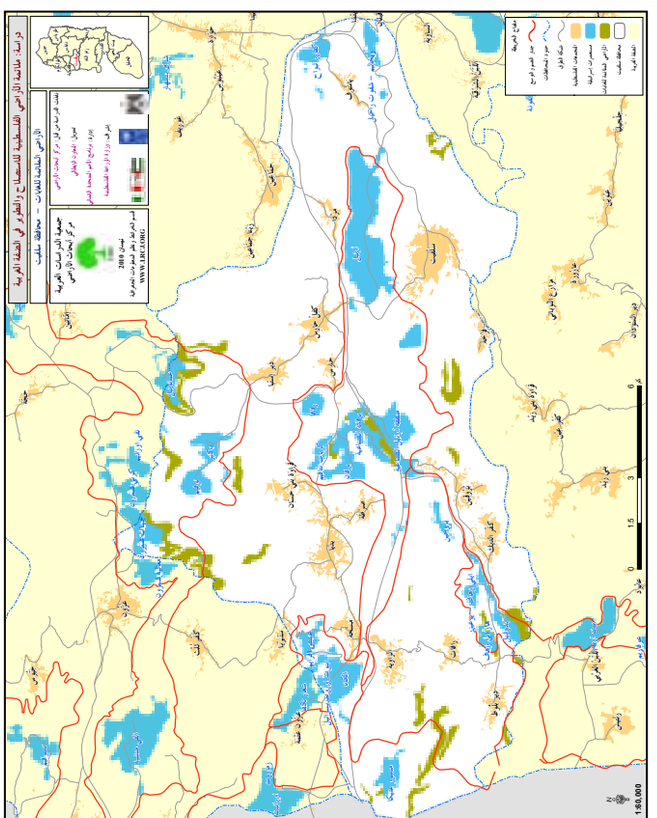

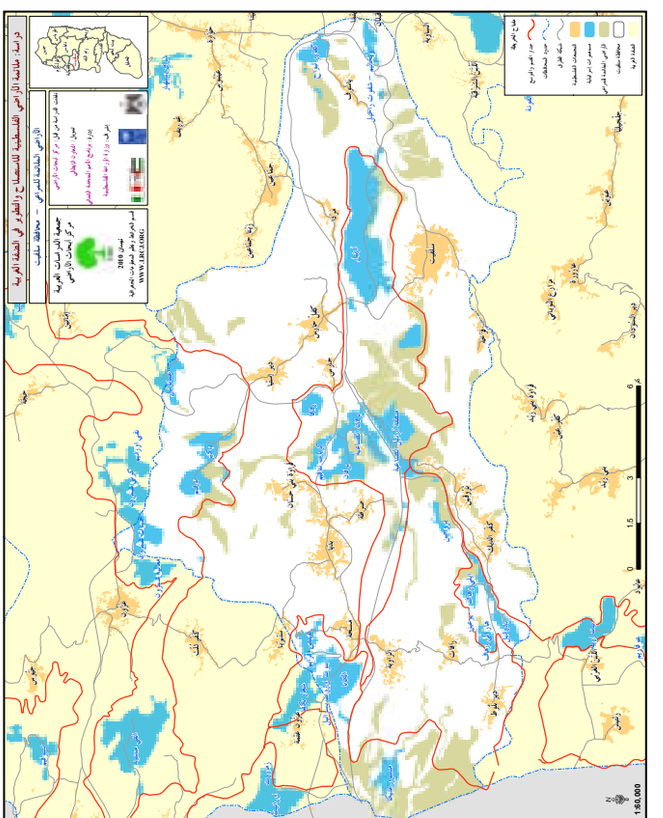

6-2-3 محافظة سلفيت

1-6-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة سلفيت

تقع محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية على بعد 20 كم جنوب غرب مدينة نابلس. ويحد المحافظة منطقة الزعاترة من الشرق وبلدة كفر قاسم من الغرب ووادي قانا من الشمال ووادي سردا من الجنوب ويبلغ إجمالي مساحة المحافظة 202 كم^2.

المؤشرات السكانية

حسب إحصاءات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، يبلغ عدد سكان المحافظة 59,570 نسمة منهم 30,275 (50.8 %) ذكور و 29,295 (49.1 %) إناث . وتحتوي المحافظة على 19 تجمع سكني منها مدينة واحدة و 8 بلدات و 10 قرى ويبلغ عدد الأسر في المحافظة 11,103 أسرة بمعدل 5.4 شخص لكل أسرة [137]. ويشكل سكان المحافظة 2.5 % من إجمالي سكان الضفة الغربية وتصل الكثافة السكانية إلى 290 شخص في كل كم^2 [138]. وبلغ عدد الإعاقات الجسدية والعقلية في المحافظة 3,921 حالة تشمل 2,177 عمى و 1,138 صم و 1,753 إعاقات جسدية و 585 مشاكل في الإدراك « تخلف عقلي» بالإضافة إلى 574 شخص يعانون صعوبات في التواصل [139]. وبلغ عدد الأطفال – اكبر من 5 سنوات – الذين يتوجهون للمدارس في المحافظة 22,873 طالب بما نسبته 38.3 % من مجموع السكان بينما بلغت نسبة الأمية 6 % وهي ثاني أعلى نسبة بعد محافظة الخليل.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تشتهر أراضي المحافظة بخصوبة تربتها وتعد اكبر منطقة منتجة لزيت الزيتون في الضفة الغربية (3,000 طن في المواسم الجيدة و 700 في المواسم السيئة حسب إحصاءات وزارة الزراعة). هذه الأرقام تم تسجيلها قبل بناء الجدار الفاصل عاما 2003. وتحتوي المحافظة على عدد كبير من الينابيع الطبيعية (14) مما جعلها محط اهتمام الاحتلال الإسرائيلي بدليل تواجد عدد كبير من المستعمرات على أراضي المحافظة.

137. PCBS-2007 census

138. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

139. PCBS-2007 census

تبلغ نسبة القوى العاملة 45.5 % من مجموع سكان المحافظة بينما تبلغ نسبة البطالة 18.9 % [140]. وآخر الإحصاءات التي قامت بها وزارة الزراعة تبين أن 16.1 % من سكان المحافظة يعتمدون على الزراعة في معيشتهم بينما يعتمد 16.2 % على العمل داخل المستعمرات الإسرائيلية ونسبة قليلة من السكان تعمل داخل الخط الأخضر. حوالي 40 % من سكان المحافظة يعملون في القطاعين العام والخاص أو يملكون أعمال خاصة بهم.

إن القسم من الجدار والذي تم بناؤه حول قرية مسحة في محافظة سلفيت أدى إلى تدمير السوق التجاري في القرية حيث كان يتم تبادل عشرات آلاف الشواقل بشكل يومي . ويعتمد كثير من سكان المحافظة على هذا السوق كونه مصدر دخل رئيسي وأدى تدميره إلى ارتفاع سريع في نسبة البطالة في المحافظة وأدى أيضاً إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية حول السوق حيث تم استخدام الجرافات العسكرية لتدمير السوق وما حوله من أراضي لأنها تقع على الحدود مع الخط الأخضر. وكان 45 % من سكان المحافظة اعتادوا على العمل داخل الخط الأخضر حيث أدت الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والعنصرية إلى منع الفلسطينيين من دخول المناطق خلف الخط الأخضر خصوصاً بعد بداية الانتفاضة الثانية عام 2000. وهذه الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى ترك 19 % بدون عمل وهي نسبة عالية مقارنة بالمحافظات الأخرى.

إن الكثير من الإنشاءات الصناعية والتجارية تم بناءها على أراضي تقع اليوم خلف جدار الفصل والتوسع الإسرائيلي مما أدى إلى تدمير معظم هذه المنشآت وحرمان أصحابها من مصدر الدخل الوحيد الذي يملكونه. مثال على ذلك ما حدث في مسحة، حيث تم تدمير 7 حظائر كانت تستخدم لتربية الماشية أثناء بناء جدار الفصل.

البنية التحتية

بحسب إحصاءات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطينيلعام 2007، بلغ عدد المنازل الموصولة بشكل متزامن بامدادات الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي 1,277 منزل ، 11.6 % من مجموع المنازل [141]. وتعتبرالزراعة مهمة جداً لاقتصاد المحافظة حيث تنتج المحافظة ما يعادل 22 % من اجمالي إنتاج زيت الزيتون في الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، تحتوي المحافظة على ثاني اكبر بئر للمياه الجوفية في الضفة الغربية بالإضافة إلى تواجد عدد من المحاجر.

140. نفس المرجع السابق.

141. نفس المرجع السابق.

وبحسب إحصاءات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2006، هناك 62 مدرسة في المحافظة (60 مدرسة حكومية ومدرستين خاصتين) تخدم 18,444 طالب. ولا تحتوي المحافظة على أي جامعة سوى فروع لجامعة القدس المفتوحة. وأيضاً لا تحتوي محافظة سلفيت على أي مستشفى حكومي ولكن يتواجد عدد من العيادات الخاصة.

لم تتوقف حملات الهدم التي تقوم بها قوات الاحتلال ضد المنازل الفلسطينية بالاضافة الى المنشئات والممتلكات الزراعية والصناعية. حيث تم تدمير 59 منزل ومنشأة منذ العام 2000 وتم إخطار 127 منشأة بوقف البناء [142] وكان هذا بسبب بداية بناء الجدار في الجهة الغربية من المحافظة وحول المستعمرات المقامة على ارض المحافظة. بالإضافة إلى « الأمن» والبناء بدون ترخيص.

المؤشرات البيئية

إن قلع آلاف الأشجار ومصادرة مصادر المياه الجوفية وعزل الأراضي خلف الجدار بالإضافة إلى منع المواطنين من الوصول لاراضيهم أدى إلى أضرار بيئية في سلفيت. كذلك، فإن المياه الملوثة والتخلص من نفايات المصانع الموجودة في المستعمرات في أراضي المحافظة تشكل تهديداً خطيراً لصحة البشر بالإضافة إلى الحيوانات والنباتات. إضافة الى ذلك، يعتبر هذا الوضعً بيئة مثالية لتكاثر الحشرات الضارة وانتشار الروائح الكريهة ، ويعد وادي قانا مثالاً حياً على التأثيرات السلبية لهذه الفضلات على الإنسان والحيوان. وتعتبر المستعمرات الإسرائيلية في المحافظة « برقان» و « ارائيل» من اكبر المستعمرات الصناعية في الضفة الغربية بكل ما يعني هذا من تأثيرات سلبية على المنطقة. وتحتوي مستعمرة « برقان» على عدد كبير من مصانع البلاستيك والزيوت والمبيدات الحشرية وتقوم هذه المصانع بالتخلص من نفاياتها في وادي يرقان. وادت هذه النفايات إلى ظهور مشاكل صحية لدى المواطنين الفلسطينيين تمثلت بامراض في الجهاز التنفسي

شكل 43: تفريغ مياه الصرف الصحي إلى وادي قانا من المستعمرات الإسرائيلية

142. المصدر: عمل ميداني لطاقم مركز أبحاث الأراضي لمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية.

(بسبب الروائح السامة والكريهة المنبعثة من النفايات) وأيضاً إلى ظهور الامراض الجلدية التي لم يعرفها المواطنون من قبل. والأهم من ذلك، أن هذه النفايات الكيماوية تحتفظ بالمواد السامة والتي تتسرب في موسم الأمطار لتصل إلى مصادر المياه الجوفية مؤدية إلى تلوث كبير في المياه.

الظروف السياسية

إذا تم مقارنة محافظة سلفيت بالمحافظات الفلسطينية الأخرى، نجد أنها تحتوي على عدد كبير من المستعمرات الإسرائيلية. فهناك 17 مستعمرة مبنية على مساحة 38.1 كم^2 ، ما يعادل 18.6 % من مساحة المحافظة. وهذه المساحة تتضمن 8.8 كم^2 من مساحة البناء والتي تساوي حوالي 4.3 % من مساحة المحافظة السطحية [143]. وبلغ عدد المستعمرين في المحافظة عام 2005 ما يقارب 40,000 مستعمر يشكلون 8.8 % من اجمالي عدد المستعمرين في الضفة الغربية والقدس الشرقية و20 % من عدد المستعمرين في الضفة الغربية. أما مستعمرة « ارائيل» فهي اكبر مستعمرة إسرائيلية في الضفة الغربية حيث يعتبرها الإسرائيليون عاصمة منطقة السامرة. تم تحويل المستعمرة إلى مدينة عام 1998 حيث تم إنشاء كلية وعدد من المصانع والفنادق في المستعمرة، بالإضافة إلى عدد سكانها الكبير الذي بلغ بحسب إحصاءات 2005 (16520) نسمة.

بدأ بناء جدار الفصل في الجهة الغربية من محافظة سلفيت عام 2002 بطول 12كم تمتد من قرية مسحة والزاوية ورفات وصولاً إلى دير بلوط [144]. وأدى بناء الجدار إلى قلع 2000 شجرة زيتون وتدمير 1.2 كم^2 من الأرض بالإضافة إلى عزل 14.5 كم^2 خلف الجدار. وفي محاولة لضم اكبر قدر ممكن من الأراضي – بدأ الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار حول مستعمرة « ارائيل» في عام 2005 . وبلغ طول هذا الجدار 22 كم، وأدى بناؤه إلى قلع 2730 شجرة زيتون وعزل 800 أخرى، بالإضافة إلى ذلك أدى بناؤه إلى عزل 2.7 كم^2 من أراضي سلفيت وقرى مردا واسكاكا.

تعد شبكة الطرق الالتفافية في المحافظة جزءاً مهماً في خطة فصل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض والتي ينتهجها الإسرائيليون من أجل تسهيل السيطرة على التجمعات السكنية الفلسطينية . وًتعد أيضا وسيلة لربط المستعمرات الإسرائيلية ببعضها وربط هذه المستعمرات بالمدن الإسرائيلية بحسب وحدة النظم الجغرافية لمركز أبحاث الأراضي. والطرق الالتفافية في المحافظة تحتل مساحة تعادل 5.5كم^2 (2.6 % من مساحة سلفيت) [145].

143. المصدر: عمل ميداني لطاقم مركز أبحاث الأراضي لمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية ووحدة نظم المعلومات الجغرافية.

144. نفس المرجع السابق.

145. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

2-6-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة سلفيت

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة سلفيت والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 4.3 كم^2، حيث تشكل 2 % من مساحة محافظة سلفيت. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة سلفيت كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة سلفيت هي: المنحدرات، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة سلفيت. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 -32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 0.8 كم^2 بما يشكل حوالي 18.6 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وأقل من 1 % من مساحة محافظة سلفيت. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 3.1 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 71.6 % من مساحة المنطقة المذكورة، و 1.5 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 0.4 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 8.8 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 1 % من مساحة محافظة سلفيت. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

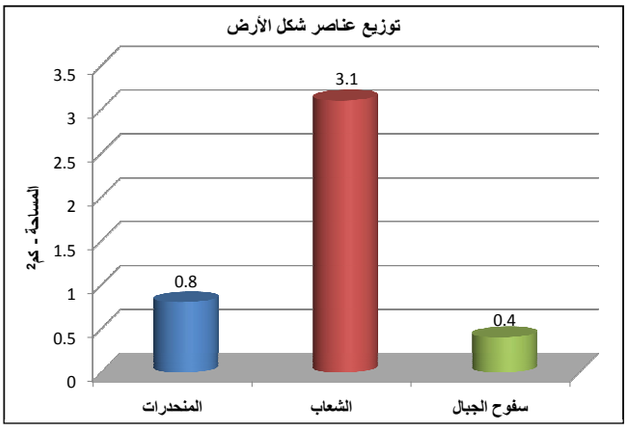

شكل 44: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة سلفيت

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 0.4 كم^2 والتي تمثل حوالي 8.8 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 3.4 كم^2 والتي تمثل حوالي 80 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض، وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 0.5 كم^2 والتي تمثل حوالي 11.3 % من مساحة المنطقة الملائمة، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

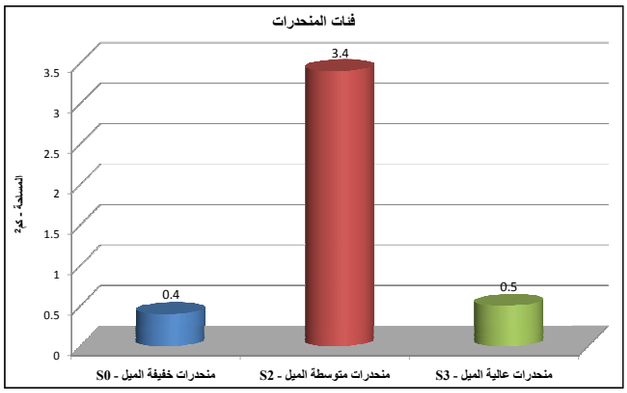

شكل 45: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة سلفيت

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (8.8 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 32.4 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 20.2 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (73.7 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة سلفيت عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

تبلغ مساحة المنطقة شبه الجافة 0.1 كم^2 حيث تشكل 2.3 % الأراضي غير الزراعية، ومساحة المنطقة شبه الرطبة هي 4.2 كم^2 حيث تشكل 97.7 % من هذه الاراضي. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة . إن المنطقة شبه الرطبة والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة.

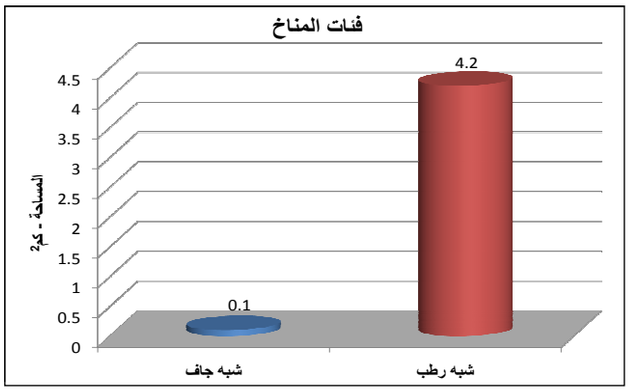

شكل 46: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة سلفيت

3-6-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الاولية المذكورة اعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الاربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة سلفيت.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 55: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة سلفيت

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الاكثر ملائمة	3.1	71.6
عالي الملائمة	5	12.5
متوسط الملائمة	0.7	15.8
المجموع	**4.3**	**100**

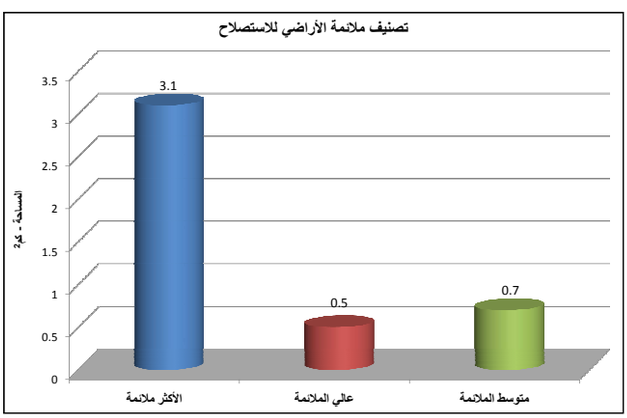

شكل 47: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة سلفيت

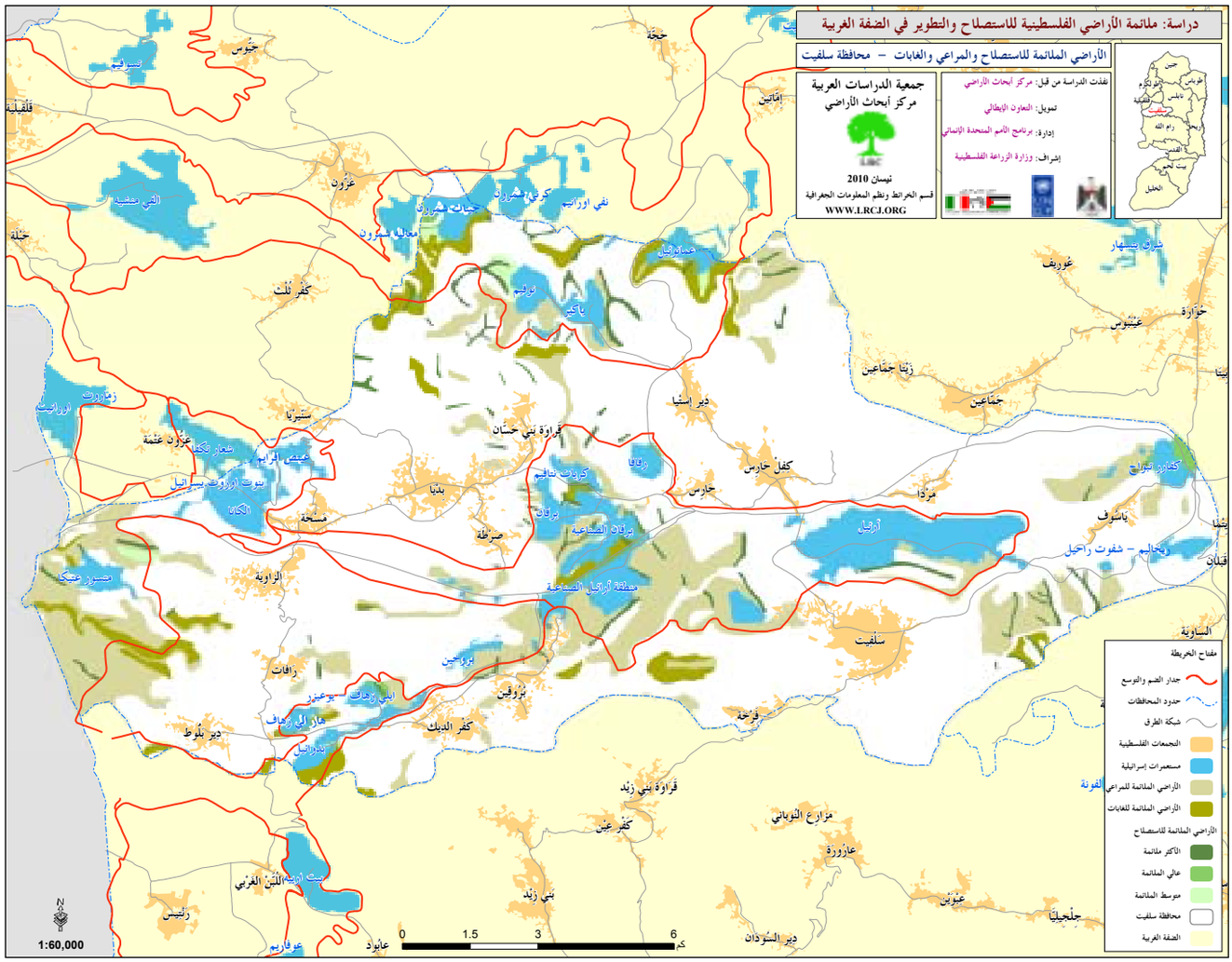

شكل 48: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة سلفيت

تبين الأرقام المبنية في جدول (55) أن مساحة الأراضي الأكثر ملائمة للاستصلاح تبلغ 71.6 % من المساحة الإجمالية، وتتركز هذه المنطقة في المناطق الشمالية الغربية من المحافظة قرب قراوة بني حسان.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة سلفيت على انها ملائمة لإستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 32.9 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الاراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الامطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الاراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 21.3 كم^2 .

وتشكل هذه المساحة حوالي 3.5 % من مساحة محافظة سلفيت. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الاراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الاكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالاراضي الاخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد إستثناء الاراضي الملائمة للإستصلاح. وتبلغ نسبة الاراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للاراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 56: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة سلفيت

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	7	21.3
المراعي	25.9	78.7
المجموع	**32.9**	**100**

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة سلفيت وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (78.7 %). وهذه الخلاصة تشير الى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

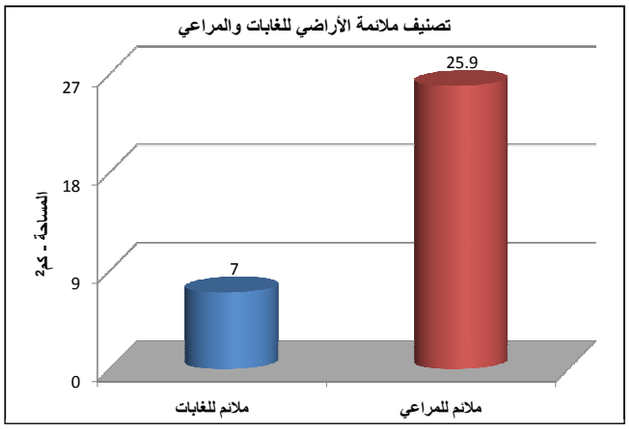

شكل 49: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة سلفيت

4-6-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة سلفيت 5.4 [146]، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في محافظة سلفيت بلغ 8 أفراد. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 4.3 فرداً غير المزارع الرئيسي وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة سلفيت، يعمل في الزراعة ما نسبته 53.8 % من العائلة النموذجية ضمن العينة المدروسة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع زراعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة سلفيت يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم حيث يظهر جدول (57) أن 66 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و26 % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي، وهذا المستوى من التعليم قد يكون تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو لاعتماد تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

جدول 57: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة سلفيت

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	4	8
تعليم ابتدائي	8	16
تعليم ثانوي	8	16
توجيهي	17	34
دبلوم	6	12
بكالوريوس فما فوق	7	14
المجموع	**50**	**100.0**

وبالتركيز على الخبرة والمعرفة في الزراعة، فقد اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، فقد وجد أن معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 26.9 سنة، حيث أن 70 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لم يتلقوا أي تدريب فني، وهذه المعرفة الضحلة التي تشمل ما يقرب نصف المزارعين، كما سيتضح وقت لاحق، كانت عائقاً لنجاح الزراعة ومع ذلك فالجزء المتبقي من العينة تعلموا كيفية الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة ودراسة الهندسة الزراعية بالإضافة إلى ذلك فلم نجد أشخاص متعلمين ومهنيين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي في هذه المحافظة. كما أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 28 % من عينة الدراسة والتي تعتبر نسبة مرتفعة اذ تظهر رغبة في تحسين الانتاج. وبالرغم من ذلك، فقد ظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة سلفيت وكباقي المحافظات على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات كما أوضح المشاركون في الدراسة، وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [147]، فان الإنتاج الزراعي في محافظة سلفيت يصنف في اطار المشاريع متناهية الصغر والصغيرة التي تولد نحو 96 % و 4 % من إجمالي الإنتاج في محافظة سلفيت على التوالي. وعلاوة على ذلك، فان الأنشطة الزراعية في المناطق التي تقع داخل مدينة سلفيت هي مشاريع عائلية في غالبيتها. اذ أن 52% من العينة يقتصر العمل الزراعي فيها على أفراد الأسرة وما تبقى من 48% من المزارعين تتجاوز أفراد الأسرة لتوظيف العمالة الموسمية أو الدائمة؛ حيث وجد أن معدل التوظيف لهؤلاء المزارعين 0.7 فرداً، وهذه الوقائع تكشف أن الإنتاج الزراعي في هذه المحافظة ذا طبيعة صغيرة النطاق ومعتمد أساسا على أفراد الأسرة الذين 95 % منهم يعملون لحسابهم الخاص.

كانت الأسر في عينة الدراسة في محافظة سلفيت مرؤوسة بالرجال وبنسبة 98.1 %. نظراً إلى كون المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة مجتمع أبوي، فقد اظهر التحليل أن الرجال يديرون المزارع من خلال اتخاذ القرارات، ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي. وبما أن الكثير من المزارعين لا يعتبرون الأعمال الزراعية ضمان لمستوى معيشي لائق، غالباً ما يكون لهم أعمالاً

146. PCBS, On the Eve of International Population Day 11/ 7 / 2009. 2009.

147. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

أخرى ووظائف غير الزراعة فيغادرون بيوتهم صباحاً تاركين ورائهم الحقل لتعتني به الإناث. فقد وجد أن النساء يمثلن 87.5 % من العمالة داخل أفراد الأسرة الذين هم دون 18 عام.

وأظهر التحليل أن 54.6 % من المزارعين تجاوزت أعمارهم 51 عام. وبهذا يمكن الاستنتاج أن مزارعي محافظة سلفيت هم من كبار السن. فكما سيتضح لاحقاً تعتبر الزراعة وظيفة ثانوية بالنسبة لـ 64.3 % والذين هم عادة كبار السن ويحاولون استثمار وقتهم في شيء منتج.

النشاطات الاقتصادية الشائعة ومستوى المعيشة

كان النشاط الزراعي مصدر أساسي لدخل العائلات في المناطق التي استهدفتها الدراسة. حيث تبين أن 96 % من العينة هم مزارعون. ومن الجدير ذكره أن الكثير منهم يعملون بأكثر من مهنة كذوي الياقات البيضاء «الموظفون» أو ذوي الياقات الزرقاء «العمال» وبنسبة 34 % وغيرهم الذين يملكون أعمالهم الخاصة بنسبة 22 %.

وعلى الرغم من حقيقة أن معظم الأسر التي تقطن المناطق المستهدفة وتشارك في الزراعة. فقط 36 % من العينة أظهرت الرغبة في العمل في الزراعة أما البقية ففضلوا أعمالاً اقتصادية أخرى كالأعمال التجارية الخاصة أو العمالة برواتب ثابتة.

وبالرغم من المشاركة العالية في الزراعة في محافظة سلفيت فإن الكثير من المزارعين يعتبرون الأعمال الزراعية مصدراً ثانوياً للدخل وليس مصدراً أساسياً للدخل. فقد اظهر التحليل أن 28 % من العينة يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسية. في حين أن 68 % من العينة اعتبروها ثانوية.

و كما يظهر جدول (58) فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 676 شيقلاً. وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً. في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 680 شيقل. وبالاعتماد على ذلك ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [148] فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر. وتمثل هذه الأسر ما نسبته 34 % من عينة الدراسة.

جدول 58: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	28	680
مزارع كوظيفة ثانوية	68	675
المزارعون من العينة	96	676

وبناءاً على تصنيفات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء حول الفقر تبعاً لدخل العائلة الشهري [149]، فإن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تقدر ب 94 % في المناطق التي استهدفتها الدراسة. حيث أن الإنفاق الشهري لمعظم الأسر المدروسة يزيد عن دخلها الشهري مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخار السابق والتحويلات التي تصلها. والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية. وتمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق. أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة كأعلى مصاريف في سلم النفقات على التوالي [150].

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة سلفيت على الأشجار المروية ، حيث يملك المزارعون أشجاراً بعلية بنسبة 96 % والتي تعتبر مثمرة اقتصادياً حيث أنها مناسبة لمناخ المحافظة.

كما أن المحاصيل الحقلية تعتبر ثاني أكثر المحاصيل المزروعة وبنسبة 28% من العينة تليها الخضراوات المروية. وبهذا يبقى قلة من المزارعين الذين يزرعون الأشجار المروية كما هو مبين في الجدول رقم 59.

جدول 59: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	48	96.0
المحاصيل الحقلية	14	28.0
الخضراوات المروية	11	22.0
خضار البعلية	11	22.0
أشجار مروية	4	8.0

وبعكس المحافظات الأخرى. أوضحت النتائج أن ما نسبته 54 % من المزارعين يعتمدون على زراعة نوع واحد من المحاصيل (بشكل عام الأشجار البعلية). أما ما تبقى من المزارعين فيعملون على تنويع المحاصيل المزروعة فما نسبته 46 %من المزارعين يزرعون نوعين من المحاصيل على الأقل لتقليل المخاطر.

148. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

149. نفس المرجع السابق.

150. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة سلفيت هي أشجار الزيتون. أما الخضار المنتجة هي أساسا البندورة. كما أن البصل الجاف والقمح والشعير تعتبر أهم المحاصيل الحقلية المنتجة.

الثروة الحيوانية

انخفضت أعداد الماشية والأبقار والماعز والغنم في منطقة سلفيت بشكل ملحوظ منذ عام 2004، مع استثناء خلايا النحل التي ازدادت منذ ذلك الحين [151]. حيث أكد المشاركون في الدراسة أن هذا الانخفاض هو نتيجة لارتفاع معدلات الأمراض، والضغط السكاني، وارتفاع أسعار العلف الحيواني. وبالتالي فان الثروة الحيوانية في محافظة سلفيت منخفضة نسبياً، إذ أظهرت الدراسة أن ما نسبته 12 % من مجموع سكان العينة يربون الحيوانات والذي يعكس قلة الاعتماد عليها.

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

بصورة عامة، تعتبر محافظة سلفيت واحدة من بين محافظات الضفة الغربية التي تمتلك عدداً قليلاً من المعدات والآلات الزراعية، حيث أن 1 % تقريباً من المعدات الزراعية فقط مملوكة من قبل العائلات في هذه المحافظة، وهذه المعدات تتكون أساسا من جرار بأربعة عجلات والمقطورات والمحاريث.

جدول 60: مصادر البذور المستخدمة في محافظة سلفيت

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	36	72
إنتاج ذاتي	10	20
مؤسسات زراعية	1	2

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة سلفيت المصدر الأساسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 72 %من المزارعين يعتمدون عليها. ومع ذلك، هناك نسبة جيدة أي 20 % من المزارعين الذين ينتجون بذورهم بأنفسهم، وهذا النوع من البذور والاشتال تطور نتيجة توفر الاشتال الضعيفة ذات الأسعار العالية والتأثير الصحي غير الآمن.

151. PCBS, Agricultural Statistics, PCBS, Editor. 2003 / 2004 / 2005 / 2006 / 2007, PCBS: Ramallah.

المياه

أظهرت الدراسة أن 19.4 % فقط من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها. وعلاوة على ذلك، فان 50 % من المزارعين في هذه المناطق اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جدا في الأنظمة الزراعية التي تعوق المشاريع الزراعية.

جدول 61: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار	20	40
شبكات المياه العامة	9	18
شراء خزانات المياه	2	4
مياه الينابيع	1	2
آبار ارتوازية	1	2

إن قلة المياه وندرتها وجهت المزارعين في محافظة سلفيت نحو المحاصيل البعلية. حيث أن 44.9 % من العينة المدروسة لا يستخدمون المياه، والذي تبين من خلال زراعة المحاصيل البعلية فقط، ومع ذلك، فقد أوضح بقية المزارعين أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة للري تأتي من الآبار والتي يتم جمعها من مياه الأمطار كما هو موضح في الجدول رقم (61) فقد أظهرت الدراسة أن 40 % من المزارعين يعتمدون على هذا المصدر للمياه كمصدر رئيسي. أما المصدر الرئيس الثاني فهو شبكات المياه العامة؛ وتستخدم من قبل 18 % من العينة. وعلى الرغم من كونها المصدر الثاني للري فان 0.2 % يستخدمها لأغراض الزراعة [152].

152. PCBS. Percent Distribution of Households in the Palestinian Territory by Water Source and the Most Water Consumption Field and Region. 2003; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/WaterResources/tab4.aspx.

أسباب الاستخدام القليل للأرض

إن معظم الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة تستخدم حالياً في الزراعة. فهناك 68 % من الأسر تستغل أراضيها في الزراعة. أما ما تبقى من أصحاب الأراضي أي ما نسبته 32 % فلا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان. فقد وجد أن 40 % من مساحة الأراضي الإجمالية غير مستخدمة بشكل كامل والتي تملكها العينة المدروسة في محافظة سلفيت؛ ويمكن تلخيص الأسباب بالترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (62):

جدول 62: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
حاجة الأرض للاستصلاح	38	76
نقص التمويل	36	72
نقص المياه	25	50
قربها من مستوطنات	23	46
عدم توفر طريق إلى الأرض	21	42
منع الدخول إليها من قبل الجيش	18	36
الجفاف	12	24
أرباح قليلة من الزراعة	5	10
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	5	10
مملوكة لأغراض استثمارية أخرى فقط	4	8
مملوكة لأغراض البناء فقط	3	6
لا يوجد تسويق	3	6
عدم توفر الوقت لزراعتها	2	4
منافسة البضائع الإسرائيلية	2	4

وكما يتضح من النتائج، فان السبب الرئيس لعدم استخدام الأراضي هو عدم وجود رأس المال اللازم للشروع في عملية الاستصلاح. فالإعداد الصحيح للأراضي مثل بناء جدران استنادية وطرق وتسوية الأرض يعد مكلفا للغاية بالنسبة لدخل الأسر الشهري القليل في المناطق المستهدفة والذي يمثل ما نسبته 2.1 % من دخلها.

ويعتبر نقص المياه العائق الثاني لبدء المبادرة الزراعية، فقد أشار نصف ملاك الأراضي إلى أن كميات المياه لأغراض الري غير كافية وتعرقل عملية الاستصلاح.

أما عدم توفر طرق إلى الأراضي فهي عقبة مهيمنة على الاستصلاح. وبالرغم من وجود عدد قليل من الطرق المتاحة يواجه المزارعون مشكلة خطيرة ناجمة أساساً عن وجود المستوطنات المحيطة بأراضيهم وقد أجبرت القيود المفروضة على التنقل التي تفرضها القوات الإسرائيلية لتأمين حماية المستوطنات القرويين على اتخاذ مسارات بديلة صعبة أدت إلى منع المزارعين من زيارة أراضيهم أو الاستثمار في الزراعة، حيث أن سهولة التنقل و الزيارات المتكررة هي حاجة ملحة عند استخدام الأراضي في الزراعة.

والجدير بالذكر أن درجة المنافسة على الإنتاج الزراعي من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية قد انخفضت، وبالمقارنة مع المحافظات الجنوبية فان إنتاج هذه المناطق في محافظة سلفيت مربح نسبياً ومعروف حيث المنتجات المتباينة التي تنافس بسهولة الأسواق المحلية والخارجية.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة في الزراعة، حيث أن 91.7 % من العينة لديهم خطط لزراعة الأراضي المتوفرة كاستثمار مستقبلي. وأبدى 87.8 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في الزراعة واعتبروها أولوية ملحة.

من جانب آخر، فإن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح لم تكن عالية، فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 11.3 % من ميزانية الاستصلاح، وبشكل أوضح، فقد أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 308 شيقل للدونم الواحد لاستصلاح أراضيهم.

من الجدير ذكره أيضاً، أن معظم ملاك الأراضي الراغبين بالاستثمار في الزراعة يبحثون إما عن مصدر ثاني للدخل بالإضافة إلى راتب التقاعد أو الاستفادة من الشركات الأخرى ويرجع ذلك أساسا إلى توفر أعمال أخرى يعملون بها غير الزراعة، إذ أنهم يعتبرون الزراعة مصدر ثانوي للدخل ومع ذلك فقد أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم . ويقتصر العمل الزراعي في محافظة سلفيت على أفراد الأسرة كباقي المحافظات فكلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت الرغبة في الاستثمار في الزراعة وبالتالي زادت احتمالية النجاح. كذلك، فإن معظم ملاك الأراضي أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم إذ أن 91.7 % من الأسر المالكة للأراضي غير المستغلة أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جادة للاستثمار في الأراضي الزراعية أما البقية لم يعلنوا عن وجود أي خطط.

وعلاوة على ذلك، فان 70 % من العينة أكدوا على أنهم سيزرعون الأراضي المستصلحة بأنفسهم أو بمساعدة أفراد العائلة، وهذا يؤكد على رغبة قوية والتزام جدي. وختاماً، فقد سبق وأن باشر 6 % من العينة المدروسة بمشاريع استصلاح وان جميع هذه الأسر ما زالت تعتني بأراضيها بنجاح حتى تاريخ الدراسة. وهذه النتائج تشير إلى وجود فرص جيدة لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح. ويظهر جدول (63) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة في محافظة سلفيت هو حاجة الأرض للتطوير عن طريق توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل ولتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

جدول 63: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
جدران و فواصل	38	92.7
آليات ثقيلة	37	90.2
مصدر مياه	32	78.0
مواد (بذور + أسمدة... الخ)	29	70.7
دعم مالي	27	65.9
عمالة	14	34.1
تربة خصبة	6	14.6
آليات حصاد	1	2.4

وفي حين أن تحضير الأرض فيزيائياً (بناء الجدران والفواصل ولتأمين الآليات الثقيلة لتسوية الأرض) كان الشاغل الرئيسي لأصحاب الأراضي، فقد برزت الحاجة إلى موارد المياه المستدامة، حيث أكد المشاركون في الدراسة أن الحاجة ملحة لتوفير المياه عند النظر في الاستصلاح بالنسبة ل 78 %. في حين أن توفير البذور والأسمدة كان مهماً بالنسبة ل70.7 % من العينة. حيث ان تزايد فشل محاولة استخدام بذور النباتات التي تم شراؤها من الموردين المحليين أو حتى التى وصلت على شكل تبرعات قد دفعت المزارعين وملاك الأراضي لمحاولة توفير البذور والأسمدة الصحية الملائمة للتغلب على الآفات كأولوية ثانية، وقد جرى التأكيد بقوة على هذه النقطة خلال المقابلات. وكانت الحاجة الرئيسة الاخيرة على قائمة الأولويات تخص العمالة، ورغم أن متوسط عدد افراد الاسر مرتفع نسبياً، الا أنه لا يبدو كافيا.

النتائج والتحليل - محافظة نابلس

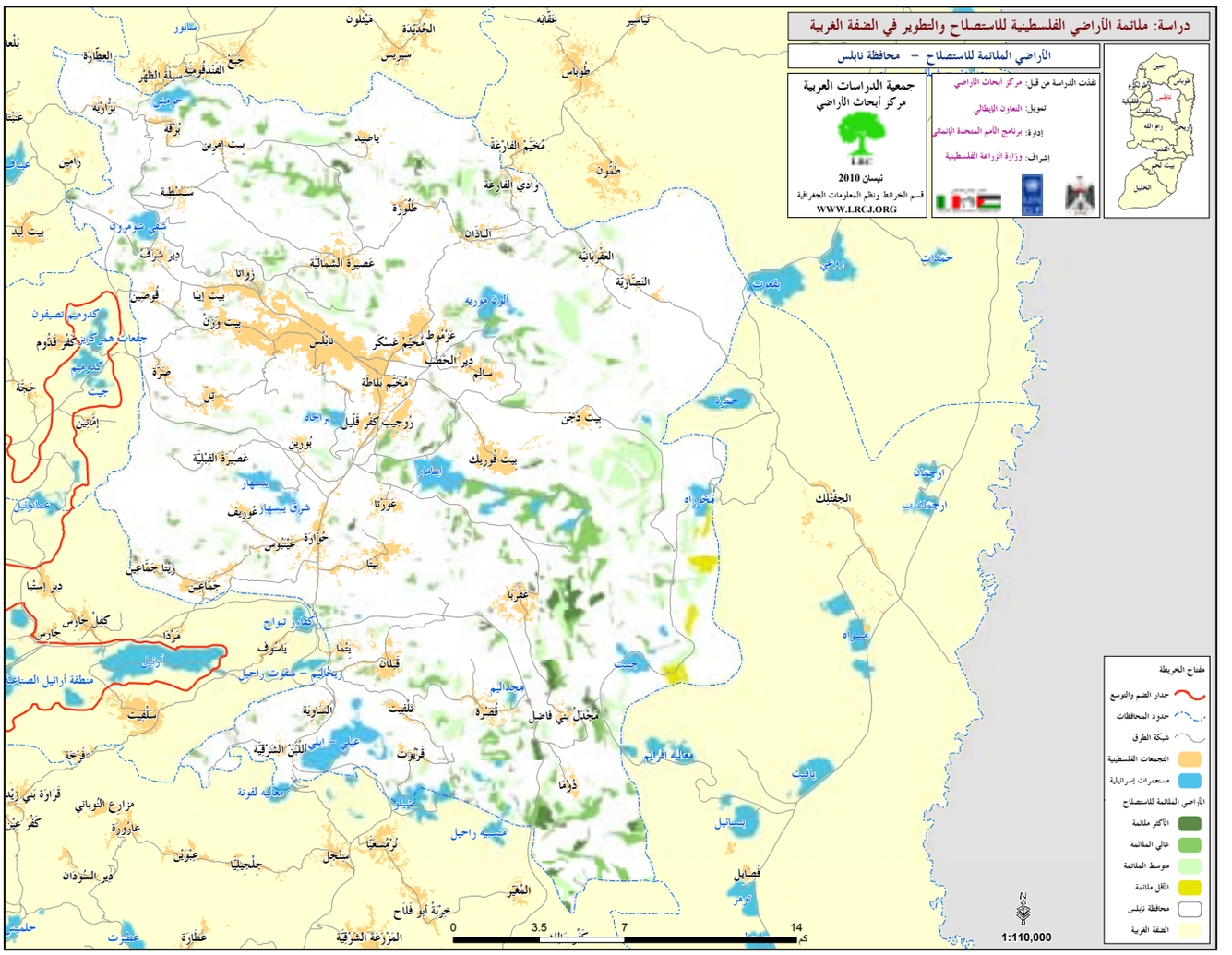
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة نابلس
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الإيطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
الأقل ملائمة
محافظة نابلس
الضفة الغربية
0
3.5
7
14
كم
1:110,000

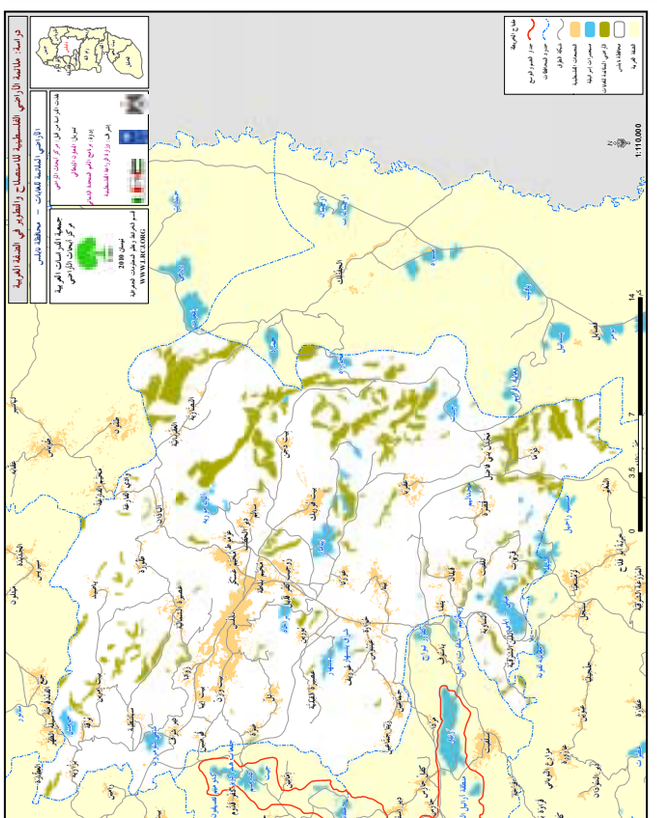

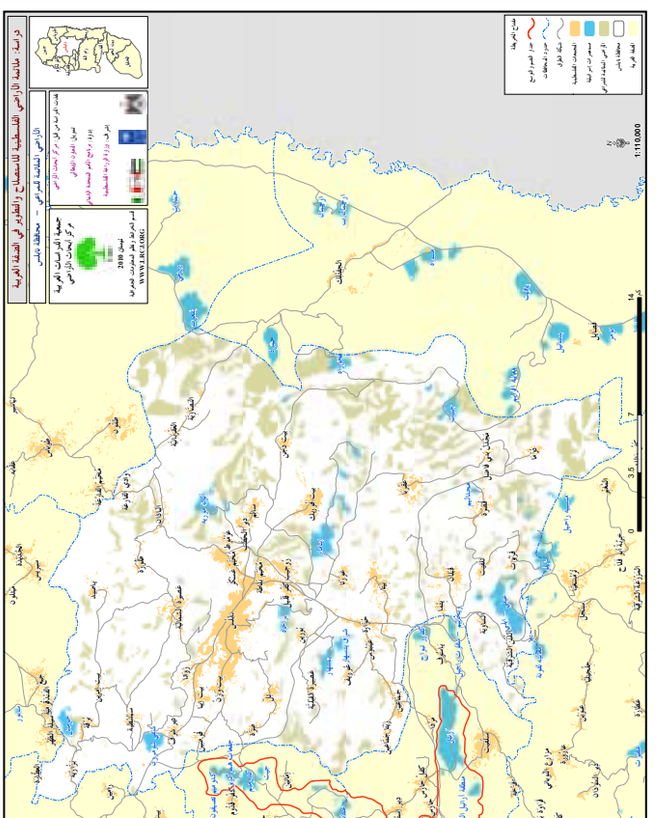

7-2-3 محافظة نابلس

1-7-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة نابلس

تقع محافظة نابلس في وسط المرتفعات الشمالية للضفة الغربية وعلى بعد 53 كم شمال مدينة القدس. ويحدها محافظة جنين من الشمال ومحافظات طولكرم وقلقيلية من الغرب ومحافظة اريحا والاغوار من الشرق ورام الله وسلفيت من الجنوب. مدينة نابلس وهي الأكبر في الضفة الغربية تقع بين جبلي جرزيم وعيبال وكانت وما زالت مركز اقتصادي واجتماعي وسياسي للفلسطينيين. وتبلغ المساحة الإجمالية للمحافظة 613 كم^2 [153].

المؤشرات السكانية

بحسب إحصاءات مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2007 بلغ عدد سكان المحافظة 320,280 نسمة منها 162,241 (51 %) ذكور و 158,589 (49 %) إناث وبلغ عدد الأسر 59,663 أسرة بمعدل 5.4 شخص [154]. ويعيش 134,116 شخص في مدينة نابلس (41 % من سكان المحافظة) من ضمنهم 23,397 لاجيء يشكلون 17 % من مجموع سكان المحافظة بينما يعيش باقي المواطنين في 56 تجمع سكني بمختلف الأحجام [155]. ويشكل عدد سكان محافظة نابلس 13.6 % من مجموع سكان الضفة الغربية ويبلغ معدل الكثافة السكانية 390 شخص في كل كم^2 [156].

بلغ عدد الإعاقات الجسدية والعقلية في المحافظة 17596 حالة تشمل 9,627 عمى و4,631 صم و 7,260 إعاقات جسدية و 2,217 مشاكل في الإدراك « تخلف عقلي» بالإضافة إلى 2,211 شخص يعانون صعوبات في التواصل [157].

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر مدينة نابلس مركزاً تجارياً فلسطينياً على مر العصور ولكن ادت الهجمات الإسرائيلية المتعاقبة على المدينة إلى فرض تأثيرها السلبي على الاقتصاد والثقافة والتراث وعدد السكان في المدينة. و تأثرت الحركة الاقتصادية والتجارية في المحافظة بالاغلاقات وسياسة منع التجول والتي اثرت بشكل كبير على البنية التحتية في المدينة. هذه الإجراءات وغيرها دفعت الكثير من المؤسسات التجارية إلى نقل مصانعها ومؤسساتها إلى مدن أخرى مثل رام الله.

153. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

154. PCBS-2007 census

155. نفس المرجع السابق.

156. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

157. PCBS-2007 census

وتشتهر نابلس بإنتاجيتها العالية لزيت الزيتون وصناعة الصابون حيث تشكل 79 % من هذه الصناعة في الضفة الغربية. واستخراج حجر البناء ومعالجته تعد من أهم الصناعات في المحافظة التي تحتوي على 54 محجر. أكثر من ثلث المحاجر في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي المحافظة على عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية والتعليمية وتشتهر مدينة نابلس بصناعة الحلويات عالية الجودة [158]. وتبلغ نسبة القوى العاملة في المحافظة 43.2 % وبلغت نسبة البطالة 15.6 % من إجمالي السكان [159].

وحسب إحصاءات الأمم المتحدة، فإن أرباح مدينة نابلس من إنتاج الخضراوات قلت بنسبة تعادل 90 % منذ عام 2000 من 5.19 مليون شيكل إلى 509,290 شيكل. وبلغت نسبة الأمية في المحافظة 5.8 % [160].

البنية التحتية

بحسب إحصاءات مكتب الإحصاء الفلسطيني لعام 1997، فإن (99.7 %) من مجموع مساكن نابلس (18,003) كانت موصولة بشبكة كهرباء. وقبل إنشاء شبكة الكهرباء العامة في عام 1957 كان كثير من الناس يعتمدون على مولدات خاصة بهم. أما اليوم، فمعظم سكان مدينة نابلس والقرى والبلدات المجاورة (18 تجمع سكني) تصلهم امدادات الكهرباء.

وبعكس التجمعات السكنية حول المدينة (باستثناء المخيمات) فان معظم المساكن في مدينة نابلس ترتبط ارتباطاً مباشراً بشبكة الصرف الصحي (93 % من المساكن) بينما يرتبط الـ 7 % الباقين بحفر امتصاصية. أما شبكة الصرف الصحي التي تم إنشاؤها في بداية الخمسينات من القرن الماضي، فإنها تخدم مخيمات اللاجئين حول المدينة ومنها بلاطة وعسكر وعين بيت الماء. وأنابيب المياه تغذي جميع أنحاء المدينة عبر شبكة عامة (99.3 %) أو شبكة خاصة (0.7 %) . حيث تم إنشاء شبكة المياه عام 1932 ويغذي هذه الشبكة 4 آبار رئيسية متمثلة بالباذان ودير شرف والفارعة وعدالة.

وحسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي لعام 2006، هناك 234 مدرسة (196 حكومية و 14 تابعة لمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA و 24 مدرسة خاصة) تخدم 93,925 طالب. منهم 44,926 طالب مسجلين في مدارس مدينة نابلس فقط. وهناك ما يقارب 19.8 % من طلاب الثانوية يكملون دراستهم ليحصلوا على درجات البكالوريوس و/او الماجستير. وتحتضن مدينة نابلس جامعة النجاح الوطنية كبرى جامعات الضفة الغربية التي تخدم ما يقارب 16,500 طالب.

158. Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture

159. نفس المرجع السابق.

160. نفس المرجع السابق.

وهناك، مستشفيات في محافظة نابلس بالإضافة إلى ذلك هناك عيادات الرحمة والتضامن ومركز الرازي الطبي. أيضاً تحتوي المحافظة على مركز أمل لتأهيل المعاقين و 68 صيدلية . وفي عام 2001، تم إنشاء مستشفى نابلس التخصصي المختص بعمليات القلب المفتوح والقسطرة والشبكية وغيرها.

المؤشرات البيئية

مناخ البحر المتوسط المعتدل بجلب فصل صيف حار وشتاء بارد وممطر على محافظة نابلس. يطل فصل الربيع في أواخر آذار وبدايات نيسان وتعد أكثر الفصول حرارة تموز وآب بمعدل درجات حرارة بصل إلى 28.9 درجة بينما بعد شهر كانون ثاني ابرد الشهور بمعدل درجة حرارة يصل إلى 3.9 درجة. يبدأ موسم هطول الأمطار عادة ف شهر تشرين أول وينتهي في آذار ويصل معدل هطول الأمطار إلى 589ملم.

وتعاني محافظة من نفس المهددات البيئية التي تعاني منها المحافظات الاخرى تقريباً سواء تسببت بها العوامل البشرية أو الطبيعية . وأهم هذه المهددات التلوث الناتج عن المياه العادمة والتخلص العشوائي من النفايات الصلبة بالاضافة الى تلوث الهواء من المحاجر والصناعات المختلفة. كذلك يشكل إنجراف التربة والتصحر ضرراً بيئياً يؤدي الى إنحسار التنوع الحيوي و نقص الغطاء النباتي.

الأوضاع السياسية

تقام على أراضي محافظة نابلس 14 مستعمرة إسرائيلية يسكنها حسب إحصاءات 2005 ما يقارب 11,232 مستعمر. وتحتل هذه المستعمرات مساحة 31.5 كم^2 من المحافظة والتي تشكل ما نسبته 3.6 % من إجمالي مساحة المحافظة [161]. وهناك 13 مستعمرة يعتبرها الجانب الإسرائيلي غير شرعية بنيت منذ عام 1996 وتحتل ما يعادل 20 كم^2 (2.2 % من مساحة المحافظة) [162].

بالإضافة إلى ذلك، هناك 8 معسكرات لجيش الاحتلال الإسرائيلي مقامة على أراضي المحافظة وتحتل مساحة قدرها 1.4 كم^2 (0.16 % من إجمالي مساحة المحافظة) [163].

وتم إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية من قبل الاحتلال الاسرائيلي في محافظة نابلس تحتل مساحة قدرها 6.421 كم^2 (0.74 %) [164].

161وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.
162. نفس المرجع السابق.
163. نفس المرجع السابق.
164. نفس المرجع السابق.

2-7-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة نابلس

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة نابلس والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 43.5 كم^2، حيث تشكل 7 % من مساحة محافظة نابلس. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة نابلس كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة نابلس هي: المنحدرات، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة نابلس. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 32- %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 24 كم^2 بما يشكل حوالي 55.2 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 3.9 % من مساحة محافظة نابلس. وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 2.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 6.8 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 1 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي

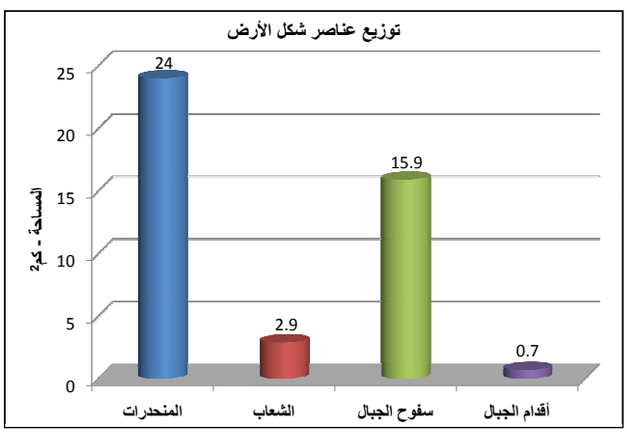

شكل 50: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة نابلس

القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل. وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية. ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 15.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 36.5 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و 2.6 % من مساحة محافظة نابلس. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 15.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 36.5 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 1 كم^2 والتي تمثل حوالي 2.2 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 9.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 22.6 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 16.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 38.7 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

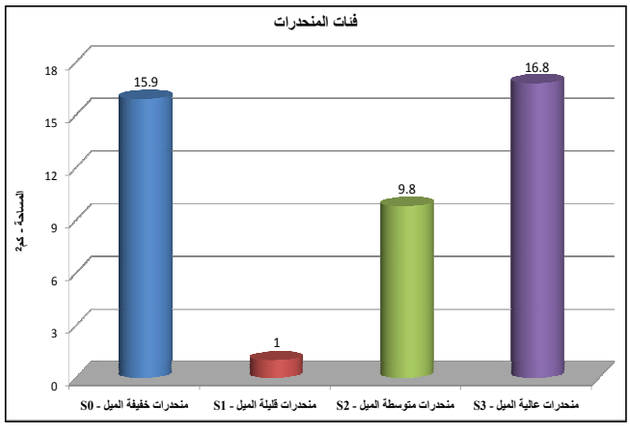

شكل 51: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة نابلس

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن تصنيفه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (36.5 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين. تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 4.5 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 22 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

إن معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (90 %) فيها نسبة عالية من الصخور (20%>). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة نابلس عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 11.4 كم^2 حيث تشكل 26.2 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 17.9 كم^2 حيث تشكل 41.2 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 14.2 كم^2 حيث تشكل 32.6 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

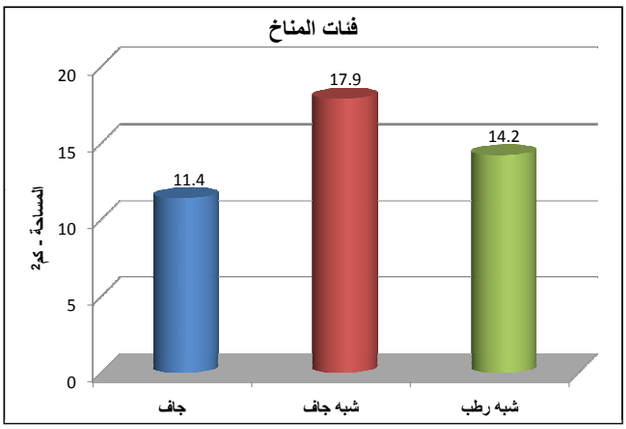

شكل 52: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة نابلس

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (67 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة . والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة، ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 33 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة

3-7-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الاولية المذكورة اعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الاربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة نابلس.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 64: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة نابلس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	4	9.2
عالي الملائمة	19.2	44.1
متوسط الملائمة	19.1	44
الأقل ملائمة	1.2	2.8
المجموع	**43.5**	**100**

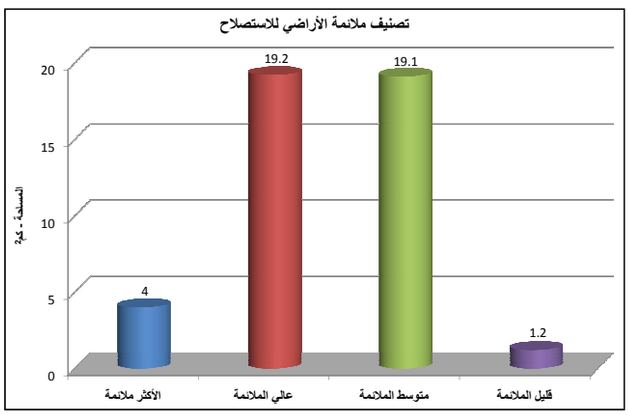

شكل 53: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة نابلس

بعد الامعان في الأرقام، فإن الخرائط تبين أن الأراضي الأقل ملائمة للاستصلاح تشكل الفئة الأصغر بين الفئات الأربعة (2.8 %) بينما تغطي فئة الأكثر ملائمة للاستصلاح (9.2 %) تتركز في المناطق الشرقية والشمالية في المحافظة بالقرب من عقربا وبيت دجن وبيت فوريك وقصرا ودوما وياصيد وطلوزة.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة نابلس على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 117.2 كم^2 . وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد

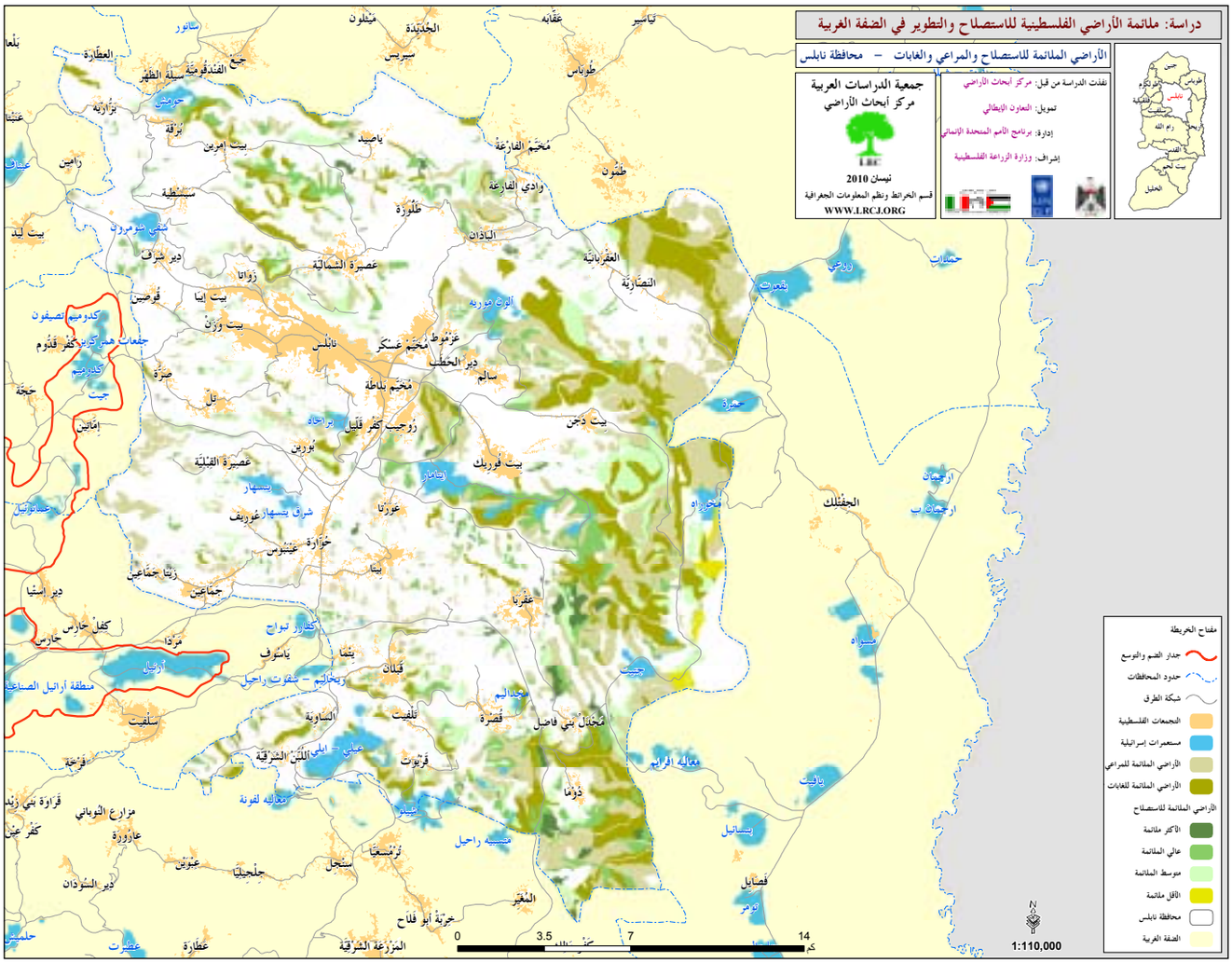

شكل 54: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة نابلس

أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 41.9 كم^2 . وتشكل هذه المساحة حوالي 8 % من مساحة محافظة نابلس. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. وتبلغ نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 65: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة نابلس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	49.1	41.9
المراعي	68.1	58.1
المجموع	**117.2**	**100**

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة نابلس وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (58.1 %). وهذه الخلاصة تشير إلى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

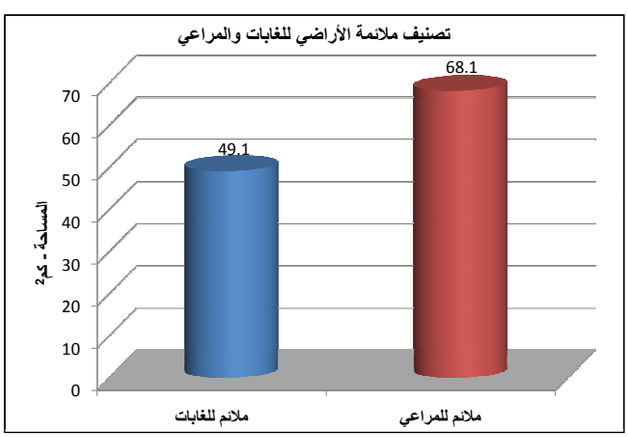

شكل 55: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة نابلس

4-7-2-3 ملائمة الأراضي غير المزروعة للاستصلاح في المناطق المصنفة زراعية

بما أن مقياس الرسم في خريطة « استخدامات الأراضي» هو 1: 150000 ، فإنه يوجد هناك بقع غير مزروعة ضمن المناطق المصنفة كمناطق زراعية. ولا يمكن تجاهل حجم هذه الأراضي وحقيقة أن الكثير منها قابل للاستصلاح. لهذا فقد كان هناك توجه لدراسة اوضاع هذه الأراضي لفحص قابلية استعمالها في محافظة نابلس. وتبلغ مساحة هذه الأراضي 26.1 كم^2 وخصائصها الفيزيائية يمكن وصفها كما يلي:

عناصر شكل الأرض

عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في هذه المناطق هي سفوح الجبال (2.5 كم^2) والمنحدرات (19.1 كم^2).

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %). أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 2.5 كم^2 والتي تمثل حوالي 11.5 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 0.6 كم^2 والتي تمثل حوالي 2.6 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 8.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 40.7 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 9.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 45.2 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

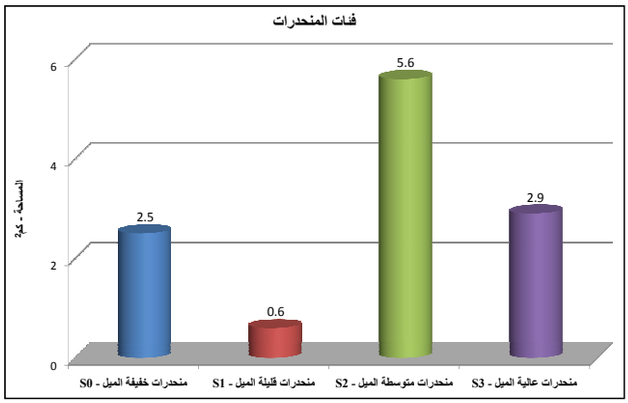

شكل 56: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة نابلس

فئات اتجاه الميل

في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 21.7 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 22.3 %.

جدول 66: اتجاهات الميل للأراضي غير المستغلة داخل الأراضي الزراعية في محافظة نابلس

فئة اتجاه الميل (درجة)	الوصف	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
0	مسطح	2.5	11.4
0 - 22.5 و 337.5 - 360	شمال	1.8	8.3
22.5 - 67.5	شمال شرق	3	13.8
67.5 - 112.5	شرق	0.5	6.3
112.5 - 157.5	جنوب شرق	1	4.5
157.5 - 202.5	جنوب	3.3	15.4
202.5 - 247.5	جنوب غرب	2.7	12.5
247.5 - 292.5	غرب	3	14
292.5 - 337.5	شمال غرب	2.7	12.5
المجموع		**21.6**	**100**

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

من المنطقي وجود (90 %) من المنطقة فيها نسبة عالية من الصخور (<20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة نابلس عن استغلال أرضه زراعياً.

جدول 67: فئات انتشار الصخور

فئة انتشار الصخور (%)	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
10	1.9	8.6
20	2.8	12.9
30	8.7	40.5
40	8.2	38
المجموع	**21.6**	**100**

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 4.3 كم^2 حيث تشكل 19.8 % من مساحة المنطقة. وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 3.9 كم^2 حيث تشكل 18.1 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 13.4 كم^2 حيث تشكل 62.1 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

إن غالبية المنطقة تصنف مناطق شبه رطبة حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (62.1 %). بينما تشكل المنطقة الجافة حوالي 38 %. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة، ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 62.1 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة.

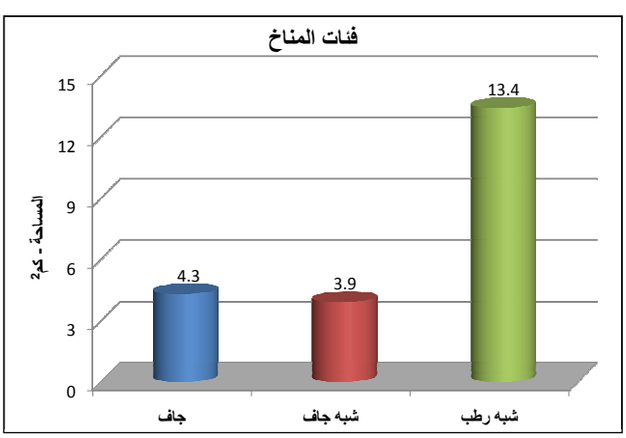

شكل 57: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة داخل المناطق الزراعية في محافظة نابلس

5-7-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة نابلس 5.5[165]، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في محافظة نابلس بلغ 7.9 فرداً. إن هذا العدد المرتفع للأفراد يعتبر مرغوباً ومقبولاً من الناحية الثقافية في المجتمع الزراعي حيث أن ازدياد عدد الأبناء في الأسرة في المجتمعات الزراعية يعني ازدياد الأيدي العاملة والذي يولد بدوره مردود اقتصادي وامن غذائي أفضل . وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 4.9 فرداً غير المزارع الرئيسي وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة نابلس، يعمل في الزراعة ما نسبته 62 % من العائلة النموذجية ضمن العينة المدروسة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع زراعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة نابلس يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم حيث يظهر جدول (1) أن 71.9 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و25 % من العينة بين المزارعين متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي.

جدول 68: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة نابلس

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	10	3.2
تعليم ابتدائي	64	20.3
تعليم ثانوي	79	25.0
توجيهي	84	26.6
دبلوم	28	8.9
بكالوريوس فما فوق	51	16.1
المجموع	**316**	**100**

وبالتركيز على الخبرة والمعرفة في الزراعة، فقد اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، فقد وجد أن معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 23.2 سنة، حيث أن 88 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لم يتلقوا أي تدريب فني . وهذه المعرفة الضحلة التي تشمل ما يقرب نصف المزارعين، كما سيتضح في وقت لاحق، كانت عائقاً لنجاح الزراعة ومع ذلك فالجزء المتبقي من العينة تعلموا كيفية الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة ودراسة الزراعة في الجامعات، حيث بلغت نسبة الأشخاص

165. PCBS, On the Eve of International Population Day 11.2009/7/ 2009.

المتعلمين والمهنيين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعملون في الحقل الزراعي 1.6 % فقط من العينة. وعلاوة على ذلك، فقد وجد أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 6.8 % من عينة الدراسة، وبالتالي يظهر التحليل إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة نابلس على الأساليب غير العلمية المعتمدة أساساً على تمرير القصص والطقوس والخبرة عبر الأجيال، وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [166]، فإن الإنتاج الزراعي في محافظة نابلس يقوم بشكل أساسي على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والتي تولد 93.2 % و6.8 % من إجمالي الإنتاج على التوالي. وبعكس المحافظات الأخرى فان الأنشطة الزراعية في المناطق التي تقع داخل محافظة نابلس تخرج عن إطار المشاريع العائلية. إذ أن 26.6 % فقط من العينة يقتصر العمل الزراعي فيها على أفراد الأسرة وما تبقى من 73.4% من المزارعين تتجاوز أفراد الأسرة لتوظيف العمالة الموسمية أو الدائمة؛ وبالرغم من كون أغلبية المزارع في محافظة نابلس مشاريع غير عائلية إلا أنها لا توفر فرص عمل للمحليين حيث وجد أن معدل التوظيف لهؤلاء المزارعين هو 1.6 فرداً وهذه الوقائع تكشف أن الإنتاج الزراعي في هذه المحافظة ذا طبيعة صغيرة النطاق.

كانت الأسر في عينة الدراسة في محافظة نابلس مرؤوسة بالرجال وبنسبة 99 %. ونظراً إلى كون المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة مجتمع أبوي، فقد اظهر التحليل أن الرجال يديرون المزارع من خلال اتخاذ القرارات ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي. وبما أن الكثير من المزارعين لا يعتبرون الأعمال الزراعية ضمان لمستوى معيشي لائق، غالباً ما يكون لهم أعمالاً أخرى ووظائف غير الزراعة فيغادرون بيوتهم صباحاً تاركين ورائهم الحقل لتعتني به الإناث، حيث وجد أن النساء يمثلن 87.1 % من العمالة داخل أفراد الأسرة . وعلاوة على ذلك، فان أفراد الأسرة الذين يساهمون في العمل الزراعي هم الأطفال أو الأحفاد دون 18 عام وهذا يؤكد أن النساء الصغيرات يشكلون الدعامة الأساسية والإنتاج الزراعي الأعلى في هذه المحافظة.

كما أظهر التحليل أن 46.8 % من المزارعين الأساسين تجاوزت أعمارهم 50 عاماً، وبهذا يمكن الاستنتاج أن مزارعي محافظة نابلس الأساسيين هم من كبار السن بينما يفضل الشباب أنواعا أخرى من المهن إن توفرت. فكما سيتضح لاحقاً تعتبر الزراعة وظيفة ثانوية بالنسبة لـ76.3 % من المزارعين الذين هم من كبار السن ويحاولون استثمار وقتهم في شيء مفيد.

النشاطات الاقتصادية الشائعة ومستوى المعيشة

يشارك في الأعمال الزراعية 97.8 % من مالكي الأراضي الذين شملتهم الدراسة، وبالتالي فإن النشاط الزراعي يساهم بشكل واسع في ايجاد دخل للعائلات ومالكي الأراضي في المناطق المستهدفة. وكما هو شائع في المحافظات الأخرى، يعمل رب الأسرة عادةً في أكثر من وظيفة واحدة لتحقيق مستوى معيشة أفضل. والمهن الأخرى المشتركة بين سكان المناطق المستهدفة كانت الوظائف والعمالة ويمثلون 20 % من العينة و14 % من المتبقين يعملون كحرفيين.

21.5 % من الأسر في محافظة نابلس والمالكة لأراضي قابلة للاستصلاح الميكانيكي يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسية في حين أن الأغلبية (76.3 % من العينة) اعتبروها ثانوية، ومن هنا لا تعد الزراعة مصدراً رئيساً لدخل الأسر في هذه المناطق، حيث أن الجزء الأكبر من السكان أي 76.3 % يحصل على دخله من أنواع مختلفة من الأعمال المتاحة في المدينة أو القرى الأخرى أو في إسرائيل.

و كما يظهر جدول (69)، فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 502 شيقلاً، وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 685 شيقل. بالاعتماد على حجم العائلة في الدراسة ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في شمال الضفة الغربية [167] فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر، وتمثل هذه الأسر ما نسبته 22.3 % من عينة الدراسة.

جدول 69: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	21.5	685
مزارع كوظيفة ثانوية	76.3	452
المزارعون من العينة	97.8	502

وبشكل عام كان الإنفاق الشهري لمعظم الأسر المدروسة أعلى من دخلها الشهري مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخار السابق والتحويلات التي تصلها، والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية، وقد

166. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

167. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

تمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق، أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة كأعلى مصاريف في سلم النفقات على التوالي.

المحاصيل وتنوعها

كانت أشجار الفواكه البعلية والمحاصيل الحقلية هي المزروعات الأساسية في المناطق التي استهدفتها الدراسة. وتظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة نابلس على أشجار الفواكه البعلية، فكما يظهر الجدول (70) أن المزارعين يملكون أشجاراً بعلية بنسبة 98 % والتي لها دور رئيسي في الاقتصاد وسلة الإنتاج. كما أن المحاصيل الحقلية تبدو منافسة بين الأنواع الأخرى من المحاصيل إذ تزرع بنسبة 51 %. أما الأشجار المروية فهي الأقل زراعة لاعتمادها الكبير على المياه التي تعتبر نادرة في هذه المحافظة وبالإضافة إلى حقيقة أنها تدر القليل من الدخل مرة في السنة، مما يجعل زراعتها أقل ربحية من غيرها من أنواع المحاصيل.

جدول 70: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	300	98.0
المحاصيل الحقلية	156	51.0
الخضراوات المروية	9	2.9
خضار مروية	7	2.3
أشجار مروية	3	1.0

والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة نابلس هي أشجار الزيتون والتين والليمون، أما الخضار المنتجة أساسا فهي الخيار والبندورة والكوسا، كما أن القمح والبطاطا[168] هي أهم المحاصيل الحقلية المنتجة.

الثروة الحيوانية

أظهرت الدراسة أن ما نسبته 7.1 % من مجموع سكان العينة يربون الحيوانات والذي يعكس قلة الاعتماد عليها في محافظة نابلس حيث أن معظم العينة يربون الماشية كمهمة ثانوية. وبشكل عام، لم يتغير العدد الإجمالي للأغنام والماشية في محافظة نابلس كثيرا، في حين أن أعداد خلايا النحل قد بدأت في الازدياد منذ عام 2004 كما أن أعداد الماعز قد بدأت في الانخفاض منذ عام 2006.

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

بصورة عامة، تعتبر محافظة نابلس الخامسة بين محافظات الضفة الغربية من حيث امتلاك المعدات والآلات الزراعية، حيث أن 7.6 % من المعدات الزراعية مملوكة من قبل العائلات في هذه المحافظة، وهذه المعدات تتكون أساسا من جرار بأربعة عجلات والمقطورات والمحاريث.

جدول 71: مصادر البذور المستخدمة في محافظة نابلس

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	275	87.0
إنتاج ذاتي	87	27.5
منتجين إسرائيليين	2	0.6
مؤسسات زراعية	2	0.6

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة نابلس المصدر الرئيسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 87 %من المزارعين يعتمدون عليها ومع ذلك فهناك نسبة عالية من المزارعين ينتجون بذورهم بأنفسهم ويشكلون 27 % من العينة التي شملتها الدراسة. وهذا المصدر من البذور تطور نتيجة وجود النباتات غير الصحية التي يشترونها أو يتلقونها كمساعدات أو لارتفاع أسعارها أو للحفاظ على أنواع معينة من المحاصيل المحلية ذات الجودة العالية.

المياه

أظهرت الدراسة أن 12.3 % من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها. وعلاوة على ذلك، فان 73.4 % من المزارعين في هذه المناطق اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جدا في الأنظمة الزراعية التي تعوق المشاريع الزراعية.

إن قلة المياه وندرتها وجهت المزارعين في محافظة نابلس نحو المحاصيل البعلية. حيث أن 80 % من العينة المدروسة لا يستخدمون المياه إطلاقاً، والذي تبين من خلال زراعة المحاصيل البعلية فقط. ومع ذلك، فقد أوضح بقية المزارعين أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة للري تأتي من الآبار. وكما هو موضح في الجدول رقم (72)، فقد أظهرت الدراسة أن القليل

جدول 72: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار	37	12.0
مياه الينابيع	8	2.6
شراء خزانات المياه	7	2.3
شبكات المياه العامة	1	0.3
آبار ارتوازية	1	0.3

168. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 20062007/.

من المزارعين يعتمدون على هذا المصدر أي ما نسبته 12 % ومع ذلك فأن المزارعين يعتمدون على أكثر من مصدر للمياه إما كمصدر بديل أو مكمل.

أسباب الاستخدام القليل للأرض

إن معظم الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة تستخدم حالياً في الزراعة. فهناك 54.7 % من الأسر تستغل أراضيها في الزراعة. أما ما نسبته 43 % فلا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان.

فقد وجد أن 76.8 % من الأراضي التي تملكها العينة المدروسة في المحافظة غير مستخدمة بشكل كامل؛ ويمكن تلخيص الأسباب بالترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 73: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
حاجة الأرض للاستصلاح	295	93.4
نقص المياه	232	73.4
نقص التمويل	228	72.2
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	108	34.2
عدم توفر طرق إلى الأرض	90	28.5
منع الدخول إليها من قبل الجيش	57	18.0
قربها من مستوطنات	32	10.1
عدم توفر الوقت لزراعتها	8	2.5
مملوكة للاستثمار فقط	7	2.2
عدم توفر سوق	7	2.2
الجفاف	3	0.9
مملوكة لأسباب البناء فقط	3	0.9
المنافسة من قبل المنتجات الإسرائيلية	3	0.9
انخفاض ربحية الزراعة	2	0.6
صغر حجم الأرض وبالتالي عدم جدوى زراعتها	1	0.3
عدم معرفة كيفية الزراعة	1	0.3
لا توجد نية لزراعتها	1	0.3

وكما يتضح من النتائج، فان السبب الرئيس لعدم استخدام الأراضي السليم من معظم الأسر هو مزيج من عدم وجود وضع فيزيائي ملائم للأرض ونقص رأس المال اللازم للشروع في عملية الاستصلاح. فالإعداد الصحيح للأراضي مثل بناء جدران استنادية وطرق وتسوية الأرض يعد مكلفا للغاية بالنسبة لدخل الأسر الشهري القليل في المناطق المستهدفة والذي يمثل ما نسبته 1.6% من دخلها. كما أن نقص المياه يعتبر العائق الثاني لبدء المبادرة الزراعية واستصلاح الأراضي.

إن عدم وجود طرق تسهل على المزارعين الوصول إلى أراضيهم كانت عقبة مهيمنة على الاستصلاح، إضافة إلى عدد الطرق القليلة المتاحة. وأشار المزارعون في عينة الدراسة أنهم يواجهون مشكلة خطيرة ناجمة أساساً عن وجود المستوطنات المحيطة بأراضيهم. وقد أجبرت القيود المفروضة على التنقل التي تفرضها القوات الإسرائيلية لتأمين المستوطنات القرويين إلى استخدام طرق طويلة وغير آمنة، وأدت إلى منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم أو عدم تشجيع الإنتاج الزراعي الذي يحتاج إلى زيارات مستمرة وطرق تنقل خالية من المتاعب.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

من ناحية أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة في الزراعة، حيث أن 99 % من العينة لديهم خطط لزراعة الأراضي المتوفرة كاستثمار مستقبلي. وأبدى 80.3 % من العينة رغبة قوية للاستثمار في زراعة الأراضي غير المستغلة في حين أن 83.5 % اعتبروها أولوية ملحة.

و من ناحية أخرى لم تكن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح مرتفعة، فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 14.4 % من ميزانية الاستصلاح، وبشكل أوضح، فقد أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 252 شيقل للدونم الواحد لاستصلاح أراضيهم، لهذا فان نقص رأس المال اللازم للشروع في عملية الاستصلاح كان احد العوائق الرئيسية.

الأولويات كما يراها المزارعون

لقد كان الاحتياج المشترك في محافظة نابلس بالنسبة ل 97.7 % من العينة هو توفير لوازم كالبذور والأسمدة السليمة. ويظهر جدول (74) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. حيث طالبوا بها لحاجتهم إلى نباتات صحية سليمة. بالإضافة إلى بعض النصائح حول اختيار أنواع المحاصيل الصحيحة للزراعة تبعاً لإختلاف الفصول وطبيعة الأرض.

جدول 74: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	291	97.7
جدران و فواصل	289	97.0
مصدر مياه	289	97.0
آليات ثقيلة	285	95.6
عمالة	85	28.5
دعم مالي	28	9.4
تربة خصبة	12	4.0
آليات حصاد	5	1.7

بشكل عام. اتفق ملاك الأراضي على أن تحضير الأرض فيزيائياً (التعمير) هو ثاني أهم الحاجات في الاستصلاح. وذلك من خلال توفير الآلات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران الاستنادية لضمان الظروف المادية المناسبة لاستيعاب الأنشطة الزراعية.

وعلاوة على ذلك. فان الحاجة إلى توفير موارد المياه المستدامة والعمالة كانت على قائمة الأولويات. فبالرغم من أن متوسط عدد أفراد الأسرة يعتبر مرتفعاً نسبياً. كانت مشاركة أفراد الأسرة في الزراعة غير كافية. نظراً لأن معظم الأشجار المثمرة المزروعة في محافظة نابلس هي الزيتون والعنب بشكل رئيس والتي تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد لزراعتها. كما أن 65.1 % من المزارعين يعانون من ندرة المياه. فقد أصبحت الحاجة إلى مصادر جديدة للمياه حاجة مشتركة للتغلب على الجفاف والسماح لفرص زراعية جديدة.

النتائج والتحليل - محافظة قلقيلية

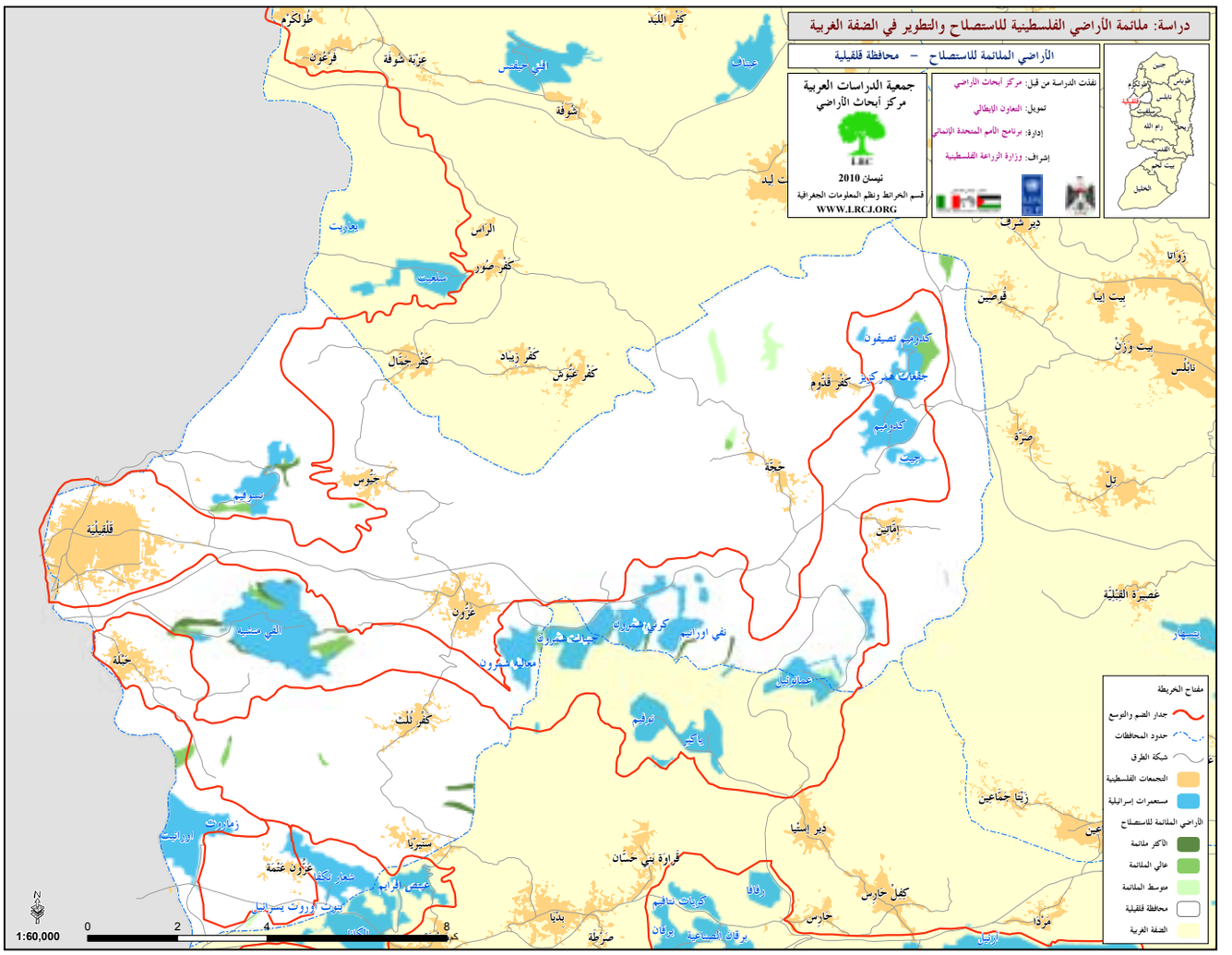
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة قلقيلية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة قلقيلية
الضفة الغربية
1:60,000
0
2
4
8
كم

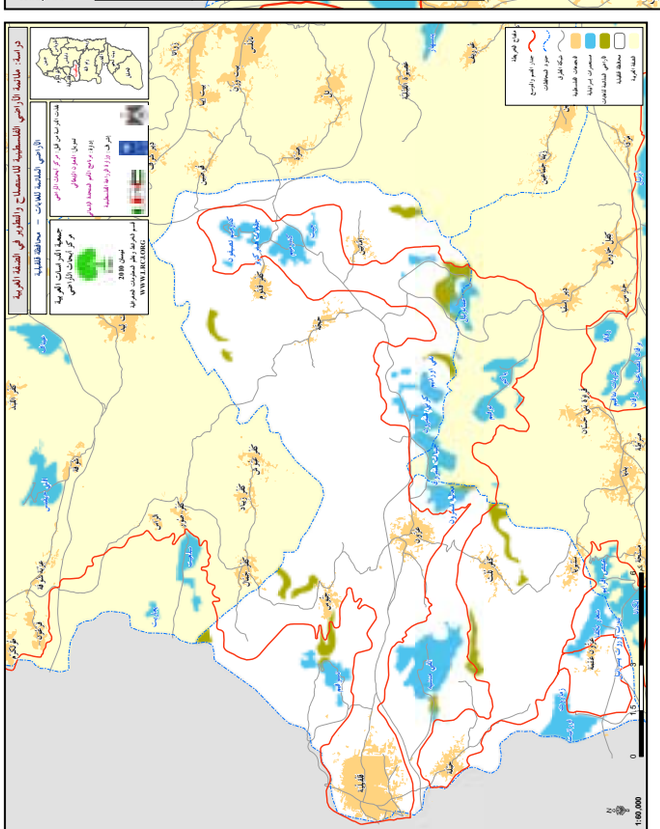

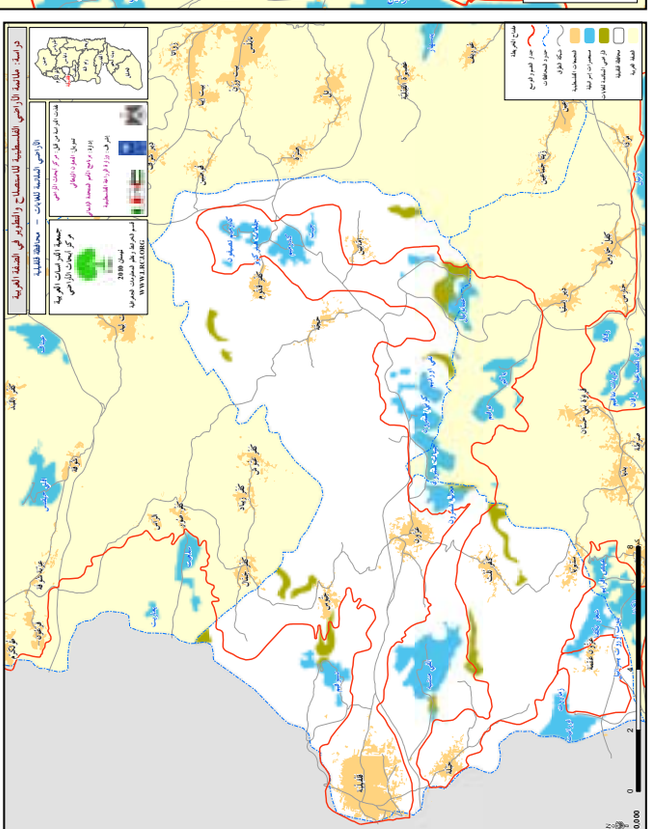

8-2-3 محافظة قلقيلية

1-8-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة قلقيلية

تقع محافظة قلقيلية في شمال غرب الضفة الغربية بمساحة قدرها 174 كم^2 (2.9 % من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وتشمل هذه المساحة 8.5 كم^2 كمناطق سكنية. ومساحة محافظة قلقيلية هي الأصغر بين محافظات الضفة الغربية وتقع ملاصقة للخط الأخضر. أن قرب المحافظة من الحدود أدى إلى تضررها بشكل كبير من النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية من مصادرة للثروات والأراضي وبناء المستعمرات والطرق الالتفافية وإقامة المعسكرات العسكرية وبناء جدار الفصل والتوسع وغيرها الكثير. ويحد محافظة قلقيلية الخط الأخضر من الغرب ورام الله و سلفيت من الجنوب وطولكرم من الشمال ونابلس وطولكرم من الشرق.

وبحسب اتفاقيات أوسلو الموقعة بين « إسرائيل» و « منظمة التحرير الفلسطينية»، فإن 3.619 كم^2 تصنف مناطق «أ» و 44.073 كم^2 تصنف مناطق «ب» والباقي تصنف مناطق «ج». إن معظم الفلسطينيين الذين يقطنون الضفة الغربية يعيشون في مناطق مصنفة «أ» و « ب» (90 %) ولكن امتداد السكان الزراعي موجود في المناطق المصنفة «ج» والتي يتحكم الإسرائيليون بها بشكل كامل.

المؤشرات السكانية

بحسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، بلغ عدد سكان محافظة قلقيلية 91217 مواطن من ضمنهم 46,764 ذكور (51.2 %) و 44,453 (48.8 %) اناث[169]. وهناك 34 تجمع سكني في المحافظة مقسمة إلى 3 تجمعات حضرية والباقي ريفية وتحتوي هذه التجمعات على 16,483 أسرة بمعدل 5.5 شخص لكل أسرة. إن الكثافة السكانية في المحافظة تبلغ 524 شخص لكل كم^2 .

وبلغ عدد الإعاقات بمختلف أنواعها 5,918 اعاقة (6.4 % من مجموع السكان) والتي تتضمن العمى (3,480) والصمم (1,475) والإعاقات الجسدية (2,301) والإدراك (735) ومشاكل في الاتصال (7,059). وبلغ عدد الأطفال (اكبر من خمس سنوات) المسجلين في المدارس 49,871 طفل (54.6 % من مجموع السكان) وبلغت نسبة الأمية 5.9 %.

169. PCBS, 2007

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تشتهر محافظة قلقيلية بخصوبة أراضيها. والنشاط الزراعي في المحافظة الذي يتمثل بزراعة الحمضيات وتنمية الاشتال، يعد مكون رئيسي في اقتصاد المحافظة. و تلتزم غرفة تجارة قلقيلية بشكل كبير بتطوير النشاط الزراعي بخلاف نظيراتها من المحافظات الفلسطينية بحيث يحظى الأعضاء من المنتجين في القطاع الزراعي بميزات كبيرة.

بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في عام 2007 (45.2 %) وبلغت نسبة البطالة 14.1 % وهي نسبة متوسطة مقارنة بباقي محافظات الضفة الغربية [170]. إن اكبر القطاعات التي تستوعب العمال هي الانشاءات (21.2 %) والصناعة (15.3 %) والتجارة (15.2 %) والإدارة العامة والأمن (11.1 %) والزراعة (10.1 %) والتعليم (9.3 %).

وقبل بناء جدار الفصل حول المحافظة كان القطاع الزراعي يشكل ما نسبته 22 % من اقتصاد المحافظة، ومعظم الإنتاج الزراعي كان يصدر للأسواق المحلية والدولية. وبعد بناء الجدار، زاد اعتماد السكان على الزراعة كمصدر للدخل خصوصاً بعد فقدان 8,000 من سكان مدينة قلقيلية بالإضافة إلى حوالي 15,000 من باقي أجزاء المحافظة أعمالهم داخل الخط الأخضر بسبب الجدار والاغلاقات. إضافة إلى ما تقدم، فأن 4,000 – 5,000 رب أسرة اضطر للانتقال للعمل خارج المحافظة لتوفير لقمة العيش كما حاول 3,000 شخص إيجاد عمل خارج البلاد. وأدى بناء جدار الفصل والتوسع الإسرائيلي الى عزل الكثير من المدن والقرى (15 في محافظة قلقيلية وحدها) عن باقي المدن والقرى الفلسطينية، بحيث أصبح الدخول والخروج من والى هذه التجمعات السكنية مرهون بمزاج الاحتلال الإسرائيلي.

البنية التحتية

بحسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإن 7,851 منزل في قلقيلية موصول بشكل مباشر بشبكات المياه والكهرباء وقنوات الصرف الصحي وهو ما يمثل 49 % من مجموع المساكن في المحافظة [171]. ولا يوجد أي جامعة في المحافظة سوى فروع لجامعة القدس المفتوحة وهناك مستشفى حكومي واحد بالإضافة إلى عدد من العيادات الخاصة.

170. نفس المرجع السابق.

171. نفس المرجع السابق.

المؤشرات البيئية

إن النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية المستمرة والمتمثلة ببناء المستعمرات وجدار الفصل العنصري الحق أضراراً كبيرة في بيئة المحافظة بسبب تأثيرات سلبية كثيرة. وتشمل مثل هذه التأثيرات السلبية التخلص العشوائي من المياه العادمة ووسائل التخلص غير السليمة من النفايات الصلبة (بطمرها مثلاً). والاهم من ذلك، عزل مصادر المياه الطبيعية حيث سيتم عزل 18 نبع مياه طبيعي خلف الجدار، حيث توفر هذه الآبار 1.9 مليون م^3 سنوياً.

الظروف السياسية

بعد احتلال المحافظة عام 1967، كثفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من جهودها لبناء اكبر قدر ممكن من المستعمرات على أراضي المحافظة. وحتى الآن، تم بناء 22 مستعمرة تغطي مساحة قدرها 11.8 كم^2 (6.7 %) من إجمالي مساحة المحافظة) [172]. يسكن هذه المستعمرات 29274 مستعمر. إضافة إلى ذلك فقد قام جيش الاحتلال باقامة قاعدة عسكرية على مساحة 0.273 كم^2.

وتعد قلقيلية أولى ضحايا جدار الفصل – وليس الأخيرة – ومن المتوقع أن تعاني أكثر من غيرها من أضرار هذا الجدار العنصري. حيث أن مدينة قلقيلية التي يسكنها 44709 نسمة، تعد مركز المحافظة الوحيد في الضفة المحاط بشكل كامل بالجدار ولا يتوفر للمواطنين سوى بوابة واحدة يمرون بها في أوقات محددة فقط حسب رغبة جيش الاحتلال. إضافة إلى ما تقدم، فان محافظة قلقيلية معزولة بشكل شبه كامل عن باقي أجزاء الضفة الغربية، حيث أن الحركة على الطرق الالتفافية مقيدة باثنين واربعين حاجز إسرائيلي منتشرة في المنطقة، إذ أن الدخول لبعض التجمعات السكنية في المحافظة منوط بالحصول على تصريح مرور من سلطات الاحتلال [173].

ويمتد الجدار في المحافظة بطول 97.9 كم ليعزل 63.9 كم^2 من الأراضي الفلسطينية خلفه [174]. من ناحية أخرى، فان الجدار خطط بطريقة ليشمل الـ 22 مستعمرة الإسرائيلية في المحافظة. إن بناء الجدار يعيد رسم حدود المحافظة ويغير التوازن السكاني بعد عزل 36.6 % من أراضي المحافظة خلف الجدار. وسيضع بناء الجدار حقائق ديموغرافية جديدة ستؤدي بالفلسطينيين إلى الهجرة من أراضيهم بحثاً عن لقمة العيش عوضاً عن العيش داخل سجن.

172. قاعدة بيانات مؤسسة أريج.

173. نفس المرجع السابق.

174. نفس المرجع السابق.

3-2-8-2 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة قلقيلية

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة قلقيلية والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 2.7 كم^2، حيث تشكل 1.6 % من مساحة محافظة قلقيلية. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة قلقيلية كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة قلقيلية هي: المنحدرات، سفوح الجبل، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة قلقيلية. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 32- %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 1.7 كم^2 بما يشكل حوالي 62.9 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 1 % من مساحة محافظة قلقيلية، و هذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 0.6 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 20.8 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 0.5 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفح الجبل: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 0.4 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 16.3 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 0.5 % من مساحة محافظة قلقيلية. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد، كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

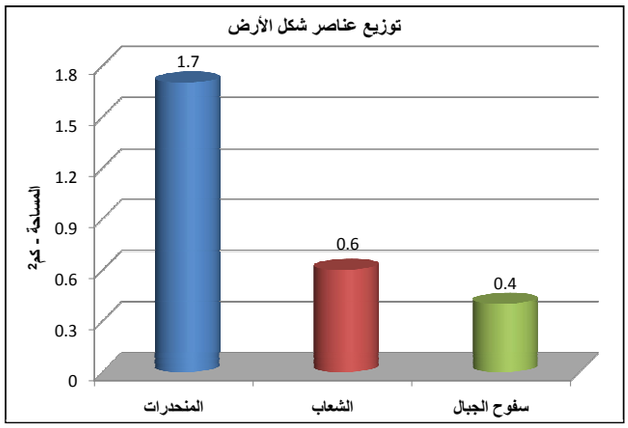

شكل 58: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة قلقيلية

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %). أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح. ويمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 0.4 كم^2 والتي تمثل حوالي 16.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 0.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 4.4 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 1.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 41.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 1 كم^2 والتي تمثل حوالي 38 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

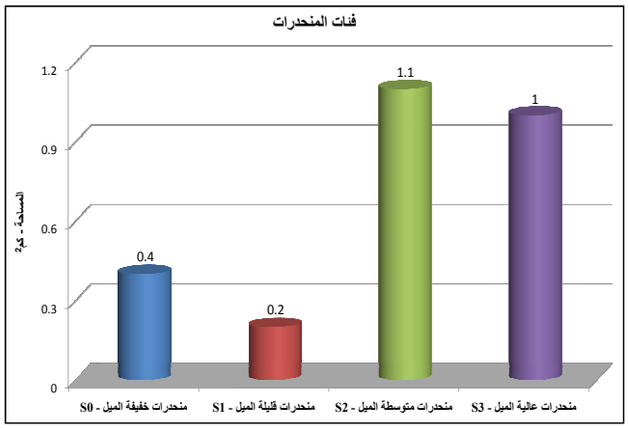

شكل 59: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة قلقيلية

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (16.3 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين. تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 24.8 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 32.4 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (91 %) فيها نسبة عالية من الصخور (<20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة قلقيلية عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 11.4 كم^2 حيث تشكل 26.2 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 17.9 كم^2 حيث تشكل 41.2 % من هذه الأراضي. ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 14.2 كم^2 حيث تشكل 32.6 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (50 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة.

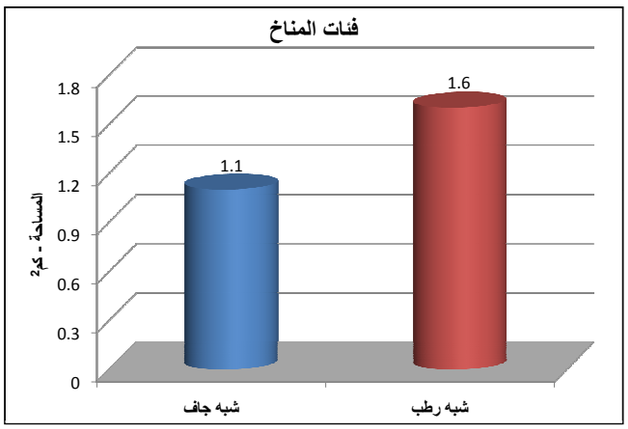

شكل 60: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة قلقيلية

3-8-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الاولية المذكورة اعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الاربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة قلقيلية.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 75: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة قلقيلية

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	0.7	25.4
عالي الملائمة	1.4	51.2
متوسط الملائمة	0.6	23.4
المجموع	**25.1**	**100**

يظهر الجدول أن الأراضي الأكثر ملائمة للاستصلاح تحتل نسبة ليست صغيرة مقارنة بالفئات الأخرى حيث تشكل ما نسبته 25.4 % من المساحة الكلية. والاراضي متوسطة الملائمة تحتل النسبة الاقل (23 %).

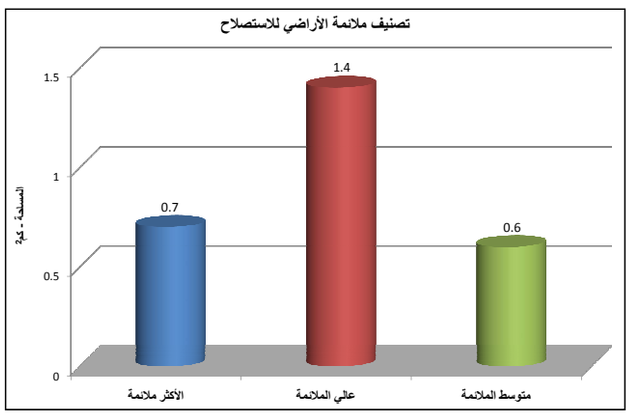

شكل 61: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة قلقيلية

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة قلقيلية على إنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 16.3 كم^2 . وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها

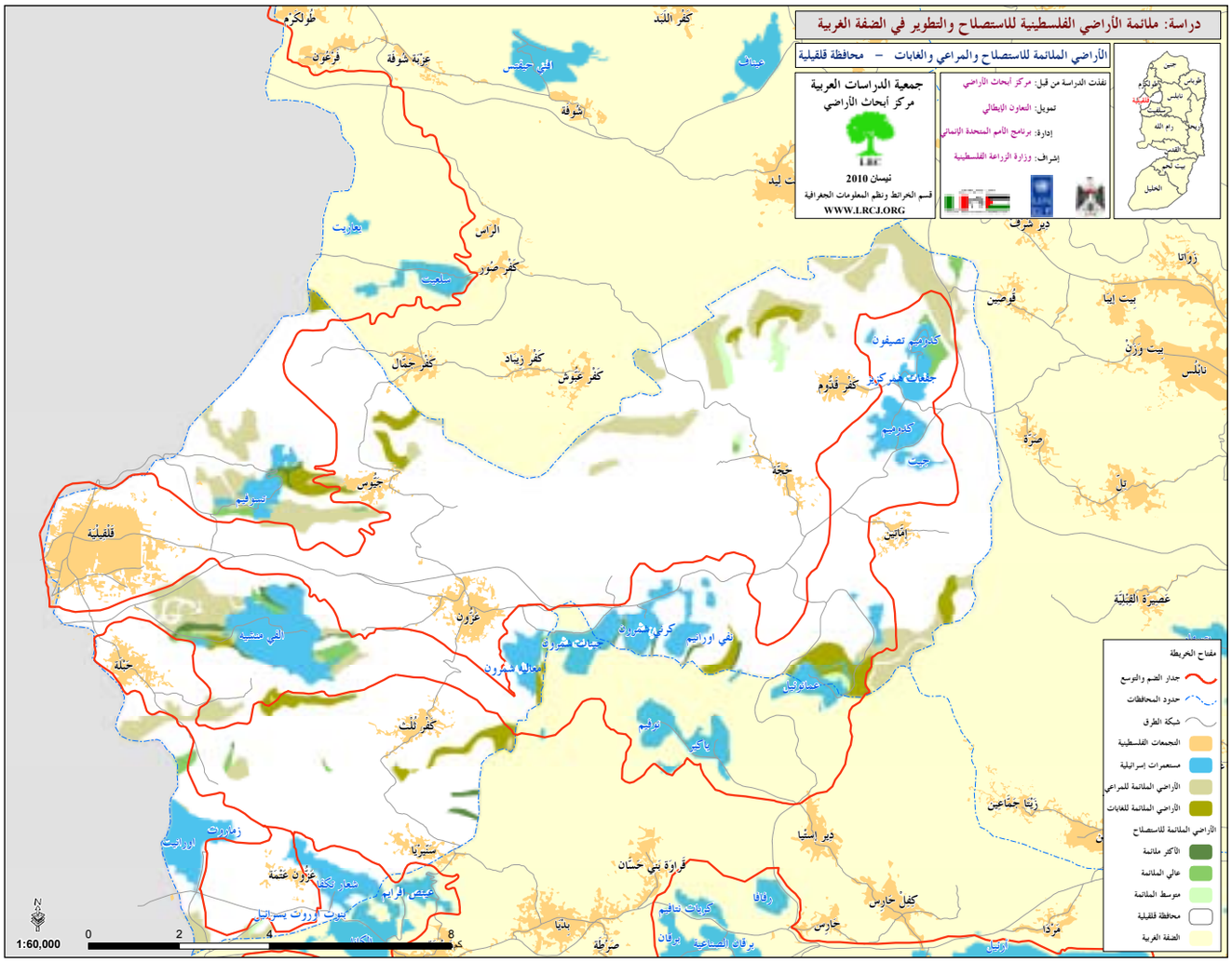

شكل 62: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة قلقيلية

أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 4.2 كم^2.

وتشكل هذه المساحة حوالي 2.4 % من مساحة محافظة قلقيلية. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. وتبلغ نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 76: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة قلقيلية

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	4.2	25.8
المراعي	12.1	74.2
المجموع	**16.3**	**100**

وتشير النتائج إلى أن غالبية الاراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة قلقيلية وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (74.2 %). وهذه الخلاصة تشير الى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

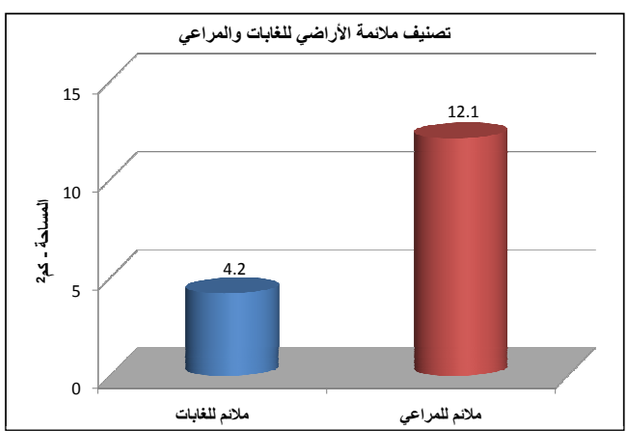

شكل 63: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة قلقيلية

4-8-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة قلقيلية 5.5 [175] فرداً، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في محافظة قلقيلية بلغ 8.1 فرداً. إن هذا العدد المرتفع للأفراد يعتبر مرغوباً من الناحية الثقافية، إذ أن زيادة عدد الأبناء في الأسرة في المجتمعات الزراعية يعني زيادة الأيدي العاملة والذي يؤدي إلى استقرار الوضع الاقتصادي والأمن الغذائي. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في مجال الزراعة 2.1 فرداً غير المزارع الرئيسي، وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة قلقيلية، يعمل في الزراعة ما نسبته 25.9 % من العائلة النموذجية والذي يعكس حقيقة أن المناطق التي خضعت لها الدراسة هي مجتمعات زراعية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة قلقيلية يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم. ويظهر جدول (77) أن 70 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة في حين أن 22 % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي، وهذا المستوى من التعليم قد يكون تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو تبني تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

جدول 77: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة قلقيلية

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	4	8
تعليم ابتدائي	9	18
تعليم ثانوي	11	22
توجيهي	15	30
دبلوم	5	10
بكالوريوس فما فوق	6	12
المجموع	**50**	**100.0**

وبالتركيز على الخبرة والمعرفة في الزراعة، اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، حيث كان معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 21.2 سنة . ألا أن 80 % من المزارعين في هذه المناطق يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يتلقوا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو دراسة جامعية في مجال الزراعة، كما لم يتلقوا أي تدريب فني، وهذه المعرفة الضحلة التي تشمل ما يقرب نصف المزارعين، كما سيتضح وقت لاحق، كانت عائقاً لزراعة ناجحة. ومع ذلك، فالجزء المتبقي من العينة تعلموا كيفية الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى أولية للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة. حيث أن 2 % من المزارعين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي وهذا يظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة قلقيلية على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات كما أوضح المشاركون في الدراسة. وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة[176] ، فإن الإنتاج الزراعي في محافظة قلقيلية يصنف في غالبيته تحت اطار مشاريع متناهية الصغر والتي تنتج نحو 98% و صغير الحجم والتي تنتج 2 % من إجمالي الإنتاج الزراعي في المحافظة. كما وأثبتت الدراسة أن معظم النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة تندرج تحت إطار المشاريع العائلية، فقد تبين أن 84% من المشاريع الزراعية في العينة استخدمت العمالة العائلية، وفقط 4 % لا تستعين بأي عمالة، و2% فقط تتجاوز أفراد الأسرة لتوظيف العمالة الموسمية حيث أن معدل التوظيف لهؤلاء المزارعين هو فرداً واحداً وهذه الوقائع تكشف أن الإنتاج الزراعي في هذه المحافظة ذو طبيعة صغيرة النطاق ويعتمد بشكل رئيسي على افرد العائلة الذين يعملون لحسابهم الخاص.

تلقى ادارة المزارع عادة على عاتق الرجال، حيث أن 94 % من الأسر في العينة المدروسة مرؤوسة بالرجال ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي. وبما أن الكثير من المزارعين لا يعتبرون الأعمال الزراعية ضمان لمستوى معيشي لائق، غالباً ما يغادر الرجال القادرين على العمل للقيام بأعمال أخرى ووظائف غير الزراعة تاركين ورائهم الحقل لتعتني به الإناث -غالباً من الأطفال حيث أن ما نسبته 49.7 % من عمالة الأطفال في الضفة الغربية يعملون بالزراعة [177]. وأظهرت الدراسة أن النساء يمثلن 78.8 % من العمالة دخل أفراد الأسرة مما يعكس مجدداً الدور الحاسم للمرأة في عملية الإنتاج الزراعي.

كما أظهرت النتائج أن 36% من المزارعين الأساسين هم فوق 51 عاماً. وبهذا يمكن الاستنتاج أن مزارعي محافظة قلقيلية يختلفون من حيث الفئات العمرية عن المحافظات الأخرى، حيث أن غالبية المزارعين في المناطق المستهدفة هم في ريعان الشباب وهذا يعكس انجذاب الشباب إلى الزراعة. ومن خلال تحليل الدوافع وراء العمل في الزراعة وجد أن تحقيق الأرباح كان

175. PCBS, Main Indicators By locality type.2009.

176. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

177. 3. PCBS, On the Occasion of «Palestinian Children›s Day», PCBS, Editor. 2009: Ramallah.

العامل الرئيسي، حيث ان 76 % من العينة يعتمدون على الزراعة كمصدر منافس للدخل، وبجانب الأرباح، كانت العديد من الأسر تسعى إلى تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية التي تنتجه.

النشاطات الاقتصادية المعتادة ومستوى المعيشة

اعتبرت العينة المدروسة الزراعة أساساً لا يمكن الاستغناء عنه من أسس مصادر دخل العائلة في المناطق التي تحتوي بكثافة على اراضي بور، حيث أن الدراسة استهدفت أصحاب الأراضي الصالحة للاستصلاح والمزارعين الذين يعملون في هذه الأراضي. وتبين أن 94 % من عينة الدراسة في المناطق المستهدفة منخرطين في الأعمال الزراعية. أما ثاني المهن الأكثر شيوعا في أوساط ملاك الأرض والمزارعين في عينة الدراسة هي العمل في تربية المواشي وتمثل 56 % . يتبعهم ذوي الياقات البيضاء «الموظفون» وذوي الياقات الزرقاء «العمال» وبنسبة 18 % و16 % على التوالي.

ومع ذلك لم تظهر الأسر الرغبة في العمل الزراعي، إذ أن ما نسبته 68 % من الأسر تعتبر الأنشطة الاقتصادية الأخرى والأعمال التجارية وأنواع مختلفة من فرص العمل خياراً أفضل.

جدول 78: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	38	1,563
مزارع كوظيفة ثانوية	56	717
المزارعون من العينة	94	1,060

وبالرغم من المشاركة العالية في الزراعة في محافظة قلقيلية، فإن الكثير من المزارعين يعتبرون الأعمال الزراعية مصدراً ثانوياً وليس مصدراً أساسياً للدخل فقد اظهر التحليل أن 38 % من العينة يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسة، في حين أن 56 % من العينة اعتبروها ثانوية. ويظهر جدول (2) أن معدل الدخل المتأتي من الزراعة هو 1060 شيقل وهذا المبلغ يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 1563 شيقل. وعلى ذلك وبالنسبة لحجم العائلة في العينة المدروسة ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [178] فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر وتمثل هذه الأسر ما نسبته 28 % من العينة المدروسة. إن الإنفاق الشهري لهذه الاسر يزيد عن دخلها الشهري، مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخار السابق والتحويلات التي تصلها، والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية. وقد تمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق. أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة في سلم النفقات على التوالي [179].

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة قلقيلية على أشجار الفواكه البعلية. فكما يظهر في الجدول (79) ، فإن 76 % من المزارعين يملكون أشجاراً بعلية والتي لها دور رئيسي في اقتصادهم والمصدر الأساسي في سلتهم الغذائية. وكانت المحاصيل الحقلية ثاني أكثر المحاصيل المزروعة وبنسبة 52 % من العينة تليها الخضراوات المروية، وبهذا يبقى قلة من المزارعين الذين يزرعون الأشجار المروية والخضراوات البعلية كما هو مبين في الجدول رقم 79.

جدول 79: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
الأشجار البعلية	38	76
المحاصيل الحقلية	26	52
الخضراوات المروية	14	28
الأشجار المروية	7	14
الخضراوات البعلية	6	12

أوضحت النتائج أن معظم المزارعين يعتمدون إستراتيجية تنويع المحاصيل المزروعة لتقليل المخاطر، فهم يزرعون ما بين 2-3 أنواع مختلفة من المحاصيل. والجدير بالذكر، أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة قلقيلية هي أشجار البرتقال والليمون والزيتون. أما الخضار المنتجة هي أساسا البندورة والخيار. كما أن البطاطا والزعتر، والقمح تعتبر أهم المحاصيل الحقلية المنتجة [180].

الثروة الحيوانية

بشكل عام، تراجعت أعداد الماشية بصورة ملموسة حيث أن أعداد الماعز والأبقار انخفضت بشكل معتدل على مر السنين في حين أن أعداد الأغنام انخفضت بشكل كبير [181] ، فقد أشارت المقابلات أن هذا الانخفاض يعزى إلى ارتفاع معدلات الأمراض وارتفاع أسعار المواد الغذائية الخاصة بالماشية. ومع ذلك، فان 22% من مجموع سكان العينة يربون المواشي كمصدر ثانوي للدخل وبالتالي فان الثروة الحيوانية في محافظة قلقيلية منخفضة نسبياً.

178. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

179. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

180. PCBS, Production of Field Crops, Fruit Trees, Vegetables in the Palestinian Territory by Governorate and Crop. 20062007/.

181. PCBS, Agricultural statistic,PCBS,Editor,/20042007/2006/2005//, PCBS, Ramallah

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

بصورة عامة، تعتبر محافظة قلقيلية السابعة بين المحافظات التي تملك الآلات الزراعية، حيث أن 2.9 % من المعدات الزراعية المملوكة من قبل العائلات في الضفة الغربية موجودة في هذه المحافظة. وهذه المعدات تتكون أساسا من جرار ذو أربع عجلات، محاريث ومقطورات [182].

جدول 80: مصادر البذور المستخدمة في محافظة قلقيلية

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	40	80.0
إنتاج ذاتي	8	16.0
مؤسسات زراعية	1	2.0

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة قلقيلية المصدر الأساسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 80 % من السكان يعتمدون عليها. ومع ذلك، فهناك نسبة عالية من العينة المدروسة من المزارعين الذين ينتجون بذورهم بأنفسهم مع الاخذ بعين الاعتبار أن المؤسسات الزراعية لم تكن نشيطة في المناطق المستهدفة.

المياه

أظهرت الدراسة أن 34.7 % فقط من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها مما يعيق المشاريع الزراعية . وعلاوة على ذلك، فان 42.2 % من المزارعين في هذه المناطق التي تم دراستها اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جدا في تنفيذ المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي.

أوضح المزارعون أن معظم المياه المستخدمة في الري تأتي من الآبار الإرتوازية وآبار الجمع كما هو مبين في الجدول (81). وتبين الدراسة كذلك أن 40 % و 34 % من المزارعين يستخدمون الآبار الارتوازية وآبار الجمع على التوالي كمصدر إمداد رئيسي للمياه.

جدول 81: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار ارتوازية	20	40.0
آبار جمع	17	34.0
شراء تنكات مياه	14	28.0

أما شراء خزانات المياه، يتم من قبل 28 % في المناطق المستهدفة، وهي ليست بالنسبة القليلة، فبالرغم من ارتفاع أسعارها إلا أنها مفضلة لسرعة توفرها. حيث أن خزانات المياه متوفرة عند الطلب ويمكن أن تنقل إلى الحقول بغض النظر عن المسافة من القرى أو شبكات المياه العامة.

182. PCBS,Number of Agricutlural Machines and Equipments in Palestian Territory by type and Governorate,20062007/, Available from: http:pcbs.gov.ps/Portals/_Agriculture/Tab%205.htm

ومع ذلك فان هذا المصدر يوصف بكونه إستراتيجية «الخيار الأخير»، حيث أنهم يعتبرونه عموما كمصدر ثانوي يستخدم عندما استنفاذ المصادر الرئيسية الأخرى.

أسباب عدم استغلا الأراضي زراعياً

إن معظم مالكي الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة يستخدمون جزءاً من أراضيهم في الزراعة، فهناك 87.3 % من الأسر التي شملتها العينة تستغل أراضيها في الزراعة. أما ما تبقى من الأسر المالكة فتستخدم أراضيها في تربية الماشية ولأغراض البناء بنسب 1.4 % و0.7 % على التوالي. والنسبة المتبقية من مالكي الأراضي لا يستغلون أراضيهم في أي نشاط كان.

كانت نسبة المساحة الإجمالية للأراضي غير المستخدمة التي تملكها العينة المدروسة في محافظة قلقيلية حوالي ال 48.67 % من المساحة الاجمالية؛ ويمكن تلخيص الأسباب وراء اهمال الاراضي من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (82):

جدول 82: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
حاجة الأرض للاستصلاح	37	82.2
عدم توفر طريق إلى الأرض	23	51.1
نقص المياه	19	42.2
قربها من المستوطنات	18	40.0
نقص التمويل	7	15.6
أرباح قليلة من الزراعة	3	6.7
مملوكة لأغراض استثمارية أخرى فقط	3	6.7
منافسة البضائع الإسرائيلية	2	4.4

تشير النتائج أن السبب الرئيسي لعدم استخدام الأراضي زراعياً من قبل معظم الأسر يعود الى مزيج من عدم ملائمة الأراضي فيزيائياً للزراعة مصحوباً بانعدام أو سوء البنية التحتية اللازمة. فتطوير بنية تحتية سليمة كان مطلب مشترك لدى غالبية أصحاب الأراضي البور في المناطق الموجودة ضمن المحافظة، فهناك حاجة مشتركة لبناء الحواجز والجدران ، وتشييد الطرق وربط الأرض بالمياه.

وبالإضافة إلى قلة الطرق المتاحة، فإن المزارعين في العينة المدروسة يواجهون مشكلة خطيرة ناجمة أساسا عن وجود المستعمرات المحيطة بأراضيهم. حيث تسببت المستعمرات بفرض قيود على التنقل من قبل القوات الإسرائيلية لتأمين المستوطنات إذ فرضت هذه القيود على القرويين اتخاذ مسارات بديلة صعبة طويلة وغير آمنة، والتي أدت بدورها إلى إحباط المزارعين من الوصول إلى أراضيهم أو عدم تشجيع المنتج الزراعي الذي يحتاج إلى رقابة مستمرة.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية لدى المزارعين في استثمار الأراضي غير المستغلة في الزراعة، حيث أن 87.5 % من العينة لديهم خطط مستقبلية لزراعة الأراضي المتوفرة . كما أبدى 72.9 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في الزراعة و79.6 % اعتبروها أولوية ملحة.

ومن جانب آخر، فإن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح لم تكن عالية، فقد وافق ملاك الأراضي في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 16.4 % من ميزانية الاستصلاح، كما أظهرت العينة مقدرة على المساهمة بمبلغ 540 شيقل للدونم الواحد في استصلاح الأراضي.

ومن الجدير بالذكر أن ليس فقط المزارعين ولكن معظم سكان القرى من غير المزارعين، اظهروا إلى حد كبير استعدادهم لاستثمار الأراضي المتاحة لهم في مجال الزراعة، وذلك من أجل الربح في المستقبل أو للاستهلاك المحلي على التوالي . وعلاوة على ذلك، فقد وجد أن هنالك ثلاثة مجموعات أبدت استعدادها لأخذ المجازفة والإنفاق في استصلاح بعض الأراضي والاستثمار في العمل الزراعي، وهم المتقاعدون في المقام الأول يتبعهم رجال الأعمال والمزارعون على التوالي. وبشكل واضح، نجد أن معظم ملاك الأراضي الراغبين بالاستثمار في الزراعة يبحثون إما عن مصدر ثاني للدخل بالإضافة إلى راتب التقاعد أو الاستفادة من الشركات الأخرى ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض ربحية قطاع الأعمال والمخاطر الكبيرة التي تنطوي على الاستثمارات الاخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم كبار السن مهتمين في استثمار واستصلاح الأراضي، إذ انه من السهل دخول السوق الزراعي فهو ليس بحاجة إلى سن معين بعكس العمالة في القطاعات الأخرى، ولهذا فان معظم المسنين يجدون الزراعة كمهنة جذابة إلى جانب امتلاك بقالة صغيرة أو أي مهنة مريحة يعتاشون منها ويوفرون بعض المال.

وأخيراً أظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية واضحة بين حجم الأسرة والرغبة في الاستثمار وزيادة الإنتاج كما هي الحال في المحافظات الأخرى، وبهذا يعتمد المزارعون إلى حد كبير على أفراد الأسرة للمساعدة في هذا المجال، أي أنه كلما كبرت الأسرة، زادت الرغبة في الاستثمار في المجال الزراعي وارتفع احتمال النجاح.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح، ويظهر جدول (83) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج السائد في منطقة الدراسة هو ضرورة استصلاح الأرض ميكانيكياً في الدرجة الاولى لاستثمار الوقت والمال في الزراعة، وذلك من خلال توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل ولتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

و يظهر الجدول رقم (83) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة.

جدول 83: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
آليات ثقيلة	42	84.0
مصادر مياه	27	54.0
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	16	32.0
عمالة	9	18.0
جدران و فواصل	4	8.0
دعم مالي	4	8.0
تربة خصبة	3	6.0
معدات للحصاد	1	2.0

وكان الشاغل الأول لأصحاب الأراضي هو الحاجة الملحة إلى استصلاح ميكانيكي الأراضي لضمان الظروف الفيزيائية المناسبة لاستيعاب الأنشطة الزراعية وبالتالي اثبات الهوية على الأرض لردع محاولات مصادرة الأراضي التي تعاني منها هذه المناطق بكثرة. تعددت احتياجات العينة كتوفير الآليات الثقيلة للعمل على استصلاح الأراضي الزراعية ميكانيكياً، وربط الأراضي بالمياه وتوفير موارد انتاجية. كما أكد المشاركون في الدراسة أن الحاجة ملحة لتوفير المياه عند النظر في الاستصلاح. كما طالب 32 % من العينة توفير البذور والأسمدة عند النظر في عملية الاستصلاح. وكانت المساعدات المالية والتربة الخصبة ومعدات الحصاد أيضا على قائمة الاحتياجات، في حين أن معدات الحصاد والعمالة كانت الأقل حاجة على القائمة.

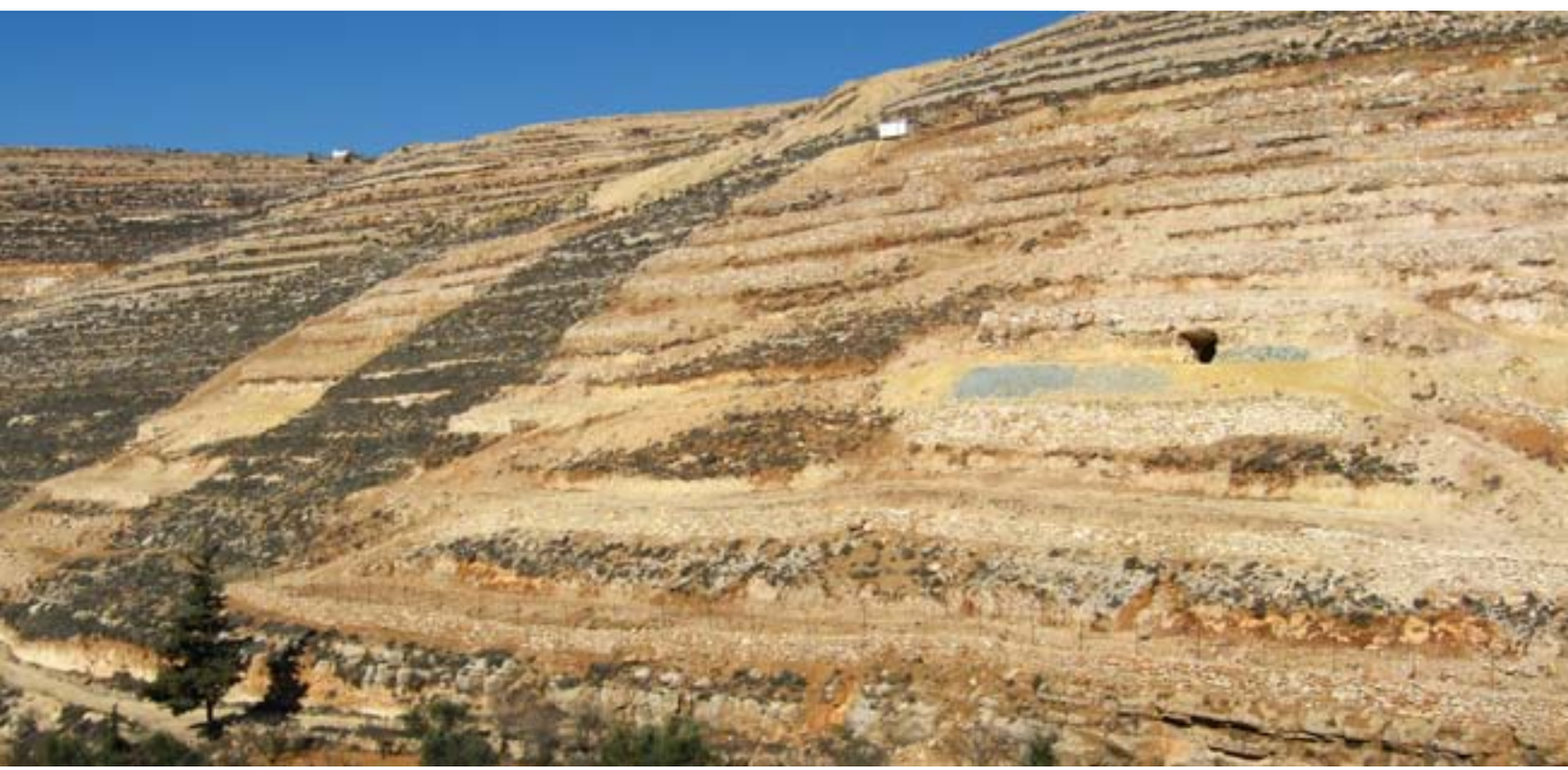

النتائج والتحليل - محافظة طولكرم

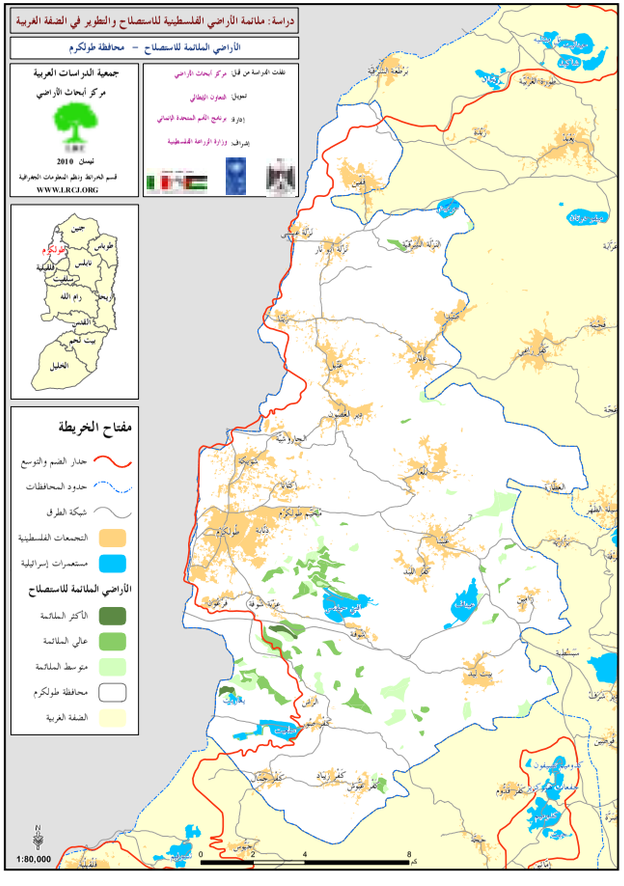
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة طولكرم
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الفاو
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
حدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر الملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة طولكرم
الضفة الغربية
1:80,000
0 2 4 8 كم

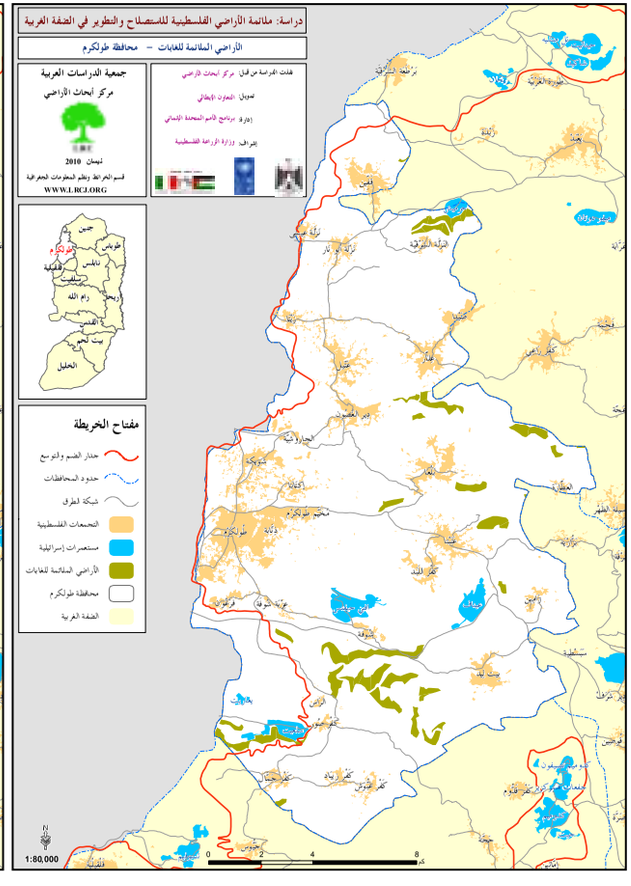
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للغابات – محافظة طولكرم
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الفاو
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
حدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للغابات
محافظة طولكرم
الضفة الغربية
1:80,000
0 2 4 8 كم

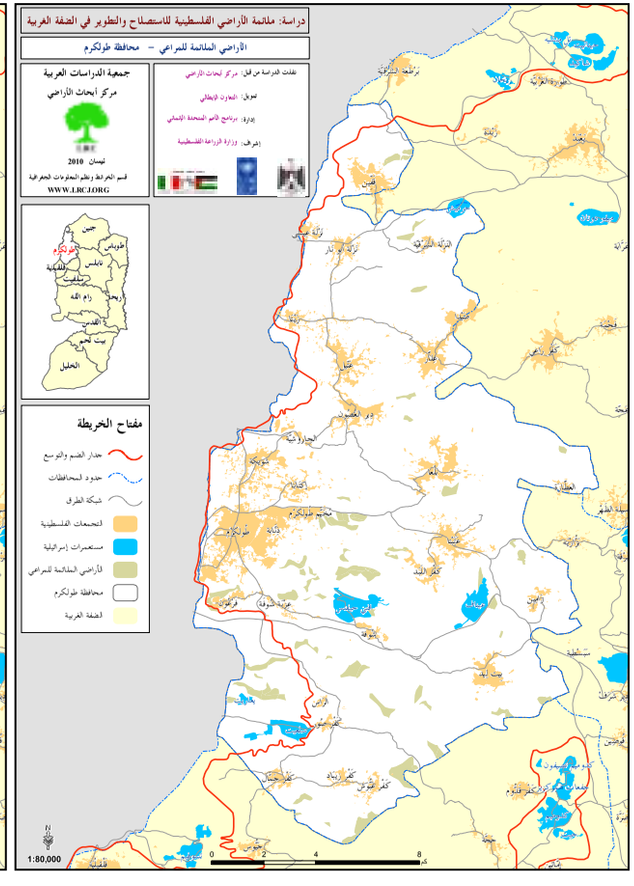
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للمراعي – محافظة طولكرم
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: الفاو
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
حدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للمراعي
محافظة طولكرم
الضفة الغربية
1:80,000
0 2 4 8 كم

3-2-9 محافظة طولكرم

3-2-9-1 مقدمة

لمحة عن محافظة طولكرم

تقع محافظة طولكرم شمال غرب الضفة الغربية وتعتبر نقطة التبادل التجاري بين محافظات الضفة وبلدات المثلث داخل الخط الأخضر باعتبار أن المحافظة تقع مباشرة على الخط الأخضر. وتبعد مدينة طولكرم 27 كم عن مدينة نابلس. وتبلغ مساحة المحافظة الكلية 245 كم^2 وتشكل 4.4 % من مساحة الضفة الغربية الإجمالية [183].

المؤشرات السكانية

حسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، بلغ عدد سكان المحافظة 157,988 نسمة منهم 79,806 (50.5 %) ذكور و 78,182 (49.5 %) إناث، موزعون على 42 تجمعاً سكنياً تشمل مدينة واحدة ومخيمين للاجئين و13 بلدة و26 قرية. وتبلغ الكثافة السكانية في المحافظة 632 شخص لكل كم^2. ويبلغ عدد الأسر 29,938 أسرة بمعدل 4.3 فرد لكل أسرة [184]. ويشكل سكان المحافظة ما نسبته 6.7 % من إجمالي سكان الضفة الغربية.

بلغ عدد الإعاقات المختلفة بين المواطنين 10,560 اعاقة، تتمثل بالعمى (6,102) والصم (2,674) واعاقات جسدية (4,817) والادراك (1,184)، ومشاكل في الاتصال (1,303) وتصل نسبة الامية في المحافظة إلى 3.9 % [185].

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتصاد المحافظة منذ بدء الانتفاضة الثانية عام 2000. وكان معدل البطالة في المحافظة 12.5 % قبل الانتفاضة، أما في عام 2009 فيصل المعدل إلى 20.5 % [186]. من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانهيار هو الحواجز التي وضعتها قوات الاحتلال والتي عزلت محافظة طولكرم عن المدن والبلدات المجاورة.

وكانت نسبة القوى العاملة المشاركة في المحافظة 44.7 % في العام 2007، وبلغ عدد المنازل الموصولة بشكل مباشر بالخدمات من ماء وكهرباء وشبكات الصرف الصحي إلى 12,200 منزل (40 % من المنازل في المحافظة) [187]. وتعد الصناعات النسيجية من اعمدة اقتصاد المحافظة وتعتبر مدينة طولكرم الثانية على مستوى الضفة في هذا المجال. تستضيف المحافظة عدد من الشركات المنتجة لمنتجات عالية الجودة والتي وجدت طريقها وأسواق العالم سواء بشكل مباشر أو عبر اتفاقيات معينة مع وسطاء. وتعد الزراعة أيضاً أساسية لاقتصاد المحافظة.

ويعتبر العام 2002 نكبة جديدة بالنسبة لمدينة طولكرم والمحافظة بشكل عام، وهو العام الذي بدأ فيه الاحتلال الإسرائيلي إقامة الجدار. حيث أن بناء الجدار أدى إلى مصادرة 36.3 كم^2 من أراضي المحافظة وبشكل هذا ما نسبته 14.5 % من مجمل أراضي المحافظة [188]. ويمتد جدار الفصل بطول 27 كم على الجهة الغربية للمحافظة حيث يمتد على حدود قرية العقبة ليصل إلى الكفريات جنوباً. وكانت الأراضي المصادرة تعد سلة غذاء المحافظة بسبب خصوبتها العالية [189]. وبعد بناء جدار الفصل والتوسع أصدرت سلطات الاحتلال أوامر عسكرية تقضي بمصادرة أراضي يعرض 300 متر على جانبي الجدار ووصفتها بمناطق أمنية لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها أو حتى الاقتراب منها [190].

البنية التحتية

أدى بناء جدار الفصل في الجهة الشمالية من المحافظة إلى تدمير 526 مشغل تجاري وصناعي وخصوصاً في سوق « نزلة عيسى». تم ذلك بالإضافة إلى إغلاق 320 محل تجاري تشكل مصدر دخل وحيد ورئيس للعديد من العائلات الفلسطينية. ودمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية البنية التحتية في المحافظة، حيث تم تدمير وهدم 295 مبنى لأسباب « امنية» كما يدعي الإسرائيليون منذ العام 2000 [191].

المؤشرات البيئية

إن النشاطات الاستعمارية الإسرائيلية المتمثلة ببناء المستعمرات وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي جلبت كارثة بيئية للمحافظة. وأدى وجود المنطقة الصناعية الإسرائيلية قرب حدود المحافظة إلى مخاطر بيئية من نوع آخر. إضافة إلى ذلك، فإن وجود سيل المياه العادمة المسمى وادي زمّر أدى إلى تلويث التربة اضافة إلى نشر الروائح الكريهة.

183. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

184. PCBS-2007 census

185. نفس المرجع السابق.

186. نفس المرجع السابق.

187. نفس المرجع السابق.

188. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

189. نفس المرجع السابق.

190. نفس المرجع السابق.

191. عمل ميداني لفريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في مركز أبحاث الاراضي.

الظروف السياسية

هناك 3 مستعمرات إسرائيلية مبنية على أراضي محافظة طولكرم وتحتل مساحة 4.9 كم^2 والتي تمثل 2 % من إجمالي أراضي المحافظة [192]. وبلغ عدد سكان هذه المستعمرات عام 2006 (2,087) مستعمر [193]. هناك شارع التفافي رئيسي واحد في المحافظة والذي يصل بدوره بين مستعمرات «عناب» و «افني حيفتز» وبلدات الخط الأخضر. ويستعمل المستعمرون القاطنون في مستعمرات نابلس هذا الشارع أيضاً خصوصاً مستعمري «شافي شمرون». الشارع المسمى «57» والذي ينطلق من قرية رامين وصولاً إلى الخط الأخضر بعرض 40 م . إن إنشاء هذا الشارع وحفره أدى إلى تدمير 0.56 كم^2 من أراضي طولكرم [194].

2-9-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة طولكرم

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة طولكرم والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 9.8 كم^2، حيث تشكل 4 % من مساحة محافظة طولكرم. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة طولكرم كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة طولكرم هي: المنحدرات، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة طولكرم. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 32- %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 7.6 كم^2 بما يشكل حوالي 77.6 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح وحوالي 3 % من مساحة محافظة طولكرم، وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 0.1 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 1.1 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 0.1 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 2.1 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 21.3 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و حوالي 1 % من مساحة محافظة طولكرم. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

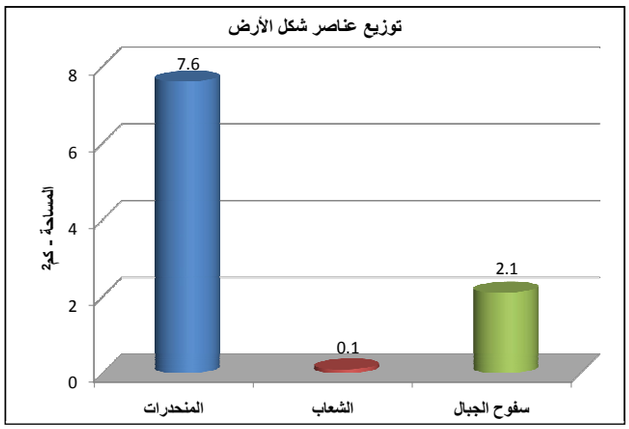

شكل 64: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة طولكرم

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح، و يمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 2.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 21.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

192. نفس المرجع السابق.

193. Foundation For Middle East peace-Washington.

194. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 0.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 8.3 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 2.8 كم^2 والتي تمثل حوالي 28.7 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض، وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 4.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 41.7 % من مساحة المنطقة الملائمة، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

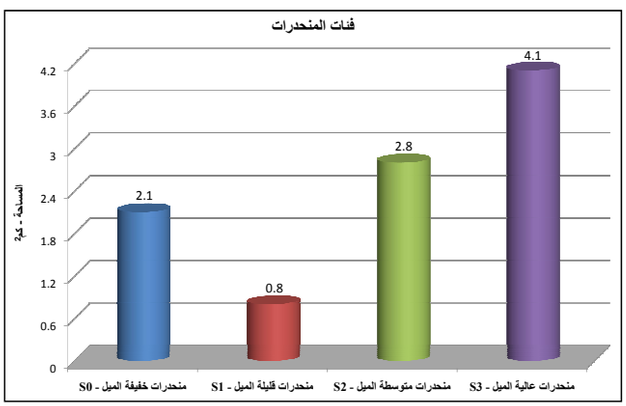

شكل 65: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة طولكرم

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الأخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة صغيرة (21.3 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 21.1 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 15.3 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (51.3 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة طولكرم عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

تبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 4.1 كم^2 حيث تشكل 42.1 % من هذه الأراضي، ومساحة الأراضي الرطبة وشبه الرطبة هي 5.7 كم^2 حيث تشكل 57.9 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

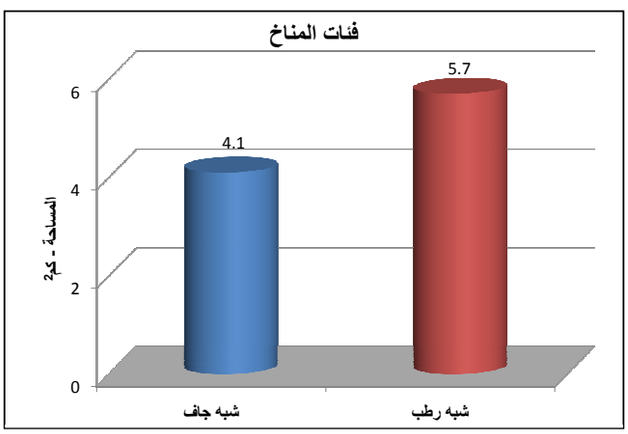

شكل 66: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة طولكرم

3-9-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الأولية المذكورة أعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الأربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طولكرم.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 84: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طولكرم

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	0.8	3.2
عالي الملائمة	7.7	30.7
متوسط الملائمة	16.6	66.1
المجموع	**25.1**	**100**

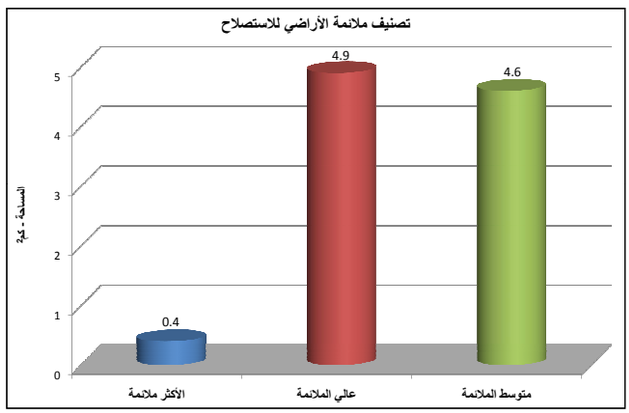

شكل 67: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طولكرم

الجدول والارقام المرفقة تظهر الفئة الأكثر ملائمة للاستصلاح هي الأقل مساحة بين الفئات الأخرى حيث تمثل 3.2 % فقط . الفئات الملائمة للاستصلاح تتوزع على مناطق من بلدات كفر رمان وسفارين وشوفا والرأس.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة طولكرم على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 16.2 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ . وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 51.8 % . وتشكل هذه المساحة حوالي 3.4 % من مساحة محافظة طولكرم. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. إن نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي موضحة في الجدول التالي:

جدول 85: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة طولكرم

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	8.4	51.8
المراعي	7.8	48.2
المجموع	**16.2**	**100**

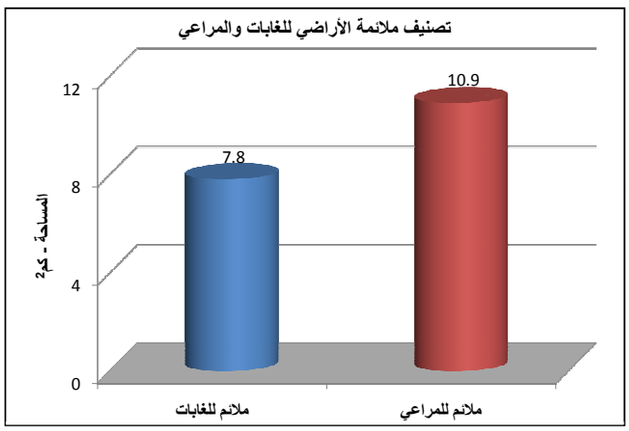

شكل 68: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة طولكرم

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة طولكرم وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (48.2 %).

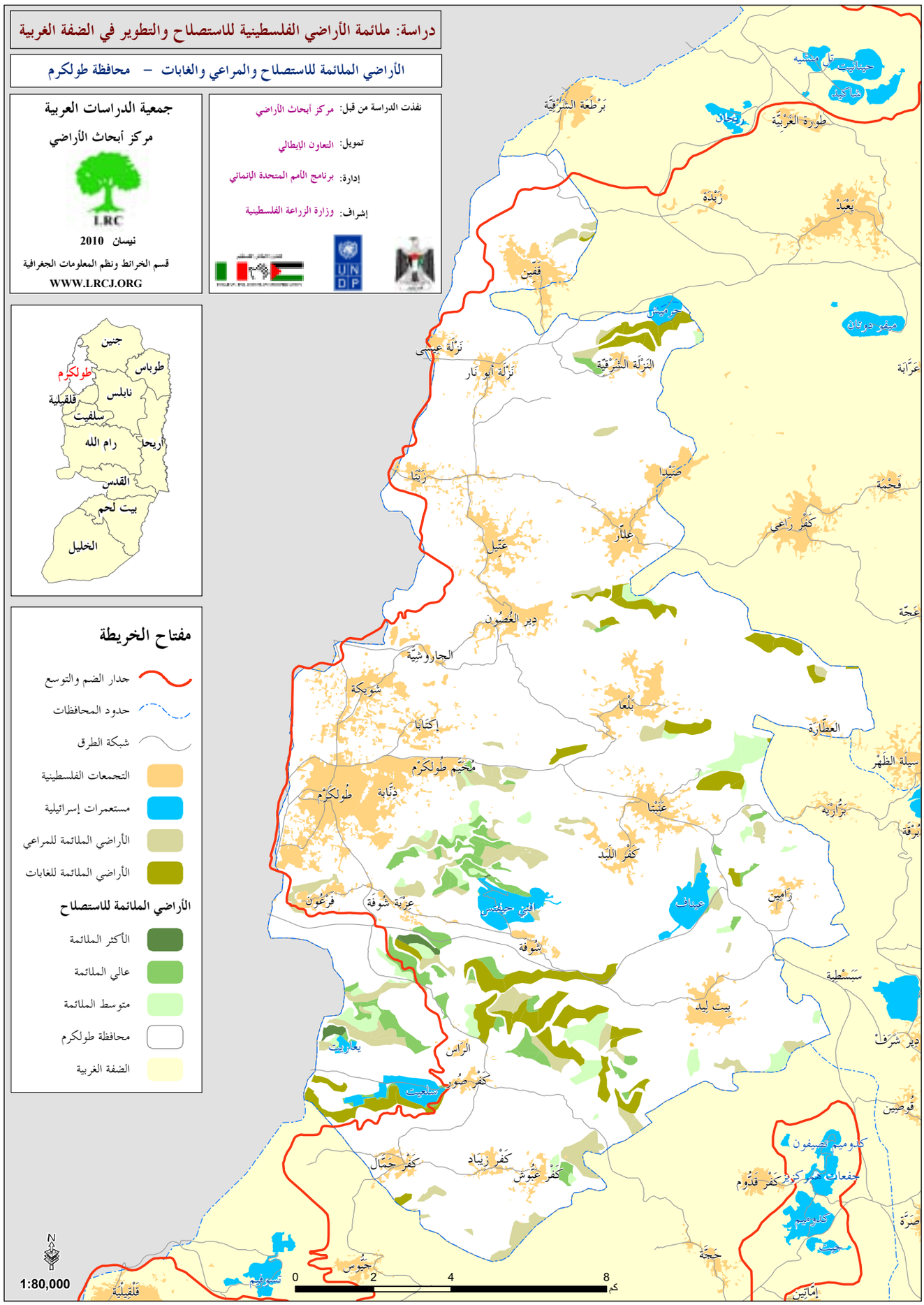

شكل 69: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة طولكرم

4-9-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة طولكرم 5.3 [195]، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في محافظة طولكرم بلغ 8.2 فرداً. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 3.1 فرداً غير المزارع الرئيسي وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة طولكرم، ويعمل في الزراعة ما نسبته 38.2 % من العائلة النموذجية ضمن العينة المدروسة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع زراعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة طولكرم يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم حيث يظهر جدول (86) أن 53.1 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و48 % من العينة بين المزارعين متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي.

جدول 86: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة طولكرم

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	3	6.1
تعليم ابتدائي	4	8.2
تعليم ثانوي	9	18.4
توجيهي	13	26.5
دبلوم	9	18.4
بكالوريوس فما فوق	11	22.4
المجموع	**49**	**100**

وبالتركيز على الخبرة والمعرفة في الزراعة، فقد اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، فقد وجد أن معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 26.5 سنة، حيث أن 55 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لم يتلقوا أي تدريب فني. وهذه المعرفة الضحلة التي تشمل ما يقرب نصف المزارعين، كما سيتضح وقت لاحق، كانت عائقاً لنجاح الزراعة، ومع ذلك فالجزء المتبقي من العينة تعلموا كيفية الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة ودراسة الهندسة الزراعية وبلغت نسبة الأشخاص المتعلمين والمهنيين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعملون في الحقل الزراعي 4 % فقط من العينة والتي تعتبر نسبة منخفضة. ومن ناحية أخرى، فقد وجد أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 40.8 % من عينة الدراسة والتي تعتبر نسبة مرتفعة إذ تظهر رغبة في تحسين الإنتاج. وبالرغم من ذلك فقد ظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة طولكرم على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات كما أوضح المشاركون في الدراسة. وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [196]، فإن الإنتاج الزراعي في محافظة طولكرم مهيمن عليه بشكل كامل من قبل الشركات الصغيرة حيث تولد 100 % من إجمالي الإنتاج. وبعكس المحافظات الأخرى (عدا محافظة جنين) فان الأنشطة الزراعية في المناطق التي تقع داخل محافظة طولكرم تخرج عن إطار المشاريع العائلية . إذ أن 16.3 % فقط من العينة يقتصر العمل الزراعي فيها على أفراد الأسرة وما تبقى (83.7 %) من المزارعين تتجاوز أفراد الأسرة لتوظيف العمالة الموسمية أو الدائمة؛ وبالرغم من كون أغلبية المزارع في محافظة طولكرم مشاريع غير عائلية إلا أنها لا توفر فرص عمل للمحليين بشكل كبير حيث وجد أن معدل التوظيف لهؤلاء المزارعين 1.6 فرداً وهذه الوقائع تكشف أن الإنتاج الزراعي في هذه المحافظة ذا طبيعة صغيرة النطاق.

كانت الأسر في عينة الدراسة في محافظة طولكرم مرؤوسة بالرجال وبنسبة 95.9 %. ونظراً إلى كون المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة مجتمع أبوي، فقد اظهر التحليل أن الرجال يديرون المزارع من خلال اتخاذ القرارات ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي. وبما أن الكثير من المزارعين لا يعتبرون الأعمال الزراعية ضمان لمستوى معيشي لائق، غالباً ما يكون لهم أعمالاً أخرى ووظائف غير الزراعة فيغادرون بيوتهم صباحاً تاركين ورائهم الحقل لتعتني به الإناث، حيث وجد أن النساء يمثلن 80.9 % من العمالة داخل أفراد الأسرة وعلاوة على ذلك فان أفراد الأسرة الذين يساهمون في العمل الزراعي هم الأطفال أو الأحفاد دون 18 عام. وهذا يؤكد أن النساء الصغيرات يشكلن الدعامة الأساسية والإنتاج الزراعي الأعلى في هذه المحافظة. كما أظهر التحليل أن 46.9 % من المزارعين تجاوزت أعمارهم 50 عام وبهذا يمكن الاستنتاج أن مزارعي محافظة طولكرم الأساسيين هم كبار السن بينما يفضل الشباب أنواعا أخرى من المهن إن توفرت.

195. PCBS, On the Eve of International Population Day 11.2009/7/2009.

196. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

النشاطات الاقتصادية الشائعة و مستوى المعيشة

كان النشاط الزراعي مصدر أساسي لدخل العائلات في المناطق التي استهدفتها الدراسة. حيث أن العينة استهدفت أصحاب الأراضي الصالحة للاستصلاح والمزارعين الذين يعملون في هذه الأراضي. فقد تبين أن 100 % من العينة هم مزارعون يعملون بالزراعة كوظيفة أساسية أو ثانوية. ومن الجدير ذكره، أن الكثير من أفراد العينة يعملون بأكثر من نشاط اقتصادي حيث أن ذوي الياقات البيضاء «الموظفون» أو ذوي الياقات الزرقاء «العمال» يمثلون 20 % من العينة و14 % يعملون في الماشية إلى جانب الزراعة.

وعلى الرغم من حقيقة أن معظم الأسر التي تقطن المناطق المستهدفة تشارك في الزراعة أظهرت 42.9% فقط من العينة الرغبة في العمل الزراعي أما البقية ففضلوا أعمالاً اقتصادية أخرى كالأعمال التجارية الخاصة أو العمالة برواتب ثابتة.

تميزت محافظة طولكرم عن باقي المحافظات بكون 79.6 % من الأسر في العينة يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسية في حين أن 20.4 % من العينة اعتبروها ثانوية، حيث تبين أن معظم المزارعين يعملون في المزارع بدوام كامل.

و كما يظهر جدول (87) فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 1488 شيقلاً، وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 1610 شيقل. بالاعتماد على ذلك، ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [197] ، فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر. وتمثل هذه الأسر ما نسبته 26.5 % من عينة الدراسة.

جدول 87: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	79.6	1,610
مزارع كوظيفة ثانوية	20.4	1,010
المزارعون من العينة	100	1,488

وبناءاً على تصنيفات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء حول الفقر تبعاً لدخل العائلة الشهري [198]، فإن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تقدر ب 89 % في المناطق التي استهدفتها الدراسة. وبشكل عام، كان الإنفاق الشهري لمعظم الأسر المدروسة أعلى عن دخلها الشهري مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخار السابق والتحويلات التي تصلها، والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية. وقد تمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق، أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة كأعلى مصاريف في سلم النفقات على التوالي.

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة طولكرم على أشجار الفواكه البعلية والمحاصيل الحقلية على التوالي، فكما يظهر الجدول (88) أن المزارعين يملكون أشجاراً بعلية بنسبة 98 % والتي لها دور رئيسي في الاقتصاد وسلة الإنتاج . كما أن المحاصيل الحقلية تبدو منافسة بين الأنواع الأخرى من المحاصيل إذ تزرع بنسبة 49 % وقد تميزت هذه المناطق بزراعة خضروات وأشجار مروية مميزة. وأخيرا، فان الخضروات البعلية المزروعة هي الأقل بين المزروعات الأخرى. ويجدر تسليط الضوء على تنوع سلة إنتاج المزارع في محافظة طولكرم حيث تستخدم إستراتيجية الحد من المخاطر نفسها التي استخدمت في المحافظات الأخرى بزراعة مزيج من 3-5 أنواع مختلفة من المحاصيل.

جدول 88: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	48	98.0
المحاصيل الحقلية	24	49.0
الخضراوات المروية	21	42.9
أشجار مروية	17	34.7
خضار بعلية	13	26.5

والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة طولكرم هي أشجار الكلمنتينا، والزيتون والليمون. أما الخضار المنتجة أساسا فهي الخيار والبندورة والقرنبيط. كما أن القمح والبصل الجاف والبطاطا [199] تعتبر من أهم المحاصيل الحقلية المنتجة.

197. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

198. نفس المرجع السابق.

199. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 20062007/.

الثروة الحيوانية

يلاحظ أن الثروة الحيوانية في محافظة طولكرم منخفضة نسبياً إذ أظهرت الدراسة أن ما نسبته 28.6 % من مجموع سكان العينة يربون الحيوانات والذي يعكس قلة الاعتماد عليها. فلم نجد أي من المشاركين في الدراسة يعتمدون على الثروة الحيوانية كدخل أساسي بل كدخل ثانوي.

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

بصورة عامة، تعتبر محافظة طولكرم السادسة بين محافظات الضفة الغربية من حيث امتلاك المعدات والآلات الزراعية، حيث أن 3.7 % من المعدات الزراعية مملوكة من قبل العائلات في هذه المحافظة، وهذه المعدات تتكون أساسا من جرار بأربعة عجلات والمقطورات والمحاريث ذات المحركات والمرشات.

جدول 89: مصادر البذور المستخدمة في محافظة طولكرم

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	47	95.9
إنتاج ذاتي	8	16.3

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة طولكرم وكباقي المحافظات المصدر الرئيسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 95.9 %من المزارعين يعتمدون عليها. كما أن 16 % ينتجون بذورهم بأنفسهم وهو المصدر الثاني الوحيد.

المياه

أظهرت الدراسة أن 47.7 % من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري وهذه النسبة تعتبر مرتفعة نسبياً، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها وعلاوة على ذلك، فان 51 % من المزارعين في هذه المناطق اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جدا في الأنظمة الزراعية التي تعوق المشاريع الزراعية.

إن قلة المياه وندرتها وجهت المزارعين في محافظة طولكرم نحو المحاصيل البعلية. حيث أن 25 % من العينة المدروسة لا يستخدمون المياه، والذي تبين من خلال زراعة المحاصيل البعلية فقط. ومع ذلك، فقد أوضح بقية المزارعين أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة للري تأتي من الآبار كما هو موضح في الجدول رقم (90). كذلك، أظهرت الدراسة أن المزارعين يعتمدون على أكثر من مصدر للمياه كمصدر بديل أو مكمل. أما المصادر الأخرى للمياه فتستخدم بشكل أقل. فشبكات المياه العامة تستخدم من قبل 33.6 % من العينة وينطبق السيناريو نفسه على المياه العامة، فعلى الرغم من أن شبكات المياه العامة تستخدم كمصدر أساسي للري في جنوب الضفة الغربية، فهي المصدر الأقل استخداماً

جدول 90: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
آبار	22	44.9
آبار ارتوازية	22	44.9
شبكات المياه العامة	2	4.1
شراء خزانات المياه	2	4.1
مياه الينابيع	1	2

في محافظة طولكرم إذ أن 0.2 % فقط من المياه العامة في شمال الضفة الغربية تستخدم لأغراض الزراعة فهم يفضلون استخدامها للاستعمال المنزلي، والذي يمنع المزارعين من استخدامها هو بعدها عن المزارع، حيث ان97.9 % من العينة تقع أراضيهم المزروعة خارج المخطط الهيكلي للبلدة بينما 89.8 % من العينة كانت أراضي المزروعة بعيدة على ما لا يقل عن كيلومتر واحد عن منازلهم مما يجعل شبكات المياه العامة بعيدة وصعبة الاستخدام.

أسباب الاستخدام القليل للأرض

إن معظم الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة تستخدم حالياً في الزراعة، فهناك 89.8 % من الأسر تستغل أراضيها في الزراعة، أما ما تبقى من أصحاب الأراضي أي ما نسبته 10.2 % فلا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان.

ووجد أن 40.4 % من مساحة الأراضي الإجمالية والتي تملكها العينة المدروسة في محافظة طولكرم غير مستخدمة بشكل كامل؛ ويمكن تلخيص الأسباب بالترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (91):

جدول 91: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
حاجة الأرض للاستصلاح	43	87.8
نقص المياه	25	51.0
نقص التمويل	19	38.8
عدم توفر طريق إلى الأرض	6	12.2
الجفاف	4	8.2
أرباح قليلة من الزراعة	4	8.2
قربها من مستوطنات	3	6.1
منع الدخول إليها من قبل الجيش	2	4.1
عدم توفر الوقت لزراعتها	2	4.1

كما يتضح من النتائج، فإن السبب الرئيسي لعدم استخدام الأراضي السليم هو عدم وجود وضع فيزيائي ملائم للأرض مصحوباً بنقص رأس المال اللازم للشروع في عملية الاستصلاح. فالإعداد الصحيح للأراضي مثل بناء جدران استنادية وطرق وتسوية الأرض يعد مكلفا للغاية بالنسبة لدخل الأسر الشهري القليل في المناطق المستهدفة.

ويعتبر نقص المياه العائق الثاني لبدء المبادرة الزراعية. فقد أشار نصف ملاك الأراضي إلى أن كميات المياه لأغراض الري غير كافية وتعرقل عملية الاستصلاح. فبناء الآبار لجمع وحفظ المياه للري هي الممارسة الشائعة بين المزارعين والتي تعتبر عملية مكلفة وغير متاحة للجميع.

ومن الجدير بالذكر، أن المنافسة الإسرائيلية لا يوجد لها أي تأثير على تحفيز المشاركين في الدراسة لبدء عملية الاستصلاح. فمن الواضح أن إنتاج هذه المواقع مربح ومميز لينافس في السوق المحلية والأجنبية حيث أن 25 % من إنتاجها يتم تصديره إلى بلدان أخرى ما عدا إسرائيل. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة ربحية هذا القطاع على عكس الحال في المحافظات الجنوبية.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة في الزراعة، حيث أن 91.8 % من العينة لديهم خطط لزراعة الأراضي المتوفرة كاستثمار مستقبلي. وأبدى 67.3 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في زراعة الأراضي غير المستغلة في حين أن 61 % اعتبروها أولوية ملحة.

إن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح كانت مرتفعة نسبياً، ومع ذلك، وبمقارنة هذه النسبة العالية و ضآلة عدد من هم على استعداد للمشاركة في عملية الاستصلاح فقد ظهر أنهم لا يدركون التكلفة الحقيقية لعملية الاستصلاح الميكانيكية. فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 20.4 % من ميزانية الاستصلاح، وبشكل أوضح، فقد أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 385 شيقل للدونم الواحد لاستصلاح أراضيهم.

من الجدير ذكره أيضاً أن معظم القرويين- ليس المزارعين فقط- غير المزارعين أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم «كاستثمار ربحي» بعوائد مستقبلية متوقعة أو للاستهلاك المنزلي، وتتمثل الفئات الثلاث الراغبة بالمجازفة والإنفاق على أعمال الاستصلاح والاستثمار في مشاريع زراعية في المزارعين في المقام الأول تليهم فئات الموظفين والمتقاعدين على التوالي.

ويبدو أن الاستثمار في الزراعة في محافظة طولكرم أكثر جاذبية منه في المحافظات الأخرى، فهي أكثر ربحية نسبياً كما أن تطوير المزيد من الأراضي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من فرص العمل حيث أن معظم ملاك الأراضي من المزارعين يعملون بدوام كامل ويريدون بجدية الاستثمار والتطوير في مزيد من الأراضي. ختاماً هناك علاقة إيجابية واضحة بين حجم الأسرة والرغبة في الاستثمار وزيادة الإنتاج، إذ تعتبر الزراعة في محافظة طولكرم في الغالب مشاريع عائلية كباقي المحافظات الأخرى، وبهذا يعتمد المزارعون إلى حد كبير على أفراد الأسرة للمساعدة في هذا المجال . أي أنه كلما كبرت الأسرة، زادت الرغبة في الاستثمار في المجال الزراعي وارتفع احتمال النجاح.

إن معظم ملاك الأراضي الراغبين بالاستثمار في الزراعة يبحثون إما عن مصدر ثاني للدخل بالإضافة إلى راتب التقاعد أو الاستفادة من الشركات الأخرى ويرجع ذلك أساسا إلى توفر أعمال أخرى يعملون بها غير الزراعة، إذ أنهم يعتبرون الزراعة مصدر ثانوي للدخل ومع ذلك فقد أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم.

وكما ذكر سابقاً، فإن 91.8 % من الأسر المالكة للأراضي غير المستغلة أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جادة للاستثمار في الأراضي الزراعية، أما البقية لم يعلنوا عن وجود أي خطط. وعلاوة على ذلك، فان 89.8 % من العينة أكدوا على أنهم سيزرعون الأراضي المستصلحة بأنفسهم أو بمساعدة أفراد العائلة دون توظيف وهذا يؤكد على بعض الحماس. وسبق وأن باشر 20 % من العينة المدروسة بمشاريع استصلاح وان جميع هذه الأسر ما زالت تعتني بأراضيها بنجاح حتى تاريخ الدراسة. وهذه النتائج تشير إلى وجود فرص جيدة لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح. ويظهر جدول (92) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً

جدول 92: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
جدران و فواصل	47	95.9
آليات ثقيلة	41	83.7
مصدر مياه	30	61.2
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	18	36.7
دعم مالي	11	22.4
تربة خصبة	6	12.2
عمالة	2	4.1
آليات حصاد	1	2

للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة في محافظة طولكرم هو حاجة الأرض للتطوير عن طريق توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل ولتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية.

وفي حين أن تحضير الأرض فيزيائياً(بناء الجدران والفواصل ولتأمين الآليات الثقيلة لتسوية الأرض) كان الشاغل الرئيسي لأصحاب الأراضي، فقد برزت الحاجة إلى موارد المياه المستدامة، حيث أكد المشاركون في الدراسة أن الحاجة ملحة لتوفير المياه عند النظر في الاستصلاح بالنسبة ل 61.2 %من العينة وبنفس السيناريو فان 36.7 % من العينة طلبوا توفير البذور والأسمدة عند البدء في عملية الاستصلاح. إن الدعم المالي ووجود تربة خصبة لم تكن متطلبات أساسية إلا أنها كانت مهمة لبعض المشاركين في الدراسة.

النتائج والتحليل - محافظة جنين

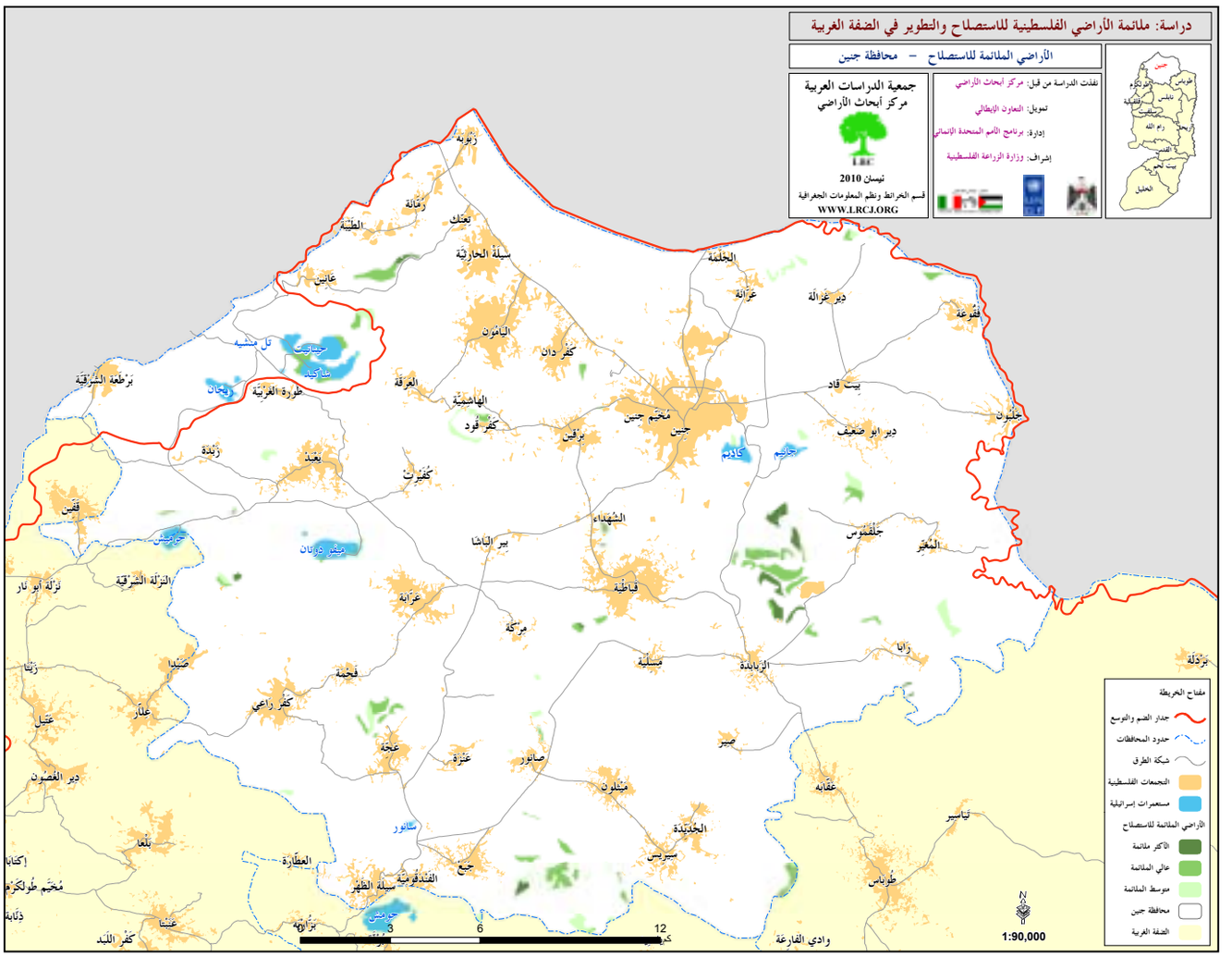
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة جنين
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة جنين
الضفة الغربية
1:90,000
كم
زَبُوبَة
رُمَانَة
الطَيْبَة
تَعنَك
سِيلَةُ الحارِثِيَّة
عَانِين
الجَلَمَة
عَرَّانَة
دِير غَزَالَة
فَقُّوعَة
اليَامُون
كَفر دَان
بَيت قَاد
جَلبُون
دِير ابُو ضَعِيف
مَجَّم جِنين
جِنين
بَرقِين
كَادُوم
حَاجِم
كَفر فُود
الهَاشِمِيَّة
العَرقَة
طُورَة الغَرَبِيَّة
بَرطَعَة الشَرقِيَّة
تَل مشيه
جَلقَمُوس
المَغَير
الشُهَدَاء
بير البَاشَا
قَاطِيَة
مِركَة
عَرَّانَة
مَيثَلُون
الزَبَابِدَة
رَابَا
بَرْدَلَة
مَسلَمَة
فَحمَة
كَفر رَاعِي
صَيدَا
زَيتَا
نَزلَة أبو نَار
النَزلَة الشَرقِيَة
قَفِين
عَتِيل
غَمَّار
دِير الغُصُون
بَلعَا
إكتَابَا
مُجَّم طُولكَرم
دَنَابَة
كَفر اللَبَد
عَنَبتَا
العَطَّارَة
عَنَزَة
صَانُور
عَجَّة
سَالُور
الفَندُقُومِيَّة
سِيلَة الظَهر
جَبَع
بَزَارِيَة
جَنِين
طُوبَاس
وَادي الفَارِعَة
تَيَاسِير
عَقَابَة
سِبسطِيَة
الجَدِيدَة
صِبير

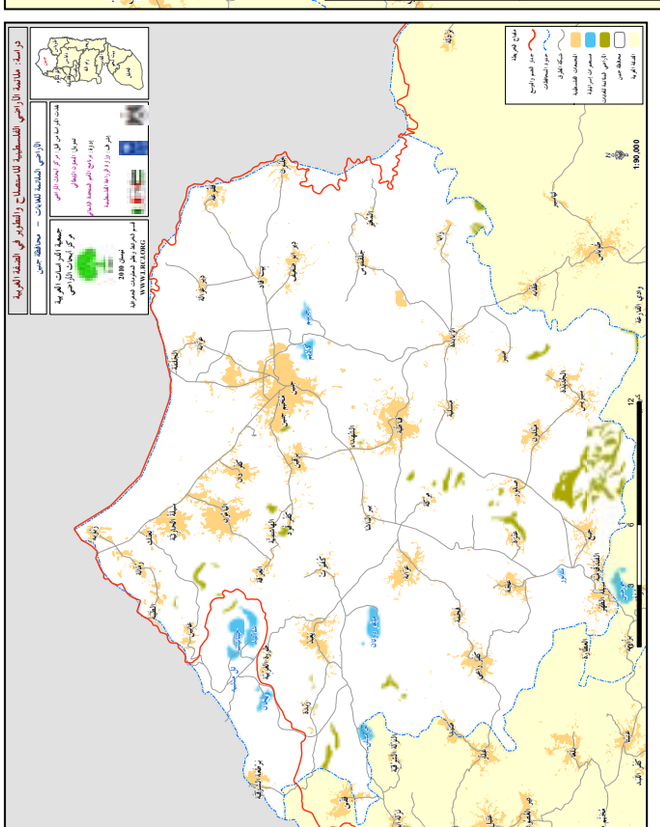

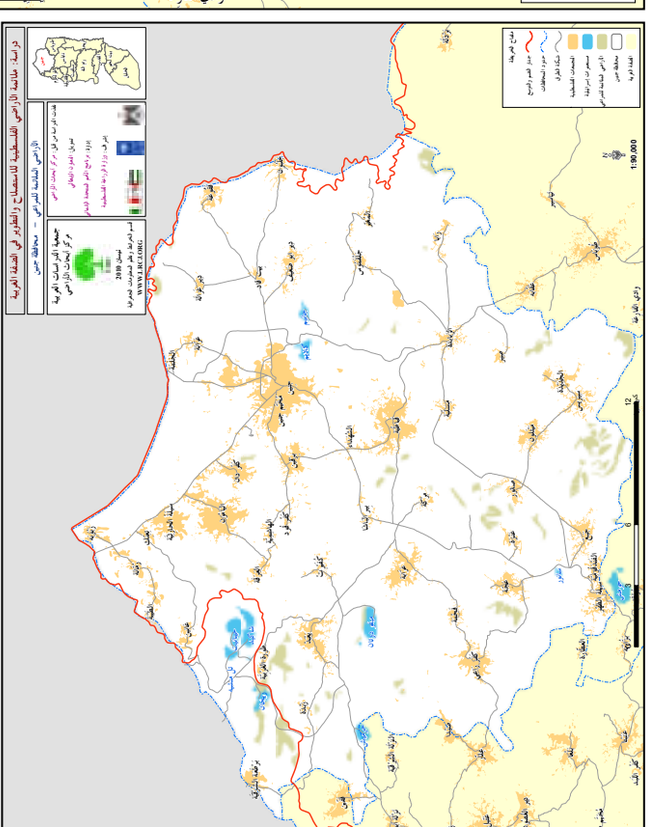

10-2-3 محافظة جنين

1-10-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة جنين

يحد محافظة جنين من الشمال مدن الناصرة والعفولة و يحدها من الشرق طوباس (غور الأردن وبيسان) ومن الجنوب محافظة نابلس والخط الأخضر وطولكرم من الغرب. وتبلغ مساحة محافظة جنين 573 كم^2 وتشكل 10 % من مساحة الضفة الغربية. وتقع مدينة جنين على ارتفاع 150 متر عن سطح البحر على مساحة 23.59 كم^2 من ضمنها 6.95 كم^2 تشكل مساحة البناء. ويتراوح معدل سقوط الأمطار السنوي بين 400 و 600 ملم والذي يجعل أراضي المحافظة خصبة وغنية وقابلة لاحتضان قدر كبير من المزروعات.

المؤشرات السكانية

تأثر معدل النمو السكاني في المحافظة بعدد كبير من العوامل الاقتصادية والسياسية من ضمنها الهجرة والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولجوء الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر أدى إلى زيادة ملموسة في عدد سكان المحافظة بين عامي 1945 و1947 وذلك بالإضافة إلى تأسيس مخيم جنين للاجئين شمال المدينة.

بحسب إحصاءات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، فقد بلغ عدد سكان المحافظة 256,619 نسمة (10.6 % من اجمالي سكان الضفة الغربية). ويتوزع سكان المحافظة على 96 تجمع سكني من ضمنها مدينة جنين التي يسكنها 40,276 نسمة. والكثافة السكانية في المحافظة هي 439 شخص لكل كم^2 بمعدل 5.4 شخص لكل عائلة [200]. ومن الجدير بالذكر أن 42.5 % من سكان المحافظة هم أطفال لا تتجاوز أعمارهم خمسة عشرة عاماً.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في المحافظة 45.5 % بينما تصل نسبة البطالة إلى 13.1 % [201]. ويبلغ عدد المنازل التي تصلها امدادات الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي 7,790 منزل، بما يعادل 3 % فقط من اجمالي المنازل في المحافظة ويتواجد معظم هذه المنازل في مدينة جنين [202].

بلغ عدد الإعاقات الجسدية والعقلية في المحافظة 14,893 اعاقة منها العمى (8,821) والصم (3,792) والاعاقات الجسدية (6,082) والادراك (2,031) بالإضافة إلى مشاكل في التواصل (2,189 حالة) [203].

بالرغم من الإجراءات والتعقيدات الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وخصوصاً على قطاعي الصناعة والزراعة، بالرغم من ذلك تبقى الزراعة عمود الاقتصاد في المحافظة ومصدر الدخل الرئيسي. ويقدر إنتاج المحافظة الزراعي بـ 7,4128,000 دولار أمريكي وهو ما يعادل 16.2 % من إنتاج الضفة الغربية الزراعي. إضافة إلى ذلك، فان جنين تعتبر المنتج الأول للادوات والماكينات المستخدمة في الزراعة على مستوى الضفة الغربية [204].

اثر بناء جدار الفصل والتوسع سلبياً على المحافظة وذلك بسبب تقليل الوصول إلى المصادر الطبيعية من ارض وماء، الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في نسب البطالة والفقر وسوء التغذية. إضافة إلى ذلك، فان الجدار يعيق حركة المواطنين والمرضى والمسنين والطواقم الطبية، ويؤدي أيضاً الى قطع الطرق التقليدية التي كانت تصل بين القرى ومركز المحافظة. ووصل عدد العائلات التي تأثرت بشكل مباشر من بناء الجدار إلى 8.5 عائلة إضافة إلى أضعاف ذلك بالرغم ممن تأثروا بشكل غير مباشر.

المؤشرات البيئية

تتأثر المحافظة بنفس التهديدات التي تتأثر بها نظيراتها في الضفة الغربية أيضاً، لكن يمكن الاشارة إلى أن الاستخدام المكثف للمبيدات الحشرية والأسمدة يشكل تهديداً حقيقياً للبيئة.

الظروف السياسية

تأخر النشاط الاستعماري في المحافظة، حيث بدأ بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة بعشر سنوات في عام 1977– مباشرة بعد فوز حزب الليكود اليميني الإسرائيلي في الانتخابات البرلمانية في «إسرائيل». وتم إنشاء 9 مستعمرات في المحافظة تحتل مساحة قدرها 21.7 كم^2 والتي تشكل ما نسبته 2.7 % من اجمالي مساحة المحافظة. وتبلغ مساحة البناء في هذه المستعمرات 1.3 كم^2 يسكنها حسب إحصاءات عام 2005 3,779 مستعمر [205]. ويمر في المحافظة أربعة شوارع التفافية يبلغ طولها 81 كم وبعرض 30 م . وتم مصادرة 2.4 كم^2 من أراضي المحافظة (0.4 %) لغرض حفر هذه الشوارع [206].

200. PCBS-2007

201. نفس المرجع السابق.

202. نفس المرجع السابق.

203. PCBS-2007 census

204. Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture

205. Foundation for Middle East Peace- Washington.

206. وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

يمتد جدار الفصل العنصري في المحافظة من قرية مطلة (جنوب شرق المحافظة) وصولاً إلى قرية زبيدة بطول 66 كم وبوجود 17 بوابة. ستة من هذه البوابات مغلقة بشكل كامل وستة أخرى تفتح بشكل موسمي بينما تستخدم البوابات الأخرى لمرور العمال إلى داخل إسرائيل أو لمرور سكان البلدات والقرى المعزولة خلف الجدار مثل قريتي برطعة ومريحة [207]. وأدى بناء الجدار مصادرة 3.1كم^2 (5.2 %) من أراضي المحافظة وعزل خلفه ما يقارب 6.3 كم^2 تشكل ما نسبته 1 % من إجمالي مساحة المحافظة [208]. و تأثر 37 تجمع سكني فلسطيني بشكل مباشر من بناء الجدار في المحافظة. حيث عزل هذا الجدار 9 قرى فلسطينية بشكل كامل من ضمنها أم الريحان وظهر المالح وبرطعة وخربة برطعة والمنطار الغربي والمنطار الشرقي وخربة عبد الله يونس وخربة الأمر وخربة الرعدية [209].

2-10-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة جنين

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة جنين والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 8.4 كم^2، حيث تشكل 1.5 % من مساحة محافظة جنين. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة جنين كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة جنين هي: المنحدرات، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعية والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة جنين. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 -32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 6.1 كم^2 بما يشكل حوالي 72.8 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح و أقل من 1 % من مساحة محافظة جنين، وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 0.3 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 4.2 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 0.1 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 1.9 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 23 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 1 % من مساحة محافظة جنين. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

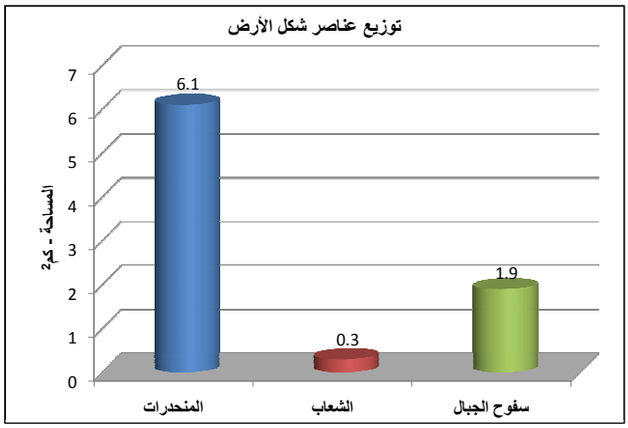

شكل 70: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة جنين

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح، و يمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 1.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 23 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

207. نفس المرجع السابق.
208. نفس المرجع السابق.
209. نفس المرجع السابق.

منحدرات قليلة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في أقدام المنحدرات أو الجبال والشعاب وأحياناً في سفوح الجبال. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 0.2 كم^2 والتي تمثل حوالي 2 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً من الجبال غير المزروعة ونسبة الصخور فيها قليلة.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 2.4كم^2 والتي تمثل حوالي 28.2 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض. وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 4.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 48.5 % من مساحة المنطقة الملائمة. وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

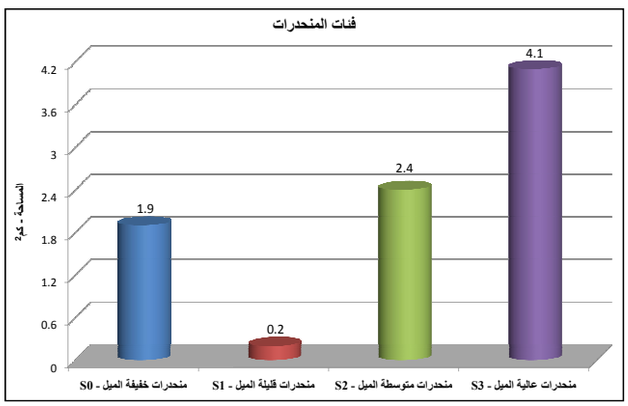

شكل 71: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة جنين

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الاخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

من الواضح من بيانات اتجاه الميل أن المناطق التي لا يوجد فيها اتجاه للميل (مستوية) تمثل مساحة (23 %). وتتكون بشكل رئيسي من سفوح الجبال. في فلسطين، تعتبر المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي أو غربي (مغيان) ذات قيمة زراعية أفضل من المناطق التي لها اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشمس). والنوع الأول بشكل ما نسبته 12.2 % بينما يشكل النوع الثاني ما نسبته 12.4 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (87 %) فيها نسبة عالية من الصخور (<20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة جنين عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 1.1 كم^2 حيث تشكل 12.9 % من مساحة المنطقة غير المستغلة وراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 3.3 كم^2 حيث تشكل 39.5 % من هذه الأراضي. ومساحة الأراضي شبه الرطبة هي 4 كم^2 حيث تشكل 47.6 %. والرسم البياني التالي يوضح توزيع فئات المناخ المختلفة في المحافظة.

إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (52.4 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة. ونفس الوضع ينطبق على المناطق شبه الرطبة 47.9 % والتي تعتبر مأهولة بكثافة. وهذه المساحات الواسعة من الأراضي الجافة تؤدي إلى عملية التملح للتربة والتي هي السبب الرئيسي للتصحر في هذه المنطقة.

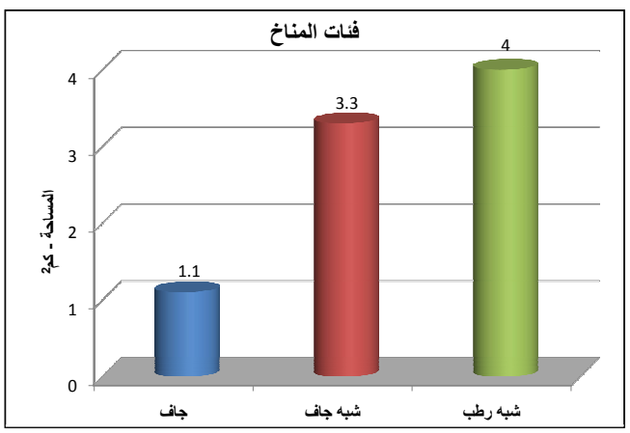

شكل 72: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة جنين

3-10-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الاولية المذكورة اعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الاربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة جنين.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 93: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة جنين

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	1.2	14.5
عالي الملائمة	4.7	55.8
متوسط الملائمة	2.5	29.7
المجموع	**8.4**	**100**

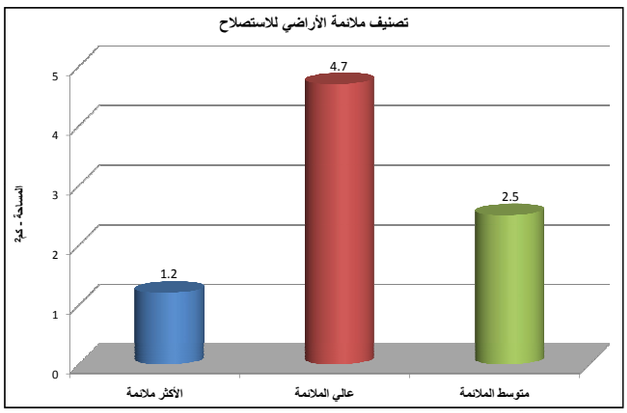

شكل 73: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة جنين

من الواضح بالنظر إلى الأرقام المرفقة أن مساحة الفئة الأكثر ملائمة للاستصلاح تشكل اصغر النسب بين الفئات الأخرى (14.5 %). وهذه الفئة تتوزع بشكل متساوي تقريباً بالقرب من عجة والزبابدة وقباطية وصانور وجلقموس.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة جنين على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 18.7 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 7.8 كم^2.

وتشكل هذه المساحة حوالي 1.4 % من مساحة محافظة جنين. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. وتبلغ نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 94: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة جنين

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	7.8	41.7
المراعي	10.9	58.3
المجموع	**18.7**	**100**

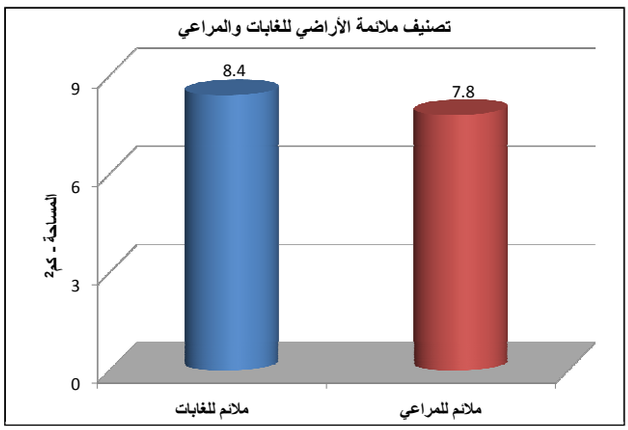

شكل 74: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة جنين

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة جنين وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (58.3 %). وهذه الخلاصة تشير إلى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

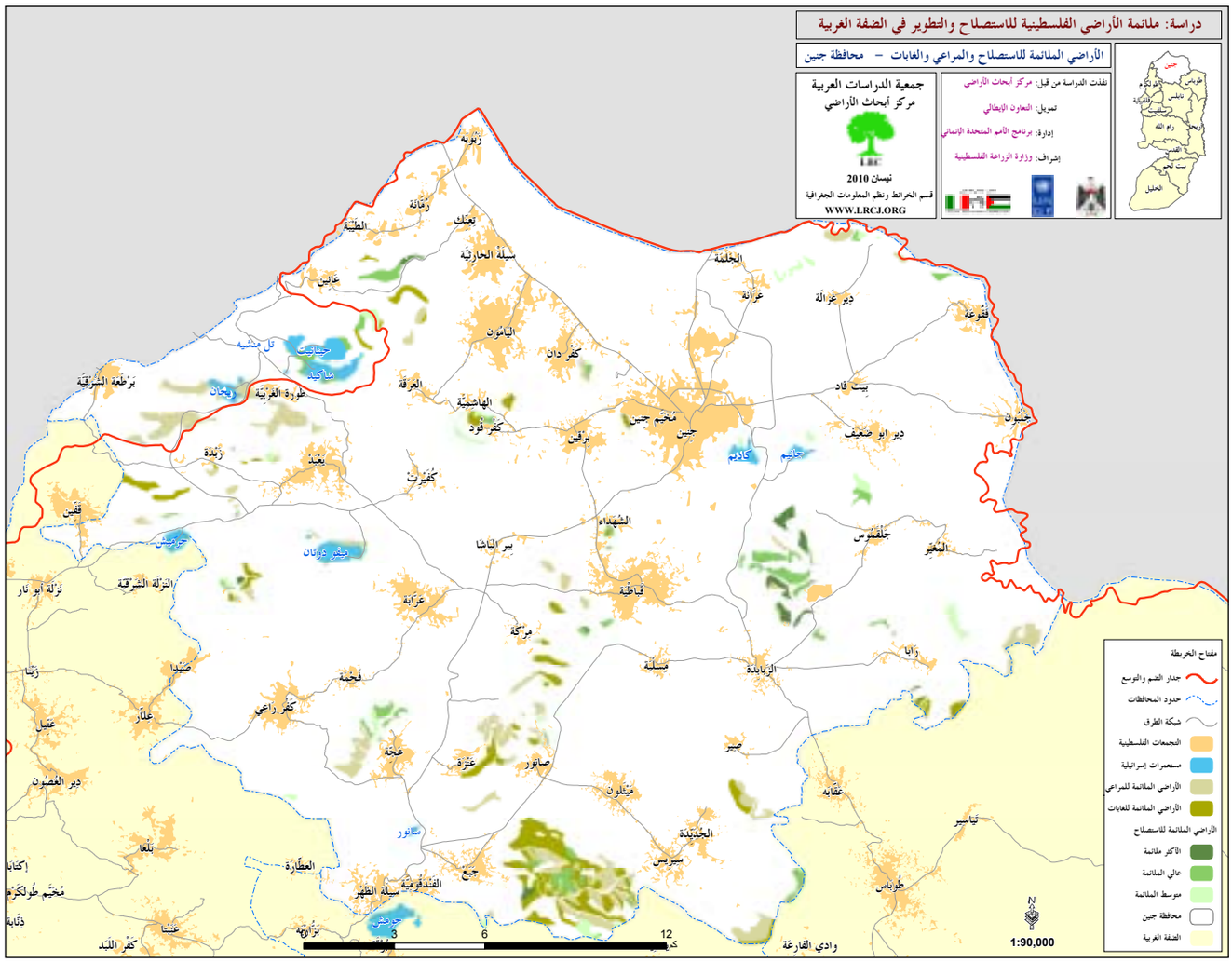

شكل 75: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة جنين

4-10-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة جنين 5.4 [210] ، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في محافظة جنين بلغ 8.4 فرداً . إن هذا العدد المرتفع للأفراد يعتبر مرغوباً ومقبولاً من الناحية الثقافية والتي تظهر أن فكرة ارتفاع عدد الأطفال في الأسرة في المجتمعات الزراعية يعني ازدياد الأيدي العاملة والذي يولد بدوره مردود اقتصادي وامن غذائي أفضل. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في الزراعة 2.9 فرداً باستثناء المزارع الرئيسي وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة جنين، يعمل في الزراعة ما نسبته 34.5 % من العائلة النموذجية ضمن العينة المدروسة وهذا الواقع يعكس حقيقة أن المناطق المدروسة في المحافظة تتمتع بمجتمع شبه زراعي.

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة جنين يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم. ويظهر جدول (95) أن 71.2 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة و25.7 % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي، وهذا المستوى من التعليم قد يكون تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو لاعتماد تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

جدول 95: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة جنين

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	3	3.1
تعليم ابتدائي	19	19.6
تعليم ثانوي	21	21.6
توجيهي	29	29.9
دبلوم	14	14.4
بكالوريوس فما فوق	11	11.3
المجموع	**97**	**100.0**

210. PCBS, On the Eve of International Population Day 11.2009/7/ 2009.

وبالتركيز على الخبرة والمعرفة في الزراعة، كان معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 22 سنة فقد اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، حيث أن 70.7 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة ويتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، وهؤلاء لم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو جامعية كما لم يتلقوا أي تدريب فني، وهذه المعرفة الضحلة التي تشمل ما يقارب نصف المزارعين، كما سيتضح وقت لاحق، كانت عائقاً لزراعة ناجحة ومع ذلك، فالجزء المتبقي من العينة تعلموا كيفية الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة ودراسة الهندسة الزراعية. وقد بلغت نسبة الأشخاص المتعلمين والمهنيين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعملون في الحقل الزراعي 2 % فقط من العينة والتي تعتبر نسبة منخفضة. كما أن نسبة المزارعين الذين حضروا على الأقل دورة قصيرة واحدة في التدريب الزراعي تمثل 26 % من عينة الدراسة، وهذا يظهر إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة جنين وكباقي المحافظات على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير الرشيدة في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات كما أوضح المشاركون في الدراسة. وهذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة يوضح مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [211]، فان الإنتاج الزراعي في محافظة جنين يصنف تحت اطار مشاريع متناهية الصغر والتي تعطي نحو 94.5 % من إجمالي الإنتاج في محافظة جنين. أما البقية فهي ذات طبيعة صغيرة النطاق، وتختلف الزراعة في المناطق التي تقع داخل مدينة جنين عن بقية المحافظات، إذ أن لها نمط متميز في خلق فرص العمل حيث أن الأنشطة الزراعية لا تقتصر فقط على أفراد العائلة. فقد تبين أن ما نسبته 55 % من العينة استخدمت العمالة الزراعية الموسمية والدائمة بمعدل 2.8 . وبالرغم من أن معظم المزارع صغيرة الحجم فقد خرجت محافظة جنين عن المألوف لخلق فرص عمل خارج نطاق الأسرة. وتبين الدراسة أن الدخل الناتج عن الأنشطة الزراعية في هذه المحافظة مرتفع نسبياً وكافي بالمقارنة مع المحافظات الأخرى. ومن الواضح أن هذا الدخل المرتفع يزيد القدرة على التوظيف وبالتالي التقليل من الاعتماد على العمالة المتاحة داخل حدود الأسرة فقط.

كانت الأسر في عينة الدراسة في محافظة جنين مرؤوسة بالرجال وبنسبة 100 %. ونظراً إلى كون المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة مجتمع أبوي، فالرجل يعد المسؤول عن الأرض والنشاط الزراعي، اظهر التحليل أن الرجال يديرون المزارع من خلال اتخاذ القرارات ومع ذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير على النساء ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي. وأظهرت الدراسة أن النساء-خاصة والأطفال من الإناث- يمثلن 74.7 % من العمالة دخل أفراد الأسرة مما يعكس مجدداً الدور الحاسم للمرأة في عملية الإنتاج الزراعي.

وأظهر التحليل أن 57 % من المزارعين كانت أعمارهم دون 51 عاماً. وبهذا يمكن الاستنتاج أن مزارعي محافظة جنين يختلفون من حيث الطبقات العمرية عن المحافظات الأخرى، حيث أن غالبية المزارعين في المناطق المستهدفة هم في سن الشباب، ومن خلال تحليل الدوافع وراء العمل في الزراعة وجد أن تحقيق الأرباح كان العامل الرئيس، فكما يبدو أن الأنشطة الزراعية تولد أرباحاً أعلى مما هي عليه في المحافظات الأخرى . وهذا الربح الزائد يمكن أن يساعد الأسر على التوظيف من خارج إطار الأسرة وتحمل التكلفة . كما أن الاكتفاء الذاتي كان الحافز الرئيسي الثاني للزراعة؛ فقد أكدت الأسر رغبتها في المحافظة على التقاليد والأرض الموروثة عن الأجداد وبالإضافة إلى المحافظة على الأرض عليها من المصادرة.

النشاطات الاقتصادية الشائعة و مستوى المعيشة

احتلت الزراعة المرتبة الأولى كمصدر دخل رئيس للعائلة في المناطق التي استهدفتها الدراسة، حيث تبين أن 99 % من عينة الدراسة في المناطق المستهدفة هم مزارعون يعتبرون الزراعة مصدر رزقهم الرئيس أو الثانوي. ومن الجدير ذكره أن الأنشطة الاقتصادية الأكثر شيوعا في أوساط ملاك الأرض والمزارعين في عينة الدراسة هي العمل في تربية المواشي وتمثل 28 %. يتبعهم ذوي الياقات البيضاء «الموظفون» وذوي الياقات الزرقاء «العمال» وبنسبة 23% و19% على التوالي.

وبالرغم من المشاركة العالية في الزراعة في محافظة جنين فان الكثير من المزارعين يعتبرون الأعمال الزراعية مصدراً ثانوياً للدخل وليس مصدراً أساسياً للدخل. فقد اظهر التحليل أن 41.4 % من العينة يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسية، في حين أن 58.6 % من العينة اعتبروها ثانوية.

و كما يظهر جدول (96) فإن إجمالي معدل دخل العائلة من العمل الزراعي هو 1172 شيقلاً، وهذا الرقم يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسية وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسية كان 1355 شيقل. بالاعتماد على

211. Commission, E., SME User Guide explaining the new SME definition 2005:p. 14.

جدول 96: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	41.4	1,355
مزارع كوظيفة ثانوية	58.6	882
المزارعون من العينة	99	1,172

ذلك ووفقاً لإحصاءات الجهازالمركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [212]، فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر. وتمثل هذه الأسر ما نسبته 20 % من عينة الدراسة. ويجدر التنويه هنا أن الأسر لم تكتفي بالدخل الناتج عن النشاطات الزراعية إذ أن 70 % من العينة المدروسة اتجهوا إلى النشاطات الاقتصادية والأعمال التجارية الأخرى للوصول إلى أفضل مهنة. أما المزارعون الذين أعربوا عن ارتياحهم للعمل في الزراعة أساسًا تجاوزت أعمارهم 41 سنة.

وبناءاً على تصنيفات المركز الفلسطيني للإحصاء حول الفقر تبعاً لدخل العائلة الشهري [213]، فإن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تقدر ب 76 % في المناطق التي استهدفتها الدراسة. فقد تمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق. أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة في سلم النفقات على التوالي [214].

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة جنين على الأشجار المروية كما يظهر في الجدول (97) أدناه. حيث يملك المزارعين أشجاراً بعلية بنسبة 98 % والتي تعتبر مثمرة اقتصادياً حيث أنها مناسبة لمناخ المحافظة. وكانت المحاصيل الحقلية ثاني أكثر المحاصيل المزروعة وبنسبة 85 % من العينة تليها الخضراوات البعلية. وبهذا يبقى قلة من المزارعين الذين يزرعون الأشجار والخضراوات المروية كما هو مبين في الجدول رقم 97.

جدول 97: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
أشجار بعلية	98	98
المحاصيل الحقلية	85	85
خضار البعلية	28	28.0
الخضراوات المروية	20	20.0
أشجار مروية	2	2.0

212. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

213. نفس المرجع السابق.

214. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

أوضحت النتائج أن معظم المزارعين يعتمدون إستراتيجية تنويع المحاصيل المزروعة لتقليل المخاطر. فهم يزرعون نوعين من المحاصيل على الأقل. والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة جنين هي أشجار الزيتون والعنب. أما الخضار المنتجة هي بشكل رئيس البندورة والخيار. كما أن البصل الجاف والقمح والبرسيم والحمص هي أهم المحاصيل الحقلية المنتجة [215].

الثروة الحيوانية

بشكل عام تعتمد الأسر بالدرجة الأولى في محافظة جنين على الزراعة مع تركيز قليل على الثروة الحيوانية. وبالتالي فان الثروة الحيوانية في محافظة جنين منخفضة نسبيا . إذ أظهرت الدراسة أن ما نسبته 28 % من مجموع سكان العينة يربون الحيوانات وهذا يعكس قلة الاعتماد عليها. حيث أن 23 % منهم يكسبون رزقهم أساسا من تربية الثروة الحيوانية. في حين أن 5 % يربون الحيوانات كمهنة ثانوية.

الآلات والمعدات الزراعية واستخدامها

بصورة عامة. تعتبر محافظة جنين الثانية بين المحافظات التي تملك الآلات الزراعية. حيث أن 25.9 % من المعدات الزراعية المملوكة من قبل العائلات في الضفة الغربية موجودة في هذه المحافظة . وهذه المعدات تتكون أساسا من جرار بالعجلات الأربع. المحراث والمقطورات وصهاريج المياه والرشاشات وغيرها.

تشكل المشاتل الزراعية المحلية في محافظة جنين المصدر الأساسي للبذور والاشتال. حيث أن نسبة 97 % من السكان يعتمدون عليها. و مع ذلك. هناك نسبة عالية من العينة المدروسة من المزارعين الذين ينتجون بذورهم بأنفسهم (حوالي 79 %). وهذا النوع من البذور والاشتال تطور نتيجة تزايد الثقافة الزراعية بالعودة للأصناف المحلية ذات المقاومة العالية. وبالتالي هي أكثر جدوى من الأصناف المحسنة جينياً وهرمونياً ذات الأسعار الأعلى والتأثير الصحي غير الآمن .وهنا تجدر الإشارة أن المؤسسات الزراعية في هذه المحافظة نشيطة. إذ أنها تزود المزارعين بـ 15 % من البذور المطلوبة في العينة المدروسة.

جدول 98: مصادر البذور المستخدمة في محافظة جنين

مصادر البذور	العدد	النسبة
المشاتل المحلية	97	97.0
إنتاج ذاتي	79	79.0
مؤسسات زراعية	15	15.0
تجار إسرائيليين	1	10.0

215. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 20062007/.

المياه

أظهرت الدراسة أن 13.6 % فقط من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها مما يعيق المشاريع الزراعية . وعلاوة على ذلك ، فان 72 % من المزارعين في هذه المناطق اعتبروا نقص المياه عائقاً مهماً جداً في الزراعة.

إن قلة المياه وندرتها وجهت المزارعين في منطقة جنين نحو المحاصيل البعلية. حيث أن 17 % من العينة المدروسة لا يستخدمون المياه، والذي تبين من خلال زراعة المحاصيل البعلية فقط. ومع ذلك، أوضح بقية المزارعين أن معظم المياه الشحيحة المستخدمة في الري تأتي من مياه الينابيع والتي تشكل 99%.

جدول 99: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
مياه الينابيع	99	99
خزانات المياه	66	66
شبكات مياه عامة	3	3
صهاريج مياه	25	25
آبار ارتوازية	16	16

أما خزانات المياه فكان المصدر الثاني لاستخدام للمياه في العينة المدروسة وتستخدم من قبل 66 % في المناطق المستهدفة. فخزانات المياه متوفرة عند الطلب ويمكن أن تنقل إلى الحقول بغض النظر عن المسافة من القرى أو شبكات المياه العامة. إن استخدام هذا المصدر المكلف يدل على أن المصادر الرئيسية للمياه غير كافية لإنتاج زراعي كبير داخل هذه المحافظة.

وبعكس جنوب الضفة الغربية، فان صهاريج المياه ليست مستخدمة بشكل كبير كما هو الحال في الشمال. كما أن الآبار الارتوازية نادراً ما تستخدم في الجنوب في حين أنها تستخدم بشكل معقول في الشمال . وهذا السيناريو نفسه ينطبق على المياه العامة حيث انه بالرغم من أن شبكات الماء العامة تستخدم كمصدر أساسي للري في جنوب الضفة الغربية، إلا أنها المصدر الأقل استخداماً في محافظة جنين. ويستخدم فقط 0.2 % من المياه العامة في شمال الضفة الغربية في الري، حيث انها تستخدم للاستعمال المنزلي بشكل رئيس. وتجدر الإشارة هنا أن ما نسبته 94 % من العينة كانت أراضيهم المزروعة خارج المخطط الهيكلي للمدينة مما يؤدي إلى صعوبة وصول صهاريج المياه . أما المصدر الرئيسي الثالث للمياه فهو شراء صهاريج المياه؛ وتستخدم من قبل 28.7 % في المناطق المستهدفة. وعلى الرغم من تكلفتها العالية ، فهي من أفضل مصادر المياه بين المصادر الأخرى نظرا لتوفرها الدائم.

أسباب الاستخدام القليل للأرض

إن معظم الأراضي الواقعة في المنطقة المدروسة تستخدم حالياً في الزراعة. فهناك 85.7 % من الأسر تستغل أراضيها في الزراعة، في حين أن 11.2 % من مُلاك الأراضي في المنطقة لا يستغلون أرضهم في أي نشاط كان. أما ما تبقى أي نسبة 3 % من الأسر المالكة فتستخدم أراضيها لأغراض الإنتاج الحيواني.

كانت نسبة المساحة الإجمالية للأراضي غير المستخدمة التي تملكها العينة المدروسة في محافظة جنين 39 %؛ ويمكن تلخيص الأسباب في الترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (100):

جدول 100: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
نقص التمويل	85	85%
نقص المياه	72	72%
حاجة الأرض للاستصلاح	69	69%
عدم توفر طريق إلى الأرض	40	40
قربها من مستوطنات	9	0.9
عدم توفر الأسواق	8	0.8
منع الدخول إليها من قبل الجيش	4	0.4
منافسة البضائع الإسرائيلية	2	0.2
حجم الأرض صغير و ليس ذا جدوى	2	0.2
عدم توفر الوقت لزراعتها	2	0.2
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	1	0.1
مملوكة لأغراض استثمارية أخرى فقط	1	0.1
الجفاف	1	0.1

تشير النتائج أن السبب الرئيس لعدم استخدام الأراضي من قبل معظم الأسر هو مزيج من عدم وجود رأس المال ، والحاجة إلى بنية تحتية داعمة ووضع مادي ملائم للأرض. فالحصول على بنية تحتية سليمة لمصادر المياه إلى جانب الإعداد الصحيح للأراضي مثل بناء جدران استنادية وطرق وتسوية الأرض يعد مكلفا للغاية بالنسبة لمدخرات الأسر القليلة في المناطق المستهدفة والتي تمثل ما نسبته 3.5 % من دخلها .

ومن الجدير بالذكر أنه وبعكس العديد من المحافظات الأخرى، أكد كل المزارعون في المناطق المستهدفة في محافظة جنين أن الزراعة مهنة مربحة، إذ انه وفي ضوء كل العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة في هذه المحافظة، لا تعد أرباح المزارعين (القليلة نسبياً في المحافظات الأخرى) عقبة أمام الاستثمارات الجديدة في قطاع الزراعة.

مدى قبول المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة في الزراعة، حيث أبدى 94 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في الزراعة و 96 % اعتبروها أولوية ملحة.

من جانب آخر، فإن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح كانت عالية، فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 17.6 % من ميزانية الاستصلاح. فقد أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 332 شيقل للدونم الواحد في استصلاح الأراضي.

جدول 101: خطط ملاك الأراضي المستقبلية للأراضي غير المستغلة

الخطط المستقبلية	العدد	النسبة
زراعتها بعد استصلاحها	236	80.8
لا خطط	35	12.0
عرضها للبيع	10	3.4
البناء عليها	6	2.1
تأجيرها	1	0.3
مجموع الملاك	**288**	**98.6**

من الجدير ذكره أيضاً، أن معظم القرويين المزارعين أظهروا استعداداً كبيراً لاستصلاح أراضيهم و 99 % من الأسر المالكة للأراضي غير المستغلة أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جادة للاستثمار في الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان 99 % أكدوا على أنهم سيزرعون الأراضي المستصلحة بأنفسهم أو بمساعدة أفراد العائلة، وهذا يؤكد على رغبة قوية والتزام جدي. وتجدر الاشارة بأن 24 % من العينة المدروسة قد باشر بمشاريع استصلاح وان 100 % من هذه الأسر ما زالت تعتني بأراضيها بنجاح. وهذه النتائج تشير إلى وجود فرص جيدة لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، اتفق ملاك الأراضي على أن «تحضير الأرض فيزيائياً» (التعمير) هو الأولوية الرئيسية في الاستصلاح، ويظهر جدول (102) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الأكثر في منطقة الدراسة في محافظة جنين هو حاجة الأرض للتطوير عن طريق توفير الآليات الثقيلة لتسوية الأرض وبناء الجدران والفواصل ولتأمين أفضل وضعية للنشاطات الزراعية. وفي حين شكل تحضير الأرض الاهتمام الرئيسي لملاك الأراضي، فقد كانت الحاجة إلى توفير البذور والاشتال والأسمدة موضع اهتمام 89 % من عينة الدراسة نظراً لتكلفتها العالية.

جدول 102: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
آليات ثقيلة	100	100
جدران و فواصل	97	97
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	89	89
مصدر مياه	81	81
دعم مالي	51	51
عمالة	22	22
معدات حصاد	14	14
تربة خصبة	5	5

وعند النظر في الاستصلاح، فان هناك حاجة ملحة لتوفير المياه مثل مياه الينابيع كما أن قلة رأس المال هي من العوائق الرئيسية التي أكد عليه أكثر من نصف المشاركين في الدراسة.

النتائج والتحليل - محافظة طوباس

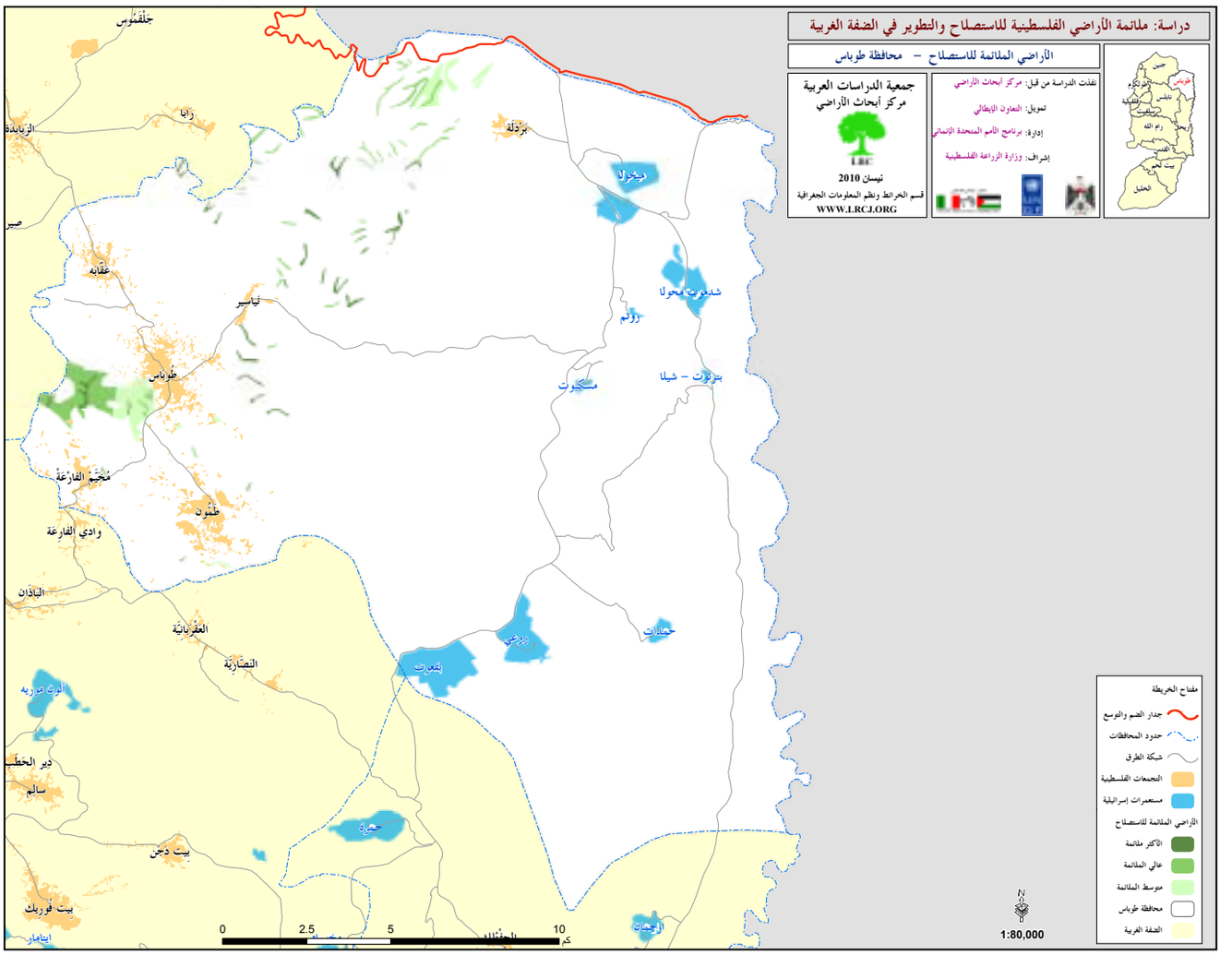
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
الأراضي الملائمة للاستصلاح – محافظة طوباس
نفذت الدراسة من قبل: مركز أبحاث الأراضي
تمويل: التعاون الايطالي
إدارة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إشراف: وزارة الزراعة الفلسطينية
جمعية الدراسات العربية
مركز أبحاث الأراضي
LRC
نيسان 2010
قسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية
WWW.LRCJ.ORG
مفتاح الخريطة
جدار الضم والتوسع
حدود المحافظات
شبكة الطرق
التجمعات الفلسطينية
مستعمرات إسرائيلية
الأراضي الملائمة للاستصلاح
الأكثر ملائمة
عالي الملائمة
متوسط الملائمة
محافظة طوباس
الضفة الغربية
1:80,000
0 2.5 5 10 كم
جلقموس
زابا
الزبابدة
برقة
ميخولا
صير
عقابه
تياسير
شدموت ميخولا
روعم
طوباس
مسكيوت
بردلة – شيلا
مخيم الفارعة
طمون
وادي الفارعة
الباذان
العقربانية
التصارية
زراعة
حمدات
بلعوت
ألوت مدربه
دير الحطب
سالم
حمرا
بيت دجن
بيت فوريك
ايتامار
الرجمان

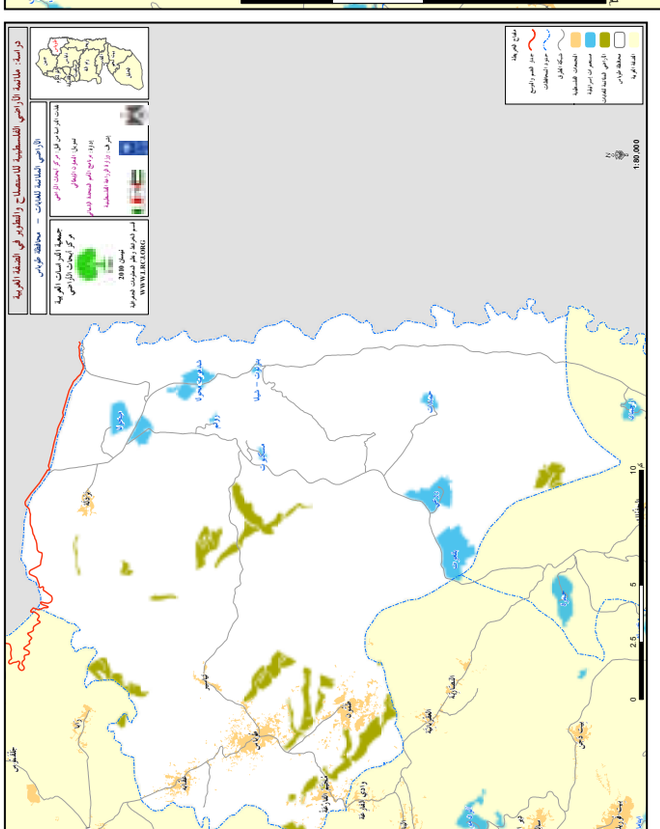
دراسة: ملائمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية
1:80,000

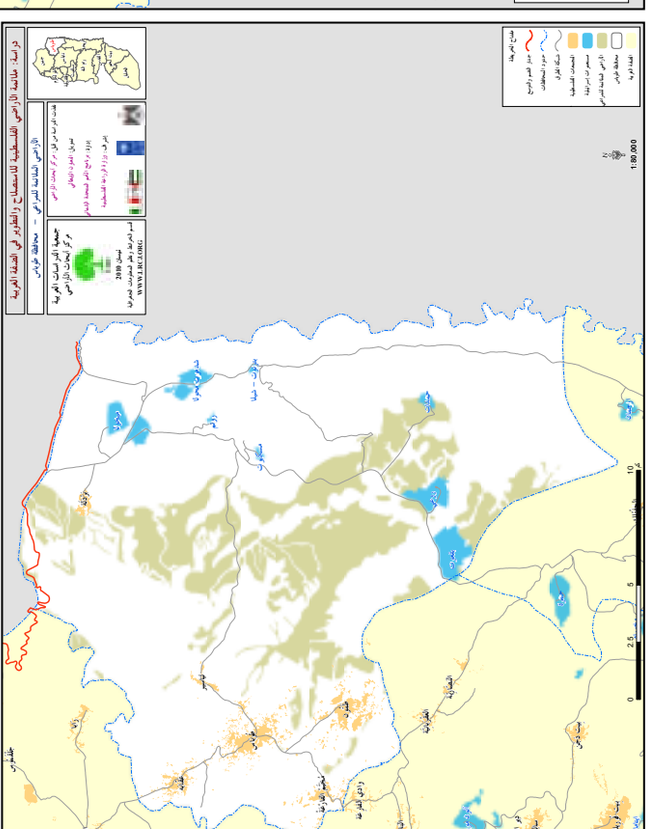
1:80,000

11-2-3 محافظة طوباس

1-11-2-3 مقدمة

لمحة عن محافظة طوباس

يحد محافظة طوباس من الشمال الخط الأخضر ومحافظة جنين ومن الشرق نهر الأردن (غور الأردن وبيسان) ومن الجنوب محافظة نابلس ومن الغرب محافظتي نابلس وجنين. تبلغ مساحة المحافظة الإجمالية 360 كم^2 مشكلة 7 % من المساحة الإجمالية للضفة وتعد مدينة طوباس مركزاً للمحافظة وهي المدينة الوحيدة فيها.

المؤشرات السكانية

تأثر النمو السكاني في المحافظة بعوامل طبيعة وسياسية من ضمنها الهجرات المتتابعة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. حسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007، بلغ اجمالي سكان المحافظة 50,261 (2 % من اجمالي سكان الضفة) وتبلغ الكثافة السكانية في المحافظة 119 شخص لكل كم^2.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

تصل نسبة القوى العاملة المنتجة في طوباس 41.5 % وبلغت نسبة البطالة 16.7 % [216]. وصل عدد المنازل الموصولة بشكل مباشر بامدادات المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي 8,628 منزل [217]. وتعد الزراعة من أهم مصادر الدخل في المقاطعة. ويبلغ معدل حجم الأسرة 5.6 شخص لكل أسرة [218].

البنية التحتية

هناك 9 تجمعات سكانية « حضرية» في المحافظة تصلها امدادات المياه وهناك 12 تجمع آخر تنقصه هذه الخدمة.

بالنسبة للكهرباء، هناك 14 تجمع سكني تصله امدادات الكهرباء و 7 أخرى تنقصها هذه الخدمة.

المؤشرات البيئية

تعاني محافظة طوباس من نفس التهديدات التي تعاني منها نظيراتها في الضفة الغربية. إن الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في الزراعة يشكل تهديداً خطيراً للبيئة. مناخ محافظة طوباس يشجع على انهيار التربة حيث تعاني المحافظة من الانهيارات الطينية وتفتت التربة.

الظروف السياسية [219]

تقع طوباس أقصى شمال منطقة غور الأردن وحوالي 27.6 % من مساحة المحافظة تقع داخل منطقة الغور. يمتد جدار الفصل العنصري والتوسع بطول 14.3 كم داخل حدود المحافظة حيث تم بناء المقطع الموجود في طوباس خلال أول مرحلة من مراحل بناء الجدار في عام 2003. وينطلق الجدار من الجهة الجنوبية الشرقية من قرية المطلة ليخترق أراضي المحافظة (1كم داخل حدود المحافظة) ويكمل مساره شرقاً وصولاً إلى أقصى شرق المحافظة. وعزل جدار الفصل 1.8 كم^2 من أراضي المحافظة، معظم هذه الأراضي زراعية.

216. PCBS-2007 census

217. نفس المرجع السابق.

218. نفس المرجع السابق.

219. www.poica.org

2-11-2-3 الخصائص الفيزيائية (الطبيعية) في محافظة طوباس

كما تم الإشارة إليه في منهجية الدراسة، يمكن تلخيص الخصائص الطبيعية أو الفيزيائية التي تؤثر في درجة ملائمة الأراضي للاستصلاح كالتالي: عناصر شكل الأرض، ميل المنحدرات، اتجاه ميل المنحدرات، نسبة الصخور والمناخ. وتبلغ مساحة الأراضي غير الزراعية في محافظة طوباس والتي يمكن أن تكون ملائمة للاستصلاح حوالي 5.9 كم^2، حيث تشكل 1.6 % من مساحة محافظة طوباس. ويمكن وصف وتفصيل هذه الخصائص الطبيعية في محافظة طوباس كما يلي:

عناصر شكل الأرض

إن عناصر شكل الأرض التي تم تعريفها في الأراضي غير الزراعية في محافظة طوباس هي: المنحدرات، أقدام الجبال، سفوح الجبال، الشعاب. والملحق 2 يوضح مواقع ومساحات كل عنصر من هذه العناصر الموجودة في الأراضي غير الزراعة والتي يمكن أن يتم استصلاحها باستخدام بعض الآليات. ويمكن سرد البيانات التالية عن كل عنصر من عناصر شكل الأرض:

المنحدرات: هذا النوع من عناصر شكل الأرض هو الأكثر شيوعاً في محافظة طوباس. وتتراوح بين منحدرات قليلة الميل (3-8 %) إلى منحدرات عالية الميل (18 -32 %). وتحتل المنحدرات مساحة مجموعها 2.9 كم^2 بما يشكل حوالي 49.3 % من مساحة الأراضي غير الزراعية القابلة للاستصلاح و أقل من 1 % من مساحة محافظة طوباس، وهذه المنحدرات تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة والتي يوجد فيها نسبة عالية من الصخور.

الشعاب: تبلغ مساحة الشعاب في الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح حوالي 2 كم^2 والتي تشكل ما مجموعه 33.7 % من مساحة المنطقة المذكورة، و أقل من 1 % من مساحة المحافظة. و تعتبر الشعاب من الأراضي القابلة للزراعة بين المنحدرات متوسطة وعالية الميل، وفي بعض الأحيان يمكن اعتبارها امتداداً للسهول بين المناطق الجبلية، ويمكن اعتبارها أيضاً أودية مرتفعة.

سفوح الجبال: تبلغ مساحة سفوح الجبال حوالي 0.1 كم^2 والتي تشكل ما مجموعة 2 % من الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح و أقل من 0.1 % من مساحة محافظة طوباس. وتتكون من بقع صغيرة وأحياناً مزروعة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليست كل سفوح الجبال تم تمثيلها على الخارطة بسبب صغر مساحتها حيث من الصعب ظهورها على التدريج المعتمد. كذلك فإن بعض سفوح الجبال قليلة العرض بحيث يصعب تمثيلها على الخارطة.

أقدام الجبال: لها مساحة صغيرة نسبياً وتبلغ 0.9 كم^2 ممثلة حوالي 15 % من مساحة منطقة الدراسة وأقل من 1 % مساحة محافظة طوباس. وأقدام الجبال هي منطقة انتقالية بين المنحدرات والسهول وفيها نسبة قليلة أو معتدلة من الصخور.

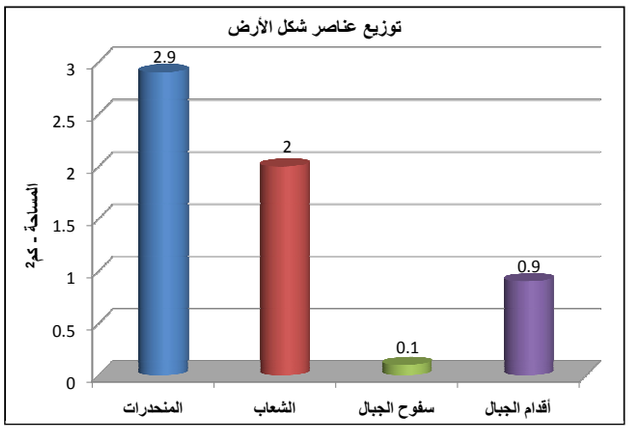

شكل 76: توزيع عناصر شكل الأرض للأراضي غير المستغلة في محافظة طوباس

فئات ميل المنحدرات

أن حدة ميل المنحدرات تعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاستخدام الأفضل للمنحدرات. ويمكن تصنيف ميل المنحدرات إلى أربع فئات: ميل خفيف (< 3 %)، ميل قليل (3-8 %)، ميل متوسط (8 – 18 %)، ميل عالي (18-32 %) أما المنحدرات التي تبلغ نسبة ميلها اكبر من 32 % فقد تم استثناؤها من إمكانية استغلالها في الاستصلاح، و يمكن وصف هذه الفئات كالتالي:

منحدرات خفيفة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود عادةً في سفوح الجبال وبعض الأحيان في أقدام الجبال. وغالباً ما يمثل منطقة قريبة إلى الاستواء. وتبلغ مساحة هذه الفئة 0.1 كم^2 والتي تمثل حوالي 2 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل غالباً جزءاً من الجبال غير المزروعة وتكون فيها نسبة الصخور قليلةً في الغالب.

منحدرات متوسطة الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في الجبال كثيرة أو حادة الميل كنمط لشكل الأرض وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 2.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 49.2 % من المنطقة الملائمة للاستصلاح، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها متوسطة نسبياً.

منحدرات عالية الميل: هذا النوع من المنحدرات موجود في مناطق الجبال حادة الميل كنمط لشكل الأرض، وتبلغ مساحة هذه الفئة حوالي 2.9 كم^2 والتي تمثل حوالي 48.8 % من مساحة المنطقة الملائمة، وهي تشكل جزءاً مهماً من الجبال غير المزروعة وتكون نسبة الصخور فيها عالية نسبياً.

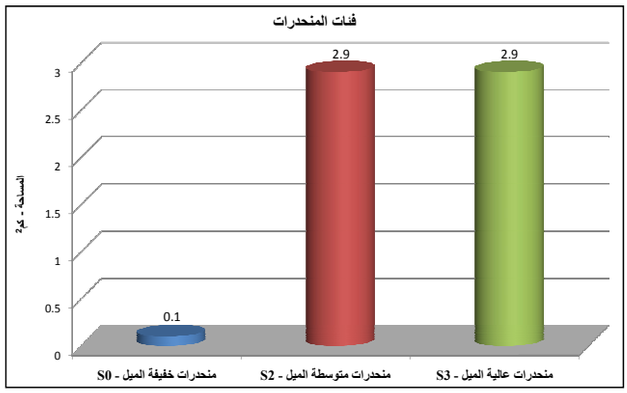

شكل 77: فئات ميل المنحدرات للأراضي غير المستغلة في محافظة طوباس

فئات اتجاه الميل

البيانات ذات العلاقة باتجاه الميل موضحة في الملحق رقم 3 مع المحافظات الاخرى. واتجاه الميل المشتق من بيانات النموذج الرقمي للارتفاع (DEM) يمكن وضعه في فئات حسب الهدف النهائي لاستخدام البيانات في الخرائط.

المناطق التي لها اتجاه ميل شمالي (ميغيان) تشكل ما نسبته 1.2 % أما المناطق ذي اتجاه ميل إلى الشرق أو الجنوب (مشماس) فتشكل ما نسبته 8.5 %.

فئات انتشار الصخور (Rock outcrop Classes)

معظم مساحة المنطقة غير الزراعية (100 %) فيها نسبة عالية من الصخور (>20 %). وهذا يؤشر إلى أن السبب الرئيسي في عدم استغلال الأراضي زراعياً هو طبيعة الأرض وليس بسبب عزوف الإنسان الفلسطيني في محافظة طوباس عن استغلال أرضه زراعياً.

فئات المناخ

إن مساحة المنطقة الجافة في المحافظة تبلغ 3.9 كم^2 حيث تشكل 66.6 % من مساحة المنطقة غير المستغلة زراعياً . وتبلغ مساحة الأراضي شبه الجافة 2 كم^2 حيث تشكل 33.4 % من هذه الأراضي. إن غالبية المنطقة تعاني من الجفاف حيث تشكل معظم مساحة منطقة الدراسة (100 %). وهذه الدرجة من الجفاف تفرض قيوداً قوية على استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والمنطقة شبه الجافة، والتي تعتبر واعدة لاستخدامها زراعياً، تعاني للأسف من الزحف العمراني عليها حسب التوزيع للتجمعات السكانية للمحافظة.

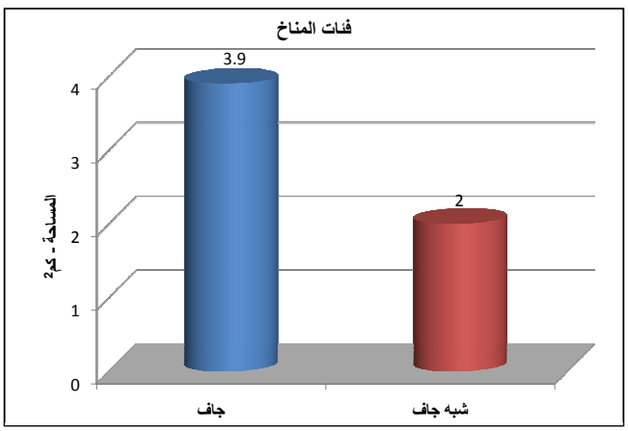

شكل 78: فئات المناخ للأراضي غير المستغلة في محافظة طوباس

3-11-2-3 النتائج والتحليل

ملائمة الأراضي للاستصلاح

إن البيانات الأولية المذكورة أعلاه والمتمثلة في الخصائص الفيزيائية للمنطقة غير المستغلة زراعيا تمثل العمود الفقري للتحليل من أجل تحضير خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح في هذه المنطقة. حيث أن التحليل يعتمد على التقاطع ما بين التصنيفات المختلفة للطبقات الأربعة المذكورة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). والخارطة التالية توضح فئات ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طوباس.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان مساحات ونسب هذه الفئات:

جدول 103: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طوباس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الأكثر ملائمة	0.9	15.9
عالي الملائمة	2.8	47.9
متوسط الملائمة	2.1	36.2
المجموع	**5.8**	**100**

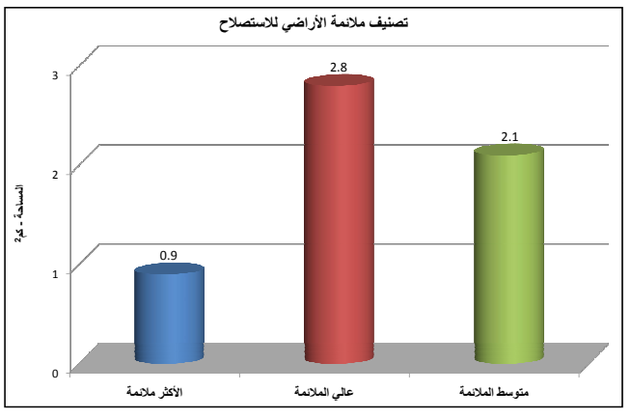

شكل 79: تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح في محافظة طوباس

يبين الشكل أن الفئة الأكثر ملائمة للاستصلاح هي الأقل مساحة بين الفئات الأخرى (15.9 %). والمناطق الملائمة للاستصلاح تقع في المناطق الشمالية الوسطى والمناطق الشرقية الوسطى بالقرب من مدينة طوباس وبردلة على التوالي.

ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

إن المساحة التي يمكن تصنيفها في محافظة طوباس على أنها ملائمة لاستخدامها كغابات ومراعي تبلغ حوالي 74 كم^2. وتعتبر الأراضي ملائمة لهذا الاستخدام لوجود عامل محدد أو أكثر من كل من الميل ونسبة الصخور والمناخ. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الملائمة للغابات يجب أن تكون كمية الأمطار فيها أكثر من 300 ملم/السنة ونسبة الصخور اقل من 40 % (أنظر معايير تعريف الأراضي الملائمة للغابات والمراعي - صفحة 10). ونتيجة لهذا التحليل، فإن مساحة الأراضي الملائمة لاستخدامها كغابات تبلغ 16.1 % .

وتشكل هذه المساحة حوالي 3.2 % من مساحة محافظة طوباس. وهذا لا يعني أن تلك النسبة فقط تمثل الأراضي الملائمة للغابات بل تعني أن تلك النسبة هي الأكثر ملائمة لاستخدامها كغابات فقط مقارنة بالأراضي الأخرى في منطقة الدراسة وبالطبع بعد استثناء الأراضي الملائمة للاستصلاح. وتبلغ نسبة الأراضي الملائمة للغابات من المساحة الكلية للأراضي الملائمة للغابات والمراعي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 104: الأراضي الملائمة للغابات والمراعي في محافظة طوباس

فئة الملائمة	المساحة (كم^2)	المساحة (%)
الغابات	11.9	16.1
المراعي	62.1	83.9
المجموع	**74**	**100**

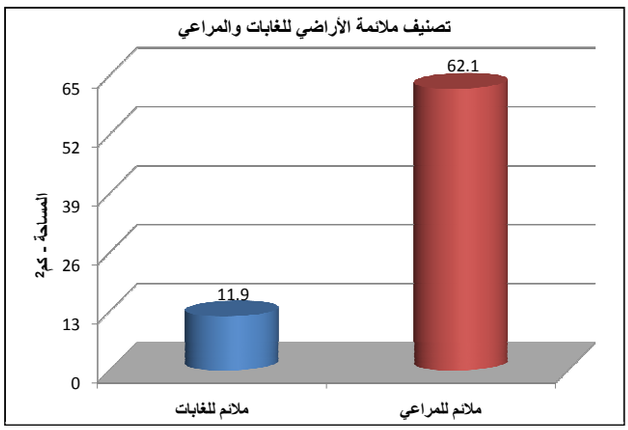

شكل 80: ملائمة الأراضي للغابات والمراعي في محافظة طوباس

وتشير النتائج إلى أن غالبية الأراضي غير المستغلة زراعياً في محافظة طوباس وغير الملائمة للاستصلاح تعتبر ملائمة للمراعي (83.9 %). وهذه الخلاصة تشير الى أهمية تأهيل المراعي من أجل تطوير وزيادة الثروة الحيوانية.

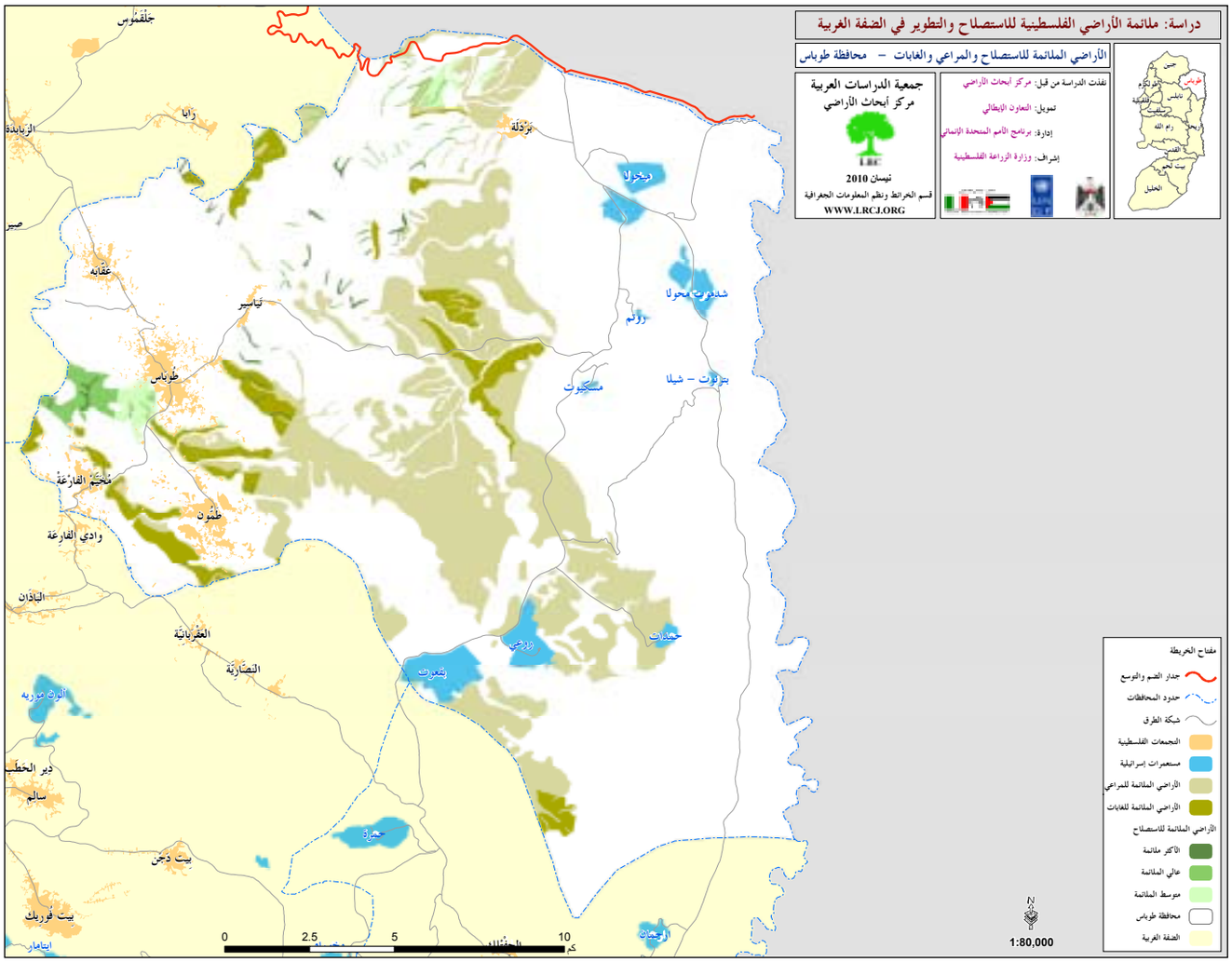

شكل 81: خارطة ملائمة الأراضي للاستصلاح والغابات والمراعي في محافظة طوباس

4-11-2-3 الوضع الاقتصادي الاجتماعي

تكون الأسرة وانخراطها في الزراعة

يبلغ معدل حجم العائلة في محافظة طوباس5.6 [220] ، في حين أن نظير هذا المعدل للعينة المدروسة في المحافظة بلغ 7.9 فرداً. وقد بلغ معدل أفراد العائلة العاملين في مجال الزراعة 2.4 فرداً غير المزارع الرئيسي. وبالمقارنة مع متوسط حجم العائلة في محافظة طوباس، يعمل في الزراعة ما نسبته 30.4 % من العائلة النموذجية والذي يعكس حقيقة أن المناطق التي غطتها الدراسة هي مجتمعات منخرطة الى حد ما في الزراعة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المزارعين في محافظة طوباس يتمتعون بمستوى متواضع من التعليم. ويظهر الجدول (105) أن 64.8 % تلقوا بعض التعليم الرسمي حتى الثانوية العامة في حين أن 322. % من العينة متعلمون وحاصلون على شهادات أعلى من التوجيهي. وقد يكون هذا المستوى من التعليم تربة خصبة لتقديم وتنفيذ برامج تدريبية مستقبلية أو تبني تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي.

جدول 105: المستوى التعليمي للمزارعين في محافظة طوباس

الدرجة العلمية	النسبة	العدد
غير متعلمين	7	13.0
تعليم ابتدائي	9	16.7
تعليم ثانوي	16	29.6
توجيهي	10	18.5
دبلوم	7	13.0
بكالوريوس فما فوق	5	9.3
المجموع	**54**	**100.0**

وبخصوص الخبرة والمعرفة في الزراعة، اظهر المزارعون اعتماداً كبيراً على الخبرة الموروثة كأساس للمعرفة في الإنتاج الزراعي، حيث كان معدل سنوات الخبرة لديهم في القطاع الزراعي 22.2 سنة. إذ أن 83 % من المزارعين يعتمدون فقط على ما تعلموه من أسلافهم الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في الزراعة. كما يتلقون إرشادات من جيرانهم ونظرائهم المزارعين، ولم يحضروا أبداً أية دورات تدريبية قصيرة أو دراسة

220. PCBS, Main Indicators By locality type.2009.

جامعية، كما لم يتلقوا أي تدريب فني في الزراعة، وهذه المعرفة الضحلة التي لدى أغلبية المزارعين، كما سيتضح في وقت لاحق، كانت عائقاً لزراعة ناجحة. وأما ألنسبة المتبقية من العينة (17 %)، فقد تعلمت الزراعة من الخبرة الموروثة بالإضافة إلى مصادر أخرى للمعلومات، كحضور دورة دراسية قصيرة ودراسة الهندسة الزراعية. وبلغت نسبة الفنين الزراعيين المتعلمين الذين تخرجوا من الجامعات بشهادات في التخصص الزراعي ويعملون في الحقل الزراعي 12 % من العينة فقط. ويظهر هذا إلى أي مدى تعتمد الزراعة في محافظة طوباس على الأساليب غير العلمية والتقليدية المعتمدة على القرارات غير العلمية في اختيار المحاصيل والأسمدة والمبيدات كما أوضح المشاركون في الدراسة . ويوضح هذا الاعتماد الكبير على المعرفة الموروثة مدى تدني وقدم المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثة والتقنيات المستخدمة عالمياً، مما يقلل من كفاءة وفاعلية وإنتاجية المزارع في المناطق المستهدفة.

ووفقاً لتعريف الاتحاد الأوروبي الجديد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فان الإنتاج الزراعي في محافظة طوباس في يصنف بغالبيته تحت اطار مشاريع متناهية الصغر وصغيرة الحجم والتي تنتج 98 % و2 % من إجمالي الإنتاج الزراعي في محافظة طوباس على التوالي. اضافة الى ذلك، فإن معظم النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة تندرج تحت إطار المشاريع العائلية، إذ أن 70 % من العينة تستخدم العمالة العائلية فقط، و 18 % تعمل دون الحاجة إلى عمالة في حين أن 2 % من العينة تتجاوز أفراد الأسرة لتوظيف العمالة الموسمية أو الدائمة. وكان معدل التوظيف في هذه المشاريع 4.3 فرداً. ومن هذا يمكن الاستدلال على أن الإنتاج الزراعي في هذه المحافظة ذو طبيعة صغيرة النطاق ويعتمد بشكل رئيسي على افرد العائلة.

يتم ادارة المزارع عادة من قبل الرجال، فالرجال هم المسؤولون عن الأرض والنشاط الزراعي فيديرون المزارع من خلال اتخاذ القرارات، ومع ذلك يعتمدون بشكل كبير على الإناث ضمن العائلة للقيام بجزء كبير من العمل الجسدي كما تظهر النتائج. وبما انه ليس من الشائع الاعتماد فقط على الزراعة كوسيلة للعيش الكريم، يمتهن الرجال غالباً أعمالاً أخرى تاركين وراءهم الحقل لتعتني به الإناث اللواتي في العادة يكنّ صغيرات في العمر والخبرة، حيث أن 49.7 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية يعملون في الزراعة [221]. وأظهرت الدراسة أن الإناث يمثلن 71 % من عمالة العائلة النموذجية العاملة في الزراعة. وهذا يؤكد أن النساء الصغيرات يشكلن الدعامة الأساسية والإنتاج الزراعي الأعلى في هذه المحافظة.

221. PCBS, On the Occasion of «Palestinian Children›s Day», PCBS, Editor. 2009: Ramallah.

أظهرت النتائج أن 39.6 % من المزارعين تجاوزوا 50 عاماً. وبهذا يمكن الاستنتاج وعلى عكس محافظات الجنوب أن غالبية المزارعين من فئة الشباب وهذا يعكس انجذاب الشباب إلى الزراعة في محافظة طوباس. ومن خلال تحليل الدوافع وراء العمل في الزراعة، كان العامل الرئيس للعديد من الأسر هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية التي تنتج إلى جانب تحقيق الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، فان الكثير من الأسر تشعر بالقلق كجزء من ثقافتهم الموروثة بالحفاظ على أراضيهم وحمايتها من المصادرة، حيث أن 41.2 % من العينة اعتبروا أراضيهم مهددة بالمصادرة، وأظهروا إرادة حقيقية للمضي في زراعة الأراضي بوصفها إستراتيجية لحماية ملكيتهم واثبات حقهم على الأراضي.

الأنشطة الاقتصادية الشائعة ومستوى المعيشة

احتلت الزراعة المرتبة الأولى كمصدر دخل رئيس للعائلة في المناطق التي استهدفتها الدراسة. فقد تبين أن 98 % من أسر عينة الدراسة منخرطين في الزراعة، إما بتفرغ كامل أو بشكل جزئي. وعادةً ما يكون لأرباب الأسر أكثر من مصدر واحد للدخل، ولهذا كان هناك أنواع أخرى من الأنشطة المشتركة بين سكان المناطق المستهدفة. أما ثاني الأعمال الأكثر شيوعا في أوساط ملاك الأراضي والمزارعين في عينة الدراسة فكانت الوظائف والعمالة بنسبة 52 % يتبعهما العمل في تربية المواشي بنسبة 56 %.

وبالرغم من المشاركة العالية في الزراعة في محافظة طوباس، فان الكثير من المزارعين يعتبرون الأعمال الزراعية مصدراً ثانوياً لا أساسياً للدخل. إذ اظهر التحليل أن 37 % من العينة يعملون في الزراعة كوظيفة رئيسية، في حين أن 61 % من العينة اعتبروها ثانوية. ويظهر جدول(106) أن معدل دخل الأسر العاملة في الزراعة هو 697 شيقل وهذا المبلغ يشمل الدخل الناتج عن العمل في الزراعة بوظيفة رئيسة وثانوية معاً، في حين أن معدل دخل المشاركين في الدراسة والذين يعملون بالزراعة كوظيفة رئيسة كان 1100 شيقل. وبناءً على ذلك، وبالنسبة لحجم العائلة في العينة المدروسة ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لمستوى المعيشة في جنوب الضفة الغربية [222] فإن الأسر المعتمدة فقط على الزراعة تعيش دون خط الفقر.

جدول 106: فئة المزارعين ومعدل الدخل لكل فئة

فئة المزارع	النسبة المئوية	معدل الدخل بالشيكل
مزارع كوظيفة رئيسية	37	1,100
مزارع كوظيفة ثانوية	61	411
المزارعون من العينة	98	697

222. PCBS, Poverty in the Palestinian Territory.2007.

بناءاً على حجم ودخل العائلة وتصنيفات المركز الفلسطيني للإحصاء حول الفقر تبعاً لدخل العائلة الشهري [223]، فان الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تقدر ب 85 % في المناطق التي استهدفتها الدراسة. وغالباً ما يزيد الإنفاق الشهري عن دخل العائلة الشهري في ريف طوباس مما يشير إلى اعتماد بعض العائلات على الادخار السابق والتحويلات التي تصلها، والقروض الصغيرة والمساعدات المالية من خلال شبكات الأمان الاجتماعية. وقد تمركز الإنفاق على الحاجات الأساسية كالغذاء الذي يحتل المرتبة الأولى في سلم الإنفاق، أما النقل والاتصالات والملابس فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة في سلم النفقات على التوالي [224].

المحاصيل وتنوعها

تظهر الدراسة اعتماد المزارعين الكبير في محافظة طوباس على المحاصيل الحقلية. فكما يظهر في الجدول (107)، إن 80.4 % من المزارعين يملكون المحاصيل الحقلية والتي لها دور رئيسي في اقتصادهم. وعلى غرار المحاصيل الحقلية شكلت الأشجار البعلية ما نسبته 70.6 % من انتاجهم وسلتهم الغذائية. ومن ناحية أخرى كانت الأشجار المروية الأقل زراعة، وهذا مرده إلى اعتمادها الكبير على المياه والتي تعد شحيحة التوفر في المحافظة، بالإضافة إلى كون الثمار الناتجة من هذا النوع من الأشجار لا تدر إلا دخلاً سنويا قليلاً مما يجعل زراعة مثل هذه الأشجار اقل ربحاً بالمقارنة مع غيرها. وقد أوضحت النتائج أن معظم المزارعين يعتمدون إستراتيجية تنويع المحاصيل المزروعة لتقليل المخاطر، فهم يزرعون ما بين 2-3 أنواع مختلفة من المحاصيل.

جدول 107: توزيع المزارعين حسب نوع الإنتاج الزراعي

نوع الإنتاج الزراعي	العدد	النسبة
المحاصيل الحقلية	41	80.4
الأشجار البعلية	36	70.6
الخضراوات المروية	10	19.6
الخضراوات البعلية	7	13.7
الأشجار المروية	4	7.8

والجدير بالذكر أن أشجار الفاكهة الأكثر شيوعا في محافظة طوباس هي أشجار الزيتون والبرتقال والليمون والكلمنتينا . أما الخضار المنتجة فهي أساسا البندورة والخيار والباذنجان والكوسا كما أن القمح والبصل الجاف تعتبر أهم المحاصيل الحقلية المنتجة [225].

223. نفس المرجع السابق.

224. PCBS, Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997, PCBS: Ramallah.

225. PCBS, Value of Field Crops, Fruit Trees , Vegetables Production in the Palestinian Territory by Crop and Governorate. 20062007/.

الثروة الحيوانية

أظهرت الدراسة أن ما نسبته 18.5 % من مجموع سكان العينة يستثمرون في الماشية ويعكس هذا قلة الاعتماد عليها، حيث أن ما نسبته 5.5 % منهم يكسبون رزقهم أساسا من تربية المواشي في حين أن 13 % وهو الجزء الأكبر يربون المواشي كمصدر ثانوي للدخل. وتراجعت أعداد الماشية بشكل ملحوظ في السنوات السابقة، حيث أن أعداد الأغنام والأبقار انخفضت قليلاً في حين زادت أعداد الماعز وخلايا النحل بشكل طفيف [226].

الآلات والمعدات الزراعية واستخداماتها

بصورة عامة، تعتبر محافظة طوباس الخامسة بين المحافظات من حيث حجم ممتلكاتها للآلات الزراعية، حيث أن 7.5 % من المعدات الزراعية المملوكة من قبل العائلات في الضفة الغربية موجودة في هذه المحافظة. وهذه المعدات تتكون أساسا من جرارات بعجلات أربع وصهاريج مياه ومقطورات [227].

جدول 108: مصادر البذور المستخدمة في محافظة طوباس

مصادر البذور	العدد	النسبة
مؤسسات زراعية	51	94.4
إنتاج ذاتي	35	64.8
المشاتل المحلية	31	57.4
تجار إسرائيليون	1	1.9

تشكل المؤسسات الزراعية في محافظة طوباس المصدر الأساسي للبذور والاشتال، حيث أن نسبة 94.4 % من العينة المدروسة يعتمدون عليها. و مع ذلك، فهناك نسبة عالية من المزارعين من العينة المدروسة (64.8 %) الذين ينتجون بذورهم بأنفسهم. وهذا النوع من البذور والاشتغال تطور وازداد نتيجة تزايد الثقافة الزراعية بالعودة للأصناف المحلية ذات المقاومة العالية، وبالتالي هي أكثر جدوى من الأصناف المحسنة جينياً وهرمونياً ذات الأسعار الأعلى والتأثير الصحي غير الآمن. وعلى عكس المحافظات الأخرى يأتي الطلب على منتج المشاتل المحلية في المرتبة الثالثة بنسبة 57.4 % من عينة المدروسة.

226. PCBS, Agricultural Statistics, PCBS, Editor. 20032007/2006/2005/2004/, PCBS: Ramallah.

227. PCBS. Number of Agricultural Machines and Equipments in the Palestinian Territory by type and Governorate, 20062007 .2007/; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/tab%205.htm.

المياه

أظهرت الدراسة أن 3.6% فقط من المزارعين في العينة يتلقون كمية كافية من المياه للري، في حين أن البقية يعانون من نقص المياه أو انعدامها مما يعيق المشاريع الزراعية، واعتبر 84.9 % من المزارعين في المناطق التي تم دراستها نقص المياه عائقاً مهماً جدا في تنفيذ المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي.

إن قلة المياه وندرتها وجهت المزارعين في محافظة طوباس لإنتاج المحاصيل البعلية. ومما يثبت شحة مياه المحافظة والمناطق المدروسة على وجه الخصوص أن معظم المياه المستخدمة للري تأتي من شراء خزانات المياه كما هو مبين في الجدول (109) والتي تستخدم من قبل 34 % من المزارعين في المناطق المستهدفة، فبالرغم من ارتفاع سعرها إلا أنهم يفضلونها لتوفرها ولقلة بدائلها. فخزانات المياه متوفرة عند الطلب ويمكن أن تنقل إلى الحقول بغض النظر عن المسافة. ونظرا لندرة المصادر الأخرى فقد أصبحت خزانات المياه كمصدر إمداد رئيسي للمياه.

جدول 109: نسبة استخدام مصادر المياه

مصدر المياه	العدد	النسبة
شراء تنكات مياه	17	34.0
آبار جمع	12	24.0
آبار ارتوازية	7	14.0

كما أن آبارالجمع تعد المصدر الثاني للمياه؛ فقد أظهرت الدراسة أن 24 % من المزارعين يستخدمون هذا المصدر. الا أنه اتضح أيضاً أن المزارعين يعتمدون على أكثر من مصدر للمياه حيث يكون المصدر الثاني إما كمصدر تكميلي أو بديل . وتجدر الاشارة ه، أن شبكات المياه العامة ومياه الينابيع لا تستخدمان لأغراض الري، في حين أن الآبار الارتوازية تستخدم بقلة من قبل 14 % من العينة.

أسباب هجر الأرض وعدم استغلالها

إن معظم الأراضي الواقعة في منطقة الدراسة تستخدم حالياً بشكل جزئي أو كلي في الزراعة، فهناك 77.4 % من الأسر تستغل أراضيها زراعياً ولو بشكل جزئي. وكانت نسبة المساحة الإجمالية للأراضي غير المستخدمة التي تملكها العينة المدروسة في محافظة طوباس.3 67 % ؛ ويمكن تلخيص الأسباب بالترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للعينة كما هو مبين في الجدول رقم (110).

جدول 110: أسباب عدم استغلال الأرض في الزراعة

السبب	العدد	النسبة
نقص التمويل	48	90.6
حاجة الأرض للاستصلاح	47	88.7
نقص المياه	45	84.9
الجفاف	33	62.3
منافسة البضائع الإسرائيلية	25	47.2
عدم توفر طريق إلى الأرض	22	41.5
قربها من المستوطنات	19	35.8
منع الدخول إليها من قبل الجيش	18	34.0
عدم توفر التسويق	17	32.1
أرباح قليلة من الزراعة	14	26.4
طبيعة الأرض غير صالحة للزراعة	7	13.2
مملوكة لأغراض استثمارية أخرى فقط	4	7.5
عدم توفر الوقت لزراعتها	2	3.8
حجم الأرض صغير وغير مجدية الزراعة	2	3.8
مملوكة لأغراض البناء فقط	1	1.9
عدم معرفة كيفية الزراعة	2	1.9

وتشير النتائج أن السبب الرئيسي لعدم استخدام الأراضي من قبل معظم الأسر هو مزيج من نقص التمويل والحاجة إلى بنية تحتية داعمة ووضع فيزيائي ملائم للأرض. حيث أن استصلاح واستثمار الأرض مثل بناء الحواجز والجدران وتشييد الطرق وتسوية الأراضي لأمر مكلف بالنسبة للدخول وللمدخرات المتوفرة لدى الأسر. أما العقبة الثانية فهي نقص المياه التي تعوق بدء مبادرة الاستصلاح الزراعية فنقص الماء لأغراض الري أحبط نصف ملاك الأراضي في بدء عملية الاستصلاح.

كما أن قلة الطرق المتاحة تعتبر مشكلة ضاغطة تعيق عملية الاستصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فان المزارعين في العينة المدروسة يواجهون مشكلة خطيرة ناجمة أساسا عن وجود المستوطنات المحيطة بأراضيهم والتي تسببت بفرض قيود على التنقل من قبل القوات الإسرائيلية لتأمين المستوطنات وفرضت هذه القيود على القرويين اتخاذ مسارات بديلة صعبة طويلة وغير آمنة والتي صعبت من وصول المالكين إلى أراضيهم أو عدم تشجيع الإنتاج الزراعي الذي يحتاج إلى زيارات مستمرة.

وأخيراً ومن خلال الاجتماعات والمقابلات المتكررة، وجد أن المنافسة الشديدة للمنتجات الإسرائيلية التي تستخدم التكنولوجيا العالية وبالتالي ذات الأسعارالقليلة نسبياً اجبرت بعض المزارعين على الخروج من السوق. بالإضافة إلى عدم معرفة وفهم آلية الطلب والعرض في السوق لإنتاج البضائع المناسبة. كلا هذين السببين أدى لتخفيض أسعار المنتج الفلسطيني مؤدياً إلى انخفاض الأرباح وترك الأرض أو استغلالها في أمور أخرى عدا الزراعة.

مدى تقبل المجتمع لفكرة الاستصلاح

أظهرت الدراسة رغبة عالية في استثمار الأراضي غير المستغلة زراعياً، حيث أنه كانت ل 98 % من العينة خطط مستقبلية لزراعة الأراضي المتوفرة. كما أبدى 80 % من العينة رغبة قوية في الاستثمار في الزراعة واعتبروها أولوية ملحة ومن جانب آخر، فإن القدرة على المساهمة في عمليات الاستصلاح لم تكن عالية، فقد وافق ملاك الأرض في العينة المدروسة على المساهمة بنسبة لا تزيد عن 10.1 % من ميزانية الاستصلاح. وبشكل أدق، أظهرت العينة المقدرة على المساهمة بمبلغ 215 شيقل للدونم الواحد في استصلاح الأراضي حيث أن نقص التمويل يشكل العائق الرئيسي لعدم استخدام الأراضي كما وضّح سابقاً.

وأظهرت الدراسة أيضاً، أن 98 % من الأسر المالكة للأراضي غير المستغلة أعلنت عن وجود خطط مستقبلية جادة للاستثمار في الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان 99 % أكدوا على أنهم سيزرعون الأراضي المستصلحة بأنفسهم أو بمساعدة أفراد العائلة وهذا يعكس وجود رغبة قوية والتزام جدي لقد سبق وأن باشر 21 % من العينة المدروسة بمشاريع استصلاح، وما نسبته 91.7 % من هذه الأسر ما زالت تعتني بأراضيها بنجاح. وهذه النسب تشير إلى وجود فرص جيدة لمبادرات ناجحة لاستصلاح الأراضي ولتوجيه ملاك الأراضي للاستثمار في الزراعة.

الأولويات كما يراها المزارعون

بشكل عام، أظهرت الأسر في المناطق المستهدفة توقعات لتحقيق مجموعة متنوعة من الاحتياجات عند التفكير في تطوير أراضيهم. ويظهر الجدول (111) الاحتياجات المطلوبة للاستصلاح الأراضي وفقاً للأولويات التي طرحتها العينة المدروسة. وكان الاحتياج الشائع في منطقة الدراسة هو الحاجة لاستصلاح الأرض فيزيائياً « التعمير» وربط الأرض بالماء وتوفير إحتياجات أخرى.

جدول 111: حاجة الأرض للاستصلاح

الحاجة	العدد	النسبة
آليات ثقيلة	47	92.2
مصادر مياه	42	82.4
مواد (بذور وأسمدة... الخ)	42	82.4
جدران و فواصل	40	78.4
دعم مالي	29	56.9
تربة خصبة	23	45.1
معدات للحصاد	5	9.8
عمالة	4	7.8

وكان الاحتياج الأساسي في منطقة الدراسة هو الحاجة لاستصلاح الأراضي ميكانيكياً لضمان الظروف الفيزيائية المناسبة لاستيعاب الأنشطة الزراعية. كما أكد المشاركون في الدراسة، أن الحاجة ملحة لتوفير المياه عند النظر في الاستصلاح بالنسبة لـ 82.4 %من العينة. وبنفس الأهمية هناك حاجة لتوفير البذور والأسمدة عند النظر في عملية الاستصلاح وكانت المساعدات المالية والتربة الخصبة أيضا على قائمة الاحتياجات، في حين أن معدات الحصاد والعمالة كانت الأقل حاجة على القائمة.

الفصل الرابع: الخاتمة والتوصيات

4. الخاتمة والتوصيات

لقد تم استنتاج التوصيات والنتائج التالية من مخرجات الدراسة:

أولاً: ملائمة الأراضي غير المزروعة للاستصلاح:

إن ملائمة الأراضي غير المزروعة في الضفة الغربية للاستصلاح سيتم تصنيفه على مستويين:

1. المستوى الوطني (الضفة الغربية):

لتصنيف أولوية الاراضي للإستصلاح لكل محافظة على مستوى الضفة الغربية، تم اخذ 3 عوامل بعين الاعتبار لكل محافظة من أجل تحديد هذه الاولوية وهي الكثافة السكانية (شخص /كم^2) واجمالي الدخل (دولار / شخص) ومساحة الأراضي الملائمة للاستصلاح. وهذا يشكل اطاراً اقتصادياً لدراسة امكانية الاستصلاح على المستوى الوطني. وقد ترتيب المحافظات بناء على هذه العوامل كما يلي:

يجب إعطاء الأولوية لمحافظة القدس بما يتعلق بمشاريع الاستصلاح، يتبعها محافظة الخليل. ويتبع هذه المحافظات في الأولوية رام الله، نابلس، طولكرم، بيت لحم، قلقيلية، جنين، سلفيت، طوباس واخيرا محافظة اريحا.

وتعد مصادرة الأراضي الفلسطينية الخطر الاكبر المحيط بالأراضي الزراعية وهو ما يزيد من ضرورة تنفيذ المزيد من مشاريع الاستصلاح وتاهيل الأراضي. حتى الان، يقوم الممولون بتمويل المشاريع التي تحظى بقابلية اكبر من الاحتلال الاسرائيلي . لهذا يجب توجيه الجهود الى المناطق « الحرجة « نسبيا وليس المناطق التي تتسم ببعدها عن التواجد الاسرائيلي وعن مناطق النزاع. وهناك حاجة سياسية، بالاضافة الى توفير دعم دولي، لايجاد بدائل للسوق الاسرائيلي ويفضل ان تكون الاسواق العربية المجاورة . حيث من الواضح ان زيادة الانتاج الزراعي الفلسطيني لا يعد كافيا طالما لا يوجد طلب يستوعب العرض والتخلص من الفائض.

اضافة الى ذلك، فإن تسهيل حركة الافراد داخل وخارج الضفة الغربية تعتبر خطوة ضرورية وحيوية . وتعريف المزارعين بالمؤسسات المالية المختصة هو خطوة أساسية، ومن هذه المؤسسات ، مؤسسات التمويل الصغيرة والتي توفر قروض صغيرة للمزارعين لتطوير زراعتهم. كذلك، من الضروري أن يكون هناك ضمانات للاستثمار في الزراعة وهي الخطوة التي تتبع الاستصلاح.

إن الحاجة الماسة لتوفير مصادر مياه جديدة تم ملاحظتها في جميع مناطق الدراسة. حيث أن بناء الابار الارتوازية وتطوير مصادر المياه الحالية بالاضافة الى مشاريع لحفظ المياه السطحية ضرورة يجب ان يتم تشجيعها اذا امكن تطبيق مثل هذه المشاريع.

كذلك، يجب ان يتم توفير نظام تامين جديد حيث ان الكثير من المزارعين فقدوا حماسهم بسبب الضربات الموجعة التي تلقوها بسبب عوامل مختلفة، مثل إجراءآت منع التجول والظروف الجوية والأمراض القابلة للإنتشار.

اضافة الى ما تقدم، هناك حاجة لتقديم التدريب للمزارعين واصحاب الأراضي، ويعتبر التدريب ضروري لنجاح وديمومة الاستصلاح ولاستخدام أكثر كفاءة وفاعلية للأراضي. ويجب ان يتضمن التدريب اموراً تتعلق بالحصول على تقنيات زراعية جديدة واختبار المحاصيل المناسبة بما يتناسب وخصائص الارض، بالاضافة الى امور تتعلق بالمواسم الزراعية وطلب السوق والتقنيات الحديثة، والاستخدام الملائم للاسمدة والمبيدات الحشرية والتعريف بفوائدها ومضارها. ويعد التدريب والدعم الفني من الحاجات الضرورية لاستمرارية المشاريع وديمومتها.

يجب ان يشمل الدعم المقدم من المؤسسات خدمات تتمثل باحتضان المشاريع الصغيرة، وهناك ضرورة لتوفير خدمات استشارية متخصصة على مستويات مختلفة من مراحل الانتاج من الزراعة بداية الى التسويق نهاية.

هناك حاجة ماسة لتقديم العون اثناء شراء الاسمدة وخصوصا الطبيعية منها ودعم الجمعيات المحلية لتحسين انتاجيتها وجودة منتجاتها .

2. مستوى المحافظات

تلعب الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية والخصائص الفيزيائية للأراضي معا الدور الرئيسي في تصنيف قابلية الأراضي للاستصلاح على مستوى المحافظات.

وتم تلخيص فئات الملائمة للاستصلاح بجداول وتم توضيحها باستخدام الخرائط. ولعبت العوامل التالية دورا رئيسا في التمييز بين الأراضي غير الزراعية المصنفة في نفس فئة القابلية والملائمة للاستصلاح.

- **أوضاع الأسر:**
يجب أن يتم تقييم رأس المال البشري والأوضاع الاقتصادية للمساعدة في تصنيف ملائمة الأراضي للاستصلاح.

- **الأوضاع البيئية:**
درجة تدهور الأراضي في المنطقة من العوامل الرئيسية التي تحدد أولويتها للاستصلاح. حيث أن تملح وانجراف وتلوث التربة تعد جزء من عملية تدهور الأراضي.

- **الأبعاد السياسية**
احتمالية مصادرة الأرض أو تدميرها أو منع الوصول إليها من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي وذلك بسبب قربها من الجدار أو المستعمرات تعد من العوامل الرئيسية التي تحدد الأولويات .

ثانياً :ملائمة الأراضي غير المستغلة زراعياً داخل الأراضي الزراعية للاستصلاح

إن الأراضي غير الزراعية الملائمة للاستصلاح داخل الأراضي المصنفة زراعية، حسب المرحلة الأولى من تصنيف نظام (CORINE) لغطاء استعمال الأراضي، تعد احتياطيا مهما يمكن استعماله لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية. ففي محافظة بيت لحم مثلاً، فان مساحة الأراضي غير الزراعية داخل المناطق المصنفة زراعية تبلغ 8.5 كم^2. إن عدم الاستغلال لهذه الاراضي يعود الى اسباب تتعلق بالميل والانحدار ونسبة الصخور العالية بالاضافة لوجودها في منطقة جافة.

أما في محافظة نابلس، فتعد مساحة هذه الأراضي كبيرة نسبيا حيث تبلغ 21.6 كم^2 . وتعود قلة استغلال هذه الأراضي إلى نسبة الاراضي ذات الانحدار العالي (86 %) والانتشار الكبير للصخور. وبعكس محافظة بيت لحم فان هذه المناطق تتركز في مناطق شبه رطبة وهو ما يمكن أن يشكل حافزاً لاستغلال هذه الأراضي.

تعود أسباب قلة استغلال هذه الأراضي إلى عوامل بيئية أكثر من كونها إنسانية حيث أن الاستثمار في مثل هذه الأراضي سيكون مربحا اقتصاديا خصوصيا في المناطق شبه الرطبة. إن تحسين اقتصاد الأسر سيكون الدافع وراء تأهيل البقع المذكورة .

ثالثاً : ملائمة الأراضي للغابات والمراعي

أما بالنسبة لملائمة الأراضي للغابات والمراعي فقد تم اخذ ملائمة الأراضي للتأهيل وكمية الإنتاج الحيواني في المحافظة كعوامل محددة لتحديد أولويات التدخل في كل محافظة، حيث تم ترتيب المحافظات كما يلي:

يجب إعطاء الأولوية لمحافظة الخليل يتبعها مباشرة محافظة بيت لحم ثم رام الله ثم نابلس ثم جنين ثم القدس ثم طوباس ثم أريحا ثم طولكرم فسلفيت ونهاية في محافظة قلقيلية.

رابعاً: البحث المستقبلي:

بناء على مخرجات الدراسة وبهدف توسيع الرؤى للوصول إلى تنمية أفضل للأراضي الزراعية. يوصي طاقم الدراسة بالإجراءات المستقبلية التالية:

1. تعديل استراتيجيات تطبيق المشاريع الحالية:

إن استخدام قاعدة البيانات الناتجة من هذه الدراسة يحفز على تبني استراتيجيات جديدة كليا أو إستراتيجيات معدلة فيما يتعلق باختبار الأراضي المستهدفة لغرض الاستصلاح إضافة إلى ما يتعلق بخطط تطوير الأراضي.

2. تبني سياسات واستراتيجيات علمية لتطوير الأراضي:

التخطيط المسبق لكيفية استعمال الأراضي هو الأساس في وضع سياسات تنمية الاراضي المستقبلية.

والبنود التالية تشكل عينة للاستراتيجيات والقوانين التي يجب وضعها بهذا الخصوص :

- إصدار قوانين تمنع بناء المنازل أو المصانع أو استخراج حجارة البناء في المناطق المصنفة ملائمة للاستصلاح.
- إصدار قوانين تنظم استعمال الأراضي الملائمة للغابات والرعي.
- التوقف عن إعطاء الرخص للمناطق الصناعية ومحطات تكرير المياه قبل الرجوع إلى نتائج الدراسة.

3. توزيع نتائج الدراسة والمعرفة المستوحاة من سياقها:

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال :

- تنفيذ ورشات عمل مفصلة للمستفيدين في جميع المحافظات.
- تدريب طاقم كفؤ لاستخدام نتائج الدراسة بشكل عملي.
- توفير النتائج والملفات الورقية والالكترونية للمعنيين.
- تأسيس شبكة تنسيق وتعاون وذلك لتحسين التنسيق على كافة المستويات العاملة في المناطق المستهدفة.

4. تنفيذ دراسات وأبحاث مكملة:

يمكن القيام بالدراسات التالية والتي من الممكن أن تحسن من استغلال نتائج الدراسة:

- هناك حاجة لتقييم الأراضي الملائمة للاستصلاح وتحديد أكثر المحاصيل ملائمة للزراعة في كل نظام بيئي في كل محافظة . مثل هذا العمل يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة وكمية الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى توفير فرصة لزراعة محاصيل جديدة . هذه إحدى الحاجات التي ظهرت أثناء عملية استصلاح الأراضي.
- تبيان المواقع الملائمة للاستصلاح داخل الأراضي المصنفة زراعيا والتي تقدر ب10 % من المساحة المزروعة (1518 كم^2) وهو ما يعادل 151 كم^2 .
- رسم وتوضيح المناطق المصنفة حرجية سواء كانت خاصة أو عامة.
- إعادة تقدير الأراضي المملوكة من الجهات الحكومية المختلفة وتبيان استخدام وحجمها والمصادر من قبل الاحتلال وتحديد أنواع التدخلات الممكنة.

5. تقييم التكنولوجيا التي يستعملها المزارعون الفلسطينيون وإمكانية تحسينها .

التكنولوجيا الزراعية التي يستعملها المزارع الفلسطيني تعد متخلفة نسبيا وتعتمد بشكل كبير على المعرفة المتوازنة . إن تقييم التكنولوجيا المستخدمة والبحث عن طرق لتطويرها إعتماداً على المعرفة والتقنيات التي يستخدمها المزارعون هي نقطة أساسية في عملية تطوير المشاريع القائمة.

6. ملكية الأراضي:

من الضروري إجراء دراسات لتحسين الخرائط المسجلة لملكية الاراضي لتقوية العلاقة بين الأرض و الإنسان والحد من مصادرة الأراضي. وهذا يعد أولوية في الظروف السياسية الحالية.

7. الجماعية في الضفة الغربية:

إحدى الظواهر المنتشرة في الضفة الغربية هي شراء الاراضي بمساحات كبيرة من قبل فلسطينيين أغنياء. خصوصا في شمال وغرب الضفة الغربية. وهو ما يربك ملاك الأراضي. حيث يمكن إجراء دراسة منفصلة لدراسة هذه الظاهرة. إبعادها ونتائجها.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

- Applied Research Institute (ARIJ) data base.
- B. Dudeen, *Land Degradation in Palestine: Main factors, status, trends and recommendations*, Land Research Center, 2007. Available from: (www.lrcj.org), (accessed March 2010)
- Bank, W., *Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank*. OCT 2008.
- D. Dent and A. Young, *Soil Survey and Land Evaluation*, George Allen & Unwin ltd, London, 1981.
- De Martonne E., 1926. Une nouvelle fonction climatologique: *L'indice d'aridité. La Meteorologie*, 449-458.
- EC., *SME User Guide explaining the new SME definition* 2005: p. 14.
- FAO, *Land Evaluation in Europe*, FAO, Bulletin 29, 1975.
- Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture
- Foundation For Middle East peace-Washington
- Kark, D.G.a.R., *The cadastral mapping of Palestine*, 1858-1928. The Geographic Journal, 1993. Vol. 159(No. 1): p. pp. 70-80.
- Land Research Center, GIS Department.
- LRC, *Hebron Governorate, Land and Population*, Land Research Center, 2003.
- LRC, Internal reports at the Land Research Center (2001-2010).
- LRC, *Land Cover/Use of the West Bank and Gaza Strip*, Land Research Center, 2001.
- LRC, *Land suitability for wheat, almond and olive in Dhahiriya area*, Land Research Center, 2004.
- Ministry of Education and Higher Education. *Statistics about General Education in Palestine*, 2007-2008.
- OCHA, UNDP, *Palestinian Occupied Land, Consolidated Appeal Process*, OCHA, UNDP, 2009.
- PCBS, 2008. *Agricultural Statistics*, 2006/2007. Ramallah - Palestine.
- PCBS, 2008. *Population, Housing and Establishment Census 2007 Census Final Results in The West Bank – Summary (Population and Housing).* Ramallah - Palestine
- PCBS, 2009 Press Release, *Preliminary Estimation of Quarterly National Accounts (Second Quarter 2009).* Ramallah - Palestine.
- PCBS, 2009. *Annual Report 2009. Palestine Children–Issues and Statistics. Child Statistics Series (No. 12).* Ramallah–Palestine.
- PCBS, *Agricultural Statistics, PCBS, Editor. 2003/2004/2005/2006/2007*, Ramallah–Palestine.
- PCBS, *Expenditure and Consumption Levels: A Quarterly Report. 1997*, Ramallah. available from: http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=4157&lang=en (accessed October 2009)
- PCBS, *Labor Force Survey: Annual Report: 2008*, Ramallah - Palestine.
- PCBS, *Main Indicators By locality Type.* 2009. Ramallah–Palestine.
- PCBS, *On the Eve of International Population Day 11/7/2009*. 2009, Ramallah–Palestine.
- PCBS, *On the Occasion of (Palestinian Children's Day)*, PCBS, Editor. 2009, Ramallah–Palestine.
- PCBS, *Percent Distribution of Households in the Palestinian Territory by Water Source and the Most Water Consumption Field and Region*. 2003; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/WaterResources/tab4.aspx. (accessed July 2009)

- PCBS, *Percentage Contribution to GDP by Economic Activity for the Years 1994-2007 at Constant Prices*, Ramallah–Palestine.
- PCBS, *Percentage Distribution of Employees in Agriculture, Forest, Hunting and Fishing Activities in the Palestinian Territory by Employment Status, Sex and Region*, 2008 2009. Ramallah - Palestine.
- PCBS, *Percentage of Employees in Agriculture, Forest, Hunting and Fishing Activities from the Total Employees in Different Activities by Year, Sex and Region*, 2004-2008. 2009, Ramallah–Palestine.
- PCBS, *Population, Housing and Establishment Census 2007. Main Indicators by Locality Type*. 2009, Ramallah - Palestine.
- PCBS, *Poverty in the Palestinian Territory*, 2007, Ramallah–Palestine.
- PCBS, *Production of Field Crops, Fruit Trees, Vegetables in the Palestinian Territory by Governorate and Crop*. 2006/2007, Ramallah–Palestine.
- PCBS. *Number of Agricultural Machines and Equipments in the Palestinian Territory by type and Governorate, 2006/2007*. 2007; Available from: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Agriculture/tab%205.htm (accessed July 2009)
- Save the Children UK, Welfare Association and Palestinian Counseling Centre, 2008
- Sharkas, A., *Characteristics of Urban and Rural Areas in the Palestinian Territory*. PCBS, 2003.
- Stein, K.W., *Palestine's Rural Economy*, 1917 - 1939. Studies in Zionism, 1987. Vol.8 N.(1).
- Syrian Arab Republic: *Thematic study on land reclamation through de-rocking*, IFAD, 2004.
- Tamim, N.S.A., *A Historical Review of the Land Tenure and Registration System in Palestine. An-Najah University Journal for Research (Natural Science)*, 1995. Vol.III(N0.9)
- The State of the World Children, 2009.
- UNCTAD, *Labour and Population*. 2008; Available from: http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=4967&lang=1. (accessed February 2010)
- UNCTAD, *Report on UNCTAD assistance to Palestinian people, in TD/B/54/3*. 2007: Geneva.
- UNCTAD, *Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian territory*. 2009(TD/B56/3).
- UNCTAD, *The Palestinian war-torn economy: aid, development and state formation*, 2006, UNCTAD: New York and Geneva.
- UNCTAD, *Transit Trade and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy*, 2003, UNCTAD: New York and Geneva.
- UNCTAD, *Transit Trade and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy*, 2004, UNCTAD: New York and Geneva.
- UNDP, *Jerusalem and Palestinian Local Agricultural NGOs Reports* (200-2009).
- UNICEF, *oPt Monthly Update*, June 15, 2009.
- World Food Program (WFP), FAO, UNRWA, *Joint Rapid Food Security Assessment*, May 2008.
- www.lrcj.org
- www.poica.org

الملاحق

ملحق (1): توزيع عناصر شكل الأرض لمحافظات الضفة الغربية (%: مساحة عنصر شكل الأرض / مساحة الأراضي غير الزراعية × 100 %)

المحافظة	المنحدرات		الشعاب		سفوح الجبال		أقدام الجبال		المجموع	
	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%
الخليل	159.0	64.7	29.8	12.1	55.9	22.8	0.9	0.4	245.6	100
بيت لحم	18.0	71.7	1.4	5.5	5.7	22.8	-	-	25.1	100
القدس	31.8	57.4	5.7	10.4	17.9	32.3	-	-	55.5	100
أريحا	4.5	68.8	1.1	16.6	0.9	14.6	-	-	6.5	100
رام الله	32.6	54.7	14.3	24.0	12.7	21.4	-	-	59.7	100
سلفيت	0.8	19.6	3.1	71.6	0.4	8.8	-	-	4.3	100
نابلس	24.0	55.2	2.9	6.8	15.9	36.5	0.7	1.5	43.5	100
قلقيلية	1.7	62.9	0.6	20.8	0.4	16.3	-	-	2.7	100
طولكرم	7.6	77.6	0.1	1.1	2.1	21.3	-	-	9.8	100
جنين	6.1	72.8	0.3	4.2	1.9	23.0	-	-	8.4	100
طوباس	2.9	49.3	2.0	33.7	0.1	2.0	0.9	15.0	5.9	100

ملحق (2): توزيع فئات ميل المنحدرات لمحافظات الضفة الغربية (%: مساحة فئة ميل المنحدر / مساحة الأراضي غير الزراعية × 100 %)

المحافظة	منحدرات خفيفة الميل		منحدرات قليلة الميل		منحدرات متوسطة الميل		منحدرات عالية الميل		المجموع	
	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%
الخليل	8.9	3.6	60.6	24.7	99.1	40.3	77.0	31.4	245.6	100
بيت لحم	5.7	22.8	1.5	6.0	4.8	18.9	13.1	52.9	25.1	100
القدس	17.9	32.3	1.6	2.9	14.1	25.4	21.9	35.5	55.5	100
أريحا	0.9	14.6	-	-	1.5	23.0	4.1	62.4	6.5	100
رام الله	12.7	21.4	-	-	21.6	36.3	25.3	42.4	59.7	100
سلفيت	0.4	8.8	-	-	3.4	80.0	0.5	11.3	4.3	100
نابلس	15.9	36.5	1.0	2.2	9.8	22.6	16.8	38.7	43.5	100
قلقيلية	0.4	16.3	0.2	4.4	1.1	41.3	1.0	38.0	2.7	100
طولكرم	2.1	21.3	0.8	8.3	2.8	28.7	4.1	41.7	9.8	100
جنين	1.9	23.0	0.2	2.0	2.4	28.2	4.1	48.5	8.4	100
طوباس	0.1	2.0	-	-	2.9	49.0	2.9	49.0	5.9	100

منحدرات خفيفة الميل < 3 %
منحدرات قليلة الميل 3 % - 8 %
منحدرات متوسطة الميل 8 % - 18 %
منحدرات عالية الميل 18 % - 32 %

ملحق (3): توزيع فئات اتجاه الميل لمحافظات الضفة الغربية (%: مساحة اتجاه الميل / مساحة الأراضي غير الزراعية × 100 %)

المحافظة	مسطح		شمال		شمال شرق		شرق		جنوب شرق		جنوب		جنوب غرب		غرب		شمال غرب	
	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%
الخليل	14.7	5.9	13.7	5.6	19.9	8.1	43.7	17.8	27.2	11.1	28.9	11.8	42.8	17.4	35.0	14.3	19.7	8.0
بيت لحم	5.7	22.8	0.5	2.1	1.8	7.2	2.6	10.4	5.4	21.4	2.6	10.2	5.3	21.1	0.5	2.1	0.7	2.8
القدس	17.9	32.3	6.8	12.3	4.0	7.1	6.0	10.8	4.4	7.9	8.8	15.9	2.4	4.3	3.7	6.7	1.6	2.8
أريحا	1.1	16.9	1.3	20.5	0.4	6.9	2.1	32.2	1.0	15.2	0.5	6.9	0	0	0.1	1.0	0.1>	0.7
رام الله	12.7	21.4	6.7	11.2	4.8	8.0	5.6	9.4	7.9	13.2	9.8	16.4	7.0	11.7	2.9	4.9	2.3	3.8
سلفيت	0.4	8.8	0.2	5.6	0.1>	1.1	0.2	5.6	0.1	2.4	0.6	14.8	0.7	16.0	1.2	26.8	0.8	19.0
نابلس	15.9	36.5	0.8	1.9	4.3	9.8	4.8	11.0	5.6	12.8	4.8	11.0	4.9	11.3	1.1	2.6	1.3	3.1
قلقيلية	0.4	14.5	0.3	10.5	0.3	11.0	0.4	14.5	0	0	0.4	14.5	0.3	10.5	0.4	14.5	0.2	0.6
طولكرم	2.1	21.3	0.9	9.2	0.9	9.2	0.6	6.2	1.0	9.8	0.9	9.2	0.9	9.2	1.1	11.6	1.4	13.9
جنين	1.9	23.0	0.3	3.7	0.9	10.9	0.3	3.7	0.8	9.2	0.7	8.6	1.7	20.2	0.7	8.6	1.0	12.1
طوباس	0.1	1.3	0	0	1.5	25.8	0.2	3.2	0.3	5.5	0.3	5.5	3.2	54.0	0.1	1.3	0.2	3.2

ملحق (4): توزيع نسبة وحجم مساحة فئات انتشار الصخور لمحافظات الضفة الغربية

المحافظة	0 %		5 %		10 %		20 %		30 %		40 %		المجموع	
	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%
الخليل	1.1	0.5	2.7	1.1	8.2	3.3	68.2	27.8	115.6	47.1	49.7	20,2	245.6	100
بيت لحم	0	0	2.9	11.6	9.1	36.1	3.8	15.3	5.1	20.2	4.2	16.8	25.1	100
القدس	0	0	0	0	28.3	51.1	7.2	12.9	10.3	18.5	9.7	17.5	55.5	100
أريحا	0	0	0	0	0.1>	0.2	1.7	26.0	3.1	47.5	1.7	26.2	6.5	100
رام الله	0	0	0	0	1.9	3.2	24.0	40.2	8.6	14.4	25.1	42.1	59.7	100
سلفيت	0	0	0	0	0.1	2.1	3.1	71.6	0.2	5.3	0.9	21.0	4.3	100
نابلس	0	0	0.3	0.7	3.7	8.6	8.4	19.3	13.4	30.8	17.7	40.6	43.5	100
قلقيلية	0	0	0	0	0.2	8.7	0.8	29.5	0.9	32.4	0.8	29.5	2.7	100
طولكرم	0	0	0	0	0.3	3.1	0.1	1.0	2.6	26.2	6.8	69.7	9.8	100
جنين	0	0	0.2	1.9	0.9	11.0	2.1	25.3	2.3	27.2	2.9	34.5	8.4	100
طوباس	0	0	0	0	0	0	2.0	33.7	0	0	3.9	66.3	5.9	100

ملحق (5): توزيع فئات المناخ لمحافظات الضفة الغربية

المحافظة	جاف		شبه جاف		شبه رطب		المجموع	
	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%	المساحة كم^2	%
الخليل	162.9	66.3	66.1	26.9	16.6	6.8	245.6	100
بيت لحم	19.6	78.5	1.7	6.6	3.8	14.9	25.1	100
القدس	43.8	79.0	8.5	15.3	3.1	5.7	55.5	100
أريحا	4.5	69.7	2.0	30.3	-	-	6.5	100
رام الله	26.2	44.0	19.1	32.1	14.3	24.0	59.7	100
سلفيت	-	-	0.1	1.9	4.2	98.1	4.3	100
نابلس	11.4	26.2	17.9	41.2	14.2	32.6	43.5	100
قلقيلية	-	-	1.1	40.1	1.6	59.9	2.7	100
طولكرم	-	-	4.1	42.1	5.7	57.9	9.8	100
جنين	1.1	12.9	3.3	39.5	4.0	47.9	8.4	100
طوباس	3.9	66.7	2.0	33.3	0	0	5.9	100

ملحق (6): استبانة دراسة البعد الاقتصادي الاجتماعي للتجمعات الفلسطينية المجاورة للمناطق الملائمة للاستصلاح

جمعية الدراسات العربية
علمية - فكرية
مركز أبحاث الأراضي
القـــدس

LRC

Arab Studies Society
Scientific – Cultural
Land Research Center
Jerusalem

يقوم مركز أبحاث الأراضي بدراسة تهدف إلى تحليل الوضعين الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي في مدن وقرى الضفة الغربية لقياس جدوى وأولويات الاستصلاح والتنسيق بين مشاريع تطوير الأراضي المختلفة من أجل نتائج أفضل.

صمم هذا الاستبيان بهدف جمع معلومات حول موضوع الدراسة. ومن هنا يرجى الإجابة على الأسئلة بمصداقية شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين استخدام المعلومات المصرح بها لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الأول: معلومات عامة

1. العمر:
□ 18 - 30 □ 31 - 40 □ 41 - 50 □ 51 - 60 □ 61 فأكثر

2. النوع:
□ ذكر □ أنثى

3. الدرجة العلمية:
□ لا يوجد (أمّي) □ ابتدائية □ اعدادية □ ثانوية □ دبلوم □ بكالوريوس فأعلى

4. عدد أفراد الأسرة في المنزل: _____ فرداً

5. المحافظة:
□ جنين □ طوباس □ نابلس □ طولكرم □ قلقيلية □ سلفيت
□ أريحا □ رام الله □ بيت لحم □ الخليل □ القدس

6. المدينة / البلدة:_____القرية _____ الخربة_____
الموقع _____

7. تصنيف الموقع حسب الدليل_____ (للباحث فقط)

8. المهنة الأساسية الحالية:
□ مربي أغنام/دجاج/نحل □ مزارع □ موظف □ عامل
□ رجل أعمال(أعمال حرة) □ (حرفي) صاحب صنعة □ متقاعد □ عاطل عن العمل

9. المهنة الثانوية التي تمارسها إذا وجدت:
□ مربي أغنام/دجاج/نحل □ مزارع □ موظف □ عامل
□ رجل أعمال(أعمال حرة) □ (حرفي) صاحب صنعة □ متقاعد

10. معدل الدخل الشهري بالشيكل (من المهنتين):
□ أقل من 1000 □ 1000-2000 □ 2001-3000 □ 3001-4000
□ 4001-5000 □ 5001-6000 □ أكثر من6000 □ لا يوجد

11. معدل إنفاق العائلة شهرياً بالشيكل:
□ أقل من 1000 □ 1000-2000 □ 2001-3000 □ 3001-4000
□ 4001-5000 □ 5001-6000 □ أكثر من6000

12. نسبة الادخار من الدخل الكلي للمهنتين: _____%

13. ما هو النشاط الاقتصادي الأرقى بالنسبة إليك من الأنشطة الاقتصادية التالية (اختر إجابة واحدة فقط):
□ الوظيفة □ التجارة والأعمال الحرة □ الزراعة □ تربية المواشي/الدجاج/النحل
□ حرفة أو صنعة □ العمل في إسرائيل □ غيرذلك_____

القسم الثاني: معلومات عن الزراعة (للمزارعين فقط)

14. لماذا تزرع؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ الإنتاجية والربح (مصدر رزق) □ الاستهلاك المنزلي □ حب الأرض
□ لوقف مصادرة الأراضي والحفاظ عليها □ لوقف التصحر □ عادة متوارثة
□ تسلية في أوقات الفراغ □ غير ذلك_____

15. ما هو مصدر معرفتك بالزراعة: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ بالخبرة المتوارثة □ دورات في الزراعة □ دراسة جامعية
□ إرشادات زراعية من مزارعين □ غيرذلك_____

16. ما هي سنوات خبرتك بالزراعة: _____سنة

17. ما هو معدل الدخل الشهري من الزراعة بما فيه قيمة ما يتم استهلاكه منزلياً؟_____شيكل

18. عدد أفراد الأسرة –غيرك- المشارك ولو بشكل بسيط في العمل الزراعي: _____ شخص

19. إذا كان هنالك من يساعدك في العمل الزراعي من أفراد العائلة فهم: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ من الإناث (الزوجة/ الأم/ الأخت/ الابنة) □ من الذكور (الأبناء/الأخوة/الزوج/ الأب)

20. عدد أفراد الأسرة –غيرك - الذي يعمل معك في الزراعة على الأقل 15 ساعة أسبوعيا دون أجر:_____ شخصاً

21. عدد أفراد الأسرة –غيرك- الذي يعمل معك في الزراعة على الأقل ساعة واحدة أسبوعيا بأجر: _____ شخصاً

22. عدد العمال - عدى أفراد العائلة المقيمين معك في نفس المنزل- الذين يعملون معك في الزراعة بأجر_____شخصاً

23. الأصناف التي تزرعها هي: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ أشجار مروية □ أشجار بعلية □ خضراوات بعلية □ خضراوات مروية □ زراعة حقلية

24. هل تصدر أي من منتجاتك خارج الضفة الغربية؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ إلى غزة □ إلى إسرائيل
□ إلى دول أخرى عن طريق وسيط إسرائيلي □ إلى دول أخرى دون وسيط إسرائيلي

25. هل تجد صعوبة في تسويق (فائض) منتجاتك؟
□ نعم أجد صعوبة □ لا أجد صعوبة

26. إذا كنت تجد صعوبة في تسويق منتجاتك فالمشكلة هي: ؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ الأسعار المنخفضة □ منافسة البضائع الإسرائيلية □ الحواجز على الطرق
□ لا أجيد التسويق □ غير ذلك_____

27. أين تبيع فائض منتجاتك إذا وجد؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ تاجر جملة □ تسويق ذاتي □ الحسبة □ غير ذلك_____

28. ما هو مصدر الماء الزراعي المتوفر لديك؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ لا يوجد □ آبار جمع □ مياه ينابيع مشاع □ آبار ارتوازية
□ شبكات مياه □ تنكات مياه □ غير ذلك_____

29. إذا كنت تستخدم المياه في الزراعة، فان كمية المياه المتاحة إليك من أجل الزراعة يمكن وصفها بـ:
□ وفيرة □ كافية □ غير كافية

30. ما هو مصدر بذورك وأشتالك؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ مشتل محلي □ مشتل إسرائيلي □ جمعية زراعية
□ إنتاج ذاتي □ غير ذلك_____

31. الأرض التي تزرعها:
□ ملك (ملك العائلة) □ تضمين □ اعمل فيها كأجير □ غير ذلك_____

32. إذا كنت تزرع أرضاً لا تمتلكها، هل تمتلك أرضاً غير مزروعة؟
□ نعم □ لا

القسم الثالث: الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي

33. هل أنت عضو في جمعية زراعية؟
□ نعم □ لا

34. هل تتلقى إرشادات زراعية؟
□ لا أتلقى □ نادراً □ أحيانا □ دائماً

35. إذا تلقيت إرشادات زراعية فهي من: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ مرشدي دوائر الزراعة □ مؤسسات زراعية □ مزارعين ذوي خبرة □ غير ذلك_____

36. طبيعة العلاقة مع مديريات الزراعة في منطقتك:
□ لا يوجد □ تواصل بالصدفة □ تواصل شبه دوري □ تواصل دوري

37. طبيعة العلاقة مع المؤسسات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي في منطقتك:
□ لا يوجد □ تواصل بالصدفة □ تواصل شبه دوري □ تواصل دوري

38. إذا كنت تتلقى مساعدات زراعية فهي عادة: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ مالية □ بذور أو أشاتل □ آليات ومعدات لتأهيل الأرض □ معدات للحصاد والدرس
□ أسمدة □ مبيدات □ أعمال زراعية (عمال، جني الثمار، نقل المحاصيل)
□ مواد وعدد زراعية مساعدة □ غير ذلك_____

القسم الرابع من الاستمارة لمالكي الأراضي أو لمن له حق التصرف بأرض ما فقط

القسم الرابع: معلومات عن الأرض

39. هل تمتلك أراضي في هذه البلدة/ القرية/ الخربة أو لك حق التصرف فيها؟
□ نعم أمتلك أراض □ لي حق التصرف بأرض

40. إذا كنت تمتلك أرضاً، هل تواجه مشكلة في إثبات ملكيتك لأرضك؟
□ نعم □ لا

41. ما نوع الوثيقة التي تمتلكها لإثبات الملكية؟
□ طابو خاص (تسجيل مجدد) □ مالية (إخراج قيد) □ عقد (حجة) بيع أو شراء
□ غير ذلك_____ □ لا يوجد

42. عدد المرات التي تتردد بها على أرضك:
□ يوميا □ مرة أو أكثر في الأسبوع □ مرة أو أكثر في الشهر
□ موسمياً □ نادراً ما أتردد عليها □ لا أتردد عليها

43. هل هي ضمن المخطط الهيكلي للبلدة أو خارجه؟
□ ضمن المخطط الهيكلي □ خارج المخطط الهيكلي □ لا أعرف

44. كم تبعد عن مكان سكنك؟
□ اقل من 100 متر □ من 100 – 1000 متر □ من 1001 – 5000 متر
□ من 5001 – 10.000 متر □ أكثر من 10.000 متر

45. هل تعاني مشكلة في الوصول إلى أرضك؟
□ نعم □ لا

46. إذا كنت تواجه مشكلة في الوصول إلى أرضك فالسبب هو: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ عدم وجود طرق تصل إليها □ حواجز عسكرية إسرائيلية □ الجدار
□ اعتداءات المستوطنين □ غير ذلك_____

47. هل هنالك تواجد استيطاني أو عسكري إسرائيلي في حدود 1 كم من أرضك؟
□ نعم □ لا

48. هل تعد أرضك عرضة للمصادرة؟
□ نعم، لماذا_____ □ لا

49. ما مساحتها الكلية؟
□ أقل من دونم واحد □ 2-1 دونم □ 5 -2.1 دونم
□ 10-5.1 دونم □ 20-10.1 دونم □ أكثر من 20 دونم

50. ما هي خططك المستقبلية لهذه الأرض؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ لا يوجد خطط □ بيعها □ زراعتها
□ تضمينها □ البناء □ غير ذلك_____

51. هل هي مستغلة في شيء ما حالياً؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ لا (غير مستغلة) □ في الزراعة □ في الإسكان (البناء)
□ في تربية المواشي □ في الصناعة (محاجر) □ غير ذلك_____

52. ما النسبة غير المستغلة من الأرض؟ _____%

53. إذا كانت أرضك بور وغير مستغلة في الزراعة أو مستغلة زراعياً بشكل جزئي فقط. ما السبب وراء عدم استغلال أرضك في الزراعة أو استغلال جزء منها دون الباقي؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ الزراعة غير مجدية مادياً □ عدم وجود طرق تصل إليها
□ قلة المياه □ العجز المادي
□ ضيق الوقت □ أنا لست مزارعاً ولا أريد أن أزرع
□ قرب المنطقة من المستوطنات □ يعيق (يمنع) الإسرائيليون الوصول إليها
□ لا أعرف كيف أزرع □ المساحة قليلة وزراعتها غير مجدية
□ الجفاف □ منافسة البضائع الإسرائيلية
□ لا يوجد سوق ليستوعب المنتجات □ طبيعة الأرض لم ولن تكن صالحة للزراعة
□ الأرض بحاجة إلى تأهيل □ امتلكها لغرض الاستثمار أو حفظاً للثروة
□ أخطط للبناء فيها □ غير ذلك:_____

54. إذا كنت تمتلك أرضا قابلة للاستصلاح الزراعي فإن استصلاحها يعد بالنسبة إليك:
□ من أولوياتك العاجلة □ جيد لكنه ليس من أولوياتك حالياً □ ليس مهماً □ لا ترغب في استصلاحها

55. إذا كنت تمتلك أرضا غير مستغلة وقابلة للاستصلاح الزراعي هل ترغب في استثمارها زراعياً؟
□ ارغب بشدة في استثمارها زراعياً □ لدي الرغبة في استثمارها زراعياً □ لا بأس من استثمارها زراعياً
□ لا أرغب في استثمارها زراعياً

56. إذا أجبت على السؤال السابق بأنك ستزرع هذه الأرض فالسبب هو: (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ الإنتاجية والربح (مصدر رزق) □ الاستهلاك المنزلي □ حب الأرض
□ لوقف مصادرة الأراضي والحفاظ عليها □ لوقف التصحر □ عادة متوارثة
□ تسلية في أوقات الفراغ □ غير ذلك_____

57. إذا تمكنت من استصلاح جزء من أرضك، من سيقوم بزراعته؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ أنا شخصياً □ أفراد من عائلتي □ غير ذلك

58. إذا كنت أحد مالكي هذه الأراضي وترغب في استصلاحها فما هي أعلى نسبة مئوية من التكاليف يمكن أن تشارك بها في عملية الاستصلاح كمالك للأرض؟ _____%

59. إذا كنت أحد مالكي هذه الأراضي وترغب في استصلاحها فما هو أقصى مبلغ - للدونم الواحد- يمكن أن تشارك به في عملية الاستصلاح كمالك للأرض؟ _____ شيكل

60. ماذا تحتاج أرضك لاستصلاحها ؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)
□ توفير آلات ومعدات لتأهيل أو إعادة تأهيل الأرض □ مساعدات عينية (بذور، أشاتل، أسمدة، مبيدات) □ مساعدات مالية
□ معدات للحصاد والدرس □ أعمال زراعية (عمال، نقل المحاصيل...الخ)
□ جدران وسناسل □ كسوها بالتراب □ توصيل الأرض بالمياه
□ غير ذلك_____

61. هل حصلت فيما سبق على مساعدة لاستصلاح أرضك؟
□ نعم □ لا

62. ماذا حل بالأرض التي تم استصلاحها؟
□ ما زالت مزروعة حتى اللحظة □ توقفت عن زراعتها □ غير ذلك_____

63. ماهي مشاكل الاستصلاح برأيك؟
_____

_____

64. ملاحظات وتعليقات:
_____

_____